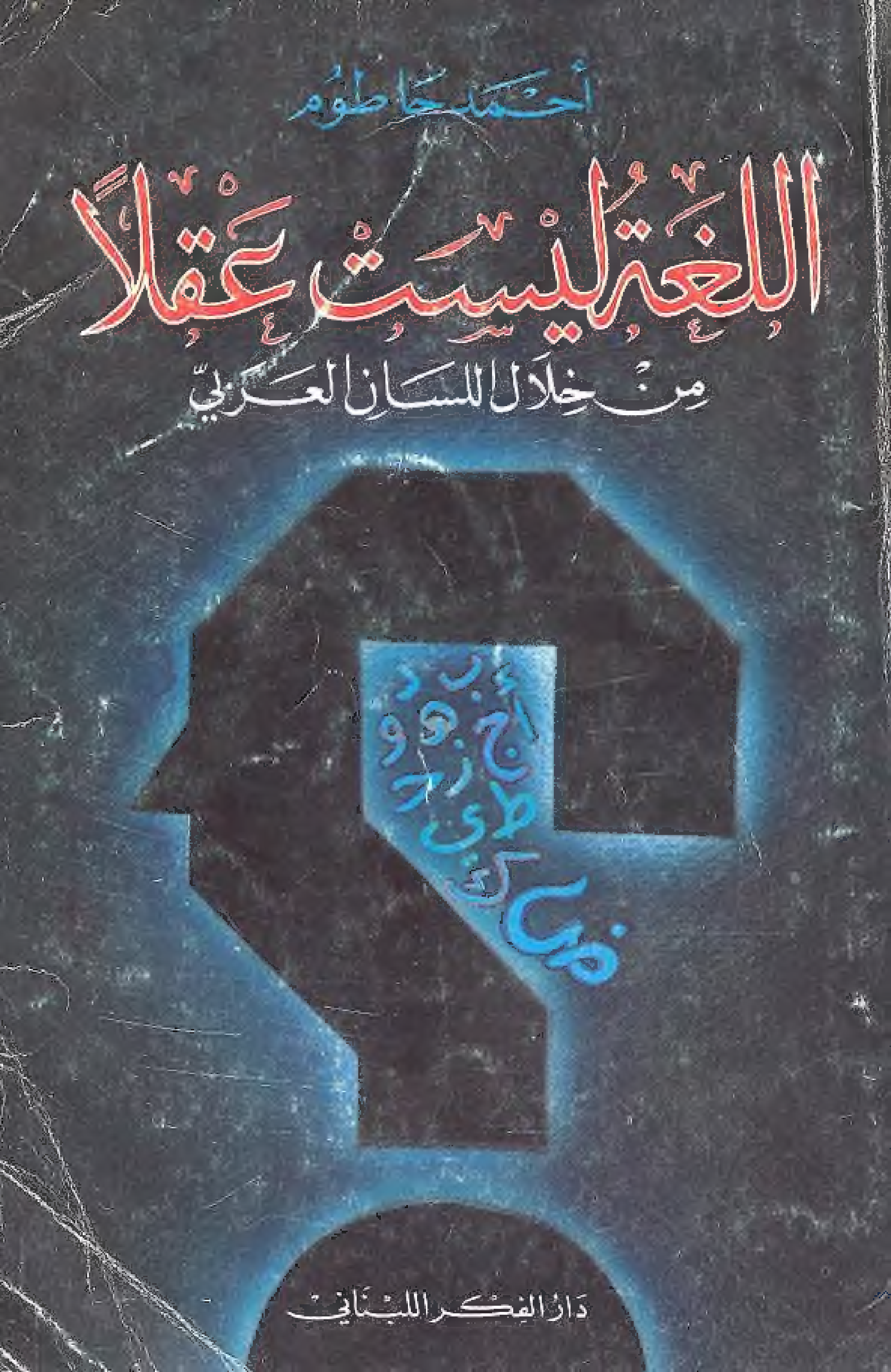

أحمد حاطوم
اللغة ليست عقلاً
من خلال اللسان العربي
أ ب ج د هـ و ز ح ط ي ك ل م ن
دار الفكر اللبناني

أحمد جاطوم

اللغةُ ليسَتْ عَقلاً

(من خلال اللسان العربي)

1

دار الفكر اللبناني

إهداء

إلى :

مَنْ أخذ بيدي ،
ذات يوم من أيام سنة ألف وتسعمائة وسبع وثلاثين ،
وأدخلني أحد كتاتيب الشياح ،
تلك القرية الوادعة التي أخمدت أنفاسها مدنيّةُ الباطون الطالحة ،
وأتاح لي ،
في تلك السنّ المبكرة ،
أن أقرأ القرآن ،
وأن ألج ،
من حروفه المعجزة ،
حَرَمَ اللسان العربيّ الشريف ،
بلغته الفُصحى الموحِّدة ،
وأن يكون لي ،
من المشاركة في ميدانها ،
ما أتقرّبُ به إلى الله ،

إلى أخي جميل ،
أهدي كتابي .

أحمد

فهرس الموضوعات

* * *

المقالة الأولى / مدخل الكتاب

اللغة ليست عقلاً (من خلال اللسان العربي)

غير منشورة

١ تمهيـــد

هذا عنوانٌ لمجموعة المقالات اللغوية التي يَضُمُّها كتابُنـا. وعنوانٌ، في الوقت نفسه، لمقالتنا هذه التي نستطيع، مِنْ جهةٍ أولى، أنْ نَعُدَّها تمهيداً للكتاب، أو مدْخلاً إليه، أو سياقاً عاماً يُساعِدُ في عملية قراءته. ونستطيع، من جهة ثانية، أن نَعُدَّها فصْلاً مِنْ فصوله، قائماً بذاته، مستقلاً بموضوعه.

ولقد كان الْهَدَفُ الأساسي مِنْ كتابَتِها الإشارةَ إلى **خيطٍ دقيق**، خَفِيٍّ أو ظاهر، **يَرْبِطُ بين مقالات الكتاب**؛ أو الإشارةَ إلى **الروح** التي كانتْ مِنْ جُمْلة ما أَمْلَى مضامينه، أو حرّكها، أو واكبَها.

فإنْ قُدِّرَ لهذا الْهَدَف أنْ يتحقّق، واستطاع قارِئُنا أن يَلْمَحَ ما نَوَدُّ الإشارة إليه، كان لنا، مِنْ جملة ما يكون، تفسيرٌ بسيطٌ لِعُنْوان الكتاب. وإن كانتِ الأخرى، فإن التسمية بهذا العنوان تُصْبح مِنْ باب تسمية الكل باسم الجزء. وهي، في تسمية الكتب، أمر معروف.

* * *

٢ اللغة ليست عقلاً

قولنا عن اللغة: «إنها ليست عقلاً» يتضمن مقولة ألسنية واسعة، تفسر لنا كثيراً من الظواهر اللغوية، وتتطلب معالجتها، من الكلام عليها، ما يجاوز حدود الفصول الممهدة، إلى الأبحاث المستقلة أو المصنفات، لأن لموضوعها، من الجوانب، ما لا تكون دراسته دراسة مكتملة إلا بالتناول الشامل الذي من شأنه أن يقدّم لنا نظرةً كلية عن الموضوع.

إنّ تناولنا لهذه المقولة، أي اكتناه الظاهرة التي نعبّر عنها بها، أن اللغة ليست عقلاً، وكشف حقيقتها للناس، أو كشف جوانب من هذه الحقيقة، إنما يفضي، في رأينا، إلى إحداثِ **تعديل في التصوُّر اللغوي، أي تعديلٍ للموقف اللغوي** المبدئي لأبناء اللسان العربي بلغته الفصحى، كُتّاباً كانوا يخاطبون الناس بعبارتهم ويقتدي الناس بعبارتهم، أم منشئين عاديين تبقى عبارتهم في نطاق محدد محدود. وهو تعديل إيجابي فاعل من شأنه أن يخلص العبارة مما يشوبها من آثار إخضاعها لرقابة العقل وسلطانه.

ولأن مقولتنا هي، كما نقول، مقولة واسعة لها جوانبها المتعددة،

ولأن للموضوع مستويات من النظر تفرزها لنا مستويات نحوية ـ تركيبية، من الظاهرة نفسها التي نقوم بدراستها، ظاهرةِ أن اللغة ليست عقلاً،

فقد رأينا، في فصلنا هذا المحدَّد، أن نكتفي، من النظر إلى الموضوع، بما تُتيحه لنا حدود هذا الفصل، واخترنا، لهذه الحدود، أن تتمثل بمستوًى بعينه من

مستويات التركيب النحوي* الذي تتجسّدُ به الظاهرة، مستوى **البُنى التركيبية*** (Les structures syntaxiques)، أو مستوى **العبارة***، بكلمة أبسط (وهو، كما نعلم، أعلى المستويات المبنيّة وأكثرها تمثيلاً **للغة*** **واللسان***)، وأن نتمثل، من هذا المستوى، تصوراً من العبارة أردنا أن تكون، للمسألة التي نقوم بدرسها، كالنماذج الدالّة

* * *

كشف لنا تأملنا المستمر في عبارة أدبائنا وكُتّابنا وسائر منشئينا، واستقراؤنا لنماذج هذه العبارة، والنظر في **سويّتها النحوية*** ومدى ارتباطها بها، أن في هذه العبارة **صُوَراً (تركيبية)** تخضع لسلطان العقل ورقابته الصارمة، مثلما تخضع لسلطان **الحدس اللغوي***، أو أكثر، خضوعاً أدّى بها إلى ما يمكن اعتباره نوعاً من **السّويّة اللغوية ـ العقلية***، الواقعة خارج ما نسميه، في سياقنا هذا، **نقاءً لغوياً***[1] يبلغه أبناء اللسان، أو ينبغي أن يبلغوه ـ ولو كان النقاء، في حالتنا، مطلوباً للُغة الكتابة، وكان بين لغة الكتابة ولغة التخاطب الشفهي، من الفرق الذي يُردُّ إلى طبيعة اللسان الذي يحيا، اللسان العربي، ما يوهم غير المدقق، أو المغرض، **بأجنبيّة لغة الكتابة** عندنا، أي بتعذر بلوغ النقاء فيها، أو صعوبة بلوغه[2]

(*) إن ورود علامة النجمة هذه على كتف الكلمة المفردة، أو **المركب غير الإسنادي*** إنما يعني أن للكلمة، أو المركب، مضموناً اصطلاحياً تستعمل الكلمة به، في الموضع الذي ترد فيه، أو في مجمل الكتاب. ويمكن الرجوع إلى تحديده، تحديد المضمون الاصطلاحي، أو التعريف به إما في موضعه من الكتاب، وإما في قاموس المصطلحات في آخر الكتاب

(1) ــ «النقاء اللغوي» هذا، نقصد خلو العبارة خلواً بعيداً من آثار العقل والمنطق، أي خضوعها، في مفرداتها وبناها التركيبية وصورها النحوية العامة، لقوانينها هي، أي لقوانين لسانها، وليس لقوانين العقل التي تكون الألسنة عرضة لها في فترات معينة من تاريخها، وفي حالات ليس هنا مجال للخوض فيها

(2) تناولنا شبهة الأجنبية هذه في القسم ٣ ـ ٢ من هذا الفصل

وقد استوقفنا، في لساننا العربي بمستواه الكتابي، من هذه الصُوَر ومقدارها اللافت، ما يُشكّلُ ظاهرةً عامّةً جديرةً، في رأينا، بأن تُوصَف وتُعالج.

وكنا، في نطاق تَتَبُّعِنا لهذه الظاهرة، وتأمُّلِنا لصُوَرِها النحوية المتنوعة، نُدوِّنُ ما يتيسّر لنا من شواهدها الدالّة. وكنا، بهذه الشواهد، نَزْدادُ اكتناهاً لها: حتى تكوَّنَ لنا عَنْها تصوُّرٌ بَلَغَ مِنْ رُسوخِهِ عِنْدَنا أنَّهُ أصبحَ هَمّاً مِنْ همومنا اللغوية، نقصد موضوعاً مِنْ هذه الموضوعات العامة (Les thèmes) التي تتمحْوَرُ حولها جوانبُ مِنْ تفكيرنا اللغوي الشخصي، أو تطبع هذا التفكير بطابعها.

أما المعيار الذي استندْنا إليه في اختيار الشواهد، فكان **دلاليّتها**: أيْ مقدار ما تدل عليه من الظاهرة، ومصداقيّة ما تدل عليه، ولم يَكُنِ الأديبَ، أو الكاتبَ، أو المنشئُ، الذين تَصْدُرُ عنهم العبارة، ولا المكانة اللغوية أو الأدبية لصاحب العبارة، ولا العصرَ الذي ينتمون إليه: لأن طبيعة موضوعنا لا تتطلب شيئاً من ذلك.

وهذا يعني أننا، في عملية اختيارنا للشواهد، لم نُميّزْ أديباً كبيراً، أو لُغَويّاً معروفاً، مِنْ محرِّرٍ مجهول (أو معلوم)، في صحيفةٍ يومية، أو مجلة أو كتاب مدرسي، الخ ...، ما دام المعيار هو الدلالية التي ذكرنا (وإن كنا، في بعض الحالات، نرى، لصدور الشاهد عن اللغوي والأديب، من المعنى، ما يُعَبِّرُ عن نفسه).

ولقد حَرِصْنا على إيراد هذه النقطة في هذا الموضع من البحث، كإيضاحٍ، أوْ كَرَدٍّ[٣] مُسْبَقٍ على اعتراضٍ ربما تناولها، وانساق مديه وراء ما كان قداماها، وما

---

(٣) ربما عتقد بعض المعنيين باللسان العربي، المترمتين، أن إدخال الكاف على مم مُعْرَب نكرة لتكوين ما يمكن اعتباره حالاً (وأنا، كمُواطِنٍ، لا يمكنني أن أظل متفرجاً)، هو تركيب غير عربي تسرب إلينا، مثلاً، من اللسان الفرنسي، ترجمة لكلمة Comme وما تتركب معه في ما ناظر التركيب العربي الذي نحن في صدده أي أننا لا نقول، مثلاً «وأنا، ككاتبٍ ملتزم، لي الحق أن أقول لا»، كما يقول الفرنسي «Et, comme écrivain engagé, j'ai le droit de dire non»، وأن الصواب أن نقول «وأنا، كاتباً ملتزماً، لي الحق ...».

زالوا [4]، يطلبونه لشواهدهم من نقاء لا معنى له في موضوعنا.

وقبل الشروع في تناول الظاهرة، نود أن نقف قليلاً أمام المرجع الأول من مراجع الحكم في المسألة التي تعنينا: الحكم في نحوية الصور النحوية ـ التركيبية للسان عامة، ونحوية الصور التي سنستعرضها بصورة خاصة، ونحوية الصور الثلاث التي سنتوسع في درسها بصورة أخص، نود أن نقف أمام السليقة، أو الحدس اللغوي*، أو الكفاية اللغوية (Compétence linguistique) ؛ إذا أردنا مصطلحاً أكثر فنية. ونود، على التحديد، أن نبين معنى المرجعية التي جعلناها للكفاية اللغوية في الحكم على نحوية الكلام.

---

* ومع تسليمنا بالشبه الظاهر بين التركيبين، وبأن من غير المستبعد حصول التسرُّب بينهما، فإننا من جهة أخرى، نرى أن التركيب الذي نحن في صدده يمكن أن يعد تركيباً عربياً، ويمكن أن يكون مقبولاً حتى بمنظار المعياري المتزمت. ولنذكر أن الكاف الإسمية هذه ترادف كلمة مثل كما نعلم (الكاف الإسمية هي التي لا تكون حرف جر، بل تكون اسماً من حرف واحد بمعنى «مثل»، ويكون ما تدخل عليه مضافاً إليه. ومنها، مثلاً، الكاف الواردة في بيت المتنبي المشهور: وما قتل الأحرارَ كالعفو عنهمُ ...)

وبما أن في وسعنا أن نقول مثلاً: «وأنا، مثلَ كاتبٍ ملتزم، أعلن حقي في مناصرة كل قضية عادلة»، كما نقول: «وأنا، ككاتب ملتزم، أعلن حقي في مناصرة كل قضية عادلة»، فإن التركيب الذي تدخل فيه الكاف يصبح تركيباً عربياً سائغاً، ويصبح هو التركيب المفضل، لأن المعنى الذي يؤديه لا يؤديه، بالتحقق الدلالي نفسه، تركيب نعدل عنه إليه في موقف لا يخلو من التزمُّت.

(4) بقولنا عن القدامى: «وما زالوا»، نريد أن نشير إلى بعض المعنيين عندنا باللسان العربي، الذين ما زالوا يدورون في فلك القدامى، حتى في عملية اختيار الأمثلة لمؤلفاتهم التعليمية، والذين، بهذا الدوران، نعدهم في القدامى، وإن كانوا يعيشون في عصرنا. نذكر من هؤلاء «القدامى» الأستاذ سعيد الأفغاني الذي، حول مسألة الأمثلة بالذات التي يسميها شواهد، وفي نطاق تأليفه لكتاب «حديث» في النحو، إنما يحصر شواهده، أي أمثلته، في ما يسميه، هو والقدامى، عصر الاحتجاج، أو عصر السلامة. (سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٩٧٠. أنظر كلامه حول «عصر السلامة» في الصفحة ٤، ثم راجع تناولاً موسعاً للموضوع الذي نشير إليه في مدخل للكتاب بعنوان: «حول الشواهد وقواعد الاحتجاج بها»، ص ٥ وما بعدها)

٢-١ الكفاية اللغوية

إذا علمنا

ـ أن الكفاية اللغوية، لأبناء اللسان، هي **النظام النحوي*** المتكامل (Le système grammatical intégral)، الذي أتيح لهؤلاء الأبناء، في فترة محددة من حياتهم، أن يكتسبوه أو **يستبطنوه***[٥]، (بتعبير الألسنيين المحدثين)، نتيجة لتمرسهم الطبيعي بنماذج اللسان **الكلامية**[٦] المشخصة، وتمرّسهم اليومي العشوائي الكثيف لهذه النماذج، والذي[٧] عنه تصدُر عبارتهم، وبه يفهمون عبارة سواهم، وإليه تعود أحكامهم (الضمنية المواكبة لعملية الفهم، والصريحة التي يبدونها كلما دعت الحاجة)، حول **نحوية*** ما يسمعونه من عبارات لسانهم أو يقرأونه،

ـ وأن **الوصف النحوي*** للسانٍ من الألسنة، أي تقعيد هذا اللسان، إنما تناول **مُرَكّباته النحوية*** التي يتّخذها ثم تعدد درجاته صعوداً من الكلمة، إلى ما نسميه شخصياً **المركّب غير الإسنادي***، إلى **المركب الإسنادي البسيط***، أو **الجملة***، إلى **المركب الإسنادي المركب***، أو **العبارة***،

ـ وأن هذا الوصف، أو التقعيد، يمكن أن يمتدّ من الكلمة، إلى الجملة. ثم يقف، منَ العبارة، عند مستواها التركيبي البسيط، أي عند معالمها الأولى المتاحة للجملة، أو الواقعة في نطاقها ـ حتى إذا رام التوغل فيها، في العبارة، لاكتناه صُوَرها المتموجة، المتشعّبة، المتفرعة إلى نهايةٍ يَصْعُبُ إدراكها أو يتعذّر، ألفى نفسه أمام عالم متحرك

---

(٥) استبطاننا لقواعد لساننا هو العملية المركزية في عمليات اكتساب اللسان. بها تتحول هذه القواعد من كيانها الكلامي (نسبة إلى **الكلام***) اليومي المشخص، إلى كيان نظري مجرد، عنه تصدر نماذجها الكلامية. ونريد بكلمة «**الاستبطان**»، إنما نترجم كلمة **Interiorisation** الفرنسية بمفهومها المبين في هذه الحاشية.

(٦) نسبة إلى **الكلام***

(٧) المصدر النحوي

تجاوزُ حركتُه كل طاقة له على الاكتناه والتجريد حتام يصبح للحدس اللغوي* وحْدَه، أو للكفاية اللُّغويّة* دُونَ سواها، قدرة على اكتناهه وإدراك أسراره،

- وأن جوهر ما يكون به اللِّسان* لساناً مميزاً من ألسنة اللغة الأخرى هو العبارة* بعالمها الثريّ المترامي، قبل أنْ يكون، وأكثر مما يكون، بما دُونَ العبارة في سُلّم المركبات النحوية*،

إذا علمنا ذلك،

أدركنا، بما عاد إلى المسألة التي نسعى إلى مزيد من فهمها، أننا، بكفايتنا اللغوية*، أي بحدسنا* وسليقتنا، إنما نحكم على نحويّة* التراكيب التي تتضمنها صورنا النحوية - التركيبية عامة، وصورنا النحوية التي سنمثل بها على الظاهرة التي نحن في صددها، بصورة خاصة. إننا، بكفايتنا اللغوية*، نحكم على نحوية* التراكيب أكثر بكثير مما نحكم عليها بقواعدنا المجرّدة* والاحتكام إليها.

وإذا كانت النحويّة* الواقعة في متناول التفكر التجريدي المُقَعِّد، أي الواقعة دون العبارة* من السلم، هي، في ما نصطلح نحن عليه، نحويّة نظرية*، أو نحوية مجرَّدة*[8] نجد صياغتها اللفظية عادة في كتب النحو، فإن النحوية الواقعة في ما جاوز هذا التفكر، أي الواقعة في نطاق الحس، إنما تكون نحوية حدسية*، في ما نصطلح عليه أيضاً. وهي نحوية كامنة في الضمير اللغوي* لأبناء اللسان، أو للمجموعة اللغوية (La communauté linguistique).

وهذا يعني أمرين

- أن نحويّة* المركبات الواقعة دون مستوى العبارة في السلم الصاعد، هي نحوية

---

(٨) إذا أردنا ترجمة هذا المصطلح إلى اللسان الفرنسي، لم يكن لنا سوى كلمة Grammaticalité explicite (راجع الحاشية ٥٧)

نظرية يمكن إدراكها من طريق النظر التجريدي، مثلما هي نحوية حدسية تدرك من طريق **الحدس اللغوي***، أي **الكفاية اللغوية***

- أن نحوية العبارة، على الأقل بصورها الفنية المتقدمة في السلم، إنما هي **نحوية حدسية*** لا تدرك إلا بالحدس، أو بـ **الكفاية اللغوية***

* * *

٢-٢ الظاهرة من خلال ثلاث صور نحوية ـ تركيبية

نأتي إلى الظاهرة التي تعنينا نحاول التعرف على[٩] بعض ملامحها من خلال عددٍ من **الصُّوَر النحوية ـ التركيبية** العائدة لها، نستعرضها واحدةً واحدة، نُعَرِّفُ بالصورة، بشكلها السوي، بما نراه لها شكلاً سوياً ـ حدسياً، ثم نورد، من شواهد الكتّاب والمنشئين الخاضعين لرقابة العقل، ما تتحول به الصورة، من **سويتها النحوية*** بلغويتها الحدسية الصافية، إلى ما نسميه **«سويةً لغوية ـ عقلية»*** تكون اللغة فيها مشُوبةً بالعقل.

---

(٩) رغم طعن بعض المتمسكين **بالعمود الخرقي** للسان العربي، بمحتواه الكتابي المعرب، في صحة هذا التركيب (التعرف على الشيء)، بحجة شكلية مضمونها أن هذا المصدر، أو فعله المشتق هو منه، لا يتعدى بـ **«على»**، بدليل أنه، في النصوص المأثورة المعتمدة، النصوص النموذجية، أو في القاموس، لم يتعدَّ بـ **«على»**. وردّنا على هذا الطعن المفترض يتكون من نقطتين مترابطتين نوردهما، وإن طالت بهما الحاشية، لما لهما، عندنا، من دلالة عامة

• **الأولى:** قاعدة نحوية تسمى قاعدة **«التضمين النحوي»** مضمونها أننا إذا ضمّنا فعلاً من الأفعال (أو مصدراً، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول) معنى فعلٍ آخر، جاز لنا أو وجب علينا، أن نعدي ذلك الفعل بما نعدي به الفعل الآخر مثلاً نضمن الفعل **«اصطفى»** معنى الفعل

وإذا كنا، بالشكل السوي ـ الخدمي للصورة، إنما نقصد القاعدة التي تتمثل بها الصورة، فإن ذلك يفضي إلى أننا سنقدم صورناً النحوية إما بقواعد عامة تستغرق لنا جزئيات الكل المقصَد، وإما بما يقاربها من وصف نحوي للشاهد أو تعقيب عليه.

ونوضح هنا أن القواعد التي نقدمها لبعض صورنا، إنما نطرحها بصيغ شخصية توجّهنا، في عملية صياغتها، إلى متن اللسان، واستخرجناها من الشواهد العائدة إليها، وجعلنا لها صفة الاقتراح الذي يراوح الموقف منه بين الرفض والقبول، أو ما كان بينهما من تعديل أو تكملة

وهذه عيّنة من **الصور النحوية** نستعرضها، نتعرف عليها تعرفاً نجاوز به جسد الشاهد الماثلة فيه إلى التأمّل في بعض ملامحه وأسراره:

★ يصادف المنشيء الخاضع لرقابة العقل وسلطانه، من تراكيب الكلام، ما

◁ «**فضّل**»، لتقارب في المعنى بينهما، فعدّيته كما نعدي به «**فضل**»، نعديه بـ «**على**»، فنقول نحواً من قوله تعالى ﴿**قال إن الله اصطفاه عليكم**﴾ (٢٤٧ من سورة البقرة)

هذه القاعدة ـ وهي، فيما كشفه لنا الاستقراء، قاعدة مطردة تقع على نماذجها المشخصة، أي نماذجها الكلامية (نسبة إلى **الكلام***) في آي الذكر الحكيم، كما تقع عليها بتواتر لافت، في لغة الإعلام اليومي ـ إذا طبقناها على «تعرّف» و «**التعرّف**»، ... كان لنا أن «**تعرّف**» يستعمل بمعنى الماضي «**اطّلع**»، فيعدى كما نعدي به «**اطّلع**»، يعدّى بـ «**على**» فنقول: **تعرف على**، **والتعرف على**، كما نقول **اطّلع على**، **والاطلاع على**.

● **الثانية**: تعقب على الأولى ومضمونها

ـ أن ورود هذا التركيب في الاستعمال اللغوي الواسع الذي لم تعد معرفة نظرية بجهرية محدقة، إنما يشكل تطبيقاً طبيعياً عفوياً لقاعدة التضمين التي بينا

ـ أن حظرنا هذا الاستعمال وما هو من قبيله، كحظرنا أن نعدي بالباء أفعالاً من نحو **التزم**، **استشهد**، **أحس**، ...)، بحجة عدم النص على شيء من ذلك، من شأنه أن يضيق على اللسان العربي المجال الحيوي الطبيعي لحركة نموه، ويسجنه في قوقعة ما يسمى بـ **عمود الفصحى**، ويجعله لساناً تاريخياً ينتمي إلى عصر غير عصرنا، كي يجعله لساناً أجنبياً عنّا كما عنّا أي لسان أجنبي

يُرْبكه، فيلجأ إلى عقله يحلل به التراكيب المربكة، يُمَنْطِقُها، يقيسها، ويُشبع فيها، بهذه العقلنة، عن حدسه اللغوي وما يمليه عليه، ثم نراه يكتب مثلاً:

ـ « يجب القول إنه لا سياسة مواجهة موحدة بين الأطراف العربية المعنية الخمسة وهي **الأطراف اللبناني** والسوري والأردني والسعودي. » (مشال أبو جودة، جريدة « النهار » البيروتية، ٨١/٧/١٦، ص ١، عمود ٨).

غيرَ عابىءٍ بما تحدثه المطابقة بين كلمة « الأطراف » المؤنثة، وكلمة « اللبناني » المذكرة وما عُطف عليها، من **تنافر** حادٍّ **نُحِسُّه** جلياً واضحاً عند سماع هذا الكلام أو قراءته، لأنه إنما أقام عبارته على **حسابات عقله** لا على إحساس حَدْسه

أو يكتب ما كان من نحو:

ـ « وهو قوي البنية، حَسَنُ الصحة، **ذراعاه وساقاه شديدة** » (جريدة « النهار »، ٨١/٧/١٦، ص ٩، عمود ٣).

غير عابىء، هنا أيضاً، بما يحسه أمام هذا الكلام من تنافر في المطابقة بين المبتدأ « ذراعاه وساقاه »، والخبر « شديدة »، ما دام قد أجرى « **حساباته الرياضية الدقيقة** »، بين المبتدأ والخبر، وما دامت هذه الحسابات قد أظهرت له أن **المجموع الحسابي** لذراعين اثنين وساقين اثنين إنما هو أربعة، أي جمع، فلماذا لا يعبر عنه بجمع؟!

★ يصادف الكاتب الصحفي المعروف محمد حسنين هيكل عملية تتابع همزة الاستفهام وواو العطف اللتين تسبقان الفعل، ويلاحظ أن الهمزة تسبق الواو، وذلك في نحو

ـ قول الآية ٨١ من سورة يس:
﴿أَوَ لَيْسَ الذي خلق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم﴾

ـ والآية ١٥ من سورة فُصِّلَت.

ـ ﴿أو لم يروا أن الله الذي خَلَقهم هو أشد منهم قوة﴾،

فلا يروقه، في نظام التتابع بين الحرفين، أن تسقَ الهمزةُ الواو، لأن الجملة المنفية المستفهم بها، (أَلم يروا ...)، إنما هي، في حساباته، جملة معطوفة. فينبغي إذن أن تكون كلهامسبوقة بحرف العطف، تاليةً له، ولا يقبل عقله الذي أحله هكذا محل اللغة، بأن يقع هذا الحرف في حشو الجملة، أي بين همزة الاستفهام وسائر الجملة، فراه، لذلك، يمد يده إلى الهمزة والواو، فيقلب نظام تتابعها، في كل موضع يَردان فيه. ويُمْلي على اللغة رغبته هو، وقرلوه هو، وقوانيسه هو، ثم يكتب ما كان نحو قوله:

ـ وأليس غريباً أن الديموقراطية لم يسمح لها بالعودة إلى البرتغال، إلا بعد هزيمة ديكتاتورية «سالازار» و «جايتانو» في حرب أنجولا؟ (هيكل، زيارة جديدة للتاريخ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ٦، الفقرة الأخيرة)

ـ وأليس غريباً أن الديموقراطية لم يسمح لها بالعودة إلى إسبانيا إلا بعد وفاة الجنرال «فرانكو»؟ (نفسه، ص ٢٧، ف ١)

ـ أليس هذا كله غريباً؟ وأليس فيه ما يدعونا إلى التحفظ؟ (نفسه، ص ٢٧، الفقرة ٢)

★ يقول اللسان العربي، بنماذجه الكلامية المشخَّصة، الصادرة صدوراً طبيعياً عفوياً عن الكفاية اللغوية* لأبنائه، ما كان نحو قول الآية ٧٨ من سورة النساء:

ـ ﴿فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً﴾،

بنفي فعل المقاربة «يكادون»، كما هو الكلام العربي الصادر عن كفاية لغوية* طبيعية، وليس بنفي الفعل الواقع خبراً له، كما آل إليه الكلام مع بعض المنشئين، فيقع هذا القول بين يدي لغوي ممنطق، فيوجه إليه عقله المحلل، ويخضعه لمقاييسه وأحكامه، فيقرر، بسلطةٍ من هذه المقاييس، أن هذا الكلام كلامٌ

مرفوض، وأن ما يطلبه العقل هو أن تُدْخل النفي على الفعل الذي يقع خبراً لفعل المقاربة، وليس على فعل المقاربة نفسه. حتى إذا اتخذ هذا القرار صيغة قاعدةٍ عامة، وانتشرت القاعدة بين المنشئين والكتاب، رأينا منهم من يكتب مثلاً:

ـ «والناظر إليهم يكاد لا يصدق...» (ميخائيل نعيمة، سبعون، دار صادر دار بيروت، ١٩٥٩، ص ١٥١)

ـ «وكم من الذين يعيشون أعمارهم في هذا الزمان، وأيديهم وأرجلهم تكاد لا تلمس التراب» (نفسه، ص ١٤٩)

ـ «يكادون يطبقون على أن اللغة إلهام وتوفيق، ويكادون لا يختلفون في تصورهم نشأة اللغة الإنسانية...» (صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، الطبعة السابعة، ١٩٧٨، ص ٣٤)

★ يقرر لنا لساننا العربي، من الجذر «ع و د»، مُركّباً فعلياً منفياً من نحو قولنا

ـ هذا الراتب لم يَعُد يكفيني،

ويكون معنى «لم يعد» هو المعنى المفهوم من هذا المركب، أو مما كان من قبيله، فيقع لبعض اللغويين الذين يُخضعون اللغة لعقلهم، من شُبُهات النظر، ما يدفعهم إلى التدقيق الجوهري في المركب، وما يجعلهم يتوهمون أنه كلام غير صالح لأداء المعنى الذي يؤديه، ثم يقررون أن هذا المعنى ينبغي أن يؤدّى بمركب فعلي آخر يدخل الجذر «ب ق ي» في تكوينه، ثم يكون من ذيوع هذا التوهم بين الناس ما يجعل كثيراً من المنشئين يقولون مثلاً.

ـ «فالشعر اليوم لم يَبْقَ كما كان محاكاة للطبيعة والحقيقة» (د. موريس أبو ناضر، جريدة «النهار» البيروتية، ٨١/١٢/٣١، ص ٩، عمود ٣، آخر فقرة من المقال)

ـ «... فلم يبق. مصطلح العدم يعني اللاشيئية» (نسيب نمر، «النهار»، ٨٥/١١/٥، صفحة ١٠، عمود ٨، الفقرة ٣)

- «والحاكم إذا قام بعمل ورزائه لم يبق حاكماً، والوزراء إذا سيطروا على عمل الحاكم **لا يبقون وزراء»** (نفسه، عمود ٧، فقرة ٣)

- «بلدٌ لغته الرسمية **لم تبق محكية** يستمر حتماً متخلفاً» (سعيد عقل، المجلة التربوية، العدد الأول ١٩٨٣، ص ٧٨، فقرة ٣)

- «وهاهي الديموقراطية تتحول إلى مجرد تقليد تمارسه المجتمعات العربية، **ولم تبقَ إمكاناً سياسياً** أمام الفرد في مواجهة قدره الاجتماعي والسياسي، **ولم تبق قاعدة جوهرية** تقوم عليها الحياة السياسية، بل باتت هامشاً وعرضاً» («النهار»، ٨٥/١١/١٦، ص ٩، عمود ٤، فقرة ٤)

وظاهرٌ منْ تأمل الشواهد أن المعنى الذي تؤديه «**لم يعد**» لا تؤديه «**لم يبق**» أداء كاملاً، وأن الفرق بين «**لم يبق**» و «**لم يعد**» هو فرق دقيق ندركه بحسّنا ولا نستطيع تحديده بعقلنا. أمّا الذين يستعملون «**لم يبق**»، في السياق الذي نحن في صدده، فإنهم إما يُخضعون المركّبين الفعليين لعملية نظرٍ عقلي **يقررون** بعدها، وبتحليل صرفي **جوهري، عقلي لا لغوي**، أن **لم يَعُدْ** غير صالحة لأداء المعنى الذي تؤديه، لأن جذر «**عود**» لا يتضمن هذا المعنى، ثم يستنتجون أن «**لم يبق**» هي المركب الصالح لأداء المعنى المطلوب، غير ملتفتين بطبيعة موقفهم المدنيّ اللغوي، إلى المعنى الطبيعي الذي شُحنت به «**لم يعد**» وارتبطت به وباتت تؤديه أداءً طبيعياً عفوياً يرتاح إليه حدسنا المنشىء لكلامنا ويندفع إلى استعماله.

★ يقع في الكلام مصدرٌ أو اسم فاعل مشتقان كلاهما من فعل متعدٍّ.

+ يكون المصدر مضافاً إلى فاعله في المعنى ويعد هذا الفاعل معمول للمصدر

- ﴿ولولا **دَفْعُ اللهِ الناسَ** بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾ (البقرة، الآية ٢٥١).

- ﴿لولا ينهاهم الربّانيون والأحبار عن **قولِهِمُ الإثمَ وأكلِهِمُ السُّحتَ** لبئس ما كانوا يصنعون﴾ (المائدة، ٦٣)

ـ إنشادنا للشعر وقراءتنا لروائع النثر أمران فاعلان فينا .

+ ويكون اسم الفاعل نكرة منوناً منقطعاً عن الإضافة، أو مقترناً بـ « أل »، وبعده معمول به.

ـ ﴿والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر .﴾ (النساء الآية ١٦٢)

ـ ﴿ومن الذين هادوا سماعون للكذب، سماعون لقوم آخرين . . .﴾ (المائدة، الآية ٤١)

ـ ﴿وهذا ذكر مبارك أنزلناه أفأنتم له منكرون﴾ (الأنبياء، الآية ٥٠)

ـ ﴿ودخل جنته وهو ظالم لنفسه قال ما أظن أن تبيد هذه أبداً﴾ (الكهف، ٣٥)

ـ « والله لأنْ أبيت على حسك السعدان مُسَهَّداً، أو أُجرّ في الأغلال مُصَفَّداً، أحبُّ إليّ من أن ألقى الله ورسوله يوم القيامة ظالماً لبعض العباد، وغاصباً لشيء من الزاد » (علي)

ـ وأما الخطر الذي توجس الشعراء منه خيفةً على الشعر، فهو ظهور العلم في القرن التاسع عشر، على نحو عاصف بمصير البشرية، مغير لنظرتها إلى الأشياء » (توفيق الحكيم، فن الأدب، مصر ١٩٥٢، ص ٢١٥)

وهذا يعني أن تعدية المصدر أو اسم الفاعل إلى مفعولها إنما تكون بصورتين:

تكون تعديةً مباشرة، أي تعديةً بالذات كما تسمى في المصطلح المعروف،

وتكون تعديةً بالأداة، أي تعدية بهذه اللام الجارة التي يسمّيها النحاة لام التقوية.

وقد سُميت هذه اللام كذلك لأن المصدر واسم الفاعل إنما يتقويان بها في كل

تركيب يضعُفان فيه عن الوصول إلى معمولها، دون أن يكون في ما ذكره النحاة عن المسألة ـ في ما قرأناه نحن على الأقل ـ ما يبين لنا حقيقة هذا الضعف، أو يحدد مواضعه النحوية ـ التركيبية تحديداً نظرياً يتجسَّد في قاعدة متكاملة من قواعدهم. ويبقى حدسُنا اللغوي الحسن التكوين وحده هو الذي يجعلنا نميز تعديةً بالذات من تعدية بالأداة.

إلا أن ما استوقفنا، في تتبعنا للمسألة بشواهدها الحديثة، أن كثيراً من كُتّابنا ومثقفينا المحدثين يرفضون الإصغاء إلى حدْسهم اللغوي، مؤثِرين عليه احتكاماً شكلياً ـ مُتَسرعاً إلى شواهد القدماء، أو تحليلاً منطقياً يجعلهم يحصرون تعدية المصدر واسم الفاعل في التعدية المباشرة، أي التعدية بالذات، ويتجنبون تعديتها باللام، غير عابئين بما تفضي إليه تعديتهم القسْرية هذه من ثِقَل في اللفظ تَسْهُل ملاحظته

وهذه بعض الشواهد:

+ «من الطبيعي أن تكون نظرتنا... تابعةً من طبيعة هاتين الحقيقتين بينها العلاقة هي الرابطُ الحقيقتين وفي أساس الصورة («النهار»، ٢٠/٩/٨٦، ص ٩٦، عمود ٦، أوله)

(في وسعنا أن تلاحظ بسهولة ثقلاً لفظياً نافراً، ناجماً عن توالي كلمة «الرابط» وكلمة «الحقيقتين»، وأن هذا الثقل من شأنه أن يزول إذا نحن عدّينا اسم الفاعل، «الرابط»، بلام التقوية ندخلها على «الحقيقتين»، فنقول: الرابط للحقيقتين).

+ «لافرق حلياً .. بين المثقف وبين من يخط اللافتة المعترضة الشارع المزدحم» (وضاح شرارة، جريدة «النهار»، ١/١٢/٨٥، ص ١٠، عمود ٥، فقرة ٣).

(هنا أيضاً، نلاحظ ثقلاً لفظياً ناجماً عن توالي اسم فاعل مقترن بـ «ال» ومعموله المقترن بـ «ال» ونلاحظ أن في وسعنا تجنب الثقل بإدخال لام التقوية على المفعول، والقول: «يخطُّ اللافتة المعترضة للشارع المزدحم».

+ « فهم المحتفلون، المنشدون، المطأطئون للأنصاب، وهم الراجون الشياطين والأبالسة » (نفسه) (لو قال: الراجون للشياطين).

+ « ... القوات اللبنانية... التي وصلت إلى الذروة في تمثيلها المسيحيين وفي استقطابها إياهم » (سركيس نعوم، جريدة « النهار »، ٢/١٢/٨٥، الفقرة ٦)

(من استعمال الكاتب لكلمة « إياهم » وتجنّبه لكلمة « هم »، يظهر لنا بوضوح تصوره للمسألة، وإصراره على تعدية المصدر بالذات، لأن في استعمال ضمير النصب « إيّا »، وفي لفظة*[10] « إياهم »، ما يشير إلى أن الكاتب يطلب لمصادره التعدية بالذات ويحرص عليها)

+ « ... ويكادون لا يختلفون في تصورهم نشأة اللغة الإنسانية عما ظل سائداً في الغرب حتى أواسط القرن السابع عشر... » (صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، الطبعة السابعة، ١٩٧٨، ص ٣٤)

(ليس الثِقَل في هذا الشاهد كالثقل في الشواهد الأخرى. إنّه فيه ثقَلٌ نسبي نتبينه عندما نقارن قوله: « في تصورهم نشأة اللغة » بقولنا: « في تصورهم لنشأة اللغة »)

---

(١٠) نستعمل كلمة « لفظة » بمضمون اصطلاحي نطرحه للتداول، بسبب ما يؤمنه لنا من وضوح في عملية النظر إليه (إلى المضمون)، وبسبب افتقاره (افتقار المضمون)، إلى اسم يرتديه ويبلوره ويحدده، ويسهل استخدامه في البحث « اللفظة »، بالمضمون المطروح، هي كل وحدة كلامية تنفصل، في الكتابة، عما يسبقها وعما يليها، وتتكوّن

+ إما من كلمة واحدة، فتكون لفظة بسيطة وحينئذ ترادف « اللفظة » « الكلمة » وتطابقها

+ وإما من كلمتين فأكثر، وهذا ما نرمي إليه بمصطلحنا المطروح

- من كلمتين دور/ما، مرر/تم، كـ/الكبرى، إيا / هم،...

- من ثلاث كلمات فاجأ/ت/نا

- من أربع كلمات سألـ/ت/نيـ/ـه

- إلخ

وتجمع اللفظة على « لفظات » بفتحات متوالية، وليس على « ألفاظ » التي يبقى أن تكون جمع « لفظ »

أما التحليل المنطقي الذي قلنا إن كتابنا ومنشئينا يلجأون إليه، في إنشاء عباراتهم المتضمنة لتراكيب المسألة التي تعنينا، فإننا نتصور أن هؤلاء السادة يفكرون على النحو التالي ـ وليكن كلامنا على الشاهد الأول.

إن اسم الفاعل، في هذا الشاهد، كلمة «المعترضة»، إنما هو مشتق من الفعل «اعترض»، تابع له في أحكامه وأوجه استعماله

وبما أننا نقول: اعترضتِ اليافطةُ الشارع

ولا نقـــول: اعترضت اليافطةُ للشارع

فإننا نقـــول: اليافطة المعترضة الشارع

ولا نقـــول: اليافطة المعترضة للشارع.

غير ملتفتين، في هذه المحاكمة، إلى أمور ينبغي الإلتفات إليها:

+ أنَّ ما ينطبق على الفعل لا ينطبق على مشتقاته بالضرورة، لأن للفعل طبيعته الصرفية ـ النحوية الناجمة عن كونه أصلاً في العمل النحوي، وللمشتقات طبيعتها الصرفية ـ النحوية الناجمة عن كونها فرعاً في العمل النحوي. الفعل يفرز من التراكيب ما يناسب طبيعته، والمشتقات تفرز من التراكيب ما يناسب طبيعتها

+ إن من طبيعة المشتقات المتعدية أن تتعدى إلى مفعولها، في تراكيبَ رأينا شواهدها، بلامٍ تقويها وتجعلها مُعادِلَةً للفعل في عملية التعدية التي تعنينا فتُسمّى لذلك **لام التقوية**، كما رأينا (وربما انعقد لنا شيء من التشابه بين معادلة فروع الفعل للفعل إذا ضُمّت إليها اللام، ومعادلة الماضي للمضارع في حلوله محل الاسم إذا سبقته «قد»، أي إذا ضمت إليه «قد»، في الحالة التركيبية التي تسمى «قد» فيها حرفَ تقريب).

+ **إن التعدية باللام قد وردت في الكلام وروداً كثيراً يعرفه متتبعو المسألة** ومستقرئو جزئياتها وشواهدها.

+ **إن اللام** التي يتوهم المتوهمون عدم جواز التعدية بها، يمكن أن **تدخل حتى**

مع **الفعل نفسه**، وليس مع مشتقاته فحسب. وذلك إنما يكون عندما يندرج الفعل في تركيب يضعُفُ معَهُ عن العمل في معموله، عندما يتقدم المعمول على فعله في نحو قوله تعالى:

- ﴿فلما سكَتَ عن موسى الغضبُ أخذَ الألواحَ وفي نُسْختها هدًى ورحمةٌ للذين هُمْ لِرَبِّهم يَرْهبون﴾ [١١] (الأعراف، الآية ١٥٤).

★ يواجه المنشئ، وهو ينشئ كلامه، عملية مطابقة بين **مركب إضافي*** [١٢] يختلف جنس المضاف فيه عن جنس المضاف إليه، أو يختلف عدده عن عدده، وبين عنصر آخر، أو أكثر، من عناصر الكلام، عنصرٍ يمكن أن يظهر في لفظه، من عملية المطابقة، تأنيث أو تذكير، إفرادٌ أو تثنية أو جمع.

+ تقع المطابقة، مثلاً، بين المركب الإضافي، «**بعض المدارس الخاصة**»، وبين حدث «**الامتناع**» مسنداً، بصيغة الماضي، إلى هذا المركب.

أمام هذه المطابقة، يُحسُّ المنشئ ميلاً عفوياً طبيعياً إلى إظهار التأنيث في **لفظة*** الفعل، أي ميلاً إلى أن يكتب: «**امتنَعتْ بعض المدارس الخاصة...**»،

---

(١١) ربما حسُن الإشارة هنا إلى أن لام التقوية هذه التي دخلت، في الشاهد القرآني المثبت، بسبب من طبيعة المركب الذي اندرجت فيه، إنما تدخل في إحدى لهجات المحكية اللبنانية، في لهجة أهل بعلبك، حتى في التراكيب التي لا يكون فيها تقديم وتأخير. يقول أبناء بعلبك: «حبَّيْك ضَرَبْ لَخَيِّي».

ولا يخفى أن إشارتنا هذه هي إشارة، وتبقى قيمتها الدلالية محصورة في طبيعة العلاقة بين لغة التخاطب ولغة الكتابة، أي أن اللغتين هنا، في تصورنا، مستويان اثنان من لسان واحد ينتميان إليه، اللسان العربي.

(١٢) أن نتكلم، في المسألة التي نحن في صددها، عن مركَّب إضافي تجري المطابقة بينه وبين ما يرتبط به من عناصر الكلام، بدل أن نتكلم عن مضاف على حدة، ومضاف إليه على حدة، مطابقةٌ تجري بين المضاف مكتسباً أو غيرَ مكتسب، وبين ما يعود إليه من عناصر الكلام، فذلك منهج من بحث المسألة يغاير المنهج التقليدي المعروف، ويمكن أن يعتمد، كما نرى.

إلا أنه يُمسك عن هذا التركيب، لأنه يجد نفسه مشدوداً بعقله الحاسب لا بحسّه، إلى **قاعدة مجردة*** حرفية، مُغرقة في حرفيتها، يملي عليه عقله وجوب الخضوع لها، قاعدة تقوم على فك الارتباط النحوي بين المضاف والمضاف إليه، ثم مراعاة حس المضاف، أو تفضيل هذه المراعاة، والقول:

- «امتنع بعض المدارس الخاصة عن دفع رواتب المعلمين» (جريدة «النهار» البيروتية، ٨١/٥/٨، ص ١١، عمود ٤)

+ وتقع المطابقة - في مثل ثانٍ - بين **المركب الإضافي***، «**بعض أعضاء اللجنة**»، واسم فاعل من «جدّ، يجدُّ،...»، مُسْنَدٍ إلى المركب، منفيّ بـ «غير»، وضمير يعود إلى المركب

أمام هذه المطابقة، يحسُّ المنشىء ميلاً عفوياً إلى جمع اسم الفاعل، وجمع الضمير العائد إلى **المركب الإضافي**، أي ميلاً إلى أن يقول «**بعض أعضاء اللجنة غير جادين في الانقاذ ويهمُّهم الإبقاء على الوضع الراهن**». إلا أنه، بخضوعه للقاعدة المجردة إياها، تلك الخضوع للحس الذي يميل به إلى ما ذكرنا، إنما يجد نَفْسَهُ يقول:

- «لأن **بعض أعضاء اللجنة** في رأيها **غير جادٍّ** في إنقاذ لبنان، **ويهمُّه** الإبقاء على وضعه الراهن» («النهار»، ٨١/٦/١٤، ص ٧، عمود ١)

ويكون الميل إلى التأنيث في الحالة الأولى (أن تقول: امتنعت بعض المدارس...)،

كالميل إلى الجمع في الحالة الثانية (أن تقول: غير جادّين..)،

ميلاً حدسياً طبيعياً ناجماً عن طبيعة **التمازج الدلالي** بين مفردات كل مركب من المركبين الإضافيين اللذين مثلنا بهما.

وتكون مخالفة هذا الميل، كما قدمنا، نتيجة طبيعية بسيطة من نتائج **إصغاء المنشىء إلى عقله** حيث ينبغي أن يُصغي إلى حدسه.

ثم نزداد تأملاً للمسألة فنجد أنفسنا نقف أمام أمرين:

• من جهة أولى، نُلاحظ أن المطابقة العقلية بين المركب الإضافي وما يعود إليه من عناصر الكلام، بعلقة الارتباط النحوي بين المتضايفين، وإقامة المطابقة بين المضاف وحده وما يعود إليه من عناصر الكلام، إنما هي ظاهرة متفشية في عبارة المُحْدَثين، غريبة مما تحدثه في الحس من **تنافر بين الطرفين المتطابقين**. وربما بلغت غرابتها، في بعض النماذج، حدود الاستهجان:

- يبدو أن **بَعْضَ** النساء المتعلّمات **يتزيَّنُ** بالألقاب العلمية **ويَتَعَطَّرُ**» (جريدة «النهار»، الأربعاء ٨٥/١٢/٤، ص ٩، عمود ٣، سطر ٢٦)

- «**فكل محاولاته** في الكشف عن أسرار العالم الثاني، وعمّا يخرج عن النطاق الطبيعي، **هُوَ** عبث في عبث» (المعجم الأدبي، مادة «لا أدرية»)

- بعض كبار القادة **فقط يُعَارِضُ** المؤتمر» (جريدة «السفير» البيروتية، ٩/ ٨١/٨، ص ٤، عمود ٢)

• ومن جهة ثانية، نلاحظ أن المطابقة الحدسية - العفوية - الطبيعية، التي يحس المنشىء معها أن المضاف والمضاف إليه، هما كالكلمة الواحدة، بتعبير القدامى، أو، بتعبيرنا نحن، هما مركب لفظي واحد **يتعيَّن جنسه أو عدده بالحدس لا بالعقل**، إنما هي المطابقة الأكثر دوراناً في الكلام، على الرغم من «تفشّي» المعرفة النحوية النظرية بين الناس[١٣]، لأنَّ غالبية أبناء اللسان إنما يَصْدُرُون، في إنشاء عباراتهم، عن حَدْسهم اللغوي، ولا يصدرون عن تفكير في **القواعد المجردة**، أو عن حسابات رياضية يجرونها بين عناصر الكلام. ومتى كانت العبارة عبارةً حدسية طبيعية، كان لنا من نماذجها ما يستريح إليه حتى المزوَّدُ بالمعرفة النظرية، حتى الاختصاصي المعنيّ

---

(١٣) حول الدور السلبي للمعرفة النظرية لقواعد اللسان في بناء العبارة، راجع «حدسية اللغة» في القسم (٣ - ١) من هذه المقالة

بشؤون اللغة[14]، كان لنا أن نقول ما كان نحو:

- ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾ (سورة الأنبياء، الآية 35)

- ﴿لو كان هؤلاء آلهةً ما وردوها وكلٌّ فيها خالدون﴾ (الأنبياء، الآية 99)

- «وبعضُ الحجارة يُكوى بها» (الجاحظ، الحيوان، في بطرس البستاني، منتقيات أدباء العرب في الأعصر العباسية، مكتبة صادر، بيروت، 1948، ص 299)

- «إن بعض الأسماء والأفعال المبنية لا يكون لها محل من الإعراب»[15] (جرجي شاهين عطية، سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان، الدرجة الرابعة، الطبعة 3، غير مؤرخة، صفحة 145)

- «وكانت مثل هذه المشاكل تنحلُّ بالتكافلية» (الشيخ عبدالله العلايلي، أين الخطأ، دار العلم للملايين، بيروت، 1978، ص 45)

- «... نقر بأن تطوُّر النظريات الألسنية العامة هي التي سمحت بطرح هذه المشاكل على بساط البحث، وهي التي تساعد على حلها»[16] (ريمون طحان، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1972، جـ 2، ص 145)

---

(14) اربط بالحاشية التالية

(15) هذا شاهد مميَّز له خصوصيّة تتطلّب إشارة إليها. ذلك أن صاحبه، في كلامه النظري عن جواز كتابة المضاف من المضاف إليه تذكيره أو تأنيثه، يقول: «والأولى مراعاة المضاف، فتقول «قُطِع بعضُ أصابعه» (ص 241 من الكتاب المذكور في المتن)

وهذا يعني أنه، عندما أنشأ كلامه المستشهد به، إنما كان مستسلماً لحدسه، وكانت رقابة عقله عليه غائبة عنه

(16) هذا شاهد مميز آخر له دلالة تخصه. إن كلمة «تطور»، التي وردت فيه، ليست من الكلمات «المكتسبة» - مما نسميه نحن «الكلمات المكتسبة»، بكسر السين - فنقصد أنها ليست من الكلمات التي يقع الاكتساب عادةً فيها، ويندر أن يقع في سواها (من هذه الكلمات، نذكر كل،

ثم نختم فنشير إلى أن ما ذكرناه عن المسألة، المعروفة، في المفهوم الكلاسيكي، بمسألة اكتساب المضاف من المضاف إليه جنسه (أو عدده)[17]، إنما هو **مقاربة أولية**، وأن مزيداً من اكتناه الموضوع يتطلب مزيداً من الدراسة، وهذا ما سنقوم به في قسم تال. إلا أننا، في الدراسة المزمعة، قد آثرنا تناول الموضوع من زاويته الكلاسيكية المعروفة، زاوية النظر إلى مضافٍ ومضاف إليه يكون لكل منهما كيانه النحوي الخاص، وليس من زاويته التي نطرحها له، زاوية النظر إلى **مركب إضـافي** يتوحد فيه المتضايفان أو يتلاشيان.

* يقع لبعض الكتاب، أو المنشئين، الخاضعين لسلطان عقلهم أن ينشئوا كلاماً فيه **مركب وصفي** * مكوّنٌ من موصوفين اثنين عُطف ثانيهما على الأول، وصفةٌ لهما تليهما. فيبادرُ أصحابنا، **بقرار منطقي - رياضي بـارد** يمليـه عليهـم عقـلٌ محـلّ حاسب، إلى مطابقة رياضية - منطقية بين الصفة وموصوفها المتمثل، عندهم، في نمط الكلمتين المتعاطفتين **بحقيقتها الرياضية**، فتراهم لذلك يقولون ما كان نحو

بعض، نصف، مثل، آخر، سائر، جميع، الخ)

نحن لا نرى أن كلمة «تطور» قد اكتسبت التأنيث مما أضيفت إليه، كاكتساب كلمة «كل» التأنيث من «أي مؤنث مضاف إليه فكتسب تأنيثه. إننا نرى أن منشئ العبارة كان، من الاستغراق في عملية إنشاء العبارة، وكان من الابتعاد في هذه العملية عن رقابة عقله، بحيث وجد نفسه تحت معنى التأنيث في ما يتكلم عنه، ويتوهم أنه إنما يتكلم عن مؤنث، فأنث ما لا يقبل التأنيث، فجاء بمسند مؤنث أتم به الكلام، جعله مسند «هي التي».

وكلمة أخيرة: أن ما يعنينا من الواقعة اللغوية التي نحن في صددها هو هذه الحدسية التي نشير إليها، والتي هي للكلام أساس يقوم عليه، وينطلق منه، قبل أن يقوم على أي أساس سواه أو ينطلق منه.

(١٧) نود، بهذه الحاشية أن نشير إلى شيئين:

الأول: أننا نقول: «في **المفهوم** الكلاسيكي» ونعني أن المسألة لم ترد لدى القدامى وروداً حرفياً تحت هذا العنوان.

الثاني: أننا جعلنا «**أو عدده**» بين هلالين لأن النحاة لم يتناولوا العدد في بحث الاكتساب

- « . أو يضمنون له السداد والسوية بأن يُشركوه في مهمات الاعداد والتدريب التربويين » (م. أبو مراد، «النهار»، ٨١/١٢/١٧، ص ١٣)

- « ووقف يحسن عن القراءة في عجب وتأثر شديدين » (توفيق الحكيم، عصفور من الشرق، طبعة مصرية غير مؤرخة، ص ١٧٦)

- « .. وهاهي أخبار حلقات البصرة وما كان يدور فيها من نقاش وجدل لغويين » (أ. فريحة، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٣، ص ٧٣).

إنهم يقولون ذلك فيُثَنّون، بَدَلَ أن يقولوا ما يحسون فيُفْـردوا الصفة وإن كان الموصوف في حساب العقل موصوفين/بدل أن يقولوا ما كان من نحو.

- ﴿وجَعَلَ فيها سراجاً وقمراً منيراً﴾ (سورة الفرقان، الآية ٦١)

- « وأخذ النمو والانتشار اللغوي... يطارد العربية الفصحى (محمد علي النجار، كتاب «العربية»، المترجم، لمؤلفه الألماني يوهان فوك، مطبعة دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥١، ص ١٧٩)

- « وليس بفعل الضغط والتهديد الإسرائيلي... » («النهار»، ٨١/٥/٦، ص ٢، سركيس نعوم)

- « نحن لا يسعُنا أن ننكر أن التأمل والاستغراق المثالي يُعينان على إيجاد أخلاقية ضرورية » (الشيخ عبدالله العلايلي، أين الخطأ، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٨، ص ٣٩)

ولا يخفى أن الكُتّاب الثلاثة الذين أنشأوا عبارة الشواهد الأخيرة إنما كانوا، في عملية الإنشاء، يَجْرُونَ مع حدسهم اللغوي بعفويته المتجسدة بكلامهم، ولم يكن للعقل وحساباته أيُّ رقابة عليهم. ولولا ذلك، لكان من المؤكَّد أن تجيء بصيغة التثنية كلُّ صفة جاءت عندهم بصيغة الافراد.

★ يقع في الكلام مبتدأ، أو اسم «إنَّ» أو بعض أخواتها، وتقع بعدها واوٌ وصْلِيَّة بعدها شرطٌ معقد بـ «إنْ»، وما يمكن، شكلياً، أن يُعَدّ جواباً لهذا الشرط. وذلك ما كان نحو قولنا.

ـ هذا الكتاب، وإن كان موجزاً، إلا أنه زاخر بالمعاني.

ونحو قول الآخر:

ـ «على أن النظم والنثر، وإن اشتركا في هذا المعنى، فـإن النثر كان أوسع في فنون البيان تصوراً» (ع العزيز البشري، كتاب «المختار»، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٢٦)

وقوله الجاحظ

ـ «لأنه، وإن كان عربياً أعرابياً وإسلامياً جامعياً، فقد أخذ من طرف الفلسفة» (الجاحظ، الحيوان، في بطرس البستاني، منتقيات أدباء العرب في الأعصر العباسية، مكتبة صادر، بيروت، ١٩٤٨، ص ٢٧٧)

فإذا وقع للكتاب العقليين المنطقيين تركيبٌ مماثل، وأملى عليهم حَدْسُهُمْ عبارةً من قبيل الشواهد المُسْتَعْرَضة، إذا بهم يسارعون إلى هذه العبارة يُجْرُونَ عليها حساباتهم، ويقررون أن الصورة المقبولة للتركيب الذي نحن في صدده إنما تكون من نحو أن نقول:

ـ «والقليل الذي طالعته، وإن فاتني الكثير من معانيه، كان كافياً لإضرام نار الشوق في نفسي» (ميخائيل نعيمة، سبعون، جـ ١، ١٩٥٩، ص ١٤٢)

ـ «والقولان، وإن لم ينطبق أحدهما على الاخر، يلتقيان في الطريق التي سنّها الخليل» (المعجم الأدبي، عمود الشعر).

ـ «فهو، وإن كان عربياً مُسْلِماً، ينفتح على جميع الآراء» (علي حرب، «النهار» ٨٥/٨/١٦، ص ٩، فقرة ٧)

ـ

ونظاهر، من قراءتنا البسيطة لهذه الشواهد، أننا نقع، في كل عبارة من عباراتها، على نَقْصٍ تركيبي نحسّه بحدْسنا ويتمثل بسقوط الرابط اللفظي بين الشرط المتكون

مع « إن » وما اعتبرناه جواباً لهذا الشرط. وسنزداد فهماً للمسألة عند عودتنا إلى الموضوع نفسه في القسم التالي من بحثنا.

* * *

نودُّ إذن، في هذا القسم، أن نزداد فهماً للمسألة، فنختار ثلاثاً من الصور التركيبيـة المستعرضـة، لنقف أمامها مزيد من التحديق والتحليل والتعليل.

٢-٢-١ الصُّورَةُ النَّحوِيَّةُ الأولى
نَعْتُ الاثنَيْنِ بِمُفْرَد

تشكل الصورة النحوية ـ التركيبية، التي سمّيناها بالعنوان الماثل أمامنا، جزءاً من كل، أي قاعدة محددة من قانون نحوي أوسع، قمنا، شخصياً، بدراسته، وسميناه قانون « المطابقة ».

ومعلوم أن فهم الجزء يكون أعمق إذا نحن جعلناه في سياقه الطبيعي، إذا نظرنا إليه من خلال الكل الذي ينتمي إليه. إلا أن دراسة هذا الكل، أي دراسة « المطابقة »، إنما تتطلب مجالاً مترامياً يجاوز ما يتيحه لنا الفصل الذي نحن فيه مجاوزة بعيدة.

القاعدة المطروحة:

إذا ورد في الكلام موصوفان اثنان، مفردان لا مثنّيان ولا مجموعان، معطوفٌ أحدُهما على الآخر، بالواو « أو بـ « أو »، وأردنا نَعْتَهما بمفردٍ أي بما

ليس جملة، نظرنا:

- فإن كان بينها ترادفٌ في المعنى، أو ما يَرِدُ، في حس المنشىء أو وَهْمِه، إلى الترادف، مِنْ تقارُبٍ أو تشابه أو تضادّ،

أفْرَدْنا النعْتَ إذا لم يكن في تثنيته غَرَضٌ معنوي مطلوب، فقُلْنا ما كان نحو:

١ - ﴿ وجعَل فيها سراجاً وقَمَراً مُنيراً ﴾[18] (الفرقان، ٦١)

٢ - ﴿ ... فقد جاءَكم مِنَ الله نورٌ وكتابٌ مُبِينٌ ﴾ (المائدة، ١٥)

٣ - «بَنُو الأَعْيَان الإِخوة لأَبٍ وأم واحد» (« لسان العرب »، ع ي ن)

٤ - «والتعبير الجذري في حاجةٍ إلى تراخٍ في الزمان، وإلى اختبارٍ وتفاعل بَطيء» (أحمد أبو حاقة، الالتزام في الأدب العربي، دار العلم للملايين، ١٩٧٩، ص ١٠٥)

٥ - «ويحقق الرسالة العربية في الحضارة والتقدم الإنساني» (أحمد أبو حاقة، الالتزام في الأدب العربي، دار العلم للملايين، ١٩٧٩، ص ٤٨٢)

٦ - «.. وليس بفعل الضغط والتهديد الإسرائيلي» (سركيس نعوم، جريدة « النهار » البيروتية، ٨١/٥/٦، ص ٢)

فإذا كان في الكلام ما يُوجب تثنية النَّعْتِ مِنْ جهة المعنى، كأنْ يُوقِعَ الإفرادُ في الالتباس، أو تُضْفِي التثنيةُ، في نصٍّ علمي، مزيداً من الدقة، فإن التثنية تصبح أمراً مقبولاً، ويصبح مِنَ اللازم أن نقول ما كان نحو:

---

(١٨) ربما قيل، في التعليق على الاستشهاد بهذه الآية، أن النعت فيها هو للقمر دون السراج لأن السراج لا يُنْعت بالإنارة. وجوابنا حينئذ يكون على، ينعت السراج بالإنارة، بدليل الآية ٤٦ من سورة الأحزاب ﴿وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً﴾

٧ ـ «يَحُلُّ محلَّهُ الفعل المقترن بـ «أنْ» أو «ما» المصدريَّتَين» (الزجاجي، باب القول في شرح حروف الهجاء، عن مؤرج، طبعة قديمة، ص ١٤٥).

٨ ـ .. في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين (كلاهما محتل).

٩ ـ حضر للمهو والمطعم الجديدان (كلاهما جديد).

١٠ ـ زارنا الوزير والنائب الثريان (كلاهما ثري).

ـ ...

وربما كان مما يكتمل به الكلامُ عن هذه القاعدة أنْ نتبعَ نصها بإيضاح نزداد به فهماً لمضمونها.

إن عملية إفراد النعت ـ والمنعوتُ اثنان حكمهما، دلالياً، حكم المثنى ـ لها عندنا تفسيراتٌ ثلاثة:

• إما أن المثنَّى، المتشكِّل، رياضياً، ومعنوياً، بعطفِ مفردٍ على مفرد، يكُون، في حسِّ المنشيء ووَهْمه، وبسببٍ مِن الترادف بيْن الاسمين، أو ما كان في الحس مِنْ قبيله، وكأنَّهُ اسمٌ مفرد. فيقوم المنشيء بنعت الاسمين، وفي حسه أنَّهُ ينعت اسماً مفرداً فيُفرِد. ومِنْ هنا أن سليقتنا، الحسنَةَ التكوين، تحسُّ استهجاناً، أو استغراباً، أمام النعت بالمثنى **كأنَّها تحسُّ أننا ننعت مفرداً بمثنّى**.

• وإما أنّ حسَّ المنشيء، الواقع، عند الإنشاء، خارجَ الحسابات الرياضية والمقاييس العقلية، المندفع بعفْوية لغويةٍ صافية، أو قريبةٍ مِنَ الصفاء، في عمليّة إنشاء العبارة، **لا يكون مشغُولاً**، عند قيامه بالمطابقة بين الصِّفَةِ والموصوف، **إلا بالموضع الذي يكون قد بَلَغَهُ**، أي بالكلمة التي يجْري التطابُقُ عندها ومعها، تقصد ثاني الاسمين، فينعتُ المعطوفَ دونَ المعطوف عليه، فيُفْرِد، وفي حِسّهِ أنَّهُ ينعت الاسمين كليهما [١٩]

ويؤيِّدُ هذا الرأيَ أنَّ إحساس المتلقي يكون مماثلاً لإحساس المنشيء . إنه ، دون أن يَتدَخَّلَ في أي تحليل عقلي ، وشرط ألاّ يدخل في أيّ تحليل ، يُحسُّ أن النعْت الذي يتناول ثاني الاسمين منْ جهة اللفظ ، إنما يَنْداح مَعناهُ حتى يمْتدَّ على الاسمين كليهما

● وإما أنَّ النعْتَ المفرد يكون حقيقةً لثاني الاسمين ، ويكون في ورود الاسم الثاني ونعْته بعد الاسم الأول ما يُغْني ، من الناحية التركيبية ـ الدلالية ، عن نعت الاسم الأول . أي أن المنشيء والمتلقي لا يُحسّان أن الاسم الأول محتاجٌ إلى ما يُتمّمُهُ منْ نعتٍ أو غيره : كأن ورود المعطوف مع نعته ، بعد الاسم الأول ، يكون هو المتمم لهذا الاسم [٢٠]

---

(١٩) رغبنا هنا ، في هذا الموضع ، أن نشير إلى رأيين قريبين من رأينا :
الأول : رأي الطبرسي في تفسيره المشهور « مجمع البيان في تفسير القرآن » . ذلك أن الرجل ، لمّا أراد أن يعلل الإفراد في الضمير الماثل في لفظة « ينفقونها » ، من قول الآية « إن الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله ... » ، قال : « ... وردُّ الضمير إلى الفضة لأنها أقرب » (راجع جـ ١٠ ، ص ٥٢ ، طبعة دار الفكر ـ دار الكتاب اللبناني ، ١٩٥٧)
والرأي الثاني : هو رأي بطرس البستاني ، المتوفى سنة ١٩٦٩ ، في تعليقه على قول ابن المقفع من « الأدب الصغير » : « ... على أن يكون كصاحب فصوص وَجَدَ ياقوتاً ، وزبرجداً ، ومرجاناً ، فنظمه قلائد وسموطاً وأكاليل » . قال البستاني : « قوله : فنظمه ، أعاد الضمير المتصل إلى المرجان آخر أسماء الحجارة الكريمة ، وهذا مستحسن في التعبير » (بطرس البستاني ، منتخبات أدباء العرب ، بيروت ، ١٩٤٨ ، ص ٦٦٧)

(٢٠) ننطلق ، في هذه المسألة ، من تجربتنا الشخصية ، أي من إحساسنا حيال ما ننشئه وما نقرأه أو نسمعه من صور القاعدة التي تعنينا . ومعلوم أن علم اللغة الحديث ، المعروف بـ « الألسنية » ، قد أجاز للباحث الذي يقوم بعملية وصف لسانه ـ الأم ، أي بعملية تقعيد له ، أن يكون ، هو شخصياً ، أي أن تكون لغته هو ، متناً (un corpus) من متون اللسان الذي يقوم بوصفه وتقعيده (راجع ، حول هذه المقولة ، جون لاينز LYONS ، الألسنية العامة ، مدخل إلى الألسنية النظرية ، لاروس ، باريس ، ١٩٧٠ ، ص ٧٠ (La linguistique générale, introduction à la linguistique théorique) .

هذه هي الصورة النحوية ـ التركيبية التي نحنُ في صددها. إنها، في ما نرى، صورةٌ سوية تندرج في نطاقٍ مِنَ اللغوية المقبولة، وتتطابق مع آليةِ إنشاء الكلام وحدسيته.

ونريد الآن أنْ نظهر كيف تتحول هذه الصورة، بأقلام كتابنا الذين يَصغون إلى حكم عقْلِهم أكثر مما يُصغُون إلى صوت حدسهم اللغوي، مِنْ سويةٍ نحْويّةٍ لغوية*، إلى سوية عقلية تُفْقِدُ الصورة صفاتَها اللغوي.

نبدأ باستعراض بعض الشواهد:

١١ ـ «وأما الحروف والأسماء، فيتوقَّفُ ما يُبْنَى عليه كلٌّ منها على **السماع والنقل الصحيحين**» (جرجي شاهين عطية، سلّم اللسان في الصرف والنحو البيان، الدرجة الرابعة، الطبعة الثالثة، غير مؤرخ، ص ١٤٠)

١٢ ـ «... **قوانين التجانس والتنافر الصوتيين**» (ريمون طحان، الألسنية العربية، ٣، دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٢، ص ١٢٥).

١٣ ـ «... على أنها جديدة في ميدان التشريع القانوني ـ نبيلةٌ في حقل **التعاطي والتعامل الإنسانيين**» (الشيخ عبدالله العلايلي، أين الخطأ، دار العلم للملايين، ١٩٧٨، ص ٣٤)

١٤ ـ «... وما هي أخبار حَلَقاتِ البصرة وما كان يَدُورُ فيها من **نقاشٍ وجدالٍ لغويين**» (أنيس فريحة، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٧٣، ص ٧٣)

١٥ ـ «لأن العرب كانوا مُفْتَتِنِينَ **بالفلسفة والمنطق اليونانيين**» (اميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وآدابها، دار العلم للملايين، ١٩٨٢، ص ١٠٣).

وبسهولةٍ ظاهرةٍ، نستطيع أنْ نُلاحظ أنَّ في هذه التراكيب مخالفةً واضحةً للقاعدة التي عَرَضْنا. ونستطيع، إذا كانت لنا سليقة حسنة التكوين، أن نحسَّ ما

يولّدُهُ فينا نَعْتُ الاثنين بالمثنى مِنْ استهجانٍ ، أو استغرابٍ ، أو استنكار. وإذا كنّا غافلينَ عن المسألة بخضوعنا ، فيها ، لسلطان العقل ، لمنطقه ، لمقاييسه ، فإن في وُسْعِنا أن نَتَنَبَّهَ لها ، ونستدرك ما يقع في عبارتنا مما يَعُودُ إليها.

وإذا كان يُفْهم مما تقدم ، ومِنْ سياق العَرْض عامّةً ، أنّ مخالفة كُتّابنا للقاعدة التي نحن في صددِها إنما يَعُودُ إلى سلطان العقل ، أي تغليب العقل ، في عَمَليّةِ إنشاء العبارة ، على الحدس اللغوي أو السليقة ، فإنّ ثمة عُنْصُراً ثانياً نرجّحُ أنه يَدْخُلُ في تعليل المخالفة ، ولا يُفْهم مما ذكرنا. نقصد هذا الأثر الذي يُوَلِّدُهُ في عبارتنا احتكاكها بالعبارة الأجنبية عامّةً ، والفرنسية خاصّةً ، وهي العبارة التي تُرَاعَى فيها المطابقةُ الشكلية بين الاسمين المفردين المتعاطفين ، والنعت الذي يليهما ، مطابقةً عقلية ـ منطقية صارمة.

ثم نرى ، في ختام كلامنا عن مسألة نعت الإثنين بمفرد ، أن نشير إلى نقطتين نزداد بهما فهماً للمسألة:

ـ في النقطة الأولى نكرر ما ذكرناه في موضع سابق: من أن تناولنا لهذه المسألة هو تناولٌ لجزء مسلوخ عن الكل الذي ينتمي إليه ، وأن هذا التناول لا يكتمل اكتماله إلا من خلال هذا الكل. وذلك يعني أن ما فهمناه من عرضنا المتقدم هو فهم محكوم بالجزئية ، منظور إليه في نطاقها ، وأن وَعْيَ القارىء المختص لهذه الجزئية هو خطوة مهمة في اتجاه الكلية.

ـ في النقطة الثانية نوضح ، بتصور يبلغ عندنا درجة اليقين ، أن المطابقة الطبيعية ـ اللغوية ، في المسألة التي تعنينا وفي سواها ، إنما تجري على **أساس نفسي يتحرك في نطاق الحدس اللغوي** ، وليس على أساسٍ عقلي ـ منطقي محكوم بالتحليل والحسابات الرياضية.

* * *

٢-٢-٢ الصُورَةُ النّحويّةُ الثانيةُ

إكتسابُ المُضافِ مِنَ المُضافِ إليهِ جنسَه أو عددَه

تمهيد بيقاط :

١ - يتناول هذا القسم من البحث الصورة النحوية ـ التركيبية المتكوّنة، في نطاق المطابقة (L'accord)، بين مُضافٍ يختلف عن المضاف إليه في الجنس والعدد، أو أيِّ خصيصةٍ نحوية أخرى، وبين أي عنصر من عناصر الكلام يرتبط بالمضاف ويظهر في لفظه (أي لفظ العنصر) جنسٌ، أو عددٌ، أو سواهما:

- ﴿كل نفسٍ ذائقةُ الموت﴾ (الآية ٥٧ من سورة العنكبوت)

(جرت المطابقة بين كلمة «كل» المذكرة المضافة إلى مؤنث، وكلمة «ذائقة» المؤنثة)

- «وإذا كان نصف اللبنانيين يتطلّعون إلى جهة، ونصفهم الآخر يتطلع إلى جهة ثانية، ...» (مجلة «الحوادث» البيروتية، ٨٤/٤/١٧، ص ٥)

(جرت المطابقة بين كلمة «نصف» المفردة المضافة إلى جمع، وبين لفظة «يتطلّعون» التي تتضمن ضميراً لجمع عاقل. ثم جرت بين كلمة «نصف» الواردة في لفظة «نصفهم»، وبين لفظة «يتطلع» التي تتضمن ضميراً مفرداً تقديره: «هو».)

٢ - لا يخفى على القارىء المتتبع أنّ الهدف الذي رمينا إليه ببحثنا لهذه المسألة، إنما هو أن نُظهر ما للعقل ورقابته على عبارتنا من أثرٍ في النماذج الكلامية التي تخضع لحكم العقل وحساباته في الصورة التركيبية المبينة، أكثر مما تخضع لحكم الحدْس، وحكم الكفاية اللغوية*.

وهذا يعني أننا، لتحقيق هذا الهدف، سنتناول، في قسم رئيسيٍّ أوّل، ما نراه لهذه

الصورة وجْهَهَا السَّويّ، أو قاعدتها العامة الأصولية، وفي قسم رئيسيّ ثان نستعرض الآثار السلبية التي حلَّفَها في الصورة إخضاعُها للعقل ورقابته وأحكامه وحساباته

٣ - سيظهر لنا من بحث المسألة أنّ التطلّع إلى تحقيق الهدف المبيَّن قد كان عاملاً بارزاً مِنَ العوامل التي جعلت توسُّعَنا فيها يجاوز حدودها الطبيعية العائدة إلى جزئيتها من البحث، أو جزئيتها فيه.

٤ - إن مسألة الاكتساب التي نحن في صددها، كالمسألة التي فرغنا مِنْ عرْضها، مسألة نعت الاثنين بمفرَد، هي جانب بعينه من جوانب مسألة كليّة تشمل، في ما تشمل، المسألتين المبيَّنتين، وتندرج فيها المسألتان، اندراج الأجزاء في كُلٍّ هي منه، ونعني مسألة المطابقة بين عناصر الكلام المترابطة، التي لا نعلم بحثاً نظرياً متكاملاً تناولها

ولأنّ مدى بحثنا لا يتيح لنا أنْ نتناول موضوعنا في سياق الكل الذي هو منه، ومن خلال هذا الكل - من خلال المطابقة نعني - فإن تناوُلنا للموضوع، كتناولنا لموضوع نعت الاثنين بمفرد، سيكون، بالضرورة، مشوباً بالجزئية النسبية، مهما يكن التركيز الذي نسعى إليه.

٥ - إننا، شخصياً، لا نعلم أن مسألة الاكتساب هذه قد حظيت من النحاة، قُدَامى ومحدثين، بما ينبغي أن تحظى به مِنْ إحاطةٍ وتركيز.

إن تناوُلَ النحاة للمسألة لم يجاوز حدود الإشارة العرَضيّة العابرة (سيبويه في بحثه لـ « كان »)، أو القاعدة المُتَسرة البعيدة عَن الاستغراق والتركيز (ابن عقيل في « شرح الألفية »، جرجي شاهين عطية في « سلم اللسان »، الشيخ مصطفى الغلاييني في « جامع الدروس العربية »)، فضلاً عن أن بعض المصنفات قد أغفَلَت المسألة إغفالاً (ابن يعيش في « شرح المفصَّل »، اليازجي في « نار القرى في شرح جوف الفرى »)، الخ...، فكان لنا من ذلك عاملٌ ثانٍ جعلنا نقْبَلُ التوسع الذي أشرنا إليه، ونُقبِل عليه

نطرح كلمة «الاكتساب» بمعناها العام الذي يجاوز نطاق المضاف والمضاف إليه، لنعبّر بها عن مضمون اصطلاحي جديد ـ جديدٍ علينا نحن على الأقل ـ لاح لنا وما زال يلوح من خلال تعاملنا مع اللغة، وتأمّلنا لكثيرٍ من حالاتها المتجسدة بلساننا العربي.

ثم نحاول أن نتعرف على هذا المصطلح تعرفاً ربما أفضى إلى تعريفه

الأساس العام الذي تقوم عليه عملية الاكتساب (الأساس العام البعيد) بالمعنى العام المطروح، هو هذا **التيار الدلالي العام** الذي يسري في أوصال الكلام، وينجم عن عملية تتابع الكلمات في الكلام، بنظام التتابع النحوي ـ التركيبي المعروف

وأبسطُ مظهرٍ من مظاهر الاكتساب، أو أبسط مستوى من مستوياته، هو المعنى المجمل الذي تكتسبه الكلمات المكوّنة للكلام، أي أن المعنى الذي تؤديه الكلمات بالكلام الذي يتكوّنُ منها، هو معنًى مكتسب لها جميعاً ما دامت مندرجة في جسده.

ثم ننتقل إلى مستوى أقل بساطةً يكون الاكتساب عنده أقل عمومية، أو أكثر تحديداً وأشد وضوحاً إنه **المعنى الذي تكتسبه كل كلمةٍ من الكلمات من سياق يضمها** في السلسلة الكلامية، ولا يكون لها إلا في هذا السياق.

[على ألاّ يُفهم من هاتين الفقرتين معنًى حرفيٌّ مُبسّط:

ـ أنّ كل كلمة من كلماتنا إنما يتغير معناها، وتكتسب معنًى جديداً، كلما انتقلت من كلامٍ إلى كلام، أي من سياق إلى سياق

ـ أنّ تغيُّر المعنى الذي يصيب الكلمة المنتقلة هو تغير آلي، ساكن، رتيب، يصيب كل الكلمات بمقدار واحد، وكيفيات متشابهة

ـ الخ...)

حتى إذا انتقلنا من **حقل المعاني اللغوية**، التي يمكن نعتها بالمعاني «الخاصة»، المرتبطة بكلمات بعينها تُوَلِّدُ كلاماً بعينه، **إلى حقل المعاني النحوية العامة**، كالفاعلية، والمفعولية، والتقديم والتأخير، والاستفهام، ومضي الأفعال واستقبالها، الخ .. انفتح لنا باب آخر من المسألة، وألفينا أنفسنا أمام موضوعات من الاكتساب نستطيع بها أن نجاوز حرفية الكلام وحدوده اللفظية المحسوسة، ونحصل بها على كثير من مفاتيح أبوابنا النحوية.

فالفعل الماضي والفعل المضارع يكتسب كل منهما دلالته الزمنية مما يقترن به كل منهما من أدوات، فضلاً عن اكتسابها من سياق يضمهما.

والماضي يسبقه حرف التقريب المعروف، «قد»، فيُقَرِّبُه من المضارع، ويُكْسِبه «**إيقاعاً تركيباً**» يجعله صالحاً للحلول محلّه في ما يناسب الفعلي من مواضع التركيب (الوقوع مثلاً خبراً لـ «كان» وأخواتها، و «إن» وأخواتها،...)

والأفعال التي يستقل كلٌّ منها بمعنى، وتتحرك بديناميّة الاستعمال وعفويته، إنما يتداخل المتقاربُ منها بعضُه في بعض، ويكتسب بعضُها معنى بعض، اكتساباً دلالياً لا يلبث أنْ يتحول إلى اكتسابٍ نحويّ - تركيبي نُصْبح للفعل المكتسِبِ فيه خصائص الفعل المكتَسب منه؛:

+ فيُعَدّى اللازم:

ـ ﴿الذين يستمعون القول فيتَّبعون أحسنه﴾ (الآية ١٨ من سورة «الزمر»).

+ ويلزم المتعدي، أو يصبح متعدياً بالحرف.

ـ ﴿ألم يروا إلى الطير مُسَخَّرات في جو السماء﴾ (الآية ٧٩ من سورة «النحل»).

+ ويتعدى بحرفٍ فعلٌ يتعدى بحرفٍ سواه

ـ ﴿ومِنْ أهْلِ الكتاب ما إن تأمنه بقنطار يُؤَدِّه إليك﴾ (الآية ٧٥ من «آل عمران» / تأمنه بقنطار=تأمنه على قنطار)

- ﴿سأل سائل بعذاب واقع﴾ (الآية الأولى من سورة «المعارج» / سأله به ← سأله عنه)،

في عملية «أوسموز» osmose/ نحوي حقيقي يتداخل بها مدى الاستعمال، وتتسع طاقته المتحركة، السلطة تلغ في تقاق، قانون نحوي - تركيبي كلّي سمّاه النحاة قانون التضمين النحوي، لمحوه في الكلام وأشاروا إليه، دون أن يبلغ عندهم حدود التقعيد المركّز الوافي.

واللفظ الذي يساوق ألفاظ السلسلة الكلامية، أي يكون في سياقها، إنما **يكتسب من هذا السياق شكلاً نحوياً** لم يكن ليكون له لولا اندراجه فيه:

- ﴿والشمس وضحاها • والقمر إذا تلاها • والنهار إذا جلّاها • والليل إذا **يغشاها** • والسماء وما بناها﴾ (الآيات الأول من سورة «الشمس»)،

(لم يكن للفعل «**يغشاها**»، الذي تلا «إذا»، أن يكون مضارعاً لولا اندراجه في سياق من القوافي المختومة بالضمير «ها»، لأن «إذا» إنما يليها الماضي في ما كان من الكلام مختاراً لا ضرورة معه)

فإذا أنت تابعت استقراءك لجزئيات المسألة، واستعرضت حالات الاكتساب ومواضعه في اللسان، وبلغت عملية التضايف بين المضاف والمضاف إليه - وهي العملية التي يتمحور حولها بحثنا - انفتح أمامك باب محدّد من أبواب الاكتساب، وكان لك:

+ في فئة أولى من الأسماء المتضايفة:
- مضاف يكتسب من المضاف إليه تعريفه
- مضاف ومضاف إليه يكتسبان التخصيص بالتضايف الذي يربط بينهما.

+ وفي فئة ثانية (٢١)

---

(٢١) سنبين، من متن البحث، أن الاكتساب في الفئة الأولى هو اكتساب عام مطرد يعبر عنه بقانون أو ◁

ـ مُضافٌ يكتسب مما يُضافُ إليه تأنيثه أو تذكيره، تثنيته أو جمعه، ظرفيّتَهُ أو مصدريّته، إعرابه أو بناءه

★

من هذه المعاني النحوية، رأينا أن **نقتصر على التأنيث أو التذكير، على التثنية أو الجمع**، مغفلين ما يكتسبه المضاف من ظرفية المضاف إليه او مصدريّته، من إعرابه أو بنائه، **لأن** اكتساب هذه المعاني إنما يكون مسألةً نظرية **لا تظهر في شكل التركيب** أو عملية إنشاء العبارة، فضلاً عن أنّه لا «يُعطّي» إلا مساحةً محدودة منَ الكلام

على أن اكتناهاً أفضل للمسألة قد جعلَنا نبدأ بالوقوف أمام الاكتساب العام المطرد نموذجيه اللذين أشرنا إليهما[22]، المتمثلين باكتساب التعريف واكتساب التخصيص. إننا، بعمومية الاكتساب واطراده في هذين النموذجين، إنما أردنا أن يكون لنا **سياق نزداد به فهماً لحقيقة الاكتساب الذي يعنينا**، اكتساب التأنيث أو التذكير، التثنية أو الجمع، الذي هو اكتساب خاص لا اطراد فيه. وبطفرتنا إلى الخاص من خلال العام، إلى غير المطرد من خلال المطرد، ربما جعلْتْ تصورنا للمسألة أدنى إلى أن يتكامل.

ثم نشير، في ختام هذا التمهيد، إلى أن الاكتساب الحاصل بين المتضايفين يمكن أن يُردّ، بعض أسبابه، إلى **نظام الإضافة العربية أو شكلها**، إلى أنّ الإضافة في لساننا إنما تتم مباشرة بين المتضايفين، أي تتم بغير واسطة لفظية تربط المضاف بالمضاف إليه كما هو الشأن في بعض الألسنة الأوروبية، وفي حالاتٍ من محكياتنا العربية، بل تتم بسقوط حرف من المضاف[23] سقوطاً يؤدي إلى اندماج المضاف

(٭) قاعدة، وأنه، في الفئة الثانية اكتسابٌ خاص ينحصر في كلمات بعينها تجعلها طبيعتها الصرفية ـ الدلالية تكتسب المعاني النحوية المعنية

(٢٢) راجع الحاشية السابقة

(٢٣) سقوط نون التنوين، أو نون جمع المذكر السالم، أو نون المثنى

بالمضاف إليه اندماجاً يُحقّق كون الكلمتين المتضايفتين بمثابة الكلمة الواحدة، ويحقق عملية الاكتساب.

أما مصادرنا لدراسة المسألة، فكانت مَصدرين:

- استقراؤنا الشخصي للموضوع أولاً.
- ما أورده النحاة عنها ثانياً[٢٤].

★ ★ ★

ألف: اكتسابُ التعريف:

نحن نعلم أننا لا نضيف إلا نكرة. فإذا أردنا إضافة المعرفة، نزعنا عنها تعريفها، وجعلنا فيها تعريفاً آخر تكتسبه من المضاف إليه.

+ أل / كتاب ← كتاب سيبويه
- كتاب / سيبويه ← كتاب النحو
- كتاب / النحو ← كتاب الفلسفة
- كتاب / الفلسفة ← كتاب أرسطو
- كتاب / أرسطو ← كتابي (أنا).

+ لبنان ← لبنان الطبيعة الجميلة
← لبنان جبران
← لبنان التجار
← لبنان المسلوبين

(٢٤) قدمنا استقراءنا الشخصي على المصدر الآخر؛ لأن ما أورده النحاة حول الموضوع لم يأت مستغرقاً جوانبه، فضلاً عن أن الجوانب التي تناولتها أبحاثهم لم تولِ البحث حقه، مع إشارة في هذا المقام مضمونها أن أوسع معالجة وقفنا عليها قد كانت معالجة ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، في كتابه المشهور «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، وإن كانت هذه المعالجة تتسم بالأولية

فنلاحظ كيف أن الاسم المعرَّف ينفكُّ عن تعريفه فينكَّر ـ ولو كان علماً، وكيف تنتقل النكرة منْ تعريفٍ إلى تعريف، وكيف تتغير درجة هذا التعريف، بتغيُّر المعرفة التي تضاف إليها النكرة.

فإذا كانت المعرفة مما لا يقبل التنكير، كأن تكون ضميراً، أو اسم إشارة، أو اسماً موصولاً، امتنعت إضافتها امتناعاً، وكان لنا، في هذا الامتناع، دليل على تمكن هذه المعارف في التعريف

ولعل النحاة قد انطلقوا من هذا عندما قارنوا بين المعارف، ونظروا في درَجة التعريف المستفادة من كل، ثم جعلوا المعارف درجات ومراتب[٢٥].

إلا أن ما ينبغي الوقوف عنده، وتتكامل به نظرتنا إلى الموضوع، هو الإشارة إلى أن اعتبار التعريف بالإضافة درجةً من درجات التعـريـف، واعتبـارَهُ، مع بعـض النحاة[٢٥]، أدنى درجات السلم، لا يمكن إلا أن يكون أمراً مرفوضاً؛ لأنه أمرٌ لا معنى له. ذلك أن التعريف بالإضافة، بخلاف كل تعريف آخر، هو تعريفٌ متحرك لأنه تعريف مكتسب يكون أبداً مجانساً لما يُكتسب منه، أي مجانساً للمضاف إليه.

* * *

باء: إكتسابُ الاختصاص:

بين الحالات النحويـة المكتسبـة بـالإضـافـة، والتي يعـرفهـا الدارسـون، يبرُزُ الاختصاص المكتسب بالتضايف بين النكرتين ويتميز بأنه **حالة نحوية تكون في المضاف والمضاف إليه كليهما**، وتتحقق لها كليهما، ولا تكون شيئاً يكتسبه المضاف من المضاف إليه، على غرار ما يكتسبه المضاف مما يضاف إليه، في بعض حالات

---

(٢٥) راجع «الإنصاف في مسائل الخلاف» للأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الثالثة، مصر ١٩٥٥، المسألة ١٠١، ص ٣٧٦

الإضافة، من تعريف، أو تأنيث، أو تذكير، أو جمع، أو تثنية، أو ظرفية، أو مصدرية، أو إعراب، أو بناء.

وأبسط ما يوضح لنا المسألة ويفسرها هو الإشارة إلى أمرين:

الأول:

أن **الاختصاص**، بخلاف التأنيث، أو التذكير، أو التثنية، أو ما شابه، **ليس صفة من صفات الكلمات المفردة** لينتقل بين المتضايفين، لينتقل إلى المضاف من المضاف إليه، ليكتسبه المضاف من المضاف إليه، كما تنتقل سائر الصفات بينهما. إنه، كما قلنا، حالة نحوية يولدها التمازج النحوي - الدلالي بين النكرتين المتضايفتين.

الثاني:

أن أبسط ما يدل على انتفاء حصول الاكتساب، أي حصول انتقال الصفات النحوية من المضاف إلى المضاف إليه، هو أن الحالة النحوية الحاصلة من تضايف النكرتين ليست التنكير الماثل فيهما، الماثل في كل منهما قبل حصول التضايف بينهما، بل هو حالة أخرى تسمى الاختصاص، أو التخصيص وتغاير التنكير، وتجاوزه وتنحو بالمركب الحاصل من تضايف النكرتين نحو التعريف، تقترب منه ولا تبلغه.

ينبغي أن نشير، مما يعنينا من الكلام عن اكتساب الاختصاص، إلى أن هذا الاكتساب هو، كما قلنا، **اكتسابٌ عام مطرد** يتناول أسماءنا المعربة، وتنطبق أحكامه على كل نكرتين تتضايفان، بخلاف اكتساب المضاف من المضاف إليه بعض صفاته، كالتأنيث والتذكير وغيرها، كما سنرى، اكتسابٌ خاص غير مطرد يتناول أسماءً بعينها من أسمائنا المعربة.

* * *

جيم: اكتسابُ المضاف مِنَ المضاف إليه جنسَهُ أو عدَدَهُ:

يتميز اكتساب الجنس والعدد، عن اكتساب الصفات الأخرى، بأن التراكيب التي يَدْخُل فيها مضافٌ يختلف جنسه أو عدده عن المضاف إليه، إنما تكون مُعَرَّضةً لتدخُّل العقل في تكوينها، أي **معرَّضةً لنوعٍ من التنازع بين العقل والسليقة** على تحديد شكلها، أي على الاكتساب أو عدمه. وهذا ما جعلنا نُفْرِد لها بحثنا الموسَّع، ونُقدِّمُها شاهداً من شواهد البحث الرئيسية.

بعد هذا نشير، ونحن نعُدُّ في المستهلّ، إلى أن الكلام، بمثل العنوان الماثل أمامنا، عن اكتساب المضاف من المضاف إليه جنسه أو عدده، ربما جعَلَنا نتوهم أن ثمّة قانوناً نحوياً عاماً تخضع له عملية الاكتساب المبيَّن، وأن المنشىء يستطيع مراعاة هذا القانون مراعاةً مطردة، في كل كلام تدخل الإضافة فيه، ويكون بين أسمائه المتضايفة اختلافٌ في الجنس والعدد، الخ.

ثم يعزز هذا التوهم، لدى غير المدققين، ويعمقه ما نقع عليه في تراثنا النحوي النظري من قواعد تُظْهِر الاكتساب الذي نحن في صدده وكأنه قانون عام ينطبق على الأسماء المعرَّبة كلها، ويكون كل اسم بموجبه قابلاً لاكتساب الجنس أو العدد من كل اسم يضاف إليه مُغاير له في الجنس والعدد، في نطاقٍ من الحالات رسمته قواعدهم.

وعلى رأس المتوهمين كان رأس النحاة سيبويه، الذي تناول المسألة تناوُلَه للقوانين العامة، تناوُلَه، مثلاً، لانقسام الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وانقسام الفعل إلى «فعَل»، و «يفعَلُ»، و «إفْعَل»، الخ.

قال، في معرض بحثه لـ «كان» وأخواتها:

« وربما قالوا في بعض الكلام: **ذهبت بعض أصابعه**، وإنما أنّث البعض لأنه أضافهُ إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه، لأنه لو قال: ذهبَ عبْدُ أمك لم يؤنِّث.

«وبما جاء مثله في الشعر قول الشاعر، للأعشى:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدرُ القناة من الدم

لأن صدر القناة من مؤنث، ومثله قول جرير:

إذا بعض السنين تعرقتنا كفى الأيتام فقد أبي اليتيم

لأن «بعض» ههنا سنون ومثله قول جرير أيضاً.

لما أتى خبر الزبير تواضعت سورُ المدينة والجبالُ الخُشَّعُ

ومثله قول ذي الرمة:

مشين كما اهتزت رماحٌ تسفهت أعاليها مرُّ الرياح النواسم

وقال العجاج:

★ طولُ الليالي أسرعتْ في نقضي ★

وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به. اجتمعت أهل اليمامة، لأنه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامة، يعني أهل اليمامة، فأنّث الفعل في اللفظ إذْ جعلَهُ في اللفظ لليمامة، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام»[26].

ومُحصّل ما ذهب إليه سيبويه، في إشارته التقعيدية العارضة، أنه يجوز[27] أن يكتسب المضاف، كلُّ مضاف، من المضاف إليه تأنيثه (أو تذكيره أو عدده)[28]، إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه (قاعدة عامة).

---

(٢٦) سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مصر، دار القلم، ١٩٦٦، جـ ١، ص ٥١

(٢٧) إننا، في نقلنا لرأي سيبويه، نقول «يجوز»، ولا نقول «يجب»، لأن الجواز مفهوم من قوله «وربما» الذي افتتح به كلامه.

(٢٨) جعلنا «أو تذكيره أو عدده» بين هلالين، لأن القواعد التي أوردها سيبويه تنحصر كلها في اكتساب التأنيث، فلم نرد تحميل النص ما يجاوز لفظه إلا بقدر رمزنا إليه بالهلالين.

وجاء النحاة بعد سيبويه ، فكان لنا منهم قاعدة أخرى مضمونها : أن المضاف إنما يكتسب من المضاف إليه تأنيثه أو تذكيره، إذا كان المضاف، من ناحية المعنى، صالحاً للاستغناء عنه، وكان في وسعنا، من ناحية المعنى أيضاً، إقامةُ المضاف إليه مقامه. ومثّلوا على هذه القاعدة بعدد من الشواهد تناقلها لاحقٌ منهم عن سابق، وكان أبرزَها شاهدُ سيبويه المشهورُ، « قُطعت بعض أصابعه »

قالوا: إن تأنيث « بعض » إنما جاز لصحّة الاستغناء عنه، معنوياً، بكلمة « أصابع »، لأن في وسعنا أن نقول: « قُطعت أصابعُه »، ثم يُفْهم من هذا القول معنًى مقبول يدور في فلك القول الآخر.

وهذا يعني أن الاكتساب يمتنع إذا تعذّر الاستغناء. فأنت، كما يقول ابن عقيل[29]، « لا تقول: خرجت غلام هند، إذ لا يقال: خرجت هند، ويفهم منه خروج الغلام ».

وحقيقة ما قام به سيبويه، والنحاة الذين جاؤوا من بعده أنهم، بالقاعدتين المبيّنتين، إنما عمدُوا إلى ظاهرة تركيبية محددة - محدودة، محصورة في عدد معينه من الأسماء التي سنرى أن في طبيعتها النحوية - الدلالية ما يهبُها **قابليّةَ الاكتساب**، فحرجوا بها من نطاقها الخاص، وعمّمُوا حكمها على كل اسم من أسماء اللسان.

وإذا كانت دراستنا الشخصية للمسألة ستُظْهر لنا صحة ما نقول، فإننا، ههُنا، نكتفي بأن نشير بسرعة إلى أن **مضمون القاعدتين**، قاعدة سيبويه وقاعدة النحاة الذين جاؤوا من بعده، إنما هو **مضمون مبهم** يتعذر تطبيقه تطبيقاً مطّرداً. إننا لا نستطيع أن نقول مثلاً:

- معنى العبارة ولّدتْ لنا قناعة راسخة،
- قوة القصف هو الذي أخافنا.
- ،

(٢٩) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الرابعة

على الرغم من أن المعنى هو جزء من العبارة، والقوة جزء من القصف، بحسب سيبويه،

وعلى الرغم من أن في وسعنا أن نستغني عن كلمة «معنى»، وكلمة «قوة»، بحسب النحاة الآخرين.

بقي، قبل شروعنا نحن في دراسة الظاهرة، أن نشير إلى أن القاعدة التي أطلقها النحاة ما تزال معتمدة حتى أيامنا. إننا، على سبيل المثال، ما زلنا نقرأ هذه القاعدة، حتى مع شواهدها المكرورة في كتب النحو التالية:

- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني.
- سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان، لجرجي شاهين عطية،
- الموجز في قواعد اللغة العربية، لسعيد الأفغاني،

دون أن يلتفت أحدٌ من هؤلاء السادة إلى ما نراه، نحن، للظاهرة **حقيقتها الكامنة في جسد اللسان، الواقعة وراء لفظ القاعدتين المجردتين** * اللتين عرضنا مضمونها، قاعدة سيبويه وقاعدة النحاة الآخرين.

ولقد أدى بنا تحديقنا في الظاهرة، واستقراؤنا لجزئياتها الكلامية المتحققة، إلى كشف ما نراه لها حقيقةً أثبتتها لنا إثباتاً فيه قدرٌ مقبول من الموضوعية متونٌ - شواهد، تنتمي إلى كل مستوى من مستويات اللسان، وترِدُ إلى كثير من عصوره المتعاقبة.

وكان جملةَ ما تبيّن لنا أننا **لسْنا أبداً أمام قانون نحوي من قوانين اللسان العربي العامة**، التي تطرد اطراد الكليات الممتدة على جزئياتها. إننا أمام **ظاهرة محددة، محدودة، تنحصر عموميتها في أسماء بعينها من الأسماء المعربة**، أسماء من طبيعتها النحوية - الدلالية أن يقع فيها، دون سواها، الاكتساب الذي يعنينا

(*) عشرة، مصر ١٩٦٨، الجزء الثاني، ص ٤٩.

وهذا، قبلياً، يعني أن مادّة بحثنا للمسألة، أو خطوتنا الأولى في درب هذا البحث، ستكون جدولاً من **الأسماء المكتسبة*** ـ مما نسميه نحن « **الأسماء المكتسبة** » ـ التي قمنا شخصياً باستخراجها.

أما الخطوة الثانية، فستكون دراسة هذه الأسماء، لإظهار ما نقع عليه في ثناياها التركيبية من خصائص الاكتساب، أو ما نراه للاكتساب قواعد أولية.

ثم نشير إلى أن أسماءنا المستخرجة ليس لها صفة الاستغراق، وأن من الممكن « العثور » على أسماء أخرى يفضي إليها توسيع الاستقراء.

١ / جيم: الأسماء المكتسبة:

لما كانت الأسماء المكتسبة أسماءً محددة معينة، وكان بعضها يكتسبُ التأنيث، وبعضها يكتسب التذكير، وبعضها يكتسب التثنية، وبعضها يكتسب صفة الجمع، فقد رأينا في ذلك أساساً مقبولاً لتقسيمها إلى فئات مقابلة.

إلا أن ما يسبق إيضاحُهُ، قبل إيراد هذه الفئات ومفرداتها، هو أن تقسيمنا المُفْضي إليها هو تقسيمٌ عام مجمل تَظَلُّ مفرداته، في عملية الاكتساب، خاضعة لعوامل نحوية ـ تركيبية تظهر بها وتتحدد الخصائص الحقيقية، أي الخصائص الكلامية، لكل منها وسنتبين ذلك بتقدم الدراسة

الأسماء المذكرة التي تكتسب التأنيث:

+ أسماء العدد المفرد[٣٠] المذكر، **التي تضاف** إلى معدودها، وهي الأعداد الممتدة من « الثلاث » إلى « العَشْر »، ثم « الألف» المليون» المليار » ..

(٣٠) بالعدد المفرد نقصد ما لم يكن مركباً (١١ ـ ١٩)، أو معطوفاً (٢١ ـ ٩٩)، أو عقداً من العقود

+ كلمة « بضع »[31] الملحقة بالعدد المفرد .

+ كلمة « كل » .

+ كلمات تدل على معنى الجزئية

- بعض ، جل ، معظم ، مُجْمل ، ..

- نصف ، ثلث ، ربع ، خمس ، ...

+ مثل ، شبه ،

+ أفعال التفضيل من نحو :

أعظم ، أفضل ، أكبر ، أصغر ، أكثر[32] ؛

+ صفات مذكرة تُضاف إلى موصوفها المؤنث :

- مختلف ، باقي ، أول ، آخر ،

+ كلمة « سائر » ،

+ كلمة « جميع »[33] ،

+ كلمة « سمو » لقباً من ألقاب التبجيل يضاف إلى الأميرات .

الأسماء المؤنثة التي تكتسب التذكير :

+ أسماء العدد المفرد المؤنث التي تضاف إلى معدودها ، وهي الأعداد الممتدة من « الثلاثة » إلى « العشرة » ، ثم : المائة

---

(٣١) من المعلوم أن حكم كلمة « بضع » / « بضعة » هو كحكم اسم العدد المفرد الذي يضاف إلى معدوده ، ويشمل الأعداد الممتدة من « ثلاثة » إلى « عشرة » ، أي أنها تذكر مع المؤنث ، وتؤنث مع المذكر

(٣٢) تعتبر كلمات « أفعل » التفضيل الموازنة لـ « أفعل » ، أسماء مذكرة ، لأن لكل منها مؤنثاً موازناً لـ « فُعلى » ، من نحو فُضلى ، عظمى ، كبرى .

(٣٣) إن كلمة « جميع » هي كلمة مؤنثة موازنة لـ (« فعيل » = « مفعول ») ، أي أنها موازنة لما كان موازناً ، مثلاً ، لـ (« جريح » = « مجروح ») ، (« سليب » = « مسلوب ») ، الخ . فالكلمة اسم مذكر ، من جهة الشكل على الأقل

+ كلمة «بضعة» الملحقة بالعدد المفرد المؤنث[34].

+ كلمات التأكيد: نفس، ذات، عين، مضافة كل منها إلى المؤكد، خلافاً للأصول العمودية المعروفة

- نفس الرجل زارني هذا الصباح،
- في البلاد المتخلّفة، يبقى ذاتُ الرجل في الحكم مدى الحياة، ولو جلّلت حكمه الكوارث والويلات،
- الملكية هي أن يبقى عينُ الرجل فوق العرش حتى يموت

+ ألقاب التبجيل البروتوكولي مضافة إلى الأشخاص، والملوك، والأمراء، والرؤساء، ورجال الدين:

- حضرة، جلالة، فخامة، سيادة، دولة، عطوفة، سعادة، معالي،
- قداسة، سماحة، نيافة، فضيلة، عظمة[35].

• **الأسماء المفردة التي تكتسب التثنية:**

+ كلمات: كل، أي، أول، آخر، «أفعل» التفضيل، مضافاً كلٌّ منها إلى مثنى نكرة

- كل شقيقين متعاطفين بين أشقائهما، فهما لَبِنَةٌ في شقاق.

---

(٣٤) راجع الحاشيتين ٣٠ و ٣١

(٣٥) الطريف الدالّ اللافت في ما ختم بالتاء المربوطة من هذه الأسماء أننا، وإن لفظنا كلاً منها منقطعاً عن الإضافة، في عملية تعدادنا لها، فإننا لا نسقط التاء من لفظها، أي أننا لا نحول التاء هاء ساكنة، كما هي الحال مع الأسماء الأخرى المختومة بتاء مربوطة، بل نبقي على التاء فنقول جلالتْ، فخامتْ، حضرتْ، الخ
إننا، في عملية اللفظ المبيّنة، نحس أن كل كلمة من هذه الكلمات، إنما تكون ملازمة لما تُضاف إليه، كأنها جزء مما تضاف إليه، كأنها مندمجة فيه اندماجاً يتلاشى به تأنيثها في تذكيرها
ولأنها تظل ملازمة للإضافة، فإن إحساسنا بالإضافة يظل ملازماً لها حتى عند قطعها عن الإضافة، ويجعلنا نلفظ التاء في آخرها، حتى عند لفظها غير مضافة..

- أيُّ صديقين صادقين يستطيعان أن يكونا ابن المقفع وعبدالحميد.
- أول إنسانين وطئا هذا الكوكب كانا آدم وحواء.
- آخر نبأين أذيعا في الناس كانا أهم الأنباء المذاعة.
- أشهر عاشقين عند العرب هما قيس وليلى.
- أطول نهرين في العالم هما: المسيسيبي والنيل.
- أنبل صديقين عرفهما الإسلام كانا عبدالله بن المقفع وعبدالحميد الكاتب.

• **الأسماء المفردة التي تكتسب صفة الجمع:**

+ كل
+ بعض، نصف، ثلث، ربع، خُمس،
+ معظم، مجمل، ...
+ أفعل التفضيل،
+ باقي، سائر،

٢ / جيم: قواعدُ أوَّليَّة لاكتساب الجنس والعدد:

نوضح، بادىء بدء، أننا، بحثنا لظاهرة اكتساب الجنس والعدد الحاصل بالإضافة[٣٦]، لا نود أبداً أن نقول إن اكتساب المضاف من المضاف إليه جنسه أو عدده إنما يجري، حتى مع **الأسماء المكتسِبة*** بصورة عامة مطردة، يمكن استيعابها **بقاعدة مجردة*** بسيطة.

---

(٣٦) نقول: «اكتساب الجنس والعدد الحاصل بالإضافة»، لأن الاكتساب قد يحصل، أيضاً، بطرق نحوية أخرى، منها، مثلاً:

+ اكتساب بعض أنواع العدد للجنس من المعدود الذي ليس مضافاً إليه (العدد المركب، أسماء العقود، الأعداد المعطوفة).

ذلك أن للاكتساب، حتى مع الأسماء المكتسبة، حالات نحوية متعددة، تختلف من اسم مكتسِب إلى اسم مكتسِب آخر، وتختلف من مضاف إليه إلى مضاف إليه آخر[٣٧]، ثم تختلف من سياق إلى سياق، وتُرَدُّ، في النهاية، إلى كفاية المنشىء اللغوية الحسنة التكوين، التي لها وحدها، في النهاية، كلمة الفصل في الموضوع.

إنما، من خلال هذه العناصر التي تكتنف الظاهرة وتشكل، لصورها التركيبية المتحققة في كلام الأفراد، سيجاً تتكون به الصور وتتفاعل بخلاياه، وتَهَبُ هذه الصور غنىً يبلغ حدود التعقيد،

إنما، من خلال هذه العناصر، سنحاول أن نتلمس، من خطوط الظاهرة، ما نصوغ به تقعيداً أولياً لها

إلا أننا، قبل الشروع في تناول هذه العناصر، نرى من المفيد الإشارة إلى أن الأسماء المكتسِبة* لا تضاف كلها إلى كل نوع من أنواع الاسم، ولا إلى كل شكل من أشكاله الصرفية، إنما تختلف في ذلك وتتمايز:

- فما يضاف منها إلى الاسم المفرد النكرة (المائة وأخواتها: مائة رجل، ألف امرأة، مليون دولار، ...) لا يُضاف أبداً لا إلى مثنى، ولا إلى جمع، ولا يُضاف إلى معرفة (إلا في لغة من يُعَرِّف العدد بإدخال «أل» على المعدود)، الخ...

- وما يضاف إلى جمع منكَّر، (العدد المفرد من الثلاثة إلى العشرة: ستة رجال

---

* اكتساب صفة الجمع، مثلاً، من تتابع الجموع في الكلام، وما يتولد عن هذا التتابع من إحساس بالجمع تكتسبه بعض الأسماء المفردة

- «حتى إن العديد الأكبر، ممن هبطوا مصر من العلماء، والشعراء، والكتاب، في أواسط القرن السابع الهجري، عقب سقوط بغداد في أيدي التتار، لم يستطيعوا أن يحيلوا لون الأدب المصري» (عبد العزيز البشري، المختار، دار المعارف بمصر، ١٩٥٩، الجزء الأول، ص ٢٢)

(٣٧) سنرى أن الاسم المكتسب يضاف إلى الظاهر فيكون له حكم، فإذا أضيف إلى ضمير كان له حكم سواه

وثلاث نساء)، لا يضاف إلا إلى مفرد، ولا إلى مثنى، ولا إلى اسم إشارة، أو ضمير أبداً.

ـ وما يُضاف إلى جمع مقترن بـ « أل » (جميع، مختلف: جميع الرجال، مختلف القضايا)، لا يضاف إلى مفرد أو مثنى.

ـ وما يُضاف إلى معرفة لا يُضاف إلى نكرة (ألقاب الاحترام والتبجيل، كلمات: جميع، سائر، مختلف).

ـ الخ...

هذا الاختلاف بين الأسماء المكتسبة ربما شكل وجهاً آخر من أوجه خصوصيتها، وميّزها عن سواها من أسماء اللسان المعربة التي لا تقبل الاكتساب.

٢ / جيم-١ التفاوت بين الأسماء المكتسبة في قابلية الاكتساب:

كما أن الأسماء المكتسبة تتميز عن سواها بأنها تقبل الاكتساب دونها، بأن خصيصة الاكتساب بالإضافة[٣٨] محصورة فيها، فإننا من ناحية ثانية، نلاحظ أن الأسماء المكتسبة نفسها تتفاوت في ما بينها، بقابلية الاكتساب ومدى هذه القابلية.

ويتجسد هذا التفاوت في سلم ينتظم الأسماء المكتسبة ويُظهر تفاوتها.

في الدرجة العليا من السلم، نقع على كلمة « كل » التي لاحظنا أنّ قابلية الاكتساب فيها هي قابلية واسعة، هي القابلية الأوسع، وأنها تكتسب الجنس والعدد كليهما، ويجري الاكتساب فيها؛ أو بها، مع المعرفة والنكرة كليهما:

ـ كل المدرسة شاركت في تكريم الناجحين.

---

(٣٨) قلنا: « الاكتساب بالإضافة »، ولم نقل: « الاكتساب »، احترازاً من اكتساب آخر أشرنا إليه في الحاشية ٣٦

ـ كل مدرسةٍ هيَ خطوة على دربِ المستقبل.

ـ كل تلميذين تساويا في عدد العلامات، فلَهُمـا مرتبة واحدة

ـ كل المدرسين شاركـوا في حفل التكريم

وفي الدرجة الدنيا، نقع على ألقاب الاحترام والتبجيل التي لاحظنا أن قابلية الاكتساب فيها، أو بها، هي قابلية محصورة في حالة تركيبية واحدة: أن تضاف كل كلمة من كلماتها إلى موصوفٍ لها في المعنى، فتكتسب الكلمة مما تضاف إليه جنساً هو التذكير في معظم الحالات، ولا يكون المضاف إليه إلا معرفة:

ـ إذا كان جلالة الملك ضعيفاً سمي حليماً، وإذا كان بليداً سمي وقوراً. فإذا كان جلالته مُبذّراً سمي جواداً..

ـ عندما ترغب سمو الأميرة في شيء، فإن حاشيتها تعتبر رغبتها أمراً تسارع إلى تنفيذه.

وبين درجتي السلم الميتتين، نقع على درجات أخرى، أي كلمات أخرى تختلف قابلية الاكتساب معها من كلمة إلى أخرى، أو من مجموعة من الكلمات المكتسبة إلى مجموعة أخرى.

وربما ساغ لنا، هُنا، أن نتكلم عن أسماء مكتسِبة يستوي فيها الاكتساب وعدَمُه، في حالات تركيبية بعينها.

تقول مثلاً:

آخر الأنباء تتحدث عن تجدُّد القتال

أو تقول:

آخر الأنباء يتحدث عن تجدد القتال.

أما قول أمين نخلة في مفكرته الريفية.

«ألفُ رغيفٍ عند خباز الضيعة يَدْخُل النار، وألفُ رغيف يطلع منها. ولقد

مررتُ البارحة بالخبّاز، فلا والله ما رأيت رغيفاً قد احترق كبطنك، ولا رغيفاً قد احترق كقلبي».

وما يمكن أن يحتمله من قولنا

ألفُ رغيفٍ عند خباز الضيعة تدخلُ النار، وألفُ رغيف تخرج منها، الخ...،

فإن ذلك إنما يشكل حالة من **الاكتساب المعقّد**، الذي تتجه حركته من **المضاف إلى المضاف إليه، ومن المضاف إليه إلى المضاف**، إيهاماً ليس لنا ما يضبطه كالسليقة، أي الكفاية اللغوية وبوصلتها التي قلَّ أن تخطئ، إذا أتيح لها تكوُّنُ حسنٌ، أي تكوُّنٌ طبيعي. ثم نعود إلى الدرجة العليا من السلم، إلى **كلمة «كل»**، لنشير إلى أن ما بيناه لها من قابلية الاكتساب إنما يتفق مع أمرين يستحقان منا بعض الوقوف:

أولهما: هذه الدرجة العالية جداً من تواتر ورود الكلمة في القرآن الكريم، وهذا الاطراد الكامل في اكتساب التأنيث واكتساب صيغة الجمع في هذا الكتاب

والثاني: ما ينجُم عن هذا الشاهد المميّز من صفةٍ للكلمة تميزها من الكلمات المكتسِبة الأخرى، وتجعلها أمّ الباب، وما استطاع أن يلمَحهُ مِنْ ذلك نحويٌّ معاصر لم يستطع أن يلمح من جوانب الموضوع الأخرى شيئاً ذا بال، وتعني الشيخ مصطفى الغلاييني الذي قال في الجزء الثاني من «جامعه»: «إلا إذا كان المضاف لفظ «كل»، فالأصح التأنيث، كقوله تعالى: «يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محْضراً»[٣٩].

وهذه، من القرآن، شواهدُ أخرى تمثل لنا اكتساب صفتين نحويتين اثنتين من الصفات الثلاث التي بينا لكلمة «كل» قابلية اكتسابها، صفة التأنيث، وصفة الجمع.

---

(٣٩) الشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٦٨، جـ ٢، صفحة ٢١٣.

أما اكتساب التثنية، فلم نقع في القرآن على شيء منه.

+ اكتساب التأنيث:

- ﴿ثم تُوَفّى كلُّ نفسٍ ما كَسَبَتْ وهُمْ لا يُظلمُون﴾ (البقرة، ٢٨١)
- ﴿ووُفِّيتْ كلُّ نفسٍ ما كسبت وهم لا يُظلمون﴾ (آل عمران، ٢٥)
- ﴿كلُّ نفسٍ ذائقة الموت﴾ (آل عمران، ١٨٥)
- ﴿وإن يروا كلَّ آية لا يؤمنوا بها﴾ (الأنعام، ٢٥)
- ﴿ولو جاءتهم كل آية حتى يروا العذاب﴾ (يونس، ٩٧)

+ اكتساب صفة الجمع:

- ﴿قد علم كلُّ أناس مشربهم﴾ (البقرة، ٦٠)
- ﴿بل له ما في السماوات والأرض كلٌّ له قانتون﴾ (البقرة ١١٦)

(يلاحظ أن كلمة «كل» قد اكتسبت صفة الجمع حتى من الجمع المحذوف المقدر، المدلول عليه بتنوين العوض عن كلمة، في كلمة «كل»)

- ﴿يوم ندعو كل أناس بإمامهم﴾ (الإسراء ٧١)

٢ / جيم-٢ ارتباط الاكتساب بسياق الكلام:

فضلاً عن قابليّة الاكتساب في الأسماء المكتَسِبة، التي هي في المسألة عاملٌ أول، نستطيع أن نتكلم عن عامل ثانٍ للاكتساب، عاملِ السياق. إلا أنَّ **القابلية عاملٌ ساكن**، محدَّد، محدود، يعود إلى ذاتِ الكلمات المكتسِبة وبُناها النحوية ـ الصرفية الخاصة؛ **والسياقُ عامل متحرك** يعود إلى السلسلة الكلامية وما يختلف عليها ويتموج في بحرها من عناصر التركيب وصوره. فضلاً عن أن عملية الاكتساب نفْسَها، بحقيقتها التركيبية العامة، إنما هي مِنْ عمل السياق، لأن **الإضافة نفْسَها**، التي هي تركيب، إنما هي **سياق**.

وها نحن نقدم ما أوقفنا عليه الاستقراء من صور السياق التركيبي، التي تشكل عاملاً من عوامل الاكتساب

• الإضافة إلى مفرد والإضافة إلى جمع:

بعض الأسماء المكتسبة إذا أضيفت إلى مفرد، كان لها في الاكتساب حكم:

- بعضُ المرأة يفيض بالخير، وبعضها يفيض بالشر.
- نصف الصحيفة مخصَّصٌ للأخبار، ونصفها مخصّص للإعلانات

فإن أضيفت إلى جمع، كان لها حكم آخر

- بعض النساء يسترن بجمالهن قبحاً تنطوي عليه نفوسهن، وبعضهن يختفي وراء قبحهن جمال لا يدرك إلا بالاختبار.
- نصف نساء العالم يعتبرن أنفسهن أصغر سناً من نصفهن الآخر.
- بعض الصحف لا تقول الحقيقة إلا إذا اقتضت لعبة الكذب أن تقال (كأنَّ في الأسماء المؤنثة المجموعة من معنى التأنيث وقوة الدلالة عليه أكثر مما في الأسماء المؤنثة المفردة).

• الإضافة إلى معرفة والإضافة إلى نكرة:

بعض الأسماء المكتسبة إذا أضيفت إلى معرفة كان لها حكم:

- أوّل الرّواية بارد لا يجذبك إليه، وآخرها مثير لا تقوى على الابتعاد عنه.
- يا حسرة ما أكاد أحملها آخرها مزعج وأولها (أبو فراس).

فإن أضيفت إلى نكرة كان لها حكم آخر:

- أول مسرحية قدمت في بيروت كانت مسرحية «البخيل».
- آخر جلسة عقدها المجلس خصصت لدراسة الموازنة.

• الإضافة إلى ظاهر والإضافة إلى ضمير:

إن بعض الأسماء المكتسبة إذا أضيفت إلى ظاهرٍ كان لها حكم، فإذا أضيفت إلى ضمير كان لها حكم سواه.

ـ «وإذا كان نصف اللبنانيين يتطلعون إلى جهة، ونصفهم الآخر يتطلع إلى جهة ثانية...» (مجلة «الحوادث» البيروتية، ١٧/٤/٨١، ص ٥)

ـ «وكانت بعض الأوراق نديّة، وبعضها جافاً» (محمد حسنين هيكل، جريدة «السفير» البيروتية، ٥/٤/٨٥، ص ٩، عمود ١، سطر ١١ من تحت)

ـ «بعضنا يريد أن يُرْضي العقل المحض، وبعضنا لا يتجرد إلا في إرضاء اللفظ المحض، وبعضنا خلبته آداب الغرب، وفتنته تشبيهات شعرائه وكتابه، فهو يتصيدها» (عبدالعزيز البشري، المختار، دار المعارف بمصر، ١٩٥٩، جـ ١، ص ٢٧).

(صحيح أننا، في هذا النص، لا نقع إلا على أسماء أضيفت إلى ضمير، إلا أننا نلاحظ بسهولة أن عدم اكتساب الأسماء المضافة لصفة الجمع مما أضيفت إليه، إنما يعود إلى أن كلاً منها قد أضيف إلى ضمير)

• أن يرد بَعْدَ المضاف إليه مِنَ الكلمات ما يُفْضي إلى الاكتساب:

يردُ بعد المتضايفين كلماتٌ من جنس المضاف إليه، تتتابع في الكلام، فيُوَلِّد تتابعها من **الإحساس بجنس المضاف** إليه ما يدفع المنشىء، **جذْسياً**، إلى إكساب المضاف جنس المضاف إليه، سواء أكانت الكلمات التالية للمتضايفين نعوتاً، أم أسماءً موصولة، أم ضمائر، أم أسماءً معطوفة، أم سواها:

«ـ إن بعض الأسماء / والأفعال المبنية / لا يكون لها محل من الإعراب» (جرجي شاهين عطية، سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان، الدرجة ٤، الطبعة ٣ غير مؤرخة، ص ١٤٥)

ويمكن للأسماء التي تلي المتضايفين أن تكون أكثر عدداً وأشد تنوعاً، وذلك نحو أن نقول:

ـ إن بعض الأسماء / الموصولة، والأفعال المبنية، وحروف المعاني التي تكتمل معانيها بالكلمات الداخلة عليها / لا يكون لها محل من الإعراب

وربما أفضى تتابع الأسماء المجانسة للمضاف إليه إلى أن يكتسب المضاف من المضاف إليه جنسه، حتى ولو كان المضاف من غير الأسماء المكتسبة:

« ... نقرّ بأنّ تطور النظريات / الألسنية العامة / هي التي سمحت بطرح هذه المشاكل على بساط البحث، وهي التي تساعد على حلها » (ريمون طحان، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٧٢، جـ ٢، ص ١٤٥)

ولا يخفى أن هذا الاكتساب هو من الحالات النادرة. وقد أفضى إليه إفضاء طبيعياً استسلام المنشىء إلى جذبه، وانسياقه مع إحساس التأنيث المنبعث في ذهنه من ثلاثة أسماء مؤنثة، تتابعت عنده وتراكمت، حتى جعلت المضاف المذكر، كلمة « تطور »، يكتسب التأنيث منها، اكتساباً يظهر في ست لفظات* هي، هي، التي، سمحت، هي، التي، تساعد

• أن يكون للمضاف، في سياق الكلام، معنى الجمع، ويظهر في الكلام التالي للمتضايفين من الضمائر ما يرتبط بهذا المعنى.

في هذه الحالة، يكون الاكتساب أمراً لازماً:

ـ امتنعت بعض المدارس الخاصة عن دفع الرواتب إلى معلميها الذين شاركوا في الإضراب (لأنّ المعنى لا يجيز لنا أن نقول: « معلميه »، بإرجاع الضمير إلى « بعض » المذكر المفرد)

ـ بعض المتبرعين بأموالهم للمؤسسات الاجتماعية لا يتبرعون إلا طمعاً بثناء، كلُّ واحد منهم يُريد أن يظفر به (لأن المعنى لا يجيز لنا أن نقول: « كل واحد منه »، بإرجاع الضمير إلى « بعض » المذكر المفرد)

* * *

٣ / جيم: حَدْسِيَّة الاكتِساب:

مهما تكن حقيقة الاكتساب، ومهما تكن حالاته وقواعده التي استعرضنا خطوطها، فإن الحكم الأخير فيه إنما يبقى، وينبغي أن يبقى، لحدسنا، أي **لكفايتنا اللغوية*** ، المؤهلة لأنْ تُحَدِّد، في التركيب وسياقه، جنس المضاف أو عدده

أما **القواعد المجردة*** التي حاولنا رسْمَها، فإنَّنا نرى أن دورها الأول إنما هو بلورة **القواعد الضمنية*** المستَنْبطة، وتبصير المتكلمين إلى عقلهم ومنطقهم في المسألة بحقيقة هذه القواعد، وثنْيُهُم عن الاحتكام إلى العقل، ودفعُهم للاحتكام إلى حدسهم

وسنرى في القسم التالي (٢ ـ ٢ ـ ٢ ـ ٢) ما يُحْدِثُه إخضاع العبارة لسلطان العقل من آثار سلبية في الاكتساب وصور التركيب المرتبطة به.

★ تلخيصٌ واستنتاج:

ـ ليس اكتساب المضاف من المضاف إليه جنسه أو عدده قانوناً عاماً، أو قاعدة مُطَّردة تنطبق على كل اسم من أسماء اللسان العربي، كما يُفْهم من قواعد النُحاة. إنه ظاهرة محدَّدة محدودة، تنحصر في أسماء بعينها في طبيعتها النحوية من قابلية الاكتساب ما يميزها من سواها، وما يُتيح لنا تسميتها « الأسماء المكتسبة ».

ـ إن ما نقرأه عن الظاهرة في كتب النحو، قديمها والمُحْدَث، ليس سوى إشارة سريعة فيها تقْعيدٌ جزئي مُبْتَسَر لا يمكن الركونُ إليه، ولا يُفْضي تطبيقُه إلا إلى أشكالٍ من التركيب تُنْكِرُها **كِفايتنا اللغوية***، أو تستهجنها على الأقل.

ـ إن تقعيد النحاة للظاهرة، إذا قيس بالظاهرة نفسها وحقائقها الماثلة في جسد اللسان وواقع الكلام، لا يمكن إلا أن يُعَدَّ تبسيطاً مُغْرِقاً في التبسيط.

ـ إن القواعد الأوَّليَّة التي وصَفْنا بها الظاهرة لا تَفي أبداً إلعلة كفايتنا اللغوية،

التي لها، قبل سواها، كلمةُ الفصل في الاكتساب [illegible] أهلاً استيفاءً لوضعها، أو إغلاقاً لباب التعديل أو التوسع.

* * *

٢-٢-٢-٢-٢ آثارُ العقل في الظاهرة:

إن قارىء البحث، المتتبّع لما عرضناه منه، يستطيع، بسهولة، أن يُدرك أن ما نقصده بآثار العقل في ظاهرة الاكتساب **وقواعدها الضمنية*** المتجسدة بالكلام العفوي الحدْسي، إنما هو صُوَر التركيب التي يمليها على المنشىء عقلُه ومقاييسُه، والتي يُحَدّد لها العقل والمقاييس جنسَ المضاف أو عدده، تحديداً منطقياً مغايراً للتحديد العفوي الطبيعي الحدسي الذي استعرضنا صورَهُ بقواعدنا المطروحة والشواهد التي رافقتها.

وقبل الشروع في استعراض آثار العقل في صور الاكتساب، نودّ الإشارة إلى أمرين.

الأول:

أنا، في الحكم على نحوية صورةٍ من **الصور النحوية ـ التركيبية***، والحكم على حدْسية هذه الصورة، إنما نعود إلى حدسنا نحن، أي إلى كفايتنا اللغوية الشخصية

الثاني:

أن علم اللغة الحديث المعروف بـ «الألسنية»، قد أجاز للباحث الذي يقوم بدراسة لسانه، أن يكون هو، أي أن تكون لغته هي، متناً يعود إليه في عملية

الدراسة المذكورة[٤٠].

ثم نأتي إلى موضوعنا، فنعرض، في قسم أول، عدداً من الشواهد المختارة. ونقوم، في قسم ثانٍ، بتأمل الشواهد ودراستها

★ **الشواهد:**

لم يكن لنا إلا الإكثار من الشواهد المستعرضة، لأن التنوع الذي تقدمه لنا هذه الشواهد، ودرجات الاكتساب الماثلة فيها، قد حملانا على إيراد العدد المبين.

وقد حاولنا، بعملية الإيراد هذه، أن نتدرّج مما رأيناه اكتساباً أقوى، إلى ما رأيناه اكتساباً أقل قوة، مستندين، من ناحية أولى، إلى حدسنا اللغوي، مستأنسين، من ناحية ثانية، ببعض ما في الشواهد من **عناصر الاكتساب الموضوعية** التي ضمّنّاها قواعدنا، والتي خالفها أصحاب الشواهد، تاركين إدراك هذه العناصر للقارىء نفسه:

١ ـ **فكل** / محاولاته في الكشف عن أسرار العالم الثاني، وعما يخرج عن نطاق الطبيعي / **هُوَ** عبث في عبث (المعجم الأدبي، مادة «لا أدرية»)

٢ ـ ولقد لاحظت أن **بعض** / الجرائد والمجلات التي تعتبر نفسها رصينة وعلمية أكثر مما ينبغي / لا **يُعطي** أهمية هذه المادة، **موحياً** أن الأمر برمته لا يَعْدُو أن يكون من باب الخرافات (جريدة «النهار» البيروتية، ٨٥/١٢/٢٩، ص ١١، فقرة ٤، رسمي أبو علي)

٣ ـ يبدو أن **بعض** / النساء المتعلمات / **يَتَزَيَّنُ** بالألقاب العلمية **ويَتَعَطَّرُ** («النهار»، ٨٥/١٢/٤، ص ٩، ع ٣، سطر ٢٦)

٤ ـ ولسوف ننتظر القرن التاسع عشر حتى نرى إلى **بعض** / الآذان و / **هو**

(٤٠) راجع الحاشية ٢٠

يعبر السمع لمقولة التعبير («النهار»، ٨٦/٣/٥، ص ٩، عمود ٦ فقرة ٤)

٥ - **بعض** / المثقفين، الذين يراهنون على المعجزات، / يعتقد أن الموت طريق الولادة (جريدة «النهار»، ٨٦/٥/٤، ص ٩، إطار)

٦ - ومع أن **بعض** / الأوساط المشككة، أو الرافضة للحمار السوري، / يرى أن هذا الموقف جديد تماماً («النهار»، ٨٦/٥/١١، ص ١، عمود ٨، ف ٤)

٧ - يحاول **بعض** / أجهزة الاعلام المشوهة / **يعاونه** عن غير قصد **بعض** الأقلام السيئة توجيه أصابع الاتهام إلى الاسلاميين، واصمةً إياهم بالإرهابيين تارة، وأهل الظلام تارة أخرى. **وبعض** / هذه الأجهزة / **ضالع** في الإرهاب **وممتهنٌ** له («النهار»، ٨٦/٥/١٣، ص ٤، عنوان «مستشيٌ قصة» فقرة ٢)

● هذا شاهد مميز ذو تركيب لافت، يستطيع القارىء أن يتبيَّنه

إلا أن ما نود أن نقف عنده، بصورة خاصة، هو هذا «السهو» العابر الذي «أتاح» للكاتب الاستسلام إلى حدسه والمطابقة، في أحد مواضع السلسلة، بالمؤنث، أي بكلمة «واصمة»، بدل المطابقة بالمذكر، كما نرى في سائر مواضع الكلام

٨ - ذلك أن غالب / النصوص في المجلة / ارتفع دائماً إلى بنية شعرية رؤيوية («النهار»، ٨٦/١/٢٦، ص ٩، عمود ٢، فقرة ٢)

٩ - أبدى **بعض** / الدوائر في الخارجية اللبنانية / **استغرابه** لعدم ورود البريد الديبلوماسي من سفارات لسابية عديدة من أشهر («النهار العربي والدولي»، العدد ٤٥، ٧٨/٣/١١، ص ٤)

١٠ - لأنّ **بعض** / أعضاء اللجنة في رأيها / **غير جاد في** إنقاذ لبنان **ويهمه** الإبقاء على الوضع الراهن. («النهار»، ٨١/٦/١٤، ص ٢، عمود ١)

١١ - **بعض** / الصحف الأميركية / **قال** (مجلة «الحوادث» البيروتية، ٨١/٤/١٠، ص ٥)

١٢ ـ **بعض** / الأوساط السياسية / **يعتقد** . . . («النهار»، ٨١/٦/١٨، ص ٢، مقال خوري)

١٣ ـ ويؤلمني كثيراً أن أسمع **بعضكن يراجع** في أعمال الدعم الليبية («النهار»، ٨٦/٤/٣، ص ٣، ع ٤، ف ٥)

١٤ ـ ويديرها نحو ٥٠ تقنياً **نصفهم أميركي ونصفهم الآخر إيطالي** («النهار العربي والدولي»، ٨٦/٥/٥، ص ٣٦، عمود ٢، السطران الأولان)

★ تأمل الشواهد :

إن القارىء المزود بكفاية لغوية طبيعية، الذي يحتكم إلى حدسه اللغوي لا إلى عقله ومنطقه وحساباته، يستطيع، بسهولة، أن **يُحسّ** خللاً تركيبياً واضحاً، أو تنافراً في المطابقة بين الطرفين المتطابقين اللذين يشكل المضاف أحدهما. ويستطيع، كذلك، أن يُحسّ من **التفاوت في مقدار الخلل بين شاهد وشاهد** ما يُمكن تفسيره، كلياً أو جزئياً، على هدْي القواعد التي طرحنا.

حتى إذا أردنا تفسيراً عاماً لحصول الخلل، لم يكن لنا سوى ما نريد إظهاره من إقدام المنشىء على مخالفة حدسه اللغوي، والاحتكام إلى **عقله ومنطقه وقواعده المجردة***، في إنشاء عبارته عامة، وفي إقامة التطابق بين المضاف المختلف جنساً وعدداً عن المضاف إليه، وبين عناصر الكلام الأخرى، بصورة خاصة.

ونعود إلى ما أشرنا إليه من تفاوت في مقدار الخلل بين الشواهد، نتأمله لنزداد به إدراكاً للمسألة.

فعلى الرغم من أن مخالفة الحدس اللغوي وما ينجم عنه[41] من خلل تركيبي هو أمرٌ

---

(٤١) نلاحظ، من الضمير في «عنه»، أن كلمة «مخالفة» المؤنثة قد اكتسبت التذكير من المذكر الذي أضيفت إليه، من «الحدس» هذا في حسباننا على الأقل.

يظهر بوضوح على شاشة الحسّ التي يمر أمامها كل شاهد من الشواهد المستعرضة، فإننا نقف، بصورة خاصة، أمام شواهد بعينها يبرز الخلل التركيبيُّ فيها أكثر مما يبرز في سواها، لأن للخلل فيها من المقومات التركيبية الموضوعية ما تستطيع الإشارة إليه والتحدث عنه.

الشاهد الأول:

في هذا الشاهد اسمٌ مُكْتسِبٌ مميَّز هو: «كل»، الذي يعتبره بعض النحاة رأس الباب في قابلية الاكتساب.

وفيه أن هذا الاسم قد أضيف إلى اسم ظاهر مؤنث مُغْرِق في تأنيثه.

أما تأنيثه فناجم عن كونه جمعاً لما لا يَعْقِل، وأما إغراقه في التأنيث، فكونه جمعاً لمؤنث[٤٢].

فإذا أضفنا إلى ذلك إحساسنا الواضح بالاكتساب، أي إحساسنا بالتأنيث، أدركنا مقدار احتكام المنشىء إلى عقله ومنطقه، ومقدار قمعه لحدسه اللغوي.

◊ وهذا يعني أن الاكتساب قد حصل خارج الكلمات المكتسبة التي وضعنا بها جدولاً أوردناه في موضع سابق من البحث

والذي نريد الإشارة إليه ههنا هو أننا لا نجد، خارج الحدس، أي تعليل نحوي ـ موضوعي ـ محدد يفسر لنا الاكتساب الحاصل في كلمة «خالفة»، ويكون من نوع التعليل الذي فسرنا به حصول الاكتساب في كلمة أخرى تقع خارج الجدول المذكور (راجع تعليل لاكتساب كلمة «تطور» معنى التأنيث في جزء سابق من بحثنا بعنوان «أن يرد بعد المضاف إليه من الكلمات ما يفضي إلى الاكتساب»، صفحة ٦٤)

(٤٢) كل جمع لما لا يعقل، فله حكم المفرد المؤنث، سواء أكان مفرده مؤنثاً مثل «مدارس»، «حجج»، «أوراق»، «دمن»، أم مذكراً مثل «أقلام»، «عصافير»، «بيوت».
وقد ميزنا، في جمع ما لا يعقل، ما كان مفرده مؤنثاً مما كان مفرده مذكراً، وطرحنا أن يكون جمع المؤنث أعرق في التأنيث من جمع المذكر.

الشاهد الثاني:

نلاحظ أن منشىء هذا الشاهد قد بلغ احتكامه إلى عقله، وإسكاته لحسه، أنه أسقط، من شاشة الحسّ، سبع **لفظات*** مؤنثة تَلَتِ المضاف المذكر، وتتابعت، بعصموها المؤنث، في السلسلة الكلامية، وَوَلَّدت إحساساً قوياً بالتأنيث اكتسبه المضاف المذكر اكتساباً **لا يُبْطله إلا احتكامٌ إلى العقل يقمع الإحساس قمعاً**.

الشاهد الرابع:

نلفت، في هذا الشاهد، إلى ما بلغهُ الخلل التركيبي في عملية التطابق من كراهية في الحس، ونشير إلى التنافر المستهجن بين معنى الجمع ومعنى التأنيث الذي يسجله حدسنا (في «بعض الاذان»)، وبين معنى التذكير والإفراد الذي فرَضَهُ المنشىء باللفظ فرْضاً (في «وهو يعبر»)، ثم نستنتج مقدار الاحتكام إلى العقل الذي أظهره المنشىء في كلامه.

الشاهد السابع:

فضلاً عن «السهو» الذي أشرنا إليه بعد إيراد الشاهد مباشرةً، نود، ههُنا، أن نلفت القارىء إلى خصوصية أخرى فيه.

نود أن نشير إلى هذا «**التصادم**» **الحاد في الحس**، بين التأنيث الناجم عن **القطعة الكلامية***، «أجهزة الإعلام المشوهة»، وبين التذكير في **لفظة*** «ويعاونه» التي تلي مباشرةً القطعة المبينة

وبعد، فإننا، في ختام هذا القسم من بحثنا، لا نجد سوى تأكيد ما أظهره لنا البحث من: أن اكتساب المضاف من المضاف إليه جنسه أو عدده، أو عدم هذا الاكتساب، إنما يكون من عمل الحدس اللغوي، وأنّ عمل العقل المحلِّل ـ الواصف ـ المقعِّد لا يكون له، في هذه الظاهرة، سوى عمل الاكتناه الذي يجعلنا نعي نظرياً ما نقوم به عملياً، كما يبصِّر المنشىء المحتكم إلى عقله في المسألة بعواقب

هذا الاحتكام، ويوضح له، من الظاهرة، حقيقتها اللغوية ـ اللغوية، الكامنة وراء قواعدنا المجردة * ، ولا سيما إذا كانت هذه القواعد تتصف، من الابتسار والجزئية، بما اتصفت به قواعد القدامى الذين ما زالوا يعيشون بين ظهرانينا.

* * *

٢-٢-٣ الصورة النحوية الثالثة: بين الخبر وجواب الشرط

يتفرع كلامنا في هذا القسم من البحث إلى ثلاثة أجزاء:

ـ في جزء أول، نقوم برسم صورتنا النحوية الثالثة هذه، أي بصياغة ما يمكن اعتباره قاعدةً لها.

ـ وفي جزء ثانٍ، نقف عند الأثر التركيبي الذي يولّده فيها سلطان العقل عليها

ـ ونُفْرِد جزءاً ثالثاً للوقوف على سمة تركيبية تشترك بها شواهد الصورة ونماذجها الكلامية المشخَّصة، وتتكامل بها دراسة الصورة، وتشكل أساساً مقبولاً لتعليلها.

٢-٢-٣-١ رسم الصورة:

تتكون هذه الصورة، بخطوطها الرئيسية، وفي ما عرفناه من نماذجها المشخصة، من عناصر نحوية أظهر لنا الاستقراء منها ما دخل في صياغة قاعدتنا:

ـ مبتدأ، أو اسمُ إنَّ وبعض أخواتها،

ـ شرطٌ أداتُه الرئيسية[٤٣] «إنْ»، مسبوقٌ بواوٍ يَعُدُّها النحاة واو الحال؛ أو ما كان، منْ جهة المعنى، مُعادلاً للشرط.

ـ جوابٌ للشرط ـ أو ما كان في حكمه منْ جهة التركيب ـ يُرْبطُ بالفاء أو ما يُعادها في عمله ربْط الجواب بشرطه، من نحو: «إلاَّ أنَّ»، «لكنَّ»، «لقدْ»، «إنما»، بعض أدوات النفي، ..

وهذه شواهد[٤٤] تُجَسِّدُ لنا هذا التجريد وتُقَرِّبُه منْ فهمنا:

١ ـ «وهذا، وإن كان القياس، إلا أنه شاذ في الاستعمال» (ابن يعيش، شرح المفصل، طبعة قديمة غير مؤرخة، ج ٦، ص ٢٦٣)

٢ ـ «فإن المضاف، وإنْ كان نكرة، إلا أنَّهُ حصَلَ للمضاف، بإضافته إليه، نوعٌ من التخصيص» (نفسه، جـ ٢، ص ١٢١)

٣ ـ «فأنت، وإنْ كنت أعلى قدْراً، وأحزم رأياً من كل مَنْ تُشَاوِرُه من الناس، فالكبيرُ يستفيد من الصغير ويتقوَّى به» (بطرس البستاني، منتقيات أدباء العرب في العصر العباسي، ١٩٤٨، ص ٥، الحاشية ٧)

٤ ـ «والمولَّدُون، مع بلوغهم منَ البلاغة وإحكام الصنعة أقصى الدرجات، فإنهم يؤاخَذُون» (سليمان البستاني، مقدمة الإلياذة، عن «التعريف في الأدب العربي» لرئيف خوري، بيروت ١٩٥٧، ص ٢٧٢)

٥ ـ «وهو، وإن كان لم يَرِدْ في الشعر القديم، فإنَّ الفرَّاء وضَعَ يَدَهُ على بيتٍ استشهد به» (د. ع. الحليم النجار، من ترجمته لكتاب «العربية»، لمؤلفه فوك Fück، ١٩٥١)

---

(٤٣) بقولنا «أداته الرئيسية»، نقصد أن ثمة تراكيب ينعقد فيها معنى الشرط بألفاظ أخرى، من نحو «مع أنَّ»، «على الرغم»، .. إلا أنها تراكيب قليلة إذا قيست بالتراكيب التي تدخل فيها «إنْ» التي نعتناها، لذلك، بـ «الرئيسة».

(٤٤) رمينا بإكثار الشواهد، أي بتنويعها، إلى تجسيد الجوانب المتعددة للقاعدة التي تعنينا

٦ ـ « وبابه، وإن كان اسماً دالاً على الحَدَث، لكنَّهُ لا يجري على الفعل »

(ابن هشام، شرح شذور الذهب، الطبعة السابعة، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٣٨٢)

ـ . . .

الذي نريد الوقوف عنده، مِن هذه التراكيب، مِمَّا يَدْخُل في موضوعنا العام، هُوَ هذا **الرَّبْطُ بالفاء، أو ما يعادِلُها**، مِنْ أدواتٍ أخرى ذكرناها في متْنِ قاعدتنا، وظهرت في الشواهد التي مثَّلْنا بها عليها. لأنه (هذا الرَّبْط) هو الموضعُ الذي أصاب منه العقل **مقْتلاً** لَمَّا سَمَحَ لَهُ بَعْضُ كُتَّابنا أن يَتَسَلَّطَ على عبارتهم. وستتبين ذلك من سياق العرض

إذا تأملنا أيَّ عبارةٍ من عبارات شواهدنا، عبارة ابن يعيش مثلاً:

ـ « وهذا // وإن كان القياس / إلا أنه شاذ في الاستعمال »،

فإننا نلاحظ أنَّها مؤلَّفَةٌ مِنْ ثلاثة أقسام رئيسيَّة، ينفصل بعضها عن بعض، انفصالاً **نحوياً، ونُطْقياً وكتابياً**، يظهر لنا بوضوح كلّي في أنَّ التوقُّف بينها، عند النطق بالعبارة، هو أمرٌ لا مفرَّ منه، وفواصلُنا تشير في الكتابة إليه.

وقبل الانتقال إلى فقرتنا التالية، نود أن نشير إلى أننا، على كلمة « قسم »، نؤثر كلمة « قِطْعَة »، أو « قطعة كلامية »، و « القطعة »، التي نترجم بها كلمة segment الفرنسية، هي مِقْدارٌ طولي مِنَ السلسلة الكلامية. وأداء هذا المعنى بكلمة « قطعة » أدقُّ مِنْ أدائه بكلمة « قسم »[٤٥]

لا يخفى على القارىء، المتتبع لعرضنا، أن أقسامنا الثلاثة هذه، أو قِطَعَنا الكلامية، إنما تُكَوِّنُ، للعبارة التي نحن في صددها، لكل ما كان من بابها، **بنيتها النحوية العامة**، دون أن يعنينا ما يتفرع عن هذه القطع من عناصر نحوية تدخل في

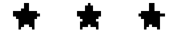
---

(٤٥) حول القطع الكلامية هذه، راجع، من هذا الكتاب، فصلاً بعنوان « تحليل العبارة العربية إلى قطع كلامية مقفلة »

تكوينها هي، وتظهر في العبارات الطويلة، المماثلة لعبارة عبد العزيز البشري

٧ ـ «على أنني // وإن لم أحرّف رأياً سلف لي، أو أعْدِل عنْ فكرةٍ، وإن عدلت في الواقع عنها، حفظاً لحق التاريخ علي/ فإنني قد عُدْتُ بشيء من الصقل والتسوية في بعض العبارات» (عبد العزيز البشري، المختار، جـ ١، القاهرة ١٩٥٩، ص ١٦)

ونقف، من القطعة الكلامية الثالثة من قطعنا التي تتكون منها عبارتنا، أمام ما يعنينا مباشرةً في موضوعنا، ونعني ربطها لفظياً بأداةٍ من الأدوات التي ذكرنا (الفاء، إلا أن، لكنّ، لا، لقد، ...)، فنلاحظ، ببساطة ظاهرة، أن ربط الجملة أو العبارة التي تتكون منها القطعة الثالثة إنما كان بسبب **معنى الشرط الذي تتضمنه القطعة الثانية**. وهو ربط عفوي ـ طبيعي، أي أصولي، سنثبت حقيقة أصولته في سياق كلامنا عن الجزء الثاني من المسألة.



٢-٢-٣-٢ أثر العقل في هذه الصورة

في هذا الجزء نتناول «**المقتل**» الذي أصابه العقل من الصورة النحوية التي يتناولها هذا القسم من البحث ـ ما سميناه عن «**مقتلاً**» في موضع سابق منه

نبدأ بقراءة بعض الشواهد:

٨ ـ «وهذا القول // وإن أنكره المالكية ونفوْا أنَّ إمامهم قال به/ [ ] أثبته ابن جرير الطبري (العلايلي، أين الخطأ، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٨، ص ٧٦)

٩ ـ «وهو // وإن كان إيجابي الصيغة/ [ ] سلبي المحتوى» (نفسه، ص ٢٢)

١٠ ـ «والرغبة التي أعني // وإن تكُ ساذجة، وإن تلك قد صرفته هذا التصريف العجيب/ [ ] تشفع به أيضاً (نفسه، ص ٩)

١١ - «فالمقالة الخامسة من هذا الكتاب // مع أنها أَلَمَّتْ بأمّهات المسائل من الفلسفة / [ ] شديدةُ الإيجاز» (طه حسين، تجديد ذكرى أبي العلاء، من مقدمة الطبعة الثانية المنشورة في صدر الطبعة الثالثة، القاهرة: ١٩٣٧، ص ٣).

١٢ - «وهذا الرأي الثاني // وإن كنا لا نميل إليه / [ ] يسير في الاتجاه الصحيح» (كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الأول، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩، ص ١٨٢)

١٣ - «فهو // وإن جاء متأخراً قليلاً عن يوسف غصوب والياس أبو شبكة / [ ] احتفظ في شعره بطابعه الرومانسي» (جريدة «النهار» البيروتية، ٨٣/٤/١٤، ص ١١)

١٤ - «فهي // وإن كانت قد أُجْرِيت معهُ في الصيف الماضي، عندما كان لا يزال بعيداً عن السلطة / [ ] تكشِفُ، من خلال الحوار الشامل.. السمة الثقافية الخاصة » (جريدة «السفير» البيروتية، ٨١/٦/١١، ص ١١، عمود ٢)

١٥ - « فتلك وهذه // وإن كانتا بِنفْرَ النقد المحبّ من المآخذ / [ ] هُما منْ طينة النص المتشوفة (محمد يوسف حمود، «النهار» البيروتية، ٨٤/١١/٦، ص ١٢، عمود ٤، فقرة ٤)

- -

نلاحظ أن القطعة الثالثة (troisième segment) من كل شاهد تبدأ بمقوفين خاليين أشرنا بهما إلى نقص تركيبي في بُنْيَة تلك القطعة. ولا شك أن القارىء، الذي يُتابع عرْض المسألة، يُدْرك، بسهولة، ما هو هذا النقص، أي أنَّه يستطيع أن «يملأ الفراغ بالكلمات المناسبة».

وما يُقرِّرُ النقص المبيَّن هُوَ حدْسُنا اللغوي الذي لا يَعْبَأ بالتحليل - أو هذا ما يسمي له (وربما شارك التحليل النحوي نفسه في هذا التقرير).

فأنت، إذا كان لك حدْسٌ لُغَويٌّ مُكْتمل، أي سليقة حسَنَة التكوين،

لا تستطيع أن تَقْرأَ أيَّ عبارةٍ منْ عبارات الشواهد، أو تسْمَعَها، دون أن تحسَّ وُجُودَ النَّقْص الذي نحن في صدده حتى إذا أشَحْتَ عن الحدس، ورُحْتَ تُصْغي إلى حُكْم عقلك، وقرَّرْتَ، هكذا، أن القطعة الكلامية الثانية هي جملةٌ اعتراضية، مُنْقطعةٌ عما يسْبقُها، منقطعة عما يليها، لم يكن لك إلا إسكاتُ سليقتك و «قمْعُها»، ثم إسقاط الرابط الذي تُمْليه بيْن القطعتين الأخيرتين: أي أنك تَنْظُر إلى كل عبارةٍ منْ عبارات الشواهد على أنها مُكوَّنةٌ من مبتدأ، أو ما حُوِّلَ عنْ مبتدأ، ومِنْ خبر وهاتان هما القطعتان الأولى والثالثة من العبارة، وبينهما الجملة المعترضة التي ذكرنا

وبخطوة أخرى في قراءة الصورة النحوية التي يُكوِّنها كُتّابنا العقليُّون لعباراتهم التي تتألَّف منها شواهدُنا، نلاحظ بسهولة أنهم، هكذا بتحليل عقلي بارد، **إذ يُقَرِّرُونَ اعتراضيَّةَ القطعة الثانية، فإنهم يبادرون إلى إسقاطها مِنْ حِسَاب الكلام**. بقصد. يُسْقطون كل أثر نحوي - تركيبي لها في أجزاء الكلام التي هيَ منه. إنَّهم يجدون أنفسهم أمام مبتدأ، أو ما حُوِّلَ عنه من اسم «إن»، أو اسم «كان»، أو ما شابه ويُقرِّرُون أن كل عنصر منْ هذه العناصر إنما يَطْلُب لنفسه خبراً يتم به الكلام، ويكُونُ بصورة الخبر المنطبق على القواعد النظرية التي درسوها في كتب النحو، أو بصورةٍ تقع في نطاقها النحوي فإذا رأوا في الخبر الذي تُقدّمه لهم سليقَتُهم ما يغاير هذه القواعد، بادروا إلى رفضه، وأحلوا محلَّه ما يتصورون وعلى ذلك تراهم يرفضون ما كان منْ نحْو الشواهد السبعة الأولى للمسألة، أي يرفضون أن يقولوا مثلاً

- وهذا القول // وإن أنكره المالكية، وزعموا أن إمامهم قال له / [فقد / لقد] اثبته ابن جرير الطبري (الشاهد ٨)،

* لأنه لا يجوز أن يقال (بعد إسقاط الجملة المعترضة، أي بعد اعتبارها خارج الكلام، في تصورهم النظري).

- **وهذا القول فقد أثبته** ابن جرير الطبري، أو . لقد أثبته ابن جرير

(وبيّنٌ أنه كان في وسع الكاتب أن يتجنب الفاء واللام اللتين رفضَهُما، وأن يأتي

بـ «قد» مجرَّدةً منها، ويحصل الربط الحدسي المطلوب. تماماً كما حصل في عبارة «المعجم الأدبي» في كلامه على مادة «فن»: «وهو // وإن تبين وحدة الفن / قد طرح مشكلة الإبداع بطريقة أخرى»[45]، وإن كان الربط أقوى عندما تقترن «قد» هذه بالفاء أو باللام).

ويرفضون أن يقولوا:

- وهو // وإن كان إيجابي الصيغة / [فإنه / إلا أنه / لكنه / ...] سلبي المحتوى (الشاهد ٩)

★ لأنه لا يجوز، في تحليلهم، أن يقال (بعد إسقاط الجملة المعترضة، أي بعد اعتبارها خارج الكلام).

- وهو فإنه سلبي المحتوى،

- وهو إلا أنه سلبي المحتوى،

- وهو لكنه سلبي المحتوى،

- ...

ويرفضون للشاهد (١١) أن يكون.

- فالمقالة الخامسة من هذا الكتاب // مع أنها ألمت بأمهات المسائل من الفلسفة / [فإنها / ...] شديدة الإيجاز[46].

ويرفضون ما عاد إلى الشواهد الأخرى مما يشبه ما قدمنا.

---

(٤٥) المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، ١٩٧٩

(٤٦) لا نملك إلا أن نستغرب صدور هذا التركيب عن طه حسين؛ لأنه، في ما عرفناه من عبارته، إنما يصدر عن حدسه لا عن تحليله العقلي. إلا أن تكون يدٌ أخرى قد امتدت إلى هذه العبارة، أو أن الرجل، في هذا الزمن المبكر، سنة ١٩١٤ - وكان في الثالثة والعشرين - كان ما يزال خاضعاً لسلطان القواعد المجردة*. وما يهمه الخضوع هنا من خضوع لسلطان العقل

والذي يدل على أن هؤلاء الكتاب إنما يَنْطلقون، في « هَنْدَسَة» عبارتهم، من اعتبار **القطعة الثانية كلاماً مُعْتَرِضاً يُسْقطونه قَسْراً من كلامهم**: أننا نلاحظ صاحبي الشاهدين ١٢ و ١٥، مثلاً، يضعان هذه القطعة بين خطين صغيرين توضع بينهما الجمل المعترضة عادة [٤٧]

على أن ما يُعتبر دليلاً أقوى على تدخُّل العقل في صياغة العبارة، لدى الكتاب الذين استشهدنا بهم، ولدى سواهم، هو أنك ربما وقعت، لدى الكاتب الواحد، على صورتي التركيب كلتيهما، الصورة العقلية، والصورة الحدسية. وهذا، في تصورنا، يعني أن مزاج الكاتب يجعلُهُ موزعاً بين المسلكين اللغويين، دون تمكُّننا منْ تقديم غير الصدفة تفسيراً لذلك. إنه **تارةً يَخْضَعُ لرقابة العقل، وتارةً يَسْهُو** عن هذه الرقابة فتعود عبارته إلى عفويتها الحدسية. ويبدو أنَّ في عبارة « أين الخطأ» بعض الشواهد على ما نقول.

ففي حين نقرأ، في هذا الكتاب، ما كان نحو الشاهدين ٨ و ٩:

ـ « وهذا القول // وإن أنكره المالكية، ونفَوْا أن إمامهم قال به / [ ] أثْبَتَه ابنُ جرير الطبري »

ـ « وهو // وإن كان إيجابي الصيغة / [ ] سلبيُّ المحتوى »،

إذا بنا نقرأ في الكتاب نفسه، ما كان نحو:

ـ « أجل هذه القضية // وإن تك فقهية / **فإنها** تؤول بدورها إلى مشكلة وضعية » (ص ١٢٨)

ـ « والإجماع // وإن يَكُنْ حجةً عنْدَ مَنْ يَقُول به منهم / **فهو**، في هذه المسألة بالذات، منْ نوع آخر » (نفسه)

وهذا طه حسين يقدم لنا، هو الآخر، شاهداً على المسألة. ففي حين رأيناه، في

---

(٤٧) راجع الشاهدين في موضعهما لتحقق مما نقول.

الشاهد ١١ يقول:

- « فالمقالة الخامسة من هذا الكتاب// مع أنها ألمت بـأمهـات المسـائـل مـن الفلسفة / [ ] شديدة الإيجاز ».

نراه، في الكتاب نفسه، يقول:

- « فهذه المحاجاة الفقهية التي أظهرت إتقان أبي العلاء لدرس الفقه كما أظهرت سرعة بديهته // وإن خلت من الحقيقة الشعرية / إنما كانت من غير شكّ حين ظهر القاضي على القصيدة التي بعث بها أبو العلاء إلى الاسفراييني » (تجديد ذكرى أبي العلاء، ص ٣)

وبلوغنا هذا الموضع من البحث، نود أن نورد شاهداً قرآنياً تزداد به المسألة وضوحاً في تصورنا. الآية ٨ منْ سورة « الجمعة »، قوله تعالى:

﴿قل إن الموت الذي تفرون منه / فإنَّهُ ملاقيكم ثم تُرَدُّون إلى عالم الغيب والشهادة ﴾.

لنشير إلى ما فيها من تركيب يشابه، ببعض أوجهه النحوية، تراكيب شواهدنا، بل يجاوز هذه التراكيب **بالحدسية الكامنة فيه**.

ألا ترى كيف أخبَر عن اسم « إنّ » بـ إنّ » ثانية وجملتها، وكيف ربط جملة الخبر بالفاء، **لرائحة الشرط** المنبعثة من صلة الموصول؟

لو أنّ كُتّابنا الذين استشهدنا بهم قد أخضعُوا لتحليلهم صورة هذا الكلام، أو ما كان من قبيله، لو أنّهُمْ نظروا إلى « إن » يُخبَرُ عن اسمها بـ « إنّ » في مثل التركيب الذي صمّها، لحرَجُوا مِنْ هذا التحليل بارتباكٍ لا يكون لَهُم سواه في حضْرَة كلام نُقاسُ به الكلام

أما نحن، فإن ما نخرج به، من تأملنا هذه الاية، هو أن التركيب الذي تتضمّنُهُ إنما يشكل نموذجاً واضحاً للكلام الصافي المبرّأ من رقابة العقل وحساباته وسلطانه

٢-٢-٣-٣ السِّمَةُ التركيبيَّةُ المشْتَرَكَةُ بَيْنَ شَواهِدِ الصُّورَة:

نمهد بالإشارة إلى أن سمتنا التركيبية هذه هي، في ما يَتَّصل منها موضوعنا، **زاويةٌ مِنَ الرؤية** تُعمِّقُ فهمنا للصورة النحوية التي نقوم بدراستها، وتُفْضي بنا إلى حقيقةٍ مهمة من حقائق السلسلة الكلامية (La chaine parlee)، نُدْركها لذاتها. لأنها، في ما نعلم، لأوّل مرة تُجرَّدُ مِنْ جسد الكلام وتُوصف؛ وندركها في نطاق دراستنا لصورتنا النحوية، فنَرُدُّ إليها هذه الصورة في ما يمكن أن يُعَدَّ تعليلاً لبنيتها

ثم ننتقل إلى ما نُمهِّدُ له، فنُذكِّرُ قارئنا بأنَّ كُلَّ عبارة من عبارات الشواهد، التي درسنا صورتنا النحوية مِنْ خلالها، إنما تتكوَّن مِنْ **قِطَعٍ كلاميةٍ*** ثلاث تتمثل في ما كان من نحو قولنا.

- وهو // وإن كان القياس / إلا أنه شاذٌّ في الاستعمال (الشاهد ١)

وبعد ذلك نلاحظ أننا، في هذا النمط من العبارات: نورد القطعة الكلامية الأولى («وهو»)، وبعدها نوردُ القطعة الثانية («وإن كان القياس»)، فنربطها بالقطعة الأولى ربْطاً نحوياً - تركيبياً يظهر في بُنْيتها (في الشاهد المبين، يظهر الرَّبْطُ النحوي في الضمير المستتر - المقدر - المتجسد في لفظ «كان»[48] العائد إلى «هو»)

فإذا أوردنا القطعة الثالثة، ربطْناها، نحوياً أي تركيبياً، بالقطعة الثانية لا بالأولى، مع أنَّ المبدأ الماثل في القطعة الأولى (أو ما يحوّل عن المبتدأ في بعض التركيب) يتطلب، من الناحية الدلالية (أو من الناحية العقلية المجردة التي تتحول إلى **شرْطٍ تركيبي** للمنشيء أو الكاتب)، يتطلب خبراً يتكامل به

---

(٤٨) بقولنا «المتجسد» في لفظ «كان»، نقصد أن لفظ «كان»، بصورته هذه، إنما يشير إلى أن الضمير المستتر فيه هو «هو» لأن هذا الضمير، لو كان «هي»، مثلاً، لتغير لفظ «كان»، ولأصبح «كانت». هذا هو ما نقصده بكلامنا الغريب عن «تجسُّد» الضمير المستتر في لفظ «كان»

ذلك أن العناصر النحوية الداخلة في تكوين الكلام شبيهة بحلقات السلسلة التي يجري الترابط بين حلقاتها المتتابعة، مع ما للسلسلة الكلامية من خصوصية تميّزها من السلسلة المادية العادية، وتظهر لنا حقيقتها من مُجْمل العرض

ونحن نرى أن الذين نعتوا الكلام بـ «السلسلة الكلامية» إنما كانوا ينطلقون من أبرز وجْهٍ منْ وجوه الكلام، ونعني **الترابط الطولي المتسلسل** الذي إذا نظرنا إليه نظرة إجمال نُغْفل فيها تفاصيلَ تتميز بها سلسلة الكلام من السلسلة الأخرى، كان لنا أنّ العناصر النحوية الداخلة في تكوين الكلام إنما تتتابع فيه كتتابع حلقات السلسلة وترابطها

والنظر الى الكلام كسلسلة يَعْني أنَّ العناصر النحوية هي، بصورة مُجْملة، حلقات يأخذُ بعضها برقاب بعض، ويتولّد بعضها من بعض.

على أن نضيف أنّ حقيقة الترابط التي لا تُفْهم منْ مُجَرَّد التشبيه المبيَّن إنما هي:

أن كل حلْقةٍ من حلْقات السلسلة الكلامية، فهي ترتبط بحلْقةٍ تسْبقُها تُولّدُها وتحدد لها شكلها النحوي، وريثما ولَدتْ، هي، حلْقةً تليها، ترتبط بها، وتولّدُ لها مادّتها وشكلها النحوي.

حتى إذا أردنا مزيداً منْ إيضاح المسألة، كان لنا أن حلْقَات السلسلة الكلامية، أو عناصرها، إنما تنقسم إلى فئتين

ـ فئة الحلقات **المتصلة** عما يليها - بمعنى أن ما يليها يرتبط بها، أو يتولد عنها بمادته وشكله النحوي ونُسمّي هذه الفئة **فئة** الحلقات أو **العناصر المتصلة**. وهي الفئة الغالبة

ـ فئة الحلقات **المنفصلة** عما يليها: بمعنى أنّها ترتبط بما يتقدّمُها، أو تتولّد عما يتقدمها، ولا يرتبط بها ما يليها، بأي شكل من أشكال الارتباط النحوي، ولا يتولد عنها ما يليها ونُسمّي هذه الفئة **فئة** الحلقات أو **العناصر المنفصلة**. وهي الفئة الأقل

شواهد على الفئتين:

١ ـ إقْرأْ كتابَ التّاريخ لِتفْهم كتاب الجُغْرافيا

في هذا الشاهد خمسةُ عناصر متّصلة وعُنْصُران منفصلان

العناصر المتصلة:

+ إقرأ لأن في العبارة عُنْصُرين متولدين عنْ هذا الفعل مرتبطين به
ـ مفعوله «كتاب»
ـ لام كي في لفظة «لتفهم»
+ كتاب : لأن «التاريخ» متولد عنه مرتبط به
+ لام كي لأن الفعل «تفهم» مُتولّد عنها مرتبط بها ارتباطاً نحوياً ـ تركيبياً ـ إعرابياً
+ تفهم لأن «كتاب» الثاني متولد عنه مرتبط به

العنصران المنفصلان:

+ التاريخ: عنصر منفصل لأنّ أياً من العناصر التي تليه في السلسلة لم يتولد عنه ويرتبط به
+ الجغرافيا لوقوعه آخر السلسلة، أي لأن أياً من عناصر الكلام لم يتولد منه

وقبل إيراد الشواهد الأخرى، نشير إلى أن تحليلنا لها سيكون بالرموز لا بالكلمات

بالسهم المتجه إلى يسار القارىء (←)، نرْمُزُ إلى العنصر المتصل الذي يرتبط به ما بعده أو يتولّد منه

وبالخط المقفل بخطّ صغير يُعامدُ طرفه الواقع إلى يسار القارىء أيضاً (⊢)، نرمز إلى العنصر المنفصل

٢ ـ قال لي صاحبي كلاماً لم أسمع كلاماً يشبهه .

٣ ـ كلما أنبت الزمان قناةً ركب المرء في القناة سناناً

٤ ـ ﴿نحن نقص عليك نبأهم بالحق﴾ (سورة الكهف، ١٣)

هذا الترابط بين العناصر النحوية المتتابعة في السلسلة الكلامية هو حقيقة مهمة ـ أو قل، هو ناموس كلي (Loi universelle) به تقوم قواعد اللسان، وبه تتحقق عمومية هذه القواعد، تلك العمومية التي تَهَبُ اللسان وحدته العجيبة، الكامنة وراء الكلام اليومي بفرديته النسبية المعروفة.

ونهبط من هذا التعميم إلى ما يعنينا، فنضرب، على الناموس التركيبي، مثلاً يجسد الصورة النحوية المتعلقة بموضوعنا، قولنا:

ـ إن التلميذ الجاد / يحقق أهدافه بنجاح // إذا بذل جهداً صادقاً

ونشير أولاً إلى أننا نتناول هذه العبارة* على مستوى القطع الكلامية المقفلة*، التي تتكون منها، وليس على مستوى الكلمات المفردة.

ثم نسأل: ما الذي نقع عليه في هذه العبارة من القطع المبيَّنة؟

إننا نقع على قطع ثلاث نوردها بترتيبها في عبارتها الماثلة أمامنا، والتي نصطلح على تسميتها «العبارة الأولى».

العبارة الأولى:

١ ـ إن التلميذ الجاد

٢ ـ **يحقق** أهدافه بنجاح

٣ ـ إذا بذل جهداً صادقاً

فإذا نحن غيّرنا ترتيب ورود هذه القطع، فقدّمنا القطعة (٣) على القطعة (٢)، كان لنا، من الناحية الشكلية ـ التركيبية، عبارة نسمّيها، اصطلاحاً، **العبارة الثانية**، وهي:

العبارة الثانية:

١ ـ إن التلميذ الجاد
٣ ـ إذا بذل جهداً صادقاً
٢ ـ حقق أهدافه بنجاح

والذي يعنينا أن نشير إليه، من هذه العملية، ويُعمّق فهمنا له، هو هذا التغيُّر في شكل القطعة (٢) بانتقالها إلى العبارة الثانية، وتحوُّلها إلى قطعة ثالثة، ذلك التغيُّر الماثل في تغيير شكل الفعل الذي تتضمنه هذه القطعة.

إننا نلاحظ، بسهولة، كيف أنّ هذا الفعل قد تغيّر شكله من «**يفعَل**» إلى «**فعَل**» لمّا تغيرت قطعة الكلام التي يرتبط بها، والتي هي **أقربُ** إليه في سلسلة الكلام.

إن ارتباطه بالقطعة الأولى / «**إن التلميذ الجاد**» / قد جعله، لأسباب تركيبية وأسباب دلالية، فعلاً مضارعاً يدل على عمومية الأحكام العامة التي نعبر عنها، **عادةً**، بالأفعال المضارعة.

وارتباطه بالقطعة الثانية، في العبارة الثانية، أي ارتباطه بـ «إذا» وشرطها الماضي، قد جعله فعلاً ماضياً. لأن المركب الشرطي، مما نسميه، نحن، «**المركّب الشرطي**»، المكوّن من «إذا» وماضيها، إنما يفرز، في جوابه الذي **يليه**، فعلاً ماضياً فرزاً طبيعياً يقْرُبُ من الإلزام[49].

---

(٤٩) هو يقرب من الإلزام ولا يبلغه بالضرورة. لأن في وسعنا أيضاً أن نقول: «إن التلميذ

وهذا يعني، مما يتعلق بموضوعنا،:

أن دخول / **«إذا بَذَلَ جهداً صادقاً»** / بين / **«إنَّ التلميذ الجاد»** / وبين / **«يحقق أهدافه بنجاح/»**، في عملية تغيير ترتيب ورود القطع الكلامية المقفلة في العبارة، **قد فكَّ الارتباط النحوي ـ التركيبي بين الفعل «يحقق»، الذي كان، في العبارة الأولى، خبراً لاسمِ «إنَّ»، وبين هذا الاسم، فصار (أي هذا الفعلُ) مرتبطاً، نحوياً (أي تركيبياً)، بـ «إذا» وشرطها، فجاء فعلاً ماضياً.**

ثم نعود، من التشخيص عبر المثال المبيَّن، إلى التعميم الذي هبطنا منه إليه، لنشير إلى أن الترابط بين حلقات السلسلة الكلامية هو حقيقة لغوية كلية من حقائق الكلام، يطاول جميع العناصر المتتابعة في السلسلة، تلك العناصر التي تكون، كما رأينا، إما عناصر متصلة، وإما عناصر منفصلة.

والمضمون العام المجمل لهذا الترابط هو:

أنَّ ورود عنصر لغوي متصل، في السلسلة الكلامية، يُوَلِّدُ، من العناصر النحوية التي تناسبه، والتي يُحَدِّدُ، هو، شكلها، فضلاً عن توليده لمادتها، ما تنمو به السلسلة ويتكامل به الكلام.

وهذا العنصر النحوي يكون:

ـ إما **كلمةً مفردة** تُوَلِّدُ كلمة مُفْرَدة تليها وتحدِّدُ شكلها، فيكون الترابط على مستوى الكلمات.

ـ وإما **قطعةً كلاميةً مقفلة*** مكوَّنَةً من كلمات إلا أنها تتحرك في السلسلة،

(*) الجاد // إذا بذل جهداً صادقاً / يحقق أهدافه بنجاح

إلا أن ماضوية الفعل الواقع جواباً، في مثل هذا التركيب، يكون أقرب إلى حسنا اللغوي من مضارعيته. وبها وردت غالبية الكلام العربي من الجاهلية حتى يومنا هذا.

متقدمة ومتأخرة بكلماتها الداخلة في تركيبها، كتحرك الكلمات فيها سواءً بسواء؛ فيكون الترابط على مستوى القطع الكلامية، أو مستوى البنى التركيبية.

وهذا تفصيل يوضحُ المسألة:

★ الترابط على مستوى الكلمة المفردة:

- ورود « أل » التعريف يستتبع ورود اسم جنس معرب نكرة

+ ورود السين أو « سوف » يستتبع ورود فعل مضارع مرفوع.

+ ورود حرف الجر يستتبع ورود الاسم بكل أنواعه وأشكاله

+ ...

★ الترابط على مستوى القطع الكلامية المقفلة:

+ تَصَدُّرُ الكلام بِشِبْه جملة، بجارٍ ومجرورٍ أو ظرف، يُعَيِّنُ فعليّة المركب الإسنادي الذي يلي شبه الجملة، أي فعلية الجملة لا اسميتها.

- بالأرقام الفصيحة والوقائع الناطقة / يحصل الاقناع

+ تكوُّن الشرط من « إذا » وماضٍ يليها، يرجح ماضوية الفعل في جوابها التالي لها المجرد من الفاء:

- ﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض / قالوا إنما نحن مصلحون﴾ (البقرة، ١١)

+ ..

حتى إذا جاوزنا عمومية هذا الارتباط، أي إجماله، ونظرنا في ما يعنينا من خصائصه، كان لنا من المسألة حكمان.

أولهما:

أن الترابط بين حلقات السلسلة الكلامية يتجه، في الأثر النحوي الذي تُحدثُه

عناصرُها بعضها في بعض، من السابق إلى اللاحق، أي مِنْ «يمينِ» الكلام إلى «يساره»[٥٠]، بما نعتبره للكلام العربي المدوَّن يميناً ويساراً، بسبب شكليٍ - ماديٍ - خارجيٍ - افتراضي، مُرْتبطٍ بنظام الكتابة بالحرف العربي المعروف

ثانيها:

أنّهُ، إذا وَرَدَ في السلسلة الكلامية عُنْصُران اثنان، كلمتان مفردتان أو **قطعتان كلاميتان مقفلتان***، وكان كل منها صالحاً، نظرياً[٥١]، للعمل في عنصر ثالث يلي العنصرين، أو للارتباط به نحوياً، أو مطابقته، فإن أقرب العنصرين إلى العنصر الثالث هو الذي يعمل فيه، أو يرتبط به، أو يطابقه، ويحجب عنه العنصر الأبعد، فيكُفُّهُ عن العمل فيه، أو الارتباط به، أو التطابق معه أي أنه، نحوياً، يَنْسخُهُ نَسْخاً

ونقف قليلاً أمام حكمنا الثاني هذا الذي يعنينا لِنُوضحهُ ببعض الشواهد

١ - ﴿ما لكم // إذا قيل لكم انفروا / اثّاقلتم إلى الأرض﴾ (سورة التوبة، ٩)

فنلاحظ أن قطعتين كلاميتين مقفلتين (/ «ما لكم» / و / «إذا قيل لكم انفروا» /) موجهتان كلتاهما للعمل في القطعة الثالثة (اثاقلتم إلى الأرض)، أو للارتباط بها، وصالحتان كلتاهما لهذا العمل أو هذا الارتباط

إلا أن القطعة الثانية **حجبت** القطعة الأولى، كما نرى، **ونسختها** عن العمل نَسْخاً وقد رَمَزْنا إلى عملية النسْخ بهذا **الحاجز الحاجب** الذي عبرنا عنه بالخطّين

(٥٠) نستطيع أن نستثني من هذا الحكم أسماء الإشارة التي ينعكس معها اتجاه الأثر النحوي، فيصبح من «يسار» السلسلة إلى «يمينها» نقول هذا رجلٌ، هؤلاء نسوةٌ . فنذكر اسم الإشارة، كما نرى، ونفرده، ونجمعه، ونؤنثه، إذا كان ما بعده كذلك لا ما قبله

(٥١) أي بمقياس النحو النظري التجريدي (La grammaire explicite) الذي يبالغ بعض كتّابنا في اعتماده واصطناع اللساني له

المائلين المتّصلين (//)، وإلى الحاجز غير الحاجب رمزنا بالخطّ المائل غير المتصل (/).

٢ ـ «والذين يكنزون الذهب **والفضة** ولا ينفقونها في سبيل الله، فبشرهم بعذاب أليم» (التوبة، ٣٤)

٣ ـ «... فصار ذلك شفاءً وطعاماً **وشراباً مشوباً** إليها» (ابن المقفع، الأدب الصغير، في: بطرس البستاني، منتقيات أدباء العرب، بيروت ١٩٤٨، ص ١٦٧)

٤ ـ «ذلك أن حسن البيان، **وجودة المقال ترجع في جميع الأحوال إلى تمكن** الكاتب من ناصية اللغة» (خليل مطران، من مقدمته لكتاب «المختار» لعبد العزيز البشري، جـ ١، ص ١١)

فنرى، من الشواهد المتقدمة، أن قاعدتنا المطروحة تتناول، من عناصر السلسلة الكلامية، ما كان كلمة مفردة، أو قطعة كلامية أو بنية تركيبية. وهذا يشهد للقاعدة باطرادها، ويقدم للصورة النحوية التي نقوم بدراسة موضوعنا من خلالها (ومن خلال الصورتين الأخريين)، أساساً نحوياً عاماً تنطلق الصورة منه، ويشكل، كما قدمنا في مطلع هذا الجزء، حقيقة من حقائق الكلام.

ونرى، من ناحية ثانية تعنينا مباشرة في بحثنا، وترتبط بالصورة التركيبية التي درسناها وحاولنا تقعيدها، أن **القطعة الثانية** من هذه الصورة **هي التي تعمل في القطعة الثالثة**، أي هي التي **تفرز اللفظ الرابط لجواب الشرط**، الفاء أو ما يقوم مقامها، **وهي، لذلك، تحجب القطعة الأولى**، أي تنسخها وتكفّها عن العمل النحوي ـ التركيبي في القطعة الثالثة، **وتزيل عنها**، بذلك، **صفة المبتدأ الذي يتطلّب الخبر**، **وتجعل القطعة الثالثة جواباً للشرط، لا خبراً للمبتدأ**.

* * *

٣ اللغة لغة

هذه هي صورنا النحوية ـ التركيبية الثلاث وهذا ما بلغناه بموضوعنا العام من دراستها

ونوضح، ههنا، ما أشرنا إليه في مطلع البحث: من أنّ دراستنا للموضوع هي دراسة جزئية مجتزأة تمحورت حول مستوى معينه من المستويات النحوية ـ التركيبية للسان العربي، مستوى **العبارة***، وانحصرت، من هذا المستوى، في عيّنات تركيبية ثلاث هي الصور التي تناولها البحث

وهذا، ببساطة ظاهرة، يعني أن تناولنا الكلي ـ المتكامل للموضوع، أي تناولنا لمقولة **أنّ اللغة ليست عقلاً**، إنما يتطلب دراسة مترامية،

+ يمكن أن تمتدّ، على المستويات النحوية ـ التركيبية المختلفة للّغة عامّة، وللّسان العربي الذي يعنينا خاصة،:

ـ منْ مستوى تمازُج الوحَدات الصوتيـة ـ اللغـويـة الصغـرى، أو الفونيمات، لتكوين الكلمات بأشكالها المعروفة،

ـ إلى مستوى التركيب غير الإسنادي الذي يولّدُ لنا ما نسميه المركبات غير الإسنادية * التي تَدْخُل في تكوين العبارة*، أو الكلام

ـ إلى مستوى الجملة*

ـ إلى مستوى **العبارة*** وما تتضمنه بُناها التركيبيّة من أحكام تخضع بدورها

لنواميس اللغة الكلية وقواعد اللسان الخاصة [٥٢].

+ ويمكن أن تتناول (الدراسة المتطلّبة) الحقل الدلالي للجسد اللفظي، وما تخضع له عملية تكوّنه، ونموه، وانديَاحه حول اللفظ، وأنديَاحه باللفظ، من عوامل تختلف من لسانٍ إلى لسان، ويبرزُ فيها التحكّم منافياً للعقل ومنطقه.

* * *

وإذا كانت دراستنا قد بيّنتْ لنا، من خلال اللسان العربي، ومن خلال الصور النحوية ـ التركيبية الثلاث التي تناولناها، أن اللغة ليست عقلاً بمعنى أنها ليست خاضعةً لسلطان العقل ورقابته وحساباته، فأيّ شيء تراها تكون، ولأي شيء تراها تخضع؟

سؤالٌ عفوي طبيعي يُفْضي بنا إليه إفضاءً طبيعياً ما بلغْناهُ من موضوعنا بحدوده المبينة. ويدفعنا إلى تناول الإجابة عنه رغبتُنا في مزيدٍ من التركيز عليه والإحاطة به

ومردُّ هذه الرغبة عندنا إلى أنّنا، في الأقسام السابقة من البحث، قد تناولنا موضوعنا من خلال صورنا التركيبية الثلاث، ومن خلال الشواهد المحسوسة التي «حشدناها» لدراسة الصور، فكان بحثنا، لذلك، ملابساً للشواهد والصور، مقيداً بالكلام عليها، مفتقراً إلى ما يتطلبه من تركيز. في حين أننا، في قسمنا هذا، قد تحرّرنا من الكلام المذكور، وصار في وسعنا مزيدٌ منَ التجريد والتعميم والتركيز، أي مزيد من الإطلال على آفاق الموضوع

(٥٢) قصدنا تمييز «النواميس» (أو «القوانين») من «القواعد»، في مثل سياقنا هذا، نطرح، بهذا التمييز، ترابطاً اصطلاحياً نراه سليماً،
ـ فتكون «النواميس» (أو «القوانين») هي هذه المبادئ الكلية المشتركة بين الألسنة، التي يمكن أن تدخُل في ما يُسمّى «النحو الكلي» (Grammaire universelle)، أو «النحو المشترك» (المشترك بين الألسنة)
ـ وتكونُ «القواعد» هي المبادئ الخاصة بالألسنة، والتي تحركها النواميس الكلية

وقد رأينا أنّ ما نطلبه لموضوعنا من [illegible] وإطلال على آفاقه يمكن أن يكون عبْرَ النقاط التالية:

- حدسية اللغة
- شبهة الأجنبية لِلُغَة الكتابة.
- دخول العقل في اللغة وتدخله فيها.

وها نحن نوسع هذه النقاط في حدودٍ يتيحها لنا نطاق البحث، وفي نطاق اللسان العربي الذي نبحث موضوعنا العام من خلاله.

* * *

٣-١ حـدْسِـيَّة اللغـة

حدسية اللغة هي من المعطيات الكلية المشتركة بين الألسنة، ومن الحقائق الثابتة التي تُفَسِّر لنا ظاهرة اكتساب اللسان بصورة عامة، وظاهرة اكتساب اللسان ـ الأم بصورة خاصة، وما تتصف به الظاهرة من جوانبَ لافتة نكاد معها أن نتكلم عن الإعجاز. كما تفسر عملية **الأداء الكلامي** بعالمه الفردي المتموج الذي يجاوزُ مجاوزةً بعيدة حدود **قواعدنا النظرية** وعدوديّتها.

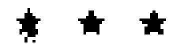
والذي يعنينا، في بحثنا، مِنْ حدْسية اللغة، أي **لغويّتها**، هو هذا **النقاء** الذي طلبَهُ لها الألسنيون المحدثون عندما اشترطوا في المتون (Les corpus) التي يدْرُسُون اللسان من خلالها ألّا يكون أصحابها، المسمَّون «مخبرين» / **Les informateurs**، في المصطلح الفرسي، والدين يمكن أن نسميهم، نحن، «**الشهود اللغويين**»، **عندما اشترطوا فيهم ألاّ يكونوا لا أذكياء، ولا مالكين لمعرفةٍ نظرية**[٥٣]. أي أنهم

---

(٥٣) راجع، حول هذه المسألة، مادة مُخْبِر Informateur، في «قاموس الألسنية» لمؤلفه دو بوا Du Bois وآخرين، Dictionnaire de linguistique، منشورات لاروس، باريس ١٩٧٣.

اشترطوا إبقاء العقل جانباً، وكذلك المعرفة النظرية باللسان. لأنهم يرون أن عملية إنشاء الكلام إنما تجري بمعزل عن العقل وما يدخل في نطاقه من معرفة نظرية **لقواعد اللسان المجردة***، وتطبيق هذه المعرفة.

أما نحن، فإننا، بإزاء المسألة، إنما ننقل الموضوع من نطاق «المخبرين»، أو الشهود اللغويين، الذي لا يعنوننا في بحثنا، إلى نطاق المنشئين والكتاب ومعلمي اللغة الذين يعنوننا، لنشير إلى أنّ خير وسيلة «ينجو» بها الأذكياء منهم من ذكائهم، وأصحاب المعرفة النظرية من معرفتهم، إنما تكون، لا بالتجرد من الذكاء ـ وهو أمر متعذر فضلاً عن أنه مرفوض ـ ولا بتجنّب المعرفة النظرية والقبوع في الجهل. إنها إنما تكون **بمعرفة نظرية أخرى** تواكِبُ الذكاء. وتواكب معرفة القواعد المجرّدة، تضرِبُ في عمق اللغة، **تُبَصِّرُنا** بالمبادىء اللغوية العامة، أي **بالنواميس الكلية، الكامنة وراء قواعد اللسان**، المحركة لها، **والتي تجعلنا** ندرك حقيقة **القواعد المجردة***، ودور هذه القواعد وحدودها، **وندرك دور العقل في** صياغة عبارتنا وحدود هذا الدور، **كما ندرك حقيقة الحدس اللغوي:** أنه (بمعنى المعرفة) المرجع الأول، أو مرجع المراجع، في عملية إنشاء الكلام، وفهمه، والحكم بنحويّته، أي أصوليته، والحكم بالترادف بين كلماته المترادفة، وتحديد هويته، الخ



٢ـ٣ شُبهة الأجنبيّة للغة الكتابيّة وما تفضي إليه

إذا كانت حدسية اللسان ـ الأم حدسيةً كاملة، تطالعنا مظاهرها في مختلف وجوه النشاط اللغوي، فإننا، شخصياً على الأقل، لا نملك تحديداً علمياً دقيقاً واضحاً لدرجة الحدسية التي نبلغها في لسان أجنبي نحصّله كلسان أجنبي

ومعلوم أن عملية تحصيل اللسان الأجنبي التي تجري على مقاعد الدرس، في

حصص تعليمية محدَّدة، تُخَصَّص وَحْدَها لهذا التحصيل، ويجري فيها التحصيل عن طريق التعلُّم النظري الواعي، وعن طريق قواعد النحو المجسود*، أكثر من جريانه عن طريق التمرس بنصوص الكلام، إنَّ عملية التحصيل هذه هي عملية يغلبُ فيها الجانب الإدراكي على الجانب الحدسي غلَبَةً متحركة تراوح بين الضعف والقوة، وترتبط، في هذه المراوحة، بتنوُّع العوامل التعليمية التي تجري عملية التحصيل في نطاقها، ولا سيما عامل السن.

ونستقل من هذا الذي عرضناه إلى ما يرتبط به مِنْ موضوعنا، إلى تناول ما نسميه شبهةَ الأجنبية التي ربما وقع فيها بعض الباحثين المعنيين بلغتنا المكتوبة المعروفة باللغة الفصحى.

وواضح أن نسبة الأجنبية إلى لغتنا الفصحى من شأنها الإفضاء، بصورة مجملة، إلى نفي الحدسية عن عملية اكتسابنا لها، وعن عمليةِ إنشاء العبارة بها، وعلى الحكم بنحوية هذه العبارة. ومن شأنها كذلك الإفضاء إلى إسقاط كثيرٍ مِنَ النتائج التي توصلنا إليها، وتحويل مجمل بحثنا إلى بحثٍ نظري تأمُّلي منقطع الصلة باللسان العربي عامة، وبلغته الفصحى بصورة محددة. وذلك ما دعانا إلى تناول هذا الذي سميناه شبهة الأجنبية للُغتنا المكتوبة ومحاولة إجلاء حقيقتها.

أساس هذه الشبهة هو خصوصيةٌ في حجم الفرق[54] بين لغة التخاطب الشفهي المعروفة بـ «العامية»، ولغة الكتابة المعروفة بـ «الفصحى»، اللتين يَكوّنان، في تصورنا الذي هو عندنا يقينٌ لا يداخله الريب، مستويين رئيسيين مِنْ مستويات هذا اللسان، أو لغتين رئيسيتين من لغاته المتراتبة.

وهذا الحجم، كما نعلم، هو حجمٌ يجاوزُ المألوف الذي عرفناه لبعض الألسنة الأجنبية الداخلة في نطاق خبرتنا اللغوية، وفي طليعتها اللسانان الأجنبيان الشائعان في الأقطار العربية، ونعني اللسان الفرنسي واللسان الإنكليزي.

---

(٥٤) نحن نتكلم عن خصوصية في حجم الفرق، وليس عن خصوصية في الفرق بإطلاق.

وقد أفضى هذا الحجمُ ببعض الدارسين، أو المعنيين باللسان العربي وقضاياه اللغوية والتعليمية، إلى النظر إلى لُغتي اللسان الميّتتين على أنهما لسانان متغايران، لا لغتان اثنتان للسانٍ واحد. وإلى أن لغة الكتابة التي تعنينا في دراستنا هي، بالتالي، لسانٌ أجنبي، الخ

وهذا، في قناعتنا، توهُّمٌ ناجم عن التبسيط والارتجال في النظرة إلى الموضوع، أو إيهامٌ ناجم عنْ نظرةٍ ذاتية مَشُوبة بالهوى. **فليس مقبولاً**، بأيّ معيار، **أن يُحدَّد للفَرْقِ الشكلي** بين لغتي لسانٍ من الألسنة، لغة الكتابة ولغة التخاطب الشفهي، **حجمٌ نظري لا يُسْمَح بتجاوزه**. حتى إذا تُجُووز، في هذا اللسان أو ذاك، حكمنا بثنائية لغتيه أو ازدواجيّتها، وحكمْنا بأن لغتَهُ المكتوبة هي لأبنائه لغةٌ أجنبية، أيْ لسانٌ أجنبي يُحَصَّل كما تحصل الألسنة الأجنبية. إن نظرةً سريعة مجملةً إلى موضوعنا تُظْهِر لنا أن ما تشترك به لغتَا اللسان العربي الرئيسيَّتان من قاموس **وبُنًى تركيبيـة** كفيلٌ بأن يُنْطِلَ عَنْ لُغَة الكتابة دعوى الأجنبية، أو شبهها، وما ينجم عن ذلك في مختلف الحقول [٥٥]

أما الإعراب، الذي **يُضَخِّمُ الفرقَ** بين اللغتين، ويعمق شبهة المشتبهين. فليس، في حقيقته، مستوىً تركيبيّاً من مستويات التركيب النحوي، أي أنّه **ليس جزءاً جوهرياً منَ الكلام**. إنه **مظهر تركيبي** يقع، من التركيب، **في موضع القشرة الشكلية** التي تختلف شكليّتُها من مستوى من مستويات لغة الكتابة إلى مستوى آخر، والتي تسقط، إذْ تسقط، ويظل التركيب تركيباً، والكلام كلاماً. إننا، في نظرتنا إلى المسألة التي تعنينا، نستطيع إلى حد بعيد، أن نجعل الاعراب جانباً، أي نستطيـع أن

---

(٥٥) ما أشدّ حاجتنا، بقراءة هذا الكلام ومن كان من قبله، إلى أن نفهم مصطلحي «اللغة» و«اللسان» بمضمونهما الاصطلاحي الذي نحرص عليه في مجال البحث، وأن نفهم، بصورة خاصة، عتمة اللبس في الترادف الاصطلاحي بين «اللغة» و«اللسان»، تلك العتمة التي يشكّل مثل هذا شاهدة حيّة من شواهدها، والتي سنتولاها تناولاً نظرياً في أحد فصول كتابنا (هو الفصل الذي أفردناه للمصطلحات اللغوية وجعلناه بعنوان «**مصطلحات للبحث اللغوي**»).

تصر في دعوى أجنبية لغة الكتابة، أو شبهتها، أو في كونها لساناً ـ أمّا، بمعزل عن الإعراب.

★ ★ ★

٣ـ٣ دُخولُ العَقْلِ في اللغَةِ وَتَدَخُّلُهُ فِيهَا

إذا سلمنا بأن اللغة ليست عقلاً، بأن اللغة هي لغة تخضع لمبادىء اللغة العامة، أو نواميسها الكلية، وتخضع، بألسنتها المختلفة، للقواعد الخاصة العائدة لهذه الألسنة، أفيعني ذلك أن عنصر العقل الذي نحن في صدده هو عنصرٌ منافٍ كلياً للغة، مرفوضٌ كلياً فيها؟

لقد أشرنا إلى حقيقة المسألة في العنوان الماثل أمامنا

في هذا العنوان أنّ **حقيقة المسألة واقعةٌ بين دخول العقل في الكلام وتدخُّله فيه**. الدخول والتدخل هنا للعقل إذن حدوده التي يجري في مجالها. وسنرى، من مُجْمَل العرض، أن **دخول العقل في اللغة مقبول، وتدخُّله فيها مرفوض**.

ما هو الدخول وما هو التدخل؟ تلك هي المسألة

ولا بد، قبل الشروع في الإجابة، من الاشارة إلى أمور

الأول:

أن تناولنا للمسألة سيكون من خلال لسان بعينه من ألسنة اللغة، اللسان العربي الذي إنما أنشىء بحثنا من اجله

الثاني:

أننا أمام موضوع متّسع الجنبات، يتطلّب من البحث ما يجاوز **مدًى سياقاً** كمثل مدانا.

الثالث:

أن كلامنا عن الموضوع سينقسم، على إيجاز تناولنا له، إلى ثلاثة أقسام:

- في قسم أول نتكلم عن دخول العقل وتدخّله في المفردات.
- وفي قسم ثانٍ نتكلم عن دخول العقل وتدخّله في **البنى التركيبية**.
- وفي قسم ثالث نتكلم عن دخول العقل وتدخّله في الإعراب.

٣-٣-١ دُخُولُ العَقْلِ وَتَدَخُّلُهُ فِي المُفْرَدَاتِ

إن دخول العقل في مفردات الكلام إنما يظهر:

- في عملية **التقعيد الصرفي** للكلمات التي تقبل هذا التقعيد أو تطلبه، والتي نصطلح على تسميتها «**الكلمات الصرفية**»[٥٦].
- في عملية إدخال الكلمات الجديدة إلى القاموس، أو إدخال المعاني الطارئة إليه.
- في عملية تطبيق القواعد الصرفية على الكلمات الملبسة التي تقبل التقعيد، نقصد تطبيقها في الإنشاء، أو في قراءة النصوص غير المحركة.
- في عملية اكتناهنا النظري لبُنى الكلمات التي تشملها قواعد الصرف، أو الكلمات الصرفية، بالتسمية المطروحة.

---

(٥٦) **بالكلمات التي تقبل التقعيد الصرفي، أو الكلمات الصرفية**، نقصد الكلمات التي نستطيع أن نبني هيئاتها وأوزانها **القياسية** من نحو: اسم الفاعل، اسم المفعول، المصدر القياسي، الخ.
وبالكلمات التي لا تقبل التقعيد الصرفي، نقصد الكلمات التي لا نستطيع أن نبني هيئاتها وأوزانها القياسية من نحو: حروف الجر، أدوات النصب، حرفي الاستفهام، الخ. فكل كلمة من كلمات هذه الفئات لها وزنها النحوي الخاص المغاير لوزن أخواتها في الفئة. وهذا يعني أن ما يجمع كلمات الفئة الواحدة من هذه الفئات هو **عملها النحوي لا شكلها أي وزنها**.

كل عملية من هذه العمليات، فهي عمليةٌ عقلية تجري في نطاق العقل، **ولا تقوم إلا بالعقل**، على الرغم من أن مضمونها هو مضمون لغوي واضح.

ونحاول أن نربط المسألة بموضوعنا، فنشير إلى أن هذا الموضوع إنما يرتبط بالعمليتين الأوليين وحدَهُما.

ثم نبين أنه إذا قُيِّضَ لهاتين العمليتين أن تَجْريا بصورة طبيعية تواكبان بها حركة اللسان المفضية إلى تطوره ـ وهذا، في قناعتنا أمر مفترض ـ فإن كل نشاط لغوي من نشاطات اللسان إنما يكون نشاطاً لغوياً سوياً يظل معه دخول العقل في اللغة عنصراً طبيعياً، أيْ أنَّ عنصر العقل يَدْخُلُ في تكوين الكلام كدخول العناصر اللغوية فيه، مع ما يميز عنصر العقل في النشاط اللغوي من العناصر اللغوية. إن دخول العقل في اللغة بالكيفية المبيَّنة **لا يتحولُ إلى تَدَخُّلٍ**.

حتى إذا قصَّر الصرفيون وواضعو القواميس عن مُواكبة النشاط اللغوي المتجدِّد، وفرزَ هذا النشاطُ مِنْ مُفردات اللسان ما لا مقابل له، لا في كتب الصرْف، ولا في القواميس ـ وهذا أمْرٌ حاصلٌ فعْلاً ـ كان لنا مِنْ هذا الواقع موقفان متغايران

+ موقفٌ لغويٌّ ـ حدْسيٌّ ـ عفْوي يَتصرَّف أصحابه تصرفاً لغوياً صافياً يتحرك **بقانون الحاجة** التي تفرزها حركة المسمَّيات الطارئة، أي حركة الحياة اليومية النامية بجديدها المتدفق، دون أن يُغْفل **القواعد الصرفية الضمنية** *[57] التي تَحْكُم عملية تشكُّل الكلمات، أو يُغْفل القواعد المعجمية التي تَحْكُم عملية **انذياح الحقل الدلالي حول الكلمات**، وعملية **ولادة المعاني الجديدة للكلمات القديمة**.

---

(٥٧) ميّز الألسنيون قواعد اللسان الضمنية، الكامنة في جسد اللسان، المحركة لجزئياته اليومية الطافية على سطح الكلام، من القواعد المجردة التي تصف القواعد الضمنية، والتي نقع عليها في كتب النحو

* و «القواعد الضمنية» ترجمنا مصطلح «Les règles implicites» وبـ «القواعد المجردة» ترجمـ

+ وموقف لغوي ـ عقلي ـ إدراكي يتعرف أصحابه تصرفاً لغوياً ـ عقلياً ،:

ـ خاضعاً ، من جهة ، لقانون القاعدة المسطورة في كتب الصرف ، جارياً في نطاقها المحدّد والمحدود .

ـ وخاضعاً ، من جهة ثانية ، للقاموس ، أي خاضعاً لأنْ تتحقّق القاموسية فيه لكل كلمةٍ تَدْخل في الكلام .

فكل كلمة صرفية لم تنصّ كتُب الصرف على شكلها ووزنها ، فهي كلمة مرفوضة ، ولو جرى بها استعمالٌ مُتَرامٍ يمتدُّ مِنْ مشرق اللسان العربي إلى مغربه .

وكذلك كل كلمة وكل معنًى لم يَنُصَّ عليه القاموس

هذا هو ما نقصده بتدخُّل العقل في مفردات اللسان . إنه أمر نَرْفضه اللسان ، ونرْفُضُه نَحْنُ مع اللسان ونُنادي بمعالجته معالجةً طبيعية مضمونها البسيط هو المواكبة الواعية لحركة اللسان الآخذ أبداً في الانبياح ، والنمو ، والتجدّد .

ثم نمثل على المسألة بما نزداد به فهماً :

ـ يستعمل الناس كلماتٍ مِنْ نحوَ « طُلّابي » ، « عُمّالي » ، « جماهيري » ، « قبائلي » ، « أنصاري » ، « طوائفي » ، « صُحُفي » ، الخ ... بصيغة النسبة إلى الجمع ، مُعتَزين ، بهذا الاستعمال ، عَنْ حاجةٍ طبيعية فرزتها لهم حياتهم المتجددة ، مخالفين به قاعدة صرفيةً نظرية لا تجيز النسبة إلى الجمع ، فيبادر العقل ، المزوَّد **بالقواعد النظرية**[٥٨] ، والذي ينظُرُ إلى اللغة من خلال هذه القواعد ، **يُبادر إلى رفْض هذا**

(٭) مصطلح «Les regles explicites» ولا يعني أنّ كلمة « مجرّد » لا تُقابل ، حرفياً ، كلمة Explicite ولأنّ ما يقابل هذه الكلمة في لساننا لا يصلح لأداء مضمونها الاصطلاحي ، فقد اخترنا له الكلمة المناسبة ، كلمة « مجرد » التي ربما ضممنا إليها كلمة «نظري» ، أو رادفنا بين الكلمتين ، أو جمعناها بخط بسها

(٥٨) يبدو أن تعدية « زوّد » ، و « تزوّد » ، و « مُزوّد » (اسم مفعول) ، الخ ، بالباء ، هي استعمال يرفضه من يخضع لسانه لسلطان عقله ، وسلطان القواعد المجردة٭ ، ولو أدى هذا الرفض إلى

الاستعمال وقمعه، وفرض النسبة الى المفرد، أيّاً ما كانت نتائج هذه النسبة [٥٩] مع أن القاعدة التي تحظر النسبة إلى الجمع هي، في نظرنا، قاعدة نُحاتيّة * مبنيّةٌ على منطق النحاة وأقيستهم وتقديراتهم، أكثرَ مما هيَ قاعدةٌ نحْويّة مرتبطة بحقائق النحو الضمني *، أي حقائق اللسان الكامنة في جسده.

ـ ويَستعملون كلمة « رئيسي » (بياء النسبة) بمعناها الشائع، فيبادر العقل إياه [٦٠] إلى رفضها لأنه لا يجد في قواعده الصرفية ـ النظرية ما يعسر له بُنْيتها، مُشيحاً بوجهه عن أن الكلمة قد شُحنت بمعناها، وتكونت بمعناها، وصار فكُّ الارتباط بين لفظها ومعناها أمراً متعذراً، فضلاً عن أنه لا مُسوِّغ له ولا معنى.

ـ ويستعملون كلمة « الراهــن » بمعنى الحاضر، وينتشر هذا الاستعمال انتشاراً متراميا بين الكتّاب والمشتغلين، فيبادرُ عقلنا، الذي نصّبْناه رقيباً على لساننا، إلى رفض هذا الاستعمال، لسببٍ شكلي خارجي: أنّه، حتى الآن، لم يُمنَح جواز مرور إلى القاموس.

إننا، في الحكم على المسألة، نوجه نقْدَنا إلى الكلمات، بكيانها المتجدد، بَدَلَ أن نوجّهه إلى القاموس أو إلى قواعدنا الصرفية المجرّدة * . وبدل أن نرى النقْصَ

◇ تراكيبه لا تسوغ ولا تُقبل، كالتركيب الذي أنشأنا له هذه الحاشية. والذي يرى أن التعدية فيه بالباء أمر لا مفرّ منه (كيف نقول « فيبادر العقل المزوّد القواعد النظرية »؟)

وفي ترجيحنا المُلابس لليقين أنّ هذا الرفض إنما يستند إلى أن كلمات « زوّد »، و « تزوّد »، و « مزوّد »، لم تُعدَّ بالباء في القاموس ـ وإن كانت التعدية بها قد وردت، في لسان العرب، بإشارة عابرة يتيمة تضمنها الكلام على المادة

إلا أن ما نراه للمسألة حقيقة تُجاوز الاحتكام الأفقي إلى القاموس هو أننا، في بعض التراكيب المشابهة لتركيبنا، نستطيع أن نُعدّي الكلمة بالباء، ونرد التعدية إلى قانون التضمين النحوي الذي ذكرناه في حاشية سابقة يمكن الرجوع إليها (الحاشية ٩)

(٥٩) من نتائج النسبة إلى المفرد، والتشبث بهذه النسبة، الوقوع في الالتباس (قابل بين « جمهوري » و « جماهيري »، « عاملي »، و « عمّالي »، « طائفي » و « طوائفي »،)

(٦٠) أي العقل المزوّد بالقواعد النظرية

في قاموسنا وقواعدنا المجرّدة، نراهي كلماتنا وكلماتنا، بحقيقتها اللغوية الكامنة وراء تنظيرنا ونظراتنا ونظرياتنا، إنما هي موصولةً بعروق حياتنا، خاضعة لأحكام قواعدنا الصمنية* ، ولا كيان لها إلا إذا تمازجت العروق والأحكام وتزاوجت

* * *

٣-٣-٢ دُخولُ العَقْلِ وَتَدَخُّلُهُ فِي البُنَى التَّرْكِيبِيَّة

دخول العقل في اللسان على مستوى البنى التركيبية يظهر في ثلاثة :

ـ التقعيد

ـ اكتناه البُنى

ـ تطبيق القواعد المجردة العائدة للبنى، أو للعبارة

وهذا الدخول هو من الوضوح بحيث لا يتطلب ما يجاوز مثل هذه الإشارة إليه

أما تدَخُّلُهُ على المستوى المبي، فإنه يتناول أمرين :

ـ عملية التقعيد

ـ وعملية تطبق القواعد النظرية المستخرجة، أو عملية إنشاء العبارة بكلمة أبسط

ما هي حقيقة تدخل العقل، بمنطقه وحساباته ومقاييسه، في عملية التقعيد التي تناولت اللسان العربي وما تزال؟

وما هي حقيقة التدخل في عملية إنشاء العبارة؟

ذلك، في ما نعلم، موضوع لم يقم أحد بدراسته دراسة منهجية ـ مركزة ـ مستقلة

ولأن مجالنا هذا مجال محدود، يفرضه سياقٌ نحن فيه، فإننا مكتفي، من بحث المسألة، بإشارة دالّة.

أما تدخل العقل في عملية إنشاء العبارة، وعمليّة تطبيق **القواعد النظرية** *،
فإن ما تناولناه، في الأقسام الثلاثة السابقة، عبر صورنا النحوية ـ التركيبية الثلاث،
يمكن أن **يقدم**، من المسألة، **نموذجاً دالاً**، ونستطيع أن نستغني به عن كل إعادة،
مشيرين، في هذا السياق، إلى أن **مجال تدخل العقل** في إنشاء العبارة، هو مجال
واسع، يجاور مجال تدخله في المفردات.

وأما **تدخله في عملية التقعيد**، فإنه، في قناعتنا، ومن خلال نماذجه التي عرفها
التراث النحوي العربي، من سيبويه إلى يومنا هذا، إنما **يشكل التدخل الأخطر** الذي
خرج بعبارتنا، نقصد: **خرج بالصورة النظرية لعبارتنا، إلى لغوية ـ منطقية ـ
قياسية مرفوضة**، تُوقع المنشيء ومعلم اللغة، في التشويش والارتباك واللحن

ونضرب على ذلك مثلين يتيحهما لنا السياق

ـ مسألة التنازع.
ـ مسألة اكتساب المضاف من المضاف إليه تأنيثه أو تذكيره.

* مسألة التنازع:

التنازع، بحقيقته اللغوية الماثلة في جسد اللسان، هو قانون لغوي طبيعي من
القوانين التي تخضع لها حركة تشكُّل العبارة في السلسلة الكلامية، وحركة ترابط
الحلقات في السلسلة وقد أوردنا بعض مظاهره في كلامنا عن صورتنا النحوية ـ
التركيبية الثالثة، في الصفحة ٨٤ وما بعدها

إلا أن النحاة، الذين كانوا ينطلقون **من منطقهم هم**، مثلما ينطلقون من منطق
اللغة، أو **ينطلقون من منطقهم هم أكثر مما ينطلقون من منطق اللغة**،
فيخلطون، في الحالتين، منطقاً بمنطق، ويفسدون منطق اللغة بمنطق العقل، إن هؤلاء

النحاة قد تناولوا ظاهرة التنازع، فبتروها وشوهوها، وطلعوا علينا منها بصُوَر تركيبية يغنينا عن الكلام عليها إيراد بعض شواهدها:

- قام وقعدا أخواك.
- أكرمتُ فسُرَّا أخويك
- أكرمتُ فشكَرَ لي خالداً
- أكرمتُ فسُرَّ أخواك
- أكرمتُ فشكَرَ لي خالدٌ.
- أكرماني فسرّني صديقاي.
- أكرمني فسرّاني صديقاي [61].
- الخ...

* اكتساب المضاف من المضاف اليه التأنيث أو التذكير:

رأينا، في القسم (٢ ـ ٢ ـ ٢) من بحثنا، أن اكتساب المضاف من المضاف إليه تأنيثه أو تذكيره، (أو خصائص صرفيّة أخرى بينّاها)، إنما هو **ظاهرة محددة محدودة**، محصورة في أسماء بعينها سميناها **«الأسماء المكتسِبة»**، في طبيعتها الصرفية ما يبيح لها مثل هذا الاكتساب إذا ضمّها سياق مناسب.

وهذا، كما رأينا أيضاً، إنما يعني أن الاكتساب ليس قانوناً عاماً يوصف بقاعدة من **قواعدنا المجردة***، ويطبق على كل اسم من الأسماء المعْربة.

وعوضاً عن أن يتناول النحاة ظاهرة الاكتساب بحقيقتها اللغوية المحددة، التي توسعنا في وصفها وتقعيدها، وعوضاً عن أن يتناولوها بعموميتها النسبية المحصورة،

---

(٦١) أخذت هذه الشواهد من كتاب مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، الطبعة العاشرة ١٩٦٨، الجزء الثالث، مبحث المعمول به، ص ٢٠

إذا بهم يعمّمونها ويجعلون الكلام عنها بصيغة قاعدة مطردة، تُعبّر عن عمومية كُلّية مطلقة، تنطبق على كل اسم من الأسماء المجْزَيَة. فضلاً عن أنهم، في قاعدتهم، قد نصّوا على تفضيل عدم الاكتساب ومراعاة لفظ المضاف. لأنهم قدَّروا أن مراعاة اللفظ، أي مراعاة المضاف، هي، **في حكم العقل ومنطقه**، أولى من الاكتساب، ولأن في المراعاة تجانساً بين الطرفين المتطابقين، المضاف وما يرتبط به من عناصر الكلام. والتجانس مبدأ من مبادىء العقل ينبغي، **عقلياً**، أن يراعى.

ونمثل على هذا التصور بالقاعدة التي أوردها جرجي شاهين عطية في «سُلّمه» قال ما حرفه[٦٢]

«قد يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث، فيعامل معاملته بشرط أن يكون المضاف صالحاً للاستغناء عنه وإقامة المضاف إليه مقامه، نحو «قطعت بعض أصابعه». **والأوْلَى مراعاة المضاف**، فنقول: «قُطِعَ بَعْضُ أصابعه».

ونستند إلى ما قدمناه من دراستنا للظاهرة، فنتبين بوضوح أن الرجل **هو الذي أملى هذه القاعدة على اللسان، وليس اللسان هو الذي أملاها عليه**. نقصد أن العقل، بمنطقه ومقاييسه، الذي احتكم إليه عطية، هو الذي حل **محل اللسان**، وقدم لنا **قاعدة مجردة*** ليس لمضمونها النظري مقابل **مطرد** في نصوص اللسان الكلامية إنها، بمصطلح طرحناه، **قاعدة نحاة***، أو **قاعدة نُحاتية*** تمثل تصور النحاة ومنطقهم، **لا قاعدة نحوية** تمثل منطق اللغة المتجسد بقواعد اللسان.

* * *

(٦٢) جرجي شاهين عطية، سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان، مكتبة صادر، بيروت، غير مؤرخ، الدرجة الرابعة، مبحث الإضافة، ص ٣٢١

٣-٣-٣ دُخولُ العَقْلِ وتَدخُّلُهُ في الإعْرابِ

إذا كنا، في تناولنا لعلاقة العقل بمفردات الكلام **وبُناه التركيبية***، قد ميّزنا دخول العقل في المفردات والبُنى مِنْ تدخُّله فيها[63]، وكان هذا التمييز قد ظهر لازماً بارزاً في تناوُلنا للموضوع، فإنّ تمييز الدخول مِنَ التدخل يُصْبح، مع الإعْراب، أمراً محتماً يفْقدُ كثيراً من لزومه وبُروزه.

وعلّة ذلك، في تصورنا، أن طبيعة الإعراب تختلف عن طبيعة عُنْصُرَي التركيب الآخرين، المفردات **والبنى التركيبية***.

المفردات والبُنى التركيبية هي[64]، للكلام، عناصر نحوية ـ تركيبية لا يكون الكلام كلاماً إلا بها، وتدْخُل في تكوين الكلام المعْرب كدُخولها في تكوين الكلام المبني سواءً بسواء. وهي، بوضعها الطبيعي ـ العفوي، إنما تتصل بحدْسنا تغُوصُ فيه وتصْدُر عنه، ولا يكون اتصالها بالعقل إلا اتصالاً محدوداً بيّناه.

---

(٦٣) يلاحظ القارئ أننا عاملنا «المفردات والبنى»، بقصد «المفردات» مع «البُنى»، معاملة المثنى، على الرغم من أن «حاصل» البنى مع المفردات هو جمع توضحه لنا النظرة الرياضية ـ الدلالية ـ العقلية المبسطة.
ذلك أن نظرتنا إلى المسألة هي نظرة لغوية ـ حدسية مبرأة من سلطة العقل، مستمدة من شواهد الكلام الطبيعي ـ العفوي. وبهذه النظرة، نلاحظ أن اللغة، المتجسدة مثلاً باللسان العربي، كثيراً ما تعاملُ معاملة المثنى جمعاً مضموماً، بالعطف، إلى جمع آخر، أو جمعاً مضموماً إلى مفرد، أو مفرداً مضموماً إلى جمع، الخ... لأن حدسنا اللغوي إنما يحس أنه أمام اثنين. ولعل أبرز شاهد على المسألة هو قول الآية المشهورة ﴿أو لم ير الذين كفروا أن السماوات والأرض كانتا رتقاً ففتقناهما﴾ (سورة الأنبياء، الآية ٣٠).

(٦٤) نلاحظ، هنا، أننا عاملنا المفردات مع البنى التركيبية معاملة الجمع لأننا أحسسنا (أمامها) أننا أمام جمع، ولأن كلامنا، فضلاً عن ذلك، ينظر فيها إلى الآحاد الكثيرة التي تكونها، أي إلى العناصر النحوية التي يضمّانها، لا إلى شكلها الخارجي الذي يدل على اثنين.
هل نحن في حاجة، بعد، إلى ملاحظة أن مضمون حاشيتنا هاتين هو شاهد عفوي عارض على معونة البحث العلمي، أن اللغة ليست عقلاً؟

أما الإعراب، الإعراب العربي[65] الذي يعنينا، فإنه، بمجمل ما هو، أيه.

ـ في ما لم يكن «إعراباً **تركيبياً**» يُشَكِّلُ منَ الكل الذي ينتمي إليه، أي من الإعراب العربي ككل، جُزْءاً محدوداً يتناول بعض المنصوبات الاسمية،

ـ وفي ما لم يكن «إعراباً **دلالياً**» يشكل من هذا الكل جزءاً يمكن وصفه بالضآلة،

ـ وفي ما لم يكن «إعراباً **جمالياً**»[66] يرتبط ظهورُهُ في اللَّفْظ المنطوق ـ المسموع، أو إظهاره فيه، بالعبارة الأسلوبية ـ الفنية التي تفرزها الروائع الأدبية عامة،

أما الإعراب هذا، فإنه مظهر تركيبي يَطْفُو على سطح الكلام، ويتعاقب عليه من الحذْفِ والإثبات ما لا يرتبط به كَوْنُ الكلام كلاماً.

---

(٦٥) نعْتنا للإعراب بـ «**العربي**» هو من قبيل التحفُّظ العلمي الذي نرمي به إلى أن نُخرج، من حكمنا، إعراب الألسنة المعربة الأخرى التي لا تعنينا في بحثنا، والتي لا نملك منها ما نتحدث به عن إعرابها، فضلاً عن أن ذلك لا يعنينا.

(٦٦) «الإعراب التركيبي»، و «الإعراب الدلالي»، و «الإعراب الجمالي»، مصطلحات شخصية طرحناها في دراسة غير منشورة عن ظاهرة الإعراب في اللسان العربي.

الإعراب التركيبي: هو إعرابٌ وظيفي يتناول عدداً من المنصوبات الأسمية التي يكونُ النصب فيها عنصراً من عناصرها التركيبية التي تقوم بها بنيتها النحوية.

يبرز من هذا الإعراب، مثلاً، صيغة كثيرةُ الدَّوران في كلامنا العربي بلغتيه الرئيسيتين كلتيهما، لغة الكتابة، ولغة التخاطب الشفهي، صيغةٌ سمَّيناها، في الدراسة المذكورة، صيغة «**مبدئياً وأخواتُها**» التي منها مثلاً: فكرياً، مالياً، سياسياً، اقتصادياً، عملياً، نظرياً، الخ...، في نحو قول: «فكرياً، أنت أخانا، ومالياً، أنت منا في درك لا تحسد عليه». وهي، كما نعلم، صيغة حديثة ولدتها بلسان العربي ترجمة ناجحة لصيغة فرنسية مكونة من نعْتٍ ولاحقة Ment، من نحو Politiquement، أو لصيغة انكليزية مماثلة (راجع قاموس المصطلحات).

والإعراب الدلالي: هو كل إعراب يُساهم مَعَ السياق (يساهم نقول) في إظهار معنى الكلام.

والإعراب الجمالي: هو إعراب العبارة الأسلوبية الذي يكون مظهراً من مظاهر الجانب اللغوي من شكل النص الأدبي، والذي يساهم، من هذه الناحية، بتكوين أدبيَّة النص الأدبي.

وهو ـ أي الإعراب ـ منْ جهةٍ ثانية تَعْنينا، وفي ما لم يَكُنْ، على التحديد، إعراباً تركيبياً، هو **كيانٌ ذِهنيٌّ ـ إدراكي يَتَّصِلُ بعقلنا،** ويتطلَّبُ، من منشىء الكلام وقارئه ما لم يُحرِّكْ مه، **حُضوراً واعياً** يواكب عملية الإنشاء والقراءة، بما ينطوي عليه هذه العملية مِنْ تفكيرٍ في المضمون، فيُميِّز كلمةً مُعْرَبة مِنْ كلمة مَبْنيّة، ويختار للكلمة المعربة إعْراباً تقتضيه، ثم يحرك هذه الكلمة بالحركة المناسبة، في عمليةٍ من التفكير تبلغ سرعتها، لدى بعض المنشئين والقارئين، درجةً يتوهّمون معها أنهم، في مراعاتهم للإعراب، إنما يقُومون بعمل حدْسي ـ سليقي يُتيح لهم أن يتفرَّغوا لمضمون الكلام.

هذه الحقيقة، حقيقة الإعراب، مِنْ شأنها أن تجعل علاقة العقل بالإعراب علاقة خاصة، مختلفة عن علاقته بالمفردات **والبُنَى التركيبية*** ؛ **وتجعل دخول العقل في عملية مراعاة الإعراب عنصراً رئيسياً** تكاد تنحصر فيه علاقة العقل بالإعراب، ويكاد الكلام عن التدخل أن يكون، بسبب من هذه الرئيسية، كلاماً غير ذي موضوع.

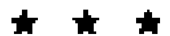
إلا أن الأمر يصبح مختلفاً إذا نحن انتقلنا بالمسألة، من عملية مراعاة الإعراب، إلى عملية **التقعيد**. في هذه العملية، يتحول دخول العقل إلى تدخل ـ تماماً كما رأينا في التقعيد الذي تناول المفردات والبنى التركيبية ـ ثم يُفْضي ذلك بالنحاة إلى أن يضعوا، من قواعد الإعراب، ما يعبر عن منطقهم **هم**، ومقاييسهم **هم**، مثلما يعبر عن منطق اللسان ومقاييسه، أو أكثر.

وإذا كان هذا الموضوع لم يَحْظَ، في ما نعلم، بدراسة مركزة نعود إليها، أو نستأنس بها، في تناولنا لهذا الجانب من موضوعنا، فإننا، شأننا في تناول الجوانب الأخرى، قد توجهنا مباشرةً إلى متن الموضوع ـ والمتن هنا هو قواعد النحاة ونصوص اللسان ـ فسجّلنا مِنْ تدخُّل العقل مواضع، أو موضوعات توضح لنا المسألة، ومنها:

ـ الحالات الإعرابية لتوابع المنادى

- الحالات الإعرابية لاسم « لا » النافية للجنس إذا كررت.
- إعراب الاسم المشتغل عنه.
- إعراب الاسم الواقع بعد « لا سيما ».
- حركة بناء اسم « لا » النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالماً (والبناء، ههنا، بعد بمثابة الإعراب في أنه تقرير لحركةٍ من حركتين هما فتح التاء أو كسرها)
- الخ.

إن تأملنا للإعراب العائد لهذه الموضوعات، وتأملنا للحالات الإعرابية المتعاقبة على الأسماء المعربة فيها، يُظهر لنا أثر التدخل الذي نشير إليه، أي أثر العقل في تقعيد الحالات الإعرابية الجارية على الاسم المعْرب، ووضع نظام إعرابي لكل موضوع، نظام (Un système) يُجسِّد تصوُّر النحاة، ومحاكياتهم العقلية، و « تنازعهم »، أكثر من تجسيده لحقيقة الإعراب العائد لهذه الموضوعات.



٤ خاتمة

لسنا في حاجة، ونحن نبلغ خاتمة بحثنا، إلى أن نورد ما أوصلنا إليه البحث من نتائج، ما دام في وسعنا أن نجعل هذه النتائج في نقطة مكثّفة، شبيهة بنقطة الضوء تحتشد فيها أشعة متفرقة تُوحّدها عدسة زجاجية تضمّها في حيّز واحد له فعل الإحراق.

أنْ نرسُمَ، في جسدِ اللُّغة، حدوداً واضحةً بين اللُّغة والعقل، فنجعَل ما للُّغة للُّغة، وما للعقل للعقل، ويكونُ ذلك مِنْ خلال لساننا العربي، الذي إنّما نقوم بعملية رسْم الحدود، فيه، بين اللُّغة والعقل، طلباً لمزيدٍ مِنْ اكتناهه.

على أن نتمثّل نقطتنا المكثفة هذه تمثّلاً نتبيّن به مواضع حدودنا، ونعي به حقيقة هذه الحدود، كما نعي ما تشكّله غفلتنا عنها، أو إغفالنا لها، من «خطرٍ» على لساننا

ثم ندرك إدراك عملٍ وتطبيق:

أن التمثّل الذي نطلبه إنما يتحقق بثقافة لغوية ـ ألسُنيّة جادّة، تُبصّرنا بحقائق اللغة الكبرى، نقصد، بنواميسها الكلية، المحرّكة لألسنتها، وتُبصّرنا، على الأخصّ، بموضوعاتٍ تفصيلية تعود إلى لساننا، تتعلّق بجوانب بحثنا، تترابط فيما بينها، ويَربِطُ بعضها ببعض خيطٌ دقيقٌ موصول بالموضوع العام للبحث: أن اللغة ليست عقلاً. وهذه الموضوعات يمكن، مثلاً، أن تكون:

١ - **دراسة لغة الكتابة**، المعروفة بـ « اللغة الفصحى »، من جهة علاقتها بأبناء اللسان العربي: لإيضاح حقيقةٍ مهمةٍ من حقائقها ترتبط بموضوع البحث. أنها: لأبناء هذا اللسان، لُغَةٌ - أمٌّ، ولنفي دعوى الأجنبيّة عنها.

٢ - **تحديد ما ينجُم عن كون لغة الكتابة لغةً - أمًا مِنْ نتائج تتعلق بحركة تجدُّدها** الجاري مع الأيام، وشرعية هذا التجدُّد، ولا سيا ما كان منه على مستوى الكلمات المفردة التي تتميز من **البُنى التركيبية*** بأن قابليتها للتجدد هي أمر طبيعي يجري على نطاق واسع تعرفه الألسنة المختلفة.

٣ - **تحديد واضح لمهمة القاموس** التي، في تصور المستمد مما يجري على الأرض، هي استيعاب لكلمات اللسان، ومواكبة للتجدد اليومي في هذه الكلمات، **وإسقاطٌ واثق لمقولة « القاموسية المغلقة »** التي يفرضها في كلمات العبارة، جواز مرور إلى الاستعمال، لُغَوِيُّون مِنْ عندنا مترمتون - عقليون يقدمون القاموس على الحياة، أي **يقدمون الحاشية على المتن**، مثلما تُقَدَّم العربة على الحصان، في المثل الفرنسي المشهور.

٤ - **دراسة مستويات التركيب النحوي في الكلام العربي**، تلك المستويات الممتدة، في سُلَّم ينتظمها نتصوره نحن لها، من الكلمة المفردة بأشكالها النحوية المختلفة، إلى ما نسميه شخصياً **« المركب الاسمي غير الإسنادي »***، إلى **« المركب الإسنادي البسيط »***، أو **« الجملة »***، إلى **« المركب الإسنادي المركب »***، أو **« العبارة »**[٦٧] التي، كما يقول الألسني الأميركي بلومفيلد، هي « الوحدة النحوية الكبرى »، والتي يتوقف معها، أو بعدها، كل تركيب نحوي.

٥ - **إبراز تمييز الجملة* من العبارة***، في السلم المبيّنه تمييزاً واضحاً

٦ - **تحديد مستويات التركيب الواقعة في متناول الوصف النحوي**، أي في

---

(٦٧) راجع مضمون هذه المصطلحات في فصل من هذا الكتاب عنوانه « مصطلحات للبحث اللغوي »

متناول التقعيد، وإظهار الحيّز التركيبي الذي تغطيه قواعدها المجردة، أي إظهار الحدود الواضحة لهذه القواعد، وكشف المساحة المترامية من البنى التركيبية التي تظل أبداً خارج هذه الحدود، أي خارج الوصف النحوي وخارج **القواعد المجردة**.

٧ - **التعرف على ظاهرة الإعراب**، التعرف على حقيقة الظاهرة، وتجريد الظاهرة مما يعلّقها من أوهام ومبالغات، وتحديد مكانة الإعراب من جسد العبارة، أي من البنى التركيبية التي تدخل في تكوينها.

٨ - **دراسة اكتساب اللسان عامة**، واكتساب اللسان العربي المعرب خاصة. **ودراسةُ عمليةِ اكتساب الإعراب**: لإظهار خصوصية هذا الاكتساب (أنه حاصلٌ عن طريق العقل)، وإظهار ما يميز اكتساب الإعراب من اكتساب الكلمات والبنى التركيبية[٦٨].

على أن نهدف، بهذه الدراسة، إلى **تحديد دقيق لدور القاعدة المجرّدة، أي دور العقل، في عملية الاكتساب** العائدة لكل عنصر من العناصر الثلاثة التي تدخل في تكوين العبارة العربية المعربة، الكلمات، البنى التركيبية، الإعراب.

٩ - **دراسةُ عمليةِ التقعيد لإظهار** أمرين.

+ أنّ **المذهب الوصفي**، لهذه العملية، إنما هو مذهبٌ يتلاءم مع طبيعة اللغة، ويتلاءم، بصورةٍ خاصة، مع استمرارية اللسان، وآنيّته المتجدّدة، وكونه لساناً - أمّاً موصولاً بعروق أبنائه وأنفاس حياتهم اليومية.

+ أن **المذهب المعياري** إنما يُخضِع اللسان لقواعد مجردة يمكن أن توقعها

- إما في قواعد تقومُ على منطق العقل مثلها تقوم على منطق اللسان، أو أكثر

---

(٦٨) المقصود بالكلمات هو الكلمات المعجمية، وليس الكلمات النحوية التي تشكل عملية اكتسابها جزءاً من عملية اكتساب البنى التركيبية، لأنها، في حقيقتها، العنصر اللغوي المحسوس من عناصر هذه البنى.

٩ ـ وإما في قواعد موروثة مَشُوبة بتاريخيّة تُرْبِكُنا في عملية مواجهتنا لدفقة التجديد التي يفرزها لنا أمْنُنا الناهض.

١٠ ـ دراسة مُركَّزة لعملية إنشاء الكلام: لإيضاح دَوْر القاعدة المجرَّدة في هذه العملية، وإظهار حدود هذه القاعدة ـ أي إظهار دور العقل في إنشاء العبارة، ورسم حدود واضحة لهذا الدور، وإبراز الآثار السلبية التي تولدها مجاوزة هذه الحدود.

على أن يشكل هذا الذي تَقَدَّمَ إطاراً لنشاطنا اللغوي المرتبط بلساننا، وتوجُّهاً تبلغ بساطته درجة العمق، يَقْبَل به، ويُقْبِل عليه بصورة خاصة:

+ كلُّ منْ يتولى، هذا اللسان، عملية تقعيده، أو إعادة الصياغة لقواعده المجردة*. ويكون ذلك، مثلاً، في نطاق التأليف النحوي، المدرسي أو غير المدرسي.

+ كل من يمارس التعبير بلغة الكتابة العائدة لهذا اللسان.

+ كل من يقوم بأي نشاط إصلاحي يتناول اللسان العربي أو حرفاً يكتب به اللسان العربي.

+ كل من يشارك في وضع المناهج التعليمية العائدة لهذا اللسان.

+ كل من يشارك في التنظير البيداغوجي المطلق على اللسان العربي.

+ كل من يتولى عملية تعليم اللسان العربي بلغته الفصحى.

ـ تعليماً مباشراً يجري على مقاعد الدرس في غرفة مغلقة تسمى صفاً.

ـ أم تعليماً غير مباشر يجري في رحاب الدنيا المترامية، ينجم عن قول منطوق أو مكتوب، يُرْسَل في الناس فيصبح، بمستواه المميز أو سياق من المقام يندرج فيه، قدوةً ما أكثر ما تكون، نماذج تنعقد عليها، شكلاً متقدماً ـ فاعلاً من أشكال التعليم.

★

ونحن، بعدُ، على مثل اليقين بأن هذا الذي قدمناه، في محاولتنا المتواضعة، إذا أخذ به واعتُبر عيّنةً بسيطةً دالّةً، من دراسة متكاملة يمكن أن تتناول الموضوع، من شأنه الإفضاء إلى أمرين

- **أن يصون لساننا من لُطَخٍ** يُحدثها في وجهه الوضيء سلطان العقل عليه، ويُنقّي هذا الوجه من لطخ أحدثها فيه ذلك السلطان

- أن يُظهر لنا، بوضوح لا لبس فيه، **أن اللغة**، بجوهرها، **هي لغة، تستمد حقيقتها من ذاتها وتقوم بذاتها**، قبل أن تستمدها من أي شيء آخر أو تقوم بأي شيء آخر، **أن اللغة ليست عقلاً**.



المقالة الثانية

مصطلحات البحث اللغوي

نشرت هذه المقالة في جريدة «النهار» البيروتية في عدد ١٣/١١/٨٣ وأعداد تلته

مدخل

في نطاق الاهتمام بالمصطلحات المكوّنة لقاموس البحث اللغوي عامة، والبحث الذي يتناول اللسان العربي خاصةً، رأينا أن نستعرض مع قارئنا عدداً من هذه المصطلحات، نحاول إيضاح مضمونها، بتوسّعٍ نسبيّ يَجْمَل الكلام على كلٍّ منها بحثاً يجاور تُخوم القاموسية التي تُفهم منْ مُجْمَل الموضوع الذي تدور عليه مقالتنا

أمّا ما رمينا اليه بمقالتنا، فقد تفرّع إلى ثلاثة:

* طرح بعض المصطلحات المقترحة

* عَرْض مُصْطلحاتٍ أخرى انتقيناها منْ قاموس الألسنية الحديثة لِمَا رأيناه فيها منْ صفة العمومية، نعني صفة كونها مفاصل بارزة يتمحور حولها البحث اللغوي بعصاميه المحدثة المواكبة للمعطيات الجديدة.

أمّا رغبتنا في تعميم هذه المصطلحات، فمردُّها إلى ما لاحظناه في فَهْمها مِنْ . تبايُنٍ أو... تشوُّشٍ يجاورُ غير المعنيين بالشأن اللغوي، أو غير المختصين، إلى بعضٍ منَ المعنيين، أو أولي الاختصاص، الذين ما زالوا يعالجون قضايا اللغة واللسان بمفاهيمَ ومصطلحاتٍ تخطّتْها معطيات الدراسة اللغوية التي قدَّمَتْها لنا أجيالٌ متعاقبة من الألسنيين المُحْدَثين الاعلام، أمثال:

- السويسري فرديناند دي سوسّور De Saussure (١٨٥٧ - ١٩١٣)،
- الروسي نيقولاي تروبتسكويْ Troubetzkoy (١٨٩٠ - ١٩٣٨)،

ـ الفرنسي أندريه مارتينيه Martinet (١٩٠٨ ـ ..)،

ـ الأميركي نوام تشومسكي (١٩٢٨ ـ ..)،

ـ الخ...،

فرمَيْنا، بعَرْض مصطلحاتنا وتعميمها، إلى المساهمة المتواضعة في بلورة لغة البحث اللغوي، وتوحيد هذه اللغة، أي المساهمة في تسهيل البحث وتطويره، وتسهيل الحوار اللغوي الذي، إذا لم تَطْغَ عليه الذاتيّة والهوى، أمْكَنَ أنْ يُعَدَّ نوعاً مِنْ أنواع البحث، أو رافداً من روافده.

* استغناؤنا (استغناؤنا نحن شخصياً على الأقل، وفي مقالاتنا اللغوية المقبلة) عن شرْح هذه المصطلحات بحواشٍ تُثْقِلُ المتن بظاهِرِ حجمها، وتُشَكِّلُ، للقارىء المُتَصَفِّح، ضرْباً مِنْ ضروب الإزعاج، مع أن الحواشي، في البحث العلمي، جزءٌ لا يتجزأ من البحث، شرط أن تكون في نطاقها الطبيعي، نعني في نطاق الحاجة المنهجية إليها.

على أننا، قبل الشروع في تناوُل مصطلحاتنا، بما نراهُ من تسلْسُلٍ منطقي ينتظمها، نودّ أن نشير إلى أمور:

أوَّلُها:

ما نقع عليه، بين المصطلحات المستعرَضة، مِنْ ترابُطٍ ربَّما جعَل متقدِّمها لا يُفْهم حقّ فهمه إلاّ بمتأخِّرها. وهذه سُنَّةٌ مِنْ سُنَن الإدراك البشري ليس لنا عنها محيد.

ثانيها:

أنه ربما وردتْ، في سياق عَرْضنا، مُصْطلحاتٌ لا يتناولُها العرض أصْلاً، فيكونُ حَظُّ القارىء مِن فهمها، وفهم النص الذي تَرِدُ فيه، (وفهم كل نص يواجهُهُ)، مُرْتبطاً بما أوتي مِن عِلْمٍ وثقافة. (وهذه أيضاً سُنَّةٌ مِنْ سُنن الإدراك لا نملكُ أمامها سوى الخضوع لها).

ثالثها :

أن المصطلحات التي نَسْتَعْرِضُها هي ، في ظاهرها ، محدودةُ العدد ، كما نرى . إلا أنَّ سياق العرْض ، بِمَتْنِهِ وحواشيه ، حافلٌ بكثيرٍ مِنَ المصطلحات الأُخرى (وكثير من الأفكار والقواعد) ، التي يشكل ورُودُها في السياق عَرْضاً طبيعياً لها . ولا يخفى أننا ، بالقراءة المتفحِّصة المتأملة ، نستطيع مجاوزة المصطلحات الرئيسية الظاهرة ، التي تجسّدها عناوينها ، إلى ما اعتبرناه مصطلحاتٍ أُخرى (وأفكاراً وقواعد) .



١ المركّبُ الاسميُّ غيرُ الإسناديّ

في تأملنا لما نسميه «سُلّم المركبات النحوية الصاعد»[1] ـ الذي يشكل، هو الآخر، مصطلحاً من المصطلحات التي تَشْغَلنا إلا أننا نتعرف عليه[2] من السياق دون أن نحدده بتعريف مجرد، ونُفْرِد له من عرضنا حَيِّزاً خاصاً.

---

(١) وربما سميناه «سلم الوحدات النحوية الصاعد». في هذا السلّم، تصبح الكلمة وحدة نحوية، والمركب الاسمي غير الإسنادي وحدة نحوية، والجملة وحدة نحوية، والعبارة وحدة نحوية ونحصرنا هنا كلمة للألسني الأميركي المشهور بلومفيلد: «العبارة هي الوحدة النحوية الكبرى» (في سلم الوحدات النحوية) وهذا يعني أننا، بعد العبارة أو فوقها، أي في النص أو في الكلام، لا نقع على شكل نحوي؛ بمعنى أن النص، أو الكلام، إنما هو تتابع عبارات ترتبط إحداها بالأخرى ارتباطاً دلالياً. (راجع الحاشية ٢١)

(٢) ربما طعن بعض المتمسكين بالعمود الحرفي للّسان العربي الفصيح في صحة هذا التركيب (التعرّف على الشيء) بحجة أن هذا المصدر أو فعله المشتق هو منه، لا يتعدّى بـ «على»، لأنه، في النصوص المأثورة أو في القاموس، لم يتعدَّ بهذا الحرف

وردّنا على هذا الطعن المفترض يتكوّن من نقطتين مترابطتين نوردهما ولو طالت بهما الحاشية لما لها من دلالة عامة

الأولى. قاعدة نحوية تسمى «التضمين النحوي» مؤداها أننا، إذا ضمّنّا فعلاً من الأفعال معنى فعلٍ آخر، جاز لنا (أو وجب علينا) أن نُعدّي ذلك الفعل بما يَتعدّى به الفعل الآخر. مثلاً نُضمّن الفعل «رأى» معنى الفعل «نظَرَ»، فننقله أولاً من التعدية إلى اللزوم، أو من التعدية بالذات إلى التعدية بالحرف، ثم نعديه بما نعدي به «نظر». فنقول «أرأيت إليه كيف يتلوّن؟»، بدل أرأيته. ونطبق هذه القاعدة، وهي مطردة فيما نعلم، على «تعرّف» فيكون لنا أن ◊

وفي كلامنا على هذا السلم، تبيَّنَ لنا أن الكلام على درجاته، أي مركَّباته، أمر يبقى متعدراً، أو غير مكتمل، إذا نحن لم نسمِّ مركَّب لَهُ كيانٌ لغوي قائم بذاته، يقع بين الكلمة والجملة في السُّلَّم المذكور، إلا أنه، في ما تبين لنا، يفتقر إلى وصف نحوي[3] يَهَبُه كياناً نظرياً مجرداً، كما يفتقر إلى اسم يعرف به، فبادرنا، بعملية استقراء موسَّع، إلى وصفه وتسميته، وتعليل التسمية في متن البحث.

ما هو المركب الاسمي غير الاسنادي؟

تنضمُّ الوَحَدات الصوتيَّةُ اللغوية، أو الفونيات، بَعْضُها إلى بعض وتترابَط، في صُوَرٍ، أو بِصُوَرٍ، مِنَ الانضمام والترابط تعود إلى هذا اللسان أو ذاك، فتتكوَّن الكلمات[4].

ما الذي يتكوَّن إذا انضمت الكلمات بعضها إلى بعض وترابطت فيما بينها، في

﴿ «تعرّف» يُستعمل بمعنى الماضي «اطّلع»، فيُعدَّى بما يعدّى به «اطّلع»، فنقول «تعرّف عليه».

الثانية تعقيب على الأولى ومضمونها

- أن ورود هذا التركيب في الاستعمال اللغوي الواسع الذي لم تفسده معرفة نحوية جمهرية محدّقة يشكل تطبيقاً طبيعياً عفوياً لقاعدة التضمين التي بيّنّا

- أن حظرنا لهذا الاستعمال وما هو من قبيله بحجة عدم النص عليه، من شأنه أن يُضيِّق على اللسان العربي المجال الحيوي الطبيعي لحركة نموه، ويسجنه في توقعة ما يسمى بـ «عمود الفصحى»، ويجعله لساناً تاريخياً ينتمي إلى عصر غير عصرنا، الخ (تناولنا «التضمين النحوي» في بحث مستقل غير منشور)

(٣) لم نقع، شخصياً، على بحث يتناول المركب الاسمي غير الإسنادي (ولا على تسمية هذا المركب)، في أي من المراجع التي أتيحت لنا، اللهم إلا ما كان من تناول جزئي أوّلي عارض لبعض عناصر هذا المركب وهو ما ورد في الجزء الأول من كتاب «جامع الدروس العربية» للشيخ مصطفى الغلاييني

(٤) إن طبيعة السياق الذي نحن الآن فيه تتيح لنا افتراض أن كلمة «الكلمة»، بمفهومها العام الشائع، هي أدنى مستوى من مستويات المركب اللغوي الدالّ (Le complexe linguistique signifiant)، لأن التطرق إلى المورفيات، أو المونيمات، لا يعنيا في بحثنا (راجع الحاشية ٣٥)

لسانٍ من الألسنة، وفْقَ نظامٍ خاصٍّ مِنَ الانضمام والترابط؟

(طبيعي أن إجابتنا عن هذا السؤال، التي تشكل توسيعاً لموضوعنا، ستكون من خلال لسان بعينه هو اللسان العربي الذي أُنشِىء هذا البحث من أجله).

في هذا اللسان، تنضم كلمتان إحداهما إلى الأخرى وتترابطان، أو تنضم أكثر من كلمتين، فيكون لنا فئتان من المُركبَّات

يكون لنا مركبات مثل.

١ ـ رئيس البلاد.

ـ السماء الزرقاء.

ـ الإمام علي.

ـ ...،

ومركبات مثل:

٢ ـ سافر الرئيس.

ـ الشعوب مقهورة.

ـ هطل مطر شديد.

ـ الأمل فسحة الحياة.

ـ ...

في الفئة الأولى يَدُلُّ المركب على **مَدْلولٍ مُفْرد**: أي مدلول يمكن أن يُسْنَدَ إليه غيره، أو يُسْنَدَ هو إلى غيره، إسناداً نحوياً ـ تركيبياً ـ شكلياً (سانتاكسياً)[5]:

---

(٥) إن نعت الإسناد بالنحوي، أو التركيبي، أو الشكلي، (أو السانتاكسي) يمكن أن يدخل في باب ما يسمى تحصيل الحاصل، بمعنى أن كل إسناد هو، في الاصطلاح المتداول، إسناد نحوي، أي تركيبي أو شكلي (أو سانتاكسي) يولد جملة* أو عبارة* إلا أن تخوّفنا من وقوع القارىء في شبهة ◁

أي أنه يمكن أن يَدْخُلَ في تكوين ما يسمَّى **البُنى التركيبية** (Les structures syntaxiques)، كدخول الكلمات المفردة فيه، سواءً بسواء.

وفي الفئة الثانية، يدل المركب على **مدلول مركَّب** يتكون منه كلام تامٌّ ذو معنى تام يقوم على الإسناد النحوي المذكور، ويَحْسُن السكوت بعده، أو عنده، كما يقول القدامى

وبما أن مركبات الفئة الثانية إنما تقوم على الإسناد، كما قدمنا، فقد اصطلحنا على تسميتها **«مركَّبات إسنادية»**.

وبما أن مركبات الفئة الأولى خاليةٌ، فعلاً، من الإسناد، ولم تقع لنا على **أساسٍ تركيبي** آخر، تشترك به وتقوم عليه، فقد رأينا أن **خلوَّها مِنَ الإسناد** يمكن أن يكون هو هذا الأساس. ثم اصطلحنا على تسميتها **«مركَّبات غيرَ إسنادية»**، بصورة السلب

تعريف المركب غير الإسنادي:

وعلى ذلك، كان لنا أن المركب غير الإسنادي هو ما تركَّبَ مِنْ كلمتين فأكثر، ولم يخرُجْ به التركيب عَن حالة الإفراد، أي عن كونه عنصراً يَدْخُل، مع عناصر أخرى، في تكوين المركب الإسنادي بمستوييه الرئيسيين، البسيط أو **الجملة***، والمركب أو **العبارة***[6]، **ويقع في أخصّ موقع من مواقع الاسم، موقع المسند إليه**.

ولمزيد من الإحاطة بهذا المركب، رأينا أن نورد ما أوقفنا عليه الاستقراء من

(*) الإسناد، في مثل المركب غير الإسنادي الوصفي، هو الذي دفعنا إلى الاحتراز بالنعت المبيّن (في قولنا. «الشعوب المقهورة»، إسناد **ظاهري** يعني القهر إلى الشعوب إلا أنه إسناد **دلالي**، أو إسناد **إفرادي** أي غير نحوي).

(٦) راجع ما طرحناه، في قسم تال، من فرق اصطلاحي بين **الجملة*** و **العبارة***.

أشكاله.

وهذه الأشكال، بحسب ما تُقدّر أنه تسلسلٌ هابط في درجة تواترها في الاستعمال، هي:

ـ **المركب الإضافي**، المكوّن من مضاف ومضاف إليه.

ـ **المركب الوصفي**، المكون من صفة وموصوف

ـ ما نصطلح على تسميته **المركب بالحرف أو بالظرف**، وهو ما تركّب من اسمين (أو أكثر) يربط بينهما (أو بينها) حرف جر أو ظرف (**الإيمان بالله، السعي وراء الحق**).

ـ **المركب العطفي**، وهو، في سياقنا هذا، ما تركّب من اسمين اثنين، أو أكثر، تربط الواو بينهما، أو بينها. وربما حلّت الفاء محل الواو في هذا الربط، إلا أن ذلك قليل الوقوع إذا قيسَ بالواو

ولا يخفى أن حصْرَ المركب العطفي بالأسماء إنما يعني أنَّ عطفَ فعلٍ على فعل، أي عطف **جُمْلَةٍ*** على جملة، أو **عبارة*** على عبارة، لا يَدْخُل في المركب العطفي الذي يعنينا. لأن الجُمَل والعبارات، عُطِف بَعْضُها على بعض أم لا، إنما تخرج من باب المركب غير الإسنادي.

ـ **المركب العددي**، وهو ما تركّب من العدد ومعدوده في ما كان مركباً عددياً إضافياً، أو مركباً عددياً تمييزياً، أو مركباً عددياً وصفياً

ـ **المركب البدلي أو البياني**[7]، وهو ما دَخَلَ البَدَل أو عطف البيان في تركيبه (**الأستاذ سعيد، الزلزال ـ الكارثة**).

---

(٧) جعلنا البدل وعطف البيان مترادفين، في هذا السياق، لما بينهما من تشابه يبلغ حد التداخل، ولأن الفرق بينهما فرق نظري خالص لا يترتب عليه أيّ تغيُّر في الحالة الإعرابية، ولا ينجم عنه أي تبدّل في هيئة العبارة، ثم إنه لا يعنينا هنا.

- **المركب التوكيدي**، المكوَّن مِنَ المؤكَّد (بالفتح) والمؤكِّد[8]، نحو: **الرجل نفسه**.

(**أمّا المركّب المزجي**، المكون من علَمَيْن (بيت لحم، بعلبك) مُزج أحدهما بالآخر، فإن مَزْجيَّة تركيبه المفضية إلى جموده قد أخرجته من حكم المركبات. وأما المركب العددي الذي درج النحاة على جعْله مِنَ المركب المزجي، فإن تمييزه بالمعدود المنصوب وما يمكن أنْ يوصف به هذا المعدود قد أخرجه من نطاق المركب المزجي وأدخله في نطاق المركب العددي الذي رأينا)

وكل مركب من هذه المركبات يكون **بسيطاً** ويكون **مركباً**.

يكون **بسيطاً** إذا كان بسيطاً كل عنصر من عنصريه، أو كل عنصر من عناصره:

١ - **رئيس الجمهورية**.
٢ - **الرئيس المنتخب**.
٣ - **النظر إلى الأفق**.

ويكون **مركباً** إذا دَخَل التركيب أحَد عُنْصُرَيْه، أو أحد عناصره، أو دخل كل عناصره.

على أن هذا التركيب يكون على درجات،

---

(٨) لا يدخل، من التوكيد، في المركب، إلا ما يُسمَّى توكيداً معنوياً مكوناً، في العادة، من اسم المؤكَّد، وتابعه المؤكِّد (بالكسر)، كما يدخل فيه، من التوكيد اللفظي، ما تركب من الاسم المؤكَّد (بالفتح) وتابعه نفسه المؤكِّد (بالكسر)، نحو الرجلُ الرجل.
أما الأمثال التي تتكرر ألفاظها، فإنها تدخل في باب الجمل، وتخرج من باب المركب غير الإسنادي التوكيدي* الذي يعنينا، أي تخرج من باب المفردات

• تختلفُ مِنْ مركب إلى مركب آخر (التركيب الذي يدخُلُ المركب الإضافي، مثلاً، هو أوسع من التركيب الذي يدخل المركب العادي).

• وتتفاوت، في المركب الواحد، تفاوُتاً يمتدُّ بِهِ المركب:

+ مِنْ ثلاث كلمات بسيطة (غير مركبة) فأكثر:

٤ - الرئيس الجديد المنتخب. (ثلاث كلمات بسيطة).

٥ - رئيس جمهورية بلاد الشمس المشرقة (خمس كلمات بسيطة).

- ... .

+ إلى كلماتٍ بسيطة، وجُمَلٍ، وعباراتٍ، تترابط في تركيب عام لا يَخْرُجُ بِهِ المركب الناجم عنها مِنْ صفة الكلمة المفردة التي تُسنَدُ إلى غيرها ويُسْنَدُ إليها غيرها

٦ - الأم المتفانية والمدرسة التي / تَسهَرُ على راحة تلاميذها... (أربع كلمات مفردة + جملة).

٧ - رئيس جمهورية البلاد التي / إذا مات منها سيدٌ / قام سيدٌ / يحلُّ محله... (٤ كلمات بسيطة + ٣ جمل).

٨ - رئيس جمهورية البلاد المنتشرة ظلالها فوق مناطق من الأرض / لا يحسُّ الغريب فيها أنه / قد غادر أرضاً / ولد فيها / و / نما / و / ترعرع.. (١٢ كلمة بسيطة + ٥ جمل) أو: (١٢ كلمة بسيطة + عبارة من ٥ جمل).

- ... .

درجاتٍ يُخْرِجُنا التوسع فيها مِنْ نطاق سياقنا هذا.

(على أن نشير، في هذا السياق، إلى أنَّ الأشكال النحوية التي قدمناها للمركب عبر الإسنادي المركب، عَبْرَ النماذج المبيَّنة، ليس لها صفة الاستغراق، لأنها أشكالٌ (ونماذج) مفترضة يُجاوِرُها الواقع الكلامي[٩] بِبِناهُ اليومي المشخَّص، الذي يمكن

(٩) نسبة إلى الكلام" بمعناه الاصطلاحي الحديث. والكلام، بهذا المصطلح، هو تجسيد الأفراد اليومي لقواعد اللسان الضمنية".

أن يُقَدِّمَ لنا أشكالاً أخرى (ونماذج أخرى) إذا نحن أخضعناه لاستقراء منهجي مُوَسَّع).

بقي، من الكلام على المركب الاسمي غير الإسنادي، إشارات تُشكِّلُ خاتمةً لهذا الكلام، وتُعَمِّقُ فهمَنا للموضوع:

الأولى:

أنَّ المركب غير الإسنادي يقع، في **سُلَّم المركبات النحوية الصاعد**[10]، فَوْقَ الكلمة، وتحت الجملة والعبارة.

الثانية:

أن المركب غير الإسنادي المركب قد يَبْلُغُ مِنَ التركيب مُسْتَوًى يضم معه كل مركب من المركبات النحوية الأخرى التي يتألف منها السلم المذكور.

قد يَضُمُّ من هذه المركبات:

+ ما كان دونَه، أي الكلمات.
+ ما وازاهُ أو جانسَهُ مِنْ مركَّباتٍ غير إسنادية أخرى.
+ ما علاه، في السلم، من **جُمَلٍ* أو عبارات***، أو مِنْ جمل و عبارات.

دون أن يؤدي مستوى تركيبه هذا:

- لا إلى إخراجه مِنْ صفة الكلمة المفْرَدَة. لأنه، في الجملة، يقع في مواقع الكلمة المفردة ويعامل معاملتها (ولا يشكل، بذاته، كلاماً تاماً «يحسنُ السكوت عليه»)،

---

(١٠) نذكّر بأن درجات هذا السلم صعوداً هي: الكلمة (بمفهومها العام الشائع المبسط)، المركب الاسمي غير الإسنادي* المركب الإسنادي البسيط* أو الجملة* المركب الإسنادي المركب* أو العبارة*.

ولا إلى نزع صفة الاسمية عنه لأنه يقع في أخص موقع من مواقع الاسم، موقع المسند إليه (وهذا ما جعلنا ننعته بالاسمية، فنقول المركب الاسمي غير الإسنادي).

ـ ولا إلى إخراجه من مرتبته التي بيّنّاها له في سلم المركبات لأنه لا يكوّن جملة* أو عبارة*، وإنْ بلغ مِنَ التركيب ما تدْخل الجمل والعبارات معه كعنصرٍ مِن عناصره المكوّنة.

الثالثة:

أن المركب غير الإسنادي البسيط وَحْدَهُ هو الذي يَقْبَلُ التقعيد ويقع في دائرة الوَصْفِ النحوي*. حتى إذا دخله التركيب، ودخلت الجمل والعبارات في تكوين عناصره، خَرَجَ مِنْ نطاق الإدراك العَقْلي، أي خرج من نطاق الوصف النحوي أو التقعيد، ودخل نطاق الحدس والسليقة.

الرابعة:

أن بين المركبات غير الإسنادية وما يُسَمَّى، في المصطلح الحديث، «مُكَوّناتٍ مباشرة» (Constituants immédiats) شبهاً جُزْئياً رُبَّما أوْهَم تطابقاً بينهما. إلا أنه، كما قلنا، ثمةَ حرفيّ نظل معه أمام ظاهرتين اثنتين.

* * *

٢ الجُـمْلَةُ وَالعِبَــارَةُ

إذا كانت كلمتا «الجملة» و «العبارة»، بمدلولها المتداول، الذي يختلطُ فيه مضمونان اصطلاحيان اثنان سنتبيَّنُهُما في مَتْنِ بحثنا، هُما من مصطلحاتنا القديمة، فإن الفَصْلَ بينَ المضمونين المذكورين، وتخصيص كلٍّ منهُما بكلمةٍ منَ الكلمتين، منْ شأنه أن يجْعل الكلمتين القديمتين مُصطلَحين جديدين: لأن جِدَّةَ الكلمات، أو المصطلحات، في مرحلة اكتمال اللسان، تكون بمضمونها أكثر بكثيرٍ مما تكون بمادَّتها الصوتية ـ اللفظية[١١].

في الاصطلاح الشائع المتداول، أن «الجملة» مركَّبٌ لغـوي دال[١٢] مُكَـوَّن،

---

(١١) من الطبيعي أن تكون «الجدّة باللفظ» ذات نطاق ضيق، بل بالغ الضيق، في مرحلة يبدو اللسان فيها مكتمل التكوين أو قل: إن الجدة باللفظ هي ذات نطاق بالغ الضيق إذا قيست «بالجدة الدلالية»، أو «الجدة بالدلالة».

وفي حين أن الجدة بالدلالة تبدو حركة طبيعية تصدر، عفوياً، عن الكاتب الباحث للتعبير عما يواجهه من مدلولات جديدة يفيض بها البحث الأصيل المتجدد، نرى أن اشتقاق كلمات جديدة، من مادة لفظية قديمة، يبدو أمراً مُتهيَّباً لا يقدم عليه إلا مجامع اللغة واللغويون المميَّزون أمثال الشيخ عبدالله العلايلي في معجمه (في بحثٍ وضعنا فيه هذا المعجم، ونشر في جريدة «النهار» البيروتية، عدد ٨٣/٩/٢٧، بينا أن العلايلي قد اشتق، في القسم الأول من المجلد الأول من هذا المعجم، ٤٤٢ كلمة جديدة من ٥٧ جذراً ضمتها ٧١ صفحة يتألف منها القسم المذكور)

(١٢) Le complexe linguistique signifiant

في اللسان العربي، مِنْ عُنصُرين رئيسيَّيْن اثنين هما: المسند والمسند إليه، اللذان يظهران، في نماذج الكلام المشخَّص[١٣]، بِصُوَرٍ متعددة متنوعة باللغة الغنى تتضمنها بُنى تركيبيةٌ أساسيَّةٌ، كلٌّ منها يُشْبِهُ النواة، وأبرزها:

- المبتدأ والخبر،
- إن واسمها وخبرها،
- ..
- الفعل وفاعله،
- الفعل ونائب فاعله،
- كان واسمها وخبرها،
- ...

وتطلق «الجملة» على مدلولها المبيَّن أيًّا مًا كان شكلُها: أيْ مَهْما تَكُنْ درجتها من التركيب والتعقيد والغنى الذي يعرره كلامُ الأفراد

فقولنا:

١ - «الطقس رائع»،
هو جملة.

وقولنا

٢ - «الطقس في بلادي حديثه لا ينقطع»،
هو أيضاً جملة،

وقولنا:

٣ - «الكلمات، في تصوُّري الذي هو عندي تصويرٌ لحقيقةٍ مُشْرِقةٍ في يقيني، هيَ التي تولِّدُ الأفكار وتُخْرِجها من سديميَّتها العارية، أو مِنْ عُرْيها السَّديميّ.

(١٣) كلمة مشخَّص (بتشديد الخاء المفتوحة) تُقابل كلمة Concret الفرنسية

وليست الأفكار هي التي تولّدُ الكلمات، وإن كانت حقيقةُ ما يجري، خارجَ ذهنتا المدرك، أي في ذات الأشياء، هي أمراً يُجاوزُ، بواقعيّته وتعقيده وغناه، هذا الذي نقيمه بين الكلمات والأفكار، أو بين الكلماتِ والأشياء، من علاقات تُبسّطُ الأشياء أكثر بكثيرٍ مما تصوّرُها».

هو: جملة ثالثة.

على الرغم منَ التفاوت الظاهر بين درَجات التركيب العائدة للنصوص الثلاثة.

وربما أحلّوا، هكذا بلا قصْدٍ مقصُود، كلمة «عبارة» محَلَّ كلمة «جملة»، فرادفوا، بذلك، بين الكلمتين مُرادفةً ما أكثر ما نقع عليها حتى في كتب اللغة المتخصّصة.

أما نحن، فقد خالفنا هذا الواقع المتداول، وميّزْنا «الجملة» منَ «العبارة»، وطَرَحْنا، لكلٍّ منها، مضموناً اصطلاحياً خاصاً.

أما «الجملة»، فقد رأينا أنْ نَحصُرَها في ما نُسمّيه «مُرَكَّباً إسنادياً بسيطاً».

وأما «العبارة»، فقد أطلقناها على المركب الإسنادي المركب[14]، الذي تَدْخلُ الجمل في تكوينه.

ونوضح هذا الذي نُقدّمُ بنقاط.

الأولى:

أن «العبارة»، بالمفهوم المطروح، أصبحت كلاًّ، و «الجملة» أصبحت جزءاً من أجزاء هذا الكل: تماماً كما هو الشأن في مصطلح النحو الفرنسي حيث نجد أن

---

(١٤) لا يخفى أن كلمة «المركب» الثانية هي وصف يقابل كلمة «بسيطاً» التي سبقتها، في حين أن الأولى هي موصوف بمعنى «ما يتركب»، أو «ما يتألف»، أو «ما يتكوّن من عناصر معينة». وربما قابلته كلمة Complexe الفرنسية

الـ Phrase هيَ كلٌ، وأنَّ الـ Proposition هي جزء مِنْ أجزائه. وذلك يعني أنَّ الجملة تَدْخُل في تركيب العبارة كدخول الكلمات فيها بسواء بسواء.

الثانية:

أن هذا المفهوم لا يَعْني أنَّ كُلَّ كلامٍ، فلا بُدَّ فيه مِنْ عبارات وجمل، أي مِنْ عبارات تتكوَّن مِنْ جُمَل. قد يكون الكلام مكوَّناً مِنْ عبارة ـ أو من عبارات ـ لا تتكون إلاَّ مِنْ كلمات مُفْردة، أي لا تَدْخُلُ الجمل في تكوينها. وهذا يؤدّي إلى نوع مِنَ التطابق بين «الجملة» و «العبارة»: فتتكوّن العبارة مكوَّنةً مِنْ جملة واحدة، أو تكون الجملة مكوّنةً لعبارةٍ تامّة، أي تكون الجملة عبارة، أو العبارةُ جملة. إلا أن ذلك أمر قليل الحدوث، أو نادره إذا وُضِعَ في بحر الكلام المتلاطم.

الثالثة:

أن عملية الإسناد، بعنصريها الرئيسيَّيْن في الجملة، أو عناصرها الرئيسيّة في العبارة، هيَ نَوَاةٌ تتفرع منها، أو ترتبط بها، عناصر نَحْوِيَّة أخرى (غير المسند والمسند إليه)، عناصرُ بها تستقل الجملة أو العبارة مِمَّا يمكن أن يُعدّ مستوًى من مستويات ما يُسمّيه المحدثون **البُنْيَة العميقة*** [15] إلى ما يمكن أن يَدْخل في مستويات ما يسمونه **بُنْيَة سطحية***، وما نؤثرُ، نحن، أن نسميه بنية **كلاميّة** [16]، أو بنية **مُشخَّصة**.

---

(١٥) البنية العميقة*، ترجمةٌ للمصطلح الفرنسي Structure profonde، هي من مصطلحات الألسنيين المحدثين، في ما يُسمّى عندهم بالنحو التحويلي التوليدي. ويرى التوليديّون أن كل عبارة محقّقة في الكلام قلها، على الأقل، بنيتان: بنية سطحية* هي البنية الظاهرة المشخصة في كلام الافراد، وبُنْيَة عميقة هي شكل نحوي نظري مجرّد خالٍ مِنْ هذه العمليات المختلفة التحويلية التي تنقلنا من تجريد البنية العميقة، إلى تشخيص البنية السطحية (راجع قاموس الألسنة Dictionnaire de linguistique تأليف دو بوا / DUBOIS وآخرين، منشورات لاروس)

(١٦) نسبة إلى الكلام* بمعناه الاصطلاحي الحديث. وهو ما سنتناوله في قسم مستقل من هذا البحث

الرابعة:

أننا نطلق كلمة «العبارة» على مضمونها الاصطلاحي المطروح أياً ما كانت درجة تركيبها: لأن تفريع التركيب الذي يدخل العبارة إلى درجات أو مستويات كلٌّ منها يولِّدُ نوعاً منْ أنواعها (من أنواع العبارة) إنما يُفْضي إلى تقعيد العبارة: إذْ هو (أي التفريع) جانِبٌ من جوانبه (جوانب التقعيد) وتقعيد العبارة أمر متعذر، كما سنرى.

بعد هذا العرض يواجهنا سؤال.

ألم يُدْرِكْ قُدَامانا مضمُونَ «العبارة»، وما الذي أطلقوه من مصطلحاتهم على هذا المضمون؟

بَلَى، أدرك نحاتنا مضمون العبارة (أدركوه بمستوًى من الإدراك يختلف عن المستوى الحديث، وأشاروا [١٧] إلى ما يُفْهَم مِنْهُ أن **الجملة هي جزء الكلام**، أو جزءٌ منه، كما جعَلْنا، نحن، الجملة جزءاً من العبارة في الذي طرحناه.

لماذا، إذن، تكلَّفْنا اعتمادَ مصطلحٍ جديد ولَنا، في التراث النحوي، مقابل رغما أعنانا؟

أربعة أسباب:

الأول:

أن كلمة «**كلام**» أصبحت «مشغولة» بمدلول ألسني جديد لا نرى أن هناك كلمة أخرى تصلح لأن تُشْغَلَ به. إنه المدلول الذي أفردنا له موضعاً خاصاً من عرضنا هذا

---

(١٧) مثلاً: ابن هشام في المغني، الباب الثاني، «في تفسير الجملة وأقسامها وأحكامها».

الثاني:

إحساسنا أن إقامة الثنائية التقابلية بين «العبارة» و «الجملة» هي أقرب إلى التجانس التقابلي اللفظي ـ الشكلي من إقامتها بين «الكلام» و «الجملة».

الثالث:

أن ممّا يفرض تمييز «العبارة» من «الكلام»، ويفضي بنا إلى مزيد من الدقّة الاصطلاحية، أنّ «الكلام»، بأيٍّ من معانيه، يتّسع فيتكون من عديد من العبارات. أي أنّ «العبارة»، مهما بلغت درجة تركيبها، تبقى جزءاً من «الكلام». نقول، مثلاً، إن في هذا الكلام عبارتين، أو ثلاث عبارات، أو عشر عبارات، أو أكثر. وإذا نحن رفضنا المضمون الاصطلاحي المقترح لكلمة «عبارة»، وتمسّكنا بهذا المضمون، بكلمة «كلام» المماثلة في قاموس القدامى، وقعنا في الارتباك الاصطلاحي، ورأينا أنفسنا أمام كلام يتكون من عدّة وَحَدات نحوية كل منها يسمى كلاماً. فيصبح «الكلام» كلاً وجزءاً في آن. وبيّنٌ أن الخروج من هذا الارتباك هو مسألة بسيطة تكون باعتماد المصطلح المطروح، مصطلح «العبارة»، وهو، أي الخروج، أمر مفضّل.

الرابع:

هو أن كلمة «عبارة» هي، حتى الآن، كلمةٌ لُغوية[18] عامة وهي، حتى الآن، وعلى الصعيد الألسني، كلمةٌ طليقة لم تُشغل بعد بالمضمون الاصطلاحي المناسب، في حين أننا، في المقابل، نقع على مضمون اصطلاحي «شاغر»، فأردنا «توظيف» الكلمة فيه، لمّا أظهرناه بينها من التناسب.

---

(١٨) يُقابل «لغوية» الكلمة «اصطلاحيّها». ومعلوم أن كل اصطلاح له وجهٌ لغوي يدل على مضمون عادي يومي، وأن للمضمون العادي، الذي يسمى عادة مضموناً لغوياً، يسبق المضمون الاصطلاحي ويكون له كالمدخل.

وإذا كان بحثنا إنما يتناول الجملة والعبارة كلتيهما، فإن ما نراه للعبارة مِنَ الأهمية الناجمة عن كونها، بتعبير بْلُومْفِيلْد [19]، **الوحدة النحوية الكبرى**، يجعلنا نُفْرِدُ لها، في ختام البحث، وقفة قصيرة نعمق بها فهمنا لهذا الجانب منها.

العبارة، إذن، هي الوحدة النحوية الكبرى [20]:

عند منتهاها ينتهي التركيب، ويتوقف التمازج النحوي،

وفي كيانها تَكْمُنُ أسرار اللغة وتحتشد قوانين اللسان التي لا يقبض النحاةُ إلاّ على خطوط رئيسية عامة مِنْ صُوَرِها المعقَّدة البالغة الغِنَى، خطوطٍ تَبْلُغُ، مِنْ سلَّم المركبات النحوية الصاعد، مستوى الجملة وتقف عِنْدَها، أيْ أنها تقف على أبواب العبارة لا تَلِجُ حرمها، فتبقى العبارة خارجَ عملية **الوصف النحوي***، أي خارج عملية التقعيد، ويبقى للحدْسِ وَحْدَهُ، بِقُدْرَتِهِ النَّفَّاذَة، أن يكتنه عالمها المترامي

نعم، العبارة تقع في نطاق الحدْس، أو في نطاق السليقة بكلمة أبسط. أما العقل، الذي يعْتمِدُ لغة القياس المنطقي ـ وهي لغة محدَّدَةٌ ومحدودة ـ فإنه، بطبيعته، لا يستطيع أن يستوعب أشكال العبارة ببحرها المتموِّج. إنَّهُ يقف على شاطئها وقوفه أمام الألغاز. وصحيح أنَّ العبارة تنطلق مِنْ نَواةٍ نحوية مُحَدَّدة تقوم على عملية الإسناد البسيط التي تدْرَك وتُقعَّد، إلا أن النواة، التي تَغْتني بأشكالٍ نحوية يفرزها نُمُوُّ المعنى المتحرك في دائرة تَنْداح أمامه، لا تلْبث أن تتحوَّل إلى كيانٍ لفظي معقَّدٍ، بالغ الغِنَى، متموِّجٍ، يُفْلِـت مِنْ كل وصفٍ، أي من كل تقعيد

وما الذي نفْهمُه عندما نقول عن العبارة إنها «الوحدة النحوية الكبرى»؟

شيئين مهمين مِنَ المفيد إيضاحهما:

---

(١٩) ليونارد بلومفيلد ألسني أمير كي معروف (١٨٨٧ ـ ١٩٤٩).

(٢٠) راجع لايونز Lyons، الألسنية العامة، مدخل إلى الألسنية النظرية، لاروس، باريس ١٩٧٠، ص ١٣٣.

الأول:

أن كل عبارة مِنْ عبارات النص، أو من عبارات الكلام، فهي مستقلة عما قبلها، مستقلة عما بعدها، استقلالاً نحوياً ـ شكلياً يظهره لنا أننا نستطيع أن نُجْري، بين عبارات الكلام، تبديلاً في ترتيب ورودها، دون أن يَمَسَّ التبديلُ، مِنْ «شكل» النص، أو من «شكل» الكلام ـ مما نفترضه شكلاً للنص[21]، أو الكلام ـ ما يمسُّه، من شكل العبارة* أو شكل الجملة*، أو من شكل الكلمة، أيُّ[22] تبديل نُجْريه في ترتيب وُرُودِ العناصر المكوِّنة لكل مركب مِنْ هذه المركبات.

الثاني:

أن الوحدات النَّحويّة الأخرى، أي الوحدات التي هي دون العبارة في سلم المركبات النحوية الصاعد[23]، هي وحدات مترابطة نحوياً فيما بينها ترابطاً لا كيان لها إلا به.

---

(٢١) نحن نرى أن النص، أو الكلام، بما هو مجموعةٌ من العبارات المتتابعة في الزمان، المترابطة ترابطاً دلالياً، ليس له شكل نحوي يلي شكل العبارة، في السلم الصاعد للمركبات النحوية* (ومن هنا انعدام القواعد الشكلية العامة، وانعدام القيود التي تُهَيْمن على عملية ورود العبارات وتتابعها في الكلام. القيد الوحيد، القيد الجوهري، هو قيد دلالي).
وإذا كان الترابط بين عناصر العبارة، أو بين عناصر الجملة، أو بين عناصر الكلمة، هو ترابطاً نحوياً وترابطاً دلالياً في آن، فإن الترابط، بين عناصر النص، أي بين عباراته، إنما هو، في جوهره، ترابط دلالي. بمعنى أن النص، في تصورنا، هو مجموعة من العبارات المتتابعة في الزمان، الدائرة في فلك دلالي واحد. أما ما نقع عليه، أحياناً، بين العبارات من روابط لفظية ـ نحوية، كحروف العطف مثلاً، فإنه من الضآلة اللفظية ـ الشكلية، ومن الهامشية، بحيث لا يكون عنصراً محسوساً من عناصر الشكل.
أما الترابط، بين العبارات المتتابعة في النص، بأشكال الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وما تفرزهُ هذه المسمّات، في بُنْية العبارة، في عناصر غير أساسية من هذه البنية، مِنْ صُوَرٍ نحوية ستجم عن التطابق بين هذه المُسَمَّيات وعناصر العبارة التي ترتبط بها، فإنه، أي الترابط المذكور، يبقى، بجوهره، ترابطاً دلالياً، لأن مظهره الشكلي البيّن لا يجاوز مستوى هامشياً سطحياً في المستوى الشكلي للعبارة.

(٢٢) كلمة «أيّ»: فاعل للفعل الذي تتضمنه لفظة «يمس».

(٢٣) الصاعد من الكلمة، إلى المركب غير الإسنادي*، إلى الجملة*... الخ..

٣ الكلام

لكلمة « كلام » معنيان اصطلاحيان اثنان أشرنا إليهما في كلامنا على معنى « الجملة والعبارة ».

ـ المعنى الأول هو معنى تقليدي معروف (« كلامُنا لفظ مُفيدٌ كاَستقم »)،

ـ والمعنى الثاني هو معنًى ألسُنيٌّ مُحْدَث

وعلى الرغم من أن تمييز معْنًى من معنى يُمْكن أن يكون بالسّياق الذي ترد الكلمة فيه، فإننا، بإفرادنا هذا القسم منَ البحث لمصطلح « الكلام »، أردْنا أن نبيّن أنَّ استعمالنا له، في مجملْ أبحاثنا اللغوية، إنما يدور في فلك المعنى الثاني، المعنى المُحْدَث المذكور.

على أنَّ من المفيد أنْ نشير، في هذا المجال، إلى أن كلمة « كلام »، بمعناها الاصطلاحي الثاني، ربّما اتسَعَتْ فصارَ لها مضمونٌ عام واسعٌ يجاور، بعموميّته، المعنيَيْن المذكورين ويتضمّنُهما: إنه المعنى الحاصل بإطلاق الكلمة على كل تعبير لغوي صادر عن منشىء واحد أو أكثر، في موضوع واحد أو أكثر (كلام المعلم، كلام التلاميذ، كلام الصحيفة، كلام الناس، كلام الأطفال، كلام المجانين، كلام الشعراء، ...) سواءٌ أكان التعبير شفهياً أم كتابياً، سواء أكـان مستـواهُ عـاديـاً في حُدود سلامته المنطبقة على قواعد النحو، أم فنياً في نطاق الأسلوب.

الكلام، بالمعنى الاصطلاحي الثاني المحْدَث الذي يعنينا، هو المظهر التطبيقي المحسوس للسان، هو المظهر الذي يُجَسّدُه الأفراد في عملية تعبيرهم اليومي المشخَّص

الحافل بالفروق الفردية التي تبلغ، على صعيد الأدب، ذروتها العليا في ما يُسمّى الأسلوب، أو، بكلمة أدق، في ما حرصنا شخصياً على تسميته **الجانب اللفظي** من الأسلوب[٢٤]، وهو الجانب الذي يعني اللغويّ كما يَعْني الناقد الأدبي. أما على صعيد التعبير العادي، فإن الفروق الفردية اللغوية ليست سوى مظهر من مظاهر الفروق الفردية العامة، ولا تعني سوى اللغوي الذي يرى فيها ما ذكرناه من مظهر تطبيقي محسوس للسان وقواعده العامة.

ثم نشير إلى أن كلمة «كلام» العربية، بمعناها الاصطلاحي هذا، تقابل كلمة PAROLE الفرنسية التي تستعمل بمعنى اصطلاحي مماثل، كما تقابل، في مصطلح النحو التحويلي التوليدي، نحو تشومسكي، كلمة PERFORMANCE التي، بمعناها اللغوي العادي[٢٥]، ترمز إلى الإبداع في عملية استخدام قواعد اللسان (أي في عملية توليد الكلام)، سواء أكان الإبداع بمعنى توليد عبارات جديدة (أو فهم عبارات جديدة) انطلاقاً من قواعد لغوية قديمة مكرورة، أم كان بمعنى أن يُحْدِث الفرد المتكلم، أو أفراد الجماعة اللغوية، من التنويع في عبارات الكلام، ما يؤدي، إذا بلغ حداً من التراكم، إلى تغيير بُنْية النظام النحوي، أي قواعده[٢٦].

---

(٢٤) نحن نرى أن للأسلوب، فضلاً عن جانبه اللفظي المرتبط بلسان بعينه ارتباطاً يتعذّر معه انتقاله (انتقال الجانب اللفظي) إلى لسان آخر عن طريق الترجمة، نرى أن له جانباً دلالياً يجري عليه مثل هذا الانتقال، مما لا يعنينا، ههنا، الدخول في تفاصيله.

(٢٥) أكثر معاني هذه الكلمة تناسُباً مع المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده: معنى «التّجلية في السِّباق» أي الإبداع فيه بين المتسابقين. ونحن نضيف أنّ «التجلية» في استخدام قواعد اللسان تبلغ ذروتها العليا في التعبير الفني الذي يبلغ المعبر فيه مرتبة الأسلوب التي نعدُّها، شخصياً، بعداً ثالثاً لما يسميه تْشُومْسْكي إبداعية اللغة (البعدان الآخران هما، في ما فهمناه:

١ ـ أنك، بعناصر لغوية محدودة ـ أصوات اللسان، مفرداته، قواعده ـ تستطيع أن تفهم من العبارات التي تسمعها وأن تنشيء من العبارات، ما لم يسبق لك سماعه.

٢ ـ أن التنويعات التي يحدثها أبناء اللسان في صور النظام النحوي للسانهم من شأنها، إذا تراكمت، أن تحدث تغييراً في هذا النظام).

(٢٦) الحاشية السابقة.

وإذا كان اللسان، في نماذجه ومتونه الدائرة في فلك الحياة اليومية، كياناً شعبياً صافياً يُكتسب عن طريق الأذن وحدها، وكانت عملية إنشاء الكلام المجسّد للّسان، والدائر، هو الآخر، في فلك الحياة المذكورة، هي عمليةً عفوية آليةً سليقية ينتفي معها كل تفكير، فإن الكلام الذي يُنشئه الإنسان في شؤون حياته العلمية، والفكرية، والأدبية، إنما يصبح كلاماً مختلفاً؛ بمعنى أنه، وإن كان، بمجمله، يصدر عن السليقة، فإنّ عنصراً آخر يشارك السليقة في إنشائه، ويطبعه بطابعه، دون أن يخرج، في مشاركته إياها، عن الدوران في فلكها. وهذا العنصر هو: إعداد العبارة قبل نشرها في الناس، وإعمال الفكر والروية في صياغتها، واستناد ذلك كله إلى عملية التدوين، أو انطلاقه من هذه العملية التي تتيح للمنشىء أن يعود إلى ما أنشأ: ليعيد النظر في ما أنشأ، ويُعَوِّدَ، إذا أراد، عما أنشأ، مرةً ومرةً ومرات، كما قال الشاعر ـ الناقد الفرنسي المشهور نيقولا بوالو في القرن السابع عشر [٢٧].

وهذا كله يجعل الكلام، حتى بجانبه اللغوي ـ اللفظي ـ الشكلي، يصدر عن العقل ومنطقه، فضلاً عن صدوره عن السليقة، وإن كان دور العقل ومنطقه في صياغة الكلام، دوراً ثانوياً، وثانويّاً جداً إذا قيس بدور السليقة الذي هو الدور الأساسي.

نضيف إلى ذلك عنصراً ثانياً يجعل دور العقل ومنطقه ـ وهو دور ثانوي كما قلنا ـ أكثر حضوراً في عملية إنشاء الكلام:

أن يكون اللسان الذي يَعْنينا لساناً أجنبياً، ويكون تحصيله، أو تعلّمه، قد تمّ بطريقةٍ مُغايرةٍ للطرق الطبيعية التي يُكتسب بها اللسان ـ الأم.

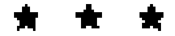
---

(٢٧) قال هذا الشاعر ما ترجمته:

ولْيَمُرَّ على النَّوْل عشرين مرةً نسيجُك
ولْتَعهَدْهُ من يدك صقلٌ لا يعرف التوقُّف
وليكنْ ما تمحوه منه أضعافَ ما تُضيفُه إليه

أو أن يكون، بين لغة التخاطب الشفهي ولغة الكتابة المنتميتين إلى لسانٍ واحد، مِنَ الفرق ما يُوهم غير المدقق أننا، إزاء لغة الكتابة، أمام لسانٍ أجنبي، وأن يكون، في عملية تحصيل هذه اللغة من الخلل البيداغوجي، ما يقوي هذا التوهم، كما هو الشأن في لغتنا المكتوبة، المعروفة باللغة الفصحى[٢٨].

في كل هذه الحالات، أو في بعضها، يصبح دورُ العقلِ ومنطقه، وفي عملية صياغة الكلام، أكثر حضوراً، وينحصر، بالمقدار نفسه، دور السليقة، وتصبح صياغة بعض البنى التركيبية، وصياغة بعض المفردات أو اختيارها، خاضعةً لقوانين المنطق المخالفة، أحياناً، لقوانين اللغة واللسان. وهذا، في ما نرى، واقع يُجانب السوية اللغوية المتجهة إلى الصفاء، والتي يتطلع إليها كل لسان.



(٢٨) ليس ما نراه، في متن هذه الحاشية، من قلب للتراتب الاصطلاحي بين «اللغة» و «اللسان»، سوى مظهر من مظاهر ما نسميه «دينامية الحقل الدلالي» الذي يتداخل به الإرهاب اللفظي للكلمة في اتجاه الحاجة المتولدة، بلا توقف، عن حركة الحياة اليومية النابضة.
وفي هذا السياق نشير إلى أن قلب التراتب الذي نحن بصدده من شأنه أن يفسر لنا كلامنا، في نطاق اللسان العربي الواحد، عن لغة للتخاطب اليومي، ولغة للكتابة، أو، بالتعبير المتداول، عن لغة عامية ولغة فصحى، عن لغة للعلم ولغة للأدب، الخ. دون أن يخرجنا «تعدد» اللغات هذا مِنْ نطاق لساننا العربي الواحد.

٤ اللغة واللسان

إذا كانت كلمتا «اللغة» و «اللسان»، في قاموس الحياة اليومية، أو في قاموس الكتابة العادية، هما من الكلمات المترادفة التي يحلُّ بعضها محلَّ بعض، ويُغني بعضُها عن بعض، فإنهما، في القاموس العلمي، قاموس الألسنية الحديثة، مصطلحان متباينان مختلفان متمايزان، كلٌّ منهما يُعبّر عن مضمون يخصّه، وينفرد بحقلٍ دلالي يستقل به، وإن كان بينهما من التداخل ما لا يَخفَى على أُولي العلم.

أما دافعنا إلى تخصيص هذا القسم من عَرْضنا هذين المصطلحين، فأمورٌ أبرزها ثلاثة:

- إظهار الفرق بينهما.

- ما لاحظناه من قلّة مُراعاة هذا الفرق حتى في الأبحاث العلمية المتخصصة، وما يَنتُجُ عن عدم المراعاة من استخدام لكلمة «اللغة» بالمعنيين الاصطلاحيين المذكورين. ولعل قلة المراعاة هذه، التي يُظهرها أولو الاختصاص، هي نوع من العُرْف المترسّخ، الجاري باللغويين منذ عصورنا الخوالي، عصر سيبويه وعصور من تلاه، حتى عصرنا هذا، الذين لم تكن مسألة تمييز اللغة من اللسان مطروحة لديهم بمثل الوعي الذي طُرحت به في نطاق الألسنية الحديثة ومعطياتها المتداولة.

- إشارة إلى أننا، في مجمل أبحاثنا الشخصية، راعينا هذا الفرق وسنظل نراعيه ما وسعتنا مراعاته، وأننا لن نهمل هذه المراعاة إلا حيث يفرض علينا إهمالَها سياقٌ لا

عليك أمامه إلا الإذعان.

على أننا لن نتناول مصطلحينا بالتعريف الجامع المانع؛ لأن تعريف أحدهما هو شديد التداخل مع تعريف الآخر. بل سنتعرف إليهما من خلال العلاقات القائمة بينهما، والفروق التي تميز أحدهما من الآخر

اللغة كيان نظري مُجرَّد، يتحقق أو يتمثل في الألسنة المعروفة، المنتشرة في بقاع الدنيا، وبها.

اللغة واحدة واللسان كثير. اللغة لغة واحدة واللسان ألسنة متعددة، بل بالغة التعدد. اللغة نوع من القاسم المشترك يجتمع فيها من الألسنة المتعددة، من ألسنتها المتعددة، خصائص عامة تشترك بها الألسنة. اللغة تتكون من هذه الخصائص.

ولأن خصائص الألسنة المختلفة تجتمع في اللغة، فقد أطلق على علم اللغة الحديث، في اللسان العربي، ما يفيد هذا المعنى: لقد سُمي هذا العلم بـ «الألسنية». ولا نستبعد أن يكون الذي أطلق هذه التسمية[29] قد انطلق من المعنى الذي تدور هذه الفقرة في سياقه.

اللغة هي لغة البشر جميعاً. والألسنة موزعة على الشعوب أو الأمم، أو المجموعات اللغوية المتعددة.

ولأن اللغة هي لغة البشر جميعاً، فقد جازت نسبتها إلى الجنس البشري، أو إلى البشر، وجاز أن يقال اللغة البشرية.

أما الألسنة، فكل لسان إنما يُنسب إلى شعب من الشعوب، أو أمة من الأمم تقول: اللسان العربي، اللسان الفرنسي، اللسان الروسي، الخ.

وإذا كانت اللغة كياناً ذهنياً نظرياً عاماً تجتمع فيه، كما قلنا، خصائص الألسنة المختلفة، فإن كل لسان من ألسنتها هو كيان خاص ينفرد عن سواه بنظامه النحوي

(٢٩) ترجمة لكلمة Linguistique.

المتكامل، ونظامه الدلالي، أي قاموسه، ويتجسد في/ بكلام الأفراد اليومي المشخص.

هذه هي الصورة العامة التي نراها للغة واللسان من خلال العلاقات القائمة بينهما والفروق التي بها يتغايران

إلا أن ثمة نقاطاً تصبح الصورة بها أدنى إلى الاكتمال أبرزها أربع:

• الأولى:

أن ما بيناه مِنْ تَراتُب اصطلاحي بين اللغة واللسان ليس حقيقةً سكونيَّةً جامدة تمثل حقلاً دلالياً ذا حدود ثابتة، وأن تحرّك هذا الحقل، أي ديناميّته، قد أدّت، في القاموس العربي على الأقل، إلى قلبٍ واضح لهذا التراتب، فصار اللسان فيه هو العام، أو الكل. وصارت اللغة فيه هي الخاص، أي الجزء. وصار لِلّسان العربي مِنَ اللغات بمقدار ما تُميِّزُ فيه من المستويات صار له لغةٌ للتخاطب اليومي، أو لغةٌ محكية (وهي المعروفة باللغة العامية)، ولغة للكتابة (وهي المعروفة باللغة الفصحى). ولغةُ الكتابة تمتدّ، في سُلّم صاعد متدرج، مِنْ لغة الإعلان التجاري، إلى لغة المعاملات الإدارية، إلى اللغة الإعلامية، إلى لغة البحث الرياضي، إلى لغة البحث العلمي، إلى لغة البحث الفكري، إلى لغة الأثر الأدبي التي تُمثّل درجة السلم العُليا، والتي تميّز فيها لغة للنثر، ولغةٌ للشعر، ولغةٌ ثالثة ميّزها طه حسين من هاتين اللغتين، وهي لغة القرآن.

• الثانية:

أن الفروق الفردية، التي تظهر في اللسان مثلما تظهر في نشاطات الإنسان الأخرى، من شأنها أن تولّد، لكلام الأفراد، من الصور المتعددة المختلفة ما حمل اللغويين على القول: **إن لكلّ إنسانٍ لغته في نطاقِ لسانه.**

ولا يخفى أن تمييزنا لِلُّغة مِنَ اللسان، بالمدلول الاصطلاحي الذي بيّناه لكل

منها، إنما يحصل الكلام عن هذه المسألة، من الناحية اللفظية على الأقل، أقرب تناولاً منْ إطلاق كلمة واحدة، كلمة «لغة»، على المدلولين المذكورين كليهما، كما هو الشائع الآن. وهذا يعني أن قولنا، مثلاً: «إن لكل إنسان **لُغَتَهُ** في نطاق لسانه»، أسهل وأكثر وضوحاً من قولنا: «إن لكل إنسان لغته في نطاق لغته».

هل نحن في حاجة، بَعْدُ، إلى أن نختم كلامنا عن هذه المسألة بالقول: إن لغة الفرد، المندرجة في نطاق اللسان، إنما تبلغ ذروةً عليا تتصف بالجمال إذا كان الفرد أديباً يرتفع اللفظ، في أدبه، إلى مرتبة المضمون؛ وتصبح فردية اللفظ عنده فرادة هي جوهر الأسلوب، نقصد جوهر ما نحرص على تسميته «الجانب اللفظي من الأسلوب»[30]؟

• **الثالثة:**

أن القدامى منْ لُغويّي العرب أو نحاتهم قد أطلقوا كلمة «لغة» على مدلول اصطلاحي يرتبط بالمدلول الوارد في الأولى من نقاطنا، إلا أنه لا يطابقه. وهذا المدلول يتبين لنا، مثلاً، من النصوص التالية:

ـ قال ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) في «شرح المفصّل»[31]: «... فإنّ المراد بذلك أنه يكون في حال الرفع والنصب والجر بالألف، فتقول: جاءني ذان، ورأيت ذان، ومررت بذان. وليس ذلك مما يختص بأسماء الإشارة، بل يكون في جميع الأسماء المثناة نحو قولك: جاءني الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررتُ بالزيدان. وهي **لُغَةُ** لبني الحارث وبطون من ربيعة».

---

(٣٠) لأن للأسلوب جانباً آخر هو جانبه المضموني الذي يظهر، مثلاً، في الصور الأدبية للنص، وفي نظام تآلف الأفكار والمعاني أو التأليف بينها، كما يظهر في الرمز والأسطورة وما يؤديه كل منها من دور في التعبير، الخ.

(٣١) الجزء الثالث، مبحث أسماء الإشارة، ص ١٢٨ من طبعة قاهرية قديمة لا تحمل أي تاريخ.

ـ وقال ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ)، في كتابه المسمى «شرح ابن عقيل» (أي شرحه لألفية ابن مالك)، في سياق كلامه عن الأسماء الستة (المشهورة بالأسماء الخمسة): «.. فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجرّ بالياء.. وهذه هي اللغة المشهورة... وسيذكر المصنف لغتين أخريين».

ثم أورد قول الشاعر:

بأبه اقتدى عديٌّ في الكرمْ ومَنْ يُشابِهْ أبَهُ فما ظلمْ

وقال: «وهذه اللغة نادرة في «أب» وتاليَيْه ..» (يقصد «أخ» و«حمٌ»).

وإذا أردنا، نحن، محاكاة القدماء في استعمال كلمة «لغة» بالمعنى الذي نحن الآن في صدده (لنشير بهذه المحاكاة إلى أن هذا المعنى هو معنى آني فيه حداثة متجددة)، قلنا، مثلاً:

ـ «إن استعمال «رئيس» بدلاً من «رئيسي»، صفةً بالمعنى المعروف للكلمتين، هو لغة نادرة تصدُرُ عن موقف لغويّ متزمّت».

فنرى، من النماذج المتقدمة، أننا، فضلاً عن المعاني التي أوردناها لكلمة «لغة»، نجد أنفسنا أمام معنى آخر نفهمه من الكلمة كلما أطلقت في سياق مُشابه لسياق النماذج المذكورة. وهذا المعنى يقارب معنى «اللهجة» التي تفيد الانفراد عن الجماعة اللغوية. والذي يلفت، في المسألة، أنَّ لمعنى الانفراد هذا أصلاً نقع عليه في بعض مشتقات جذر «ل غ ا»، أو «ل غ و». جاء في «اللسان»: «لَغَا فُلانٌ عَنِ الصواب وعن الطريق إذا مال عنه. قاله ابن الأعرابي. قال: واللغة (بالمعنى الثالث الذي نحن الآن في صدده) أُخِذَتْ مِنْ هذا، لأن هؤلاء تكلموا بكلام مالوا فيه عن لغة هؤلاء الآخرين».

• الرابعة:

أن كلمة «لغة»، بأيٍّ مِنَ المعاني التي أوردناها، لم تَرِدْ في القرآن الكريم.

وجدنا كلمة « لسان » هي التي وردت فيه ، وكان ورودها بالمعنى الاصطلاحي للذي بيّنّا

- ﴿وما أرسلنا مِنْ رسُولٍ إلاّ بلِسان قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ (الآية ٤ من سورة إبراهيم).

- ﴿وهذا لسانٌ عربي مُبينٌ﴾ (الآية ١٠٣ من سورة النحل)

- ﴿ومن آياته خَلْقُ السماوات والأرض واختلافُ ألسنتكم وألوانكم﴾ (الآية ٢٢ من سورة الروم)

أما استعمال كلمة « **لغة** » في موضع كلمة « **لسان** » وبمعناها الاصطلاحي المذكور ، فقد ظهر مع ظهور علوم اللسان العربي ، أو مع ظهور علم النحو ، بكلمة أكثر تحديداً . إننا نرجح ، بما يقرب من اليقين ، أنّ أول ظهور للكلمة ، بالمعنى المبين ، كان مع الرائد الأكبر للنحو العربي ، سيبويه (٧٦٥ - ٧٩٦ م) في كتابه المشهور . في الفصل الأول من هذا الكتاب نقرأ : « هذا بابُ عِلْم ما الكلِمُ من **العربية** » . وفي الفصل الثاني نقرأ : « هكذا باب مجاري أواخر الكلم من **العربية** » . وبيّنٌ أنه ، بقوله « **من العربية** » ، إنما يُضْمِر كلمة « **اللغة** » ، أي أنه حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه . والكلام ، كما نلاحظ ، لا يستقيم إلا بهذا التقدير .

وظهرت الكلمة ، بعد ذلك ، ظهوراً واضحاً صريحاً مكثفاً في مصنفات علم آخر من أعلام علوم اللسان العربي ، ونعني عثمان بن جني المتوفى سنة ١٠٠٢م . وظهورها في مصنفات أبي الفتح هو من الكثرة بحيث لا يتطلب استشهاداً عليها .

ثم انتشرت الكلمة انتشارها الواسع ، وما تزال .

ونحاول التعليل . فنرجح أن استعمال « اللغة » في موضع « اللسان » وبمعنى اللسان ، كان ، في منشئه ، مرتبطاً بما بيّنّاه في القسم السابق لكلمة « لغة » مِنْ معنى ، وناجماً عن أن اللغويين قد وسّعُوا هذا المعنى وجعلُوه يتناول ، من اللسان العربي ، لغة الأدب التي كانت ، في تصوُّرهم للمسألة ، تشمل لغة القرآن ولغة الشعر اللتين كان يجمعُهُما

تميُّزُها مِنْ لغة التخاطب اليومي

وبما أن عناية اللغويين كانت منصرفة إلى لغة الأدب، محصورةً فيها بدافع الحفاظ على لغة القرآن التي كانت رُكْناً بارزاً من أركان الدولة الإسلامية، فإن «اللغة العربية» كانت، إذا أُطلقت إنما تدل على لغة الأدب دون لغة التخاطب اليومي.

ولما تكرست الكلمة، وشُحنت بمعناها الذي نعْرفه لها اليوم، لم تَسْقُط الكلمة الأخرى من الاستعمال، ونعني كلمة «اللسان»، وإنْ كان لا يستعملُ الكلمةَ بمعناها الاصطلاحي الذي بيناه في أول أقسام البحث، إلا مختصٌّ يحرص على تمييز المصطلحات بعضها من بعض، حيثما كان التمييز ممكناً.

* * *

المركب الإضافي « المائل أمامنا ، « قواعد النحو » ، مكوّن ، كما ترى ، من كلمتين

ـ كلمة « قواعد » ،

ـ كلمة « النحو » .

وكل كلمة من هاتين الكلمتين ، فلها ، مفردةً ـ أي منقطعة عن الإضافة ـ أو مضمومةً إلى صاحبتها ، لها معنيان اصطلاحيان اثنان ، يتغايران أو يتداخلان ، وفقاً للسياق الذي يردان فيه

وفي هذا القسم من بحثنا ، نحاول أن نتناول هذه المسألة من خلال تناولنا لكلمة « النحو » التي تُعْتَبر هي الكلمة ـ النواة في المركيب الإضافي الذي نحن بصدده (هي نحمير كذلك ولو استخدمنا مُرَكَّبة وصفياً « بدل المركب الإضافي ، فقلنا : « القواعد النحوية » ، بدل « قواعد النحو ») .

« لكلمة « نحو » معانٍ اصطلاحية ثلاثة نقف ، منها ، أمام اثنين نركّز بحثنا عليهما ، مكتفين ، من الكلام على الثالث ، بإشارة هامشية تتناسب مع مكانته في الأبحاث الألسنية العامة التي نستعرض هذه المصطلحات من أجلها [٣٢]

---

(٣٢) المعنى الثالث هو إطلاق الكلمة ، بمفهوم النحاة التقليدي ، على قسيم الصرف الذي يدرس الكلمة المفردة التي لا يضمُّها كلام أو إطلاقها على مُقابله (مقابل « الصرف ») الذي يدرس الكلمة ◁

★ **المعنى الأول:**

إن نحو لسانٍ من الألسنة هو **نظام**[٣٣] **مِنَ القوانين التي يَخْضع لها ذلك اللسان بمستوياته التركيبية المختلفة:**

من مستوى تمازج الوحدات الصوتية اللغوية، أو تمازج الفونيات[٣٤]، **الذي يولِّدُ ما يسمى بالمورفيات، أو المونيات، أو الكلمات**[٣٥]، **أو اللَّفَظَات***[٣٦].

إلى مستوى ما سميناه، شخصياً، المركبات الاسمية غير الإسنادية،
إلى مستوى المركبات الإسنادية البسيطة*، أو الجمل*،
إلى مستوى المركبات الإسنادية المركبة*، أو العبارات* التي تبلغ «اللعبة» النحوية معها مداها الأقصى، كما رأينا.

وهذه القوانين إنما تُهَيْمن على اللّسان، وتحرك جزئياته اليومية الطافية على سطح الكلام المشخَّص، سواءٌ أتيح لأبنائه اكتناهُها وإداركها، أم ظلت خافيةً عليهم، تماماً كما هو الشأن في قوانين الطبيعة غير اللغوية، الطبيعة الخارجية الممتدة حولنا في ما نسميه، فلسفياً، العالم الخارجي، أو طبيعة النفس البشرية: إن حركة الظواهر التي

(*) المركبة، أي الداخلة في تركيب الكلام. ومعروف أن كلمة «نحو»، بالمعنى الثالث هذا، إنما تقابل كلمة Syntaxe في المصطلح الفرنسي.

(٣٣) نفضل كلمة «نظام»، ترجمةً لكلمة Système الفرنسية، على كلمة «تنظيم»، أو كلمة «منظومة» التي يستعملها بعض الباحثين.

(٣٤) فونيم هو تعريب Phonème. وقد آثرنا تعريب الكلمة على ترجمتها.

(٣٥) «مونيم» هو تعريب Monème، و«مورفيم» هو تعريب Morphème. ولا يخفى على أولي الاختصاص أن الكلمتين قد تترادفان فيما بينهما (عندما تدل كل منهما على أصغر وحدة نحوية دالّة). وقد ترادفان لفظة «كلمة» عندما يدل المورفيم والمونيم والكلمة على أصغر وحدة نحوية دالة. حتى إذا دخلنا في التفاصيل الفنية العائدة لكل من المصطلحات الثلاثة ألفينا أنفسنا أمام مصطلحات ثلاثة يفترق بعضها عن بعض بما يجاوز تفصيله حدود هذه الحاشية.

(٣٦) «اللفَظَات» جمع «لفظة»*. و«اللفظة» بمفهومنا الشخصي، لها مدلول اصطلاحي خاص يميزها عن «الكلمة»، و«المورفيم»، و«المونيم». (راجع الحاشية ١٠ من المقالة الأولى).

لا تعرف السكون إنما تجري وفقاً لقوانين طبيعية صارمة، سواءٌ أدركناها أم بقينا لها جاهلين.

ويطلقُ الفرنسيون على النحو، بمعناه المبين هذا اسم «**النحو الضِّمني**» (La gram. implicite)، ليُميّزوه عمّا نسميه نحن «**النحو التجريدي**»، أو «**النحو المجرّد**»، أو «**النحو النظري**»، أو «**النحو النظري - التجريدي**»، أو «**النحو التجريدي - النظري**»، الذي يُقابل عندهم La gram. explicite دون أن يكون ترجمةً له، كما نرى: لأن أيّةً من الكلمات التي يُترجمون بها كلمة Explicite لا تلائم المضمون الاصطلاحي لما سميناه النحو التجريدي - النظري.

★ **المعنى الثاني:**

النحو، بمعناه الثاني هذا، هو مجموعة من الصيغ اللفظية الواصفة[٣٧] للقوانين النحوية المهيمنة على اللسان بمستوياته التركيبية التي بيّنّا، وصفاً كلياً مجرداً يستخرجه النحاةُ منَ جزئيات اللسان، أي من شواهده الكلامية[٣٨] المحسوسة، استخراجاً يُشبه، من حيث الشكل، استخراج النواميس الطبيعية من الظواهر الجزئية التي يدرسها العلماء في الطبيعة الواسعة، أو في المختبر من خلال التجارب التي يجرونها.

وإذا كانت القوانين النحوية واحدةً في نطاق التنوّع الذي يجسّدُه كلامُ الأفراد، ثابتة في نطاق التطور العام الذي يَسْري بطيئاً في أوصال الألسنة، فإنَّ الصِّيَغ اللفظية الواصفة لتلك القوانين يمكن، نظرياً وعملياً، أن تتعدّد وتتنوع. فيكون للّسان الواحد أكثرُ منْ وصفٍ نحوي واحدٍ، أو أكثر من **نحو مجرد*** واحد.

---

(٣٧) كان من الممكن أن يُسمّى «النحوُ المجرد» هذا، «النحو الوصفي» (على غرار تسمية طه حسين للنقد الأدبي، أو للدراسة الأدبية، «الأدب الوصفي»، على ما في هذه التسمية من التباس بالأدب الوصفي الذي هو أدب الوصف) إلا أن اشتمال هذا المركب («النحو الوصفي») بمعنى آخر يقابل معنى «النحو المعياري»، صرفنا عن اعتماد هذه التسمية.

(٣٨) نسبة إلى «الكلام»* بمعناه الاصطلاحي الذي بيناه.

نقول: «نظرياً»، ونعني بقولنا أنَّ الظاهرة اللغوية الواحدة، أو القانون النحوي الواحد، يمكن أن يكون له أكثر من تحليل نحوي واحد، أو أكثر من وصف واحد، وأنّ تعدُّد الوصف وتنوُّعه إنما يعودُ إلى تعدُّد ما يصدر عنه النحاة مِنْ مفاهيم مدنيّة عامة تتناول اللغة واللسان، كما تتناول عملية التحليل النحوي نفسَها التي يقومون بها، أي رؤيتهم النظرية لعملية التحليل.

ونقول: «عملياً»، ونعني بقولنا هذا أن تعدُّدَ الوصف النحوي وتنوعه، للسان الواحد، هو أمر حاصل، فعلاً، في التطبيق العملي. ثم توضح هذا الأمر بالتمثيل عليه.

وطبيعي أن يتناول تمثيلُنا اللسانَ العربي الذي إنّما أُنشِئَ هذا البحث من أجله، وأن يكون أولُ وصف نحوي نورده لهذا اللسان هو النحو العربي الكلاسيكي المأثور، الذي بدأ تكوُّنُــه، في القــرن الأول الهجــري، مــع أبي الأســود الدؤلي (ت ٦٩ هـ/٦٨٩م)، ثم نما وبلغ ذروةً عالية مع الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠ ـ ١٧٠ هـ/٧١٨ ـ ٧٨٦) وتلميــذه العظيم سيبــويــه (١٤٨ ـ ١٨٠ هـ/ ٧٦٥ ـ ٧٩٦م)، واستمر في نموّه واكتماله، حتى وصلَنا بصورته التي بين أيدينا. ويمكننا أن نقول عن هذا النحو: إنه النحو «الرسمي» الذي يعتمده العرب في مشارق ديارهم ومغاربها.

ثم نشير إلى أن المستشرقين، الذين درسوا لساننا، وأرادوا أن يكتنهوه ويدرسوه، لم يُرْضِهِم نحونا العربي هذا، فبادروا إلى وضع أنحاء[39] تلائم ذهنيتهم، وتتفق مع منهجيتهم في البحث، فطلعوا علينا بأنحاء متعددة، أو صيغٍ مِنَ التحليل النحوي، نذكر منها، على سبيل المثال، ما أورده **الأب هنري فليش اليسوعي** في مصنّفه المسمّى «**بحثٌ في فقه اللغة العربية**»[40]. في هذا السِّفْر النفيس، تطالعنا صيغةٌ

---

(٣٩) «أنحاء» جمع «نحو».

(٤٠) Henri Fleisch, traite de philologie arabe بيروت، المطبعة الكاثوليكية مجلدان: الأول ١٩٦١، الثاني ١٩٧٩ (توفي الأب فليش سنة ١٩٨٥).

من الوصف النحوي للسان العربي مغايرةً للصيغة العربية المتداولة مغايرةً واسعة تظهر بوضوح لدى أبسط مقارنة نجريها بين الصيغتين مِمّا لا مجال لأكثر من هذه الإشارة إليه.

ولا بأس، في هذا السياق، منْ إشارة أخرى إلى صيغةٍ أخرى، من الوصف النحوي، للّسان العربي، ظهرت عندنا، في لبنان، سنة ١٩٥٩، بعنوان «الأحْرُفية»، لواضعها يوسف السودا [٤١]، الذي انطلق، في محاولته، مِنْ رفضه لما اعتبره شكليةً للنحو العربي الكلاسيكي، ثم حاول، هو، أن يقيم صيغته المطروحة على أساسٍ مِنَ اعتماد المعنى دونَ الشكل، غافلاً عن واحدةٍ من أبرز خصائص اللسان العربي، بمستواه الكتابي المعروف بـ «اللغة الفصحى»، ونعني الشكليّةَ الناجمة عن إعراب هذا اللسان، وما أفضتْ إليه هذه الشكلية ـ وهي مظهرٌ من مظاهر النحو الضمني للساننا ـ منْ شكليةٍ للنحو المجرد تُجَسِّد ظاهرة الإعراب تجسيداً محتماً.

بقي، من تتمة الكلام على معْنَيَيْ النحو اللذين بيّنّا، إشارتان نرى من المفيد إيرادهما.

الأولى:

أن إطلاق كلمة «نحو» على المعنيين اللذين فصَّلنا عائد إلى افتقار اللسان العربي إلى كلمتين تخصص كل منها لمعنى، أو إلى أنَّ تداخُلَ المعنيين قد دفع النحاة إلى إطلاق كلمة واحدة عليهما. وجديرٌ بالذكر أن وضعاً مماثلاً نقع عليه في اللسان الفرنسي الذي تُطلق فيه كلمة Grammaire على النحو الضمني والنحو المجرد كليهما.

الثانية:

أن تمييز معنًى منْ معنى، في سياق البحث النحوي، يمكن أن يكون:

---

(٤١) يوسف السودا، الأحرفية، أو القواعد الجديدة في اللغة العربية، بيروت ١٩٥٩.

+ إمّا منْ طريق السياق العام للكلام،

+ وإما بِنَعْتِ الكلمة، كلمة «نحو»، بإحْدَى الكلمتين المناسبتين: كلمة «ضمني»، وكلمة «مُجَرَّد»، أو «نظري»،... إذا دَعَتْ طبيعة السياق إلى اعتمادها (النحو الضمني ≠ النحو المجرد).

وطبيعيٌّ، بَعْدَ هذا الذي تَقَدَّم، أنْ يكون **للمركَّب الإضافي*** الذي نحن بصدده، «**قواعد النحو**» (أو **المركب الوصفي*** الذي يمكن أن يحل محله، «**القواعد النحوية**») معنيان اصطلاحيان اثنان يقابلان المعنيين اللذين بيّناهما لكلمة «النحو» نفسها:

فتارةً يطلقون كلمة «قواعد النحو»، أو «القواعد النحوية»، أو «القواعد»، على القوانين نفسها الكامنة في اللسان، المحركة لجزئياته الطافية على سطح الكلام،

وتارة يطلقونها على الصِّيَغ اللفظية الواصفة لتلك القوانين، مما تقع عليه عادةً في مصنفات النحو

وتمييز معنًى من معنى يمكن أن يكون:

- إما بسياق الكلام،

- وإما بنعت كلمة «قواعد النحو»، أو «القواعد النحوية»، أو «القواعد» بنعت «الضمنية» من جهة، وبنعت «النظرية»، أو «المجردة»، أو «النظرية المجردة»،... من جهة ثانية.

ونحن، في كل حال، نرى أن نُخَصِّص كلمة «قواعد» (وما تتركب معه) للمعنى المجرد للنحو، وكلمة «قوانين» (وما تتركب معه) نخصصها للمعنى الضمني، فيكون هذا التخصيص مميزاً آخر يضاف الى ما تقدم.

* * *

٦ كلمة «نحوي»

لكلمة «نحوي» معانٍ اصطلاحية متعددة يميز بعضها من بعض السياق الذي ترد فيه.

وقد اخترنا ثلاثة من هذه المعاني لإيضاحها في عرضنا هذا. وبنينا هذا الاختيار على أمرين:

ـ ورود الثلاثة في متن أبحاثنا، وإن كان ثانيها أكثرها وروداً.

ـ أن المعنى الثاني هذا (بفتح همزة «أن») هو مما يؤلف كثيراً في أوساط المهتمين عندنا باللسان العربي، مع أنه ليس جديداً على التراث النحوي العربي، فأردنا مزيداً من إيضاحه، كما أردنا إبرازه.

• **المعنى الأول:**

تطلق كلمة «نحوي» في مقابل كلمة «صرفي» بمعناها المعروف المرتبط بالكلمة المفردة: التي لا يصحبها كلام، أو عبارة، فيكون لنا بهذه المقابلة معنى أول للكلمة (كلمة «نحوي») يرتبط بالكلمة المركبة. الداخلة في الكلام أو العبارة، والقوانين التي تخضع لها الكلمة في علاقاتها بكلمات العبارة.

وهذا يعني أن كلمة «نحوي»، بالمعنى الأول هذا، إنما تتناول العبارة وقوانين تركيبها، مع توجُّه النظرة العربية الموروثة (نظرة النحاة) إلى عنصر الإعراب فيها.

قبل توجهها إلى عنصر البنى التركيبية، وإن كان الإعراب، في نظرنا، وفي ما لم يكن **إعراباً تركيبياً*** [٤٢]، وفي ما كان دون المستوى الفني ـ الأسلوبي للكلام، قشرة خارجية غير وظيفية، معرضة، في كثير من الحالات، **للسقوط العملي**، وكانت البنى التركيبية جوهراً ثابتاً في كل مستوى من مستويات الكلام.

• **المعنى الثاني:**

تطلق الكلمة، كلمة «نحوي»، في مقابل كلمة «دلالي» بمعناها الألسني المحدث المعروف. فيفهم منها، بالمقابلة الثانية هذه، معنى اصطلاحي ثان يعود إلى شكل المادة اللغوية، الشكل الصوتي ـ اللفظي للمادة اللغوية بمستوياتها التركيبية المختلفة: من مستوى الكلمة [٤٣]، إلى مستوى **المركب غير الإسنادي***، إلى مستوى **العبارة***.

وبهذا المعنى، نتكلم عن وجه نحوي للكلمة ووجه دلالي، عن وجه نحوي للمركب غير الإسنادي ووجه دلالي، عن وجه نحوي للعبارة ووجه دلالي.

وهذه أمثلة توضح ما نقول:

---

(٤٢) «**الإعراب التركيبي**»، بمصطلحنا الشخصي، هو إعراب بعض المنصوبات الاسمية التي يتحول إعراب الكلمة فيها إلى جزء من هذا التركيب. ولعل صيغة «**مبدئياً**» **وأخواتها** مما تسميه نحن «صيغة مبدئياً وأخواتها»، لافتقارنا، تخصيصاً، إلى تسمية أخرى ـ لعل هذه الصيغة أن تكون هي النموذج الأبرز من نماذج **الإعراب التركيبي** الذي نحن في صدده. ولا يعني أن هذه الصيغة تعم ما كان من نحو: فلسفياً، علمياً، سياسياً، اقتصادياً، أمنياً، الخ.
ومن نماذج الإعراب التركيبي: المفعول لأجله، المفعول المطلق، الظرف المتصرف، الخ.

(٤٣) على افتراض تبسيطي مضمونه أن «الكلمة» هي **المركب اللغوي الدال الأدنى في سلم التركيبات اللغوية*** التي سنلقاه في غير موضع من البحث.

المثل الأول:

بين كلمة «قاتل» (فعلاً ماضياً) وكلمة «سائل» (فعلاً ماضياً)، شبه نحوي يبلغ حد التطابق. ولكنهما، دلالياً، كلمتان متباعدتان.

المثل الثاني:

إذا قلنا: «الولد العاق»، وقلنا: «شاكرُ فضلِ والديه» كان لنا تركيبان غير إسناديين بينهما تطابق دلالي واختلاف نحوي: الأول هو مركب وصفي، والثاني مركب إضافي.

المثل الثالث:

- إذا أشرقت الشمس، نهض الناس من نومهم.

- ينهض الناس من نومهم عندما تُشرق الشمس.

عبارتان تختلفان نحوياً، وتتفقان دلالياً.

ولا يخفى أننا، بالمثل الأول، قد أوضحنا نحويّة الكلمة المفردة، وبالثاني، مثّلنا على نحوية **المركّب غير الإسنادي***، وبالثالث على نحوية **المركب الإسنادي** **المركب*** أو **العبارة***. وبالثلاثة معاً: أنّ صفة **النحوية** إنما تتناول المادة اللغوية بمستوياتها التركيبية المختلفة، الممتدة من الكلمة إلى **العبارة***.

«**النحوي**» إذن، بالمعنى المبين، يُمكن أن يُرادف «**التركيبي**»، أو «**الشكلي**». وربما رادف «**اللفظي**»، أو «**الصوتي**»، في بعض السياقات.

ونظراً لهذا الترادُف، ولمزيدٍ من إيضاح المعنى المقصود، رأينا أنفسنا، في بعض مواضع البحث، نُرْفق كلمة «**نحوي**» بما يناسب منْ هذه الكلمات، وجمعْنا الكلمتين، أو الثلاث، بخط صغير يُوحي بأن الكلمتين، أو الثلاث، إنما هي كلمة واحدة (نحوي - تركيبي، نحوي - تركيبي - شكلي، نحوي - شكلي،...)

• **المعنى الثالث:**

تطلق كلمة «**نحوي**»، في لسانٍ من الألسنة، على كلمةٍ مِنَ الكلمات المفردَة، أو على **مركَّبٍ غير إسنادي*، كالمركب الإضافي***، أو على **مركب إسنادي*، كالجملة*** أو **العبارة*** بمعنى أن كل واحدٍ مِنْ هذه المركبات (والكلمة مركب من المركبات) هو خاضع لقوانين النحو العائدة لذلك اللسان. **فنحويَّةُ الكلمة**، أو نحوية المركب غير الإسنادي، أو نحوية الجملة أو العبارة، إنما تعني **سلامتها** بمقاييس اللسان المنتمية إليه، أي بقواعده، أي تعني **أصوليَّتها**.

و «**النحوية**»[٤٤] هيَ عنصرٌ شكلي خالص: بمعنى أن نحوية مُركَّبٍ من مركبات اللسان لا تفترض، بالضرورة، ومن الناحية النظرية التي نواجه بها الموضوع، أن يتضمن ذلك المركبُ معنى مقبولاً بمقاييس العقل. نقول، مثلاً، خارج نطاق الشعر الحديث: «زوايا الخط المنحني غير المُقْفَل هي زواياها حادَّة»، فيكون لنا، على مستوى التركيب الإسنادي البسيط، مركَّبٌ نحوي سليم، وإن كان معناه محالاً يقبله العقل.

* * *

---

(٤٤) يقابلها، في المصطلح الغربي، كلمة Grammaticalité

٧ القواعدُ النحاتيّة

نجاوز الجدل في مسألة هامشية عابرة، مسألة النسبة إلى الجمع التي يتشبّث بها «النحاتيّون»، لنقف قليلاً أمام جوهر الموضوع، أي مضمون المصطلح المطروح.

نحن نعلم أن كلمة «نحوي» هي نِسْبَةٌ إلى كلمة «نحو»، وأن نَحْو لسانٍ من الألسنة، بمعنًى اصطلاحيٍّ أوّل بيِّنٍ، هُوَ نظامٌ من القوانين التي يخضع لها ذلك اللسان بمستوياته التركيبية المختلفة، من الكلمة، إلى، العبارة. والنحو، بمعنًى ثانٍ، هو وصفٌ لذلك النظام يتكوّن منْ مصطلحات وتحديدات وأحكام تتناول البُنَى العائدة إلى المستويات التركيبية المختلفة.

ونعلم أن المعنيَيْن المبيّنَيْن يتداخلان في الكلمة، كلمة «نحو»، حتى يَفْصِلَ بينهما سياقٌ يحدّدُ المعنى المقصود.

ونعلم أيضاً أن النحو، الذي هو وصفٌ للنظام النحوي الكامن في جَسَدِ اللسان، إنما يكون، في النظري ـ المثالي ـ المطلق، وصفاً واقعياً موضوعياً، وأن عالِمَ النحو، أي النحوي، أو الناحي [٤٥]، إنما يستوحي مصطلحاته، ويستخرج تحديداته وأحكامه من متن اللسان الذي يُحَلِّلُهُ، أي منْ جزئياته التي يتكون منها الكلام. كما يستمد عالِمُ الطبيعة وصْفَه لقوانين الطبيعة مِنْ «متن» الطبيعة وظواهرها المحسوسة. أما

(٤٥) «الناحي» اسم فاعل من «نحا» (نحا نحو اللسان العربي) والكلمة ترادف كلمة «نحوي» وتجمع على «نحاة» إلا أنها، مفردةً، نادرة الاستعمال.

رغبات النحوي، وآراؤه الشخصية، وأفكاره، ومنطقه العقلي بمقاييسه المعروفة، فلا يجوز أن يكون شيء منها عنصراً من العناصر المكوِّنة لمضمون القاعدة الكلية المجردة التي يستخرجها من جزئيات الكلام، أي من شواهده، تماماً كما هو شأن عالم الطبيعة الذي يستخرج نواميس الطبيعة من ظواهرها المحسوسة، والذي يدرك، مثلاً، أن افتقاره إلى الوقود ورغبته في أن يَغْليَ الماء على ٥٠ دَرَجة مئوية، لا يكفيان لجعل الماء يغلي على هذه الدرجة.

ولكننا نعلم، كذلك، أن النحاة العرب، في عملية وصفهم للسان العربي، واستخراجهم لقواعده المجردة، كانوا كثيراً ما يُحلُّون منطقهم هم، وأحكامهم هم، محل منطق اللسان وأحكامه، ولا سيما في المسائل التي كان اللسان فيها صامتاً

- كمسألة بعض أوجه الإعراب التي قرروها لـ «لا» النافية للجنس إذا تكررت، وكان اسمها نكرة متصلاً بها (مسألة «لا حول ولا قوة إلا بالله»)

- ومسألة بعض من أوجه الإعراب لِنَعْت اسم «لا» نفسها المفرد بمفرد متصلٍ بها (لا حاكمَ عادلاً/ عادلَ/ عادلٌ في زماننا)، أو منفصلٍ عنها (لا حاكمَ في زماننا عادلاً/ عادلٌ)

- ومسألة: هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي، والقاعدة التي صاغها الكوفيون للقول بالجواز واستمدوها، لامن متن اللسان العربي وشواهده في المسألة، بل من القياس المنطقي الخالص [46]

- ومسألة هذا العَدْل الذي جعلوه عِلَّةً ثانيةً من علَّتين علّلوا بهما منع «عُمر» وأخواتها من الصرف

- ومسألة تعريف العدد الأصلي [47] (التي تناولناها تناولاً مطولاً في بحث لنا

---

(٤٦) راجع المسألة في كتاب «الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» لابن الأنباري، المسألة ٤٩.

(٤٧) أي إخراجه من التنكير إلى التعريف

عن العدد غير منشور).

- إلى مسائل أخرى كثيرة استمد النحاة **قواعدها** النظرية المجردة **من منطقهم** ومقاييسهم بمقدار ما استمدوها من منطق اللسان وشواهده، أو مزجوا منطق اللسان بمنطق العقل في موضوعات وكيفيات تتطلب من الدراسة والتحديد ما لا نعلم أن دارساً قد أفرد بحثاً له.

وفي كل موضوع تفرّد منطق النحاة بصوغ قاعدته لصَمْت اللسان فيه، أي لانعدام الشواهد عليه، أو طغى هذا المنطق فيه على منطق اللسان، لضآلة الشواهد العائدة إليه، تظْهر القاعدة المصوغة وكأنها **قاعدة المنطق**، أو **قاعدة النحاة، لا قاعدة اللسان، أو قاعدة النحو**.

ولتمييز **قواعد النحاة هذه من قواعد النحو، رأينا أن نَنْسُبَها الى النحاة أو نضيفها إليهم، كما ننسُب قواعد النحو إلى النحو نفسه أو نضيفها إليه، فقلنا: قواعد نحاتية، و قواعد نحوية**.

وعلى ذلك، فإننا نقرر، **مثلاً**، أن قول عطية[48]، في مسألة اكتساب المضاف من المضاف إليه تأنيثه أو تذكيره: إن «**الأولى** مراعاة المضاف فنقول قُطِع بعض أصابعه»، إن هذا القول هو **قاعدةٌ نُحاتيّةٌ** أكثر مما هي قاعدة نحوية لأنّها مبْنيّة في ذهن الرجل وتصوره، على **مبدأ منطقي عقلي** يقضي بأن نقيم، بين المسند والمسند إليه، تجانساً مطلقاً في التذكير والتأنيث، **أكثر مما هي مبنيّةٌ على أساس لغوي** من الشواهد المحسوسة

ولا يخفى أننا، بالمعنى الاصطلاحي المطروح، إنما نستطيع أن نقول: «**قاعدةٌ نُحاتية**»، أو «**قاعِدَة نُحاة**»، وفقاً للسياق الدلالي أو التركيبي الذي ترد الكلمة فيه

(٤٨) جورجي شاهين عطية، سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان، (الورقة الرابعة، بحث الاضافة، مشيرين إلى أن «سلم اللسان» هو من المراجع الحديثة التي يمكن اعتمادها إلى حدّ مقبول



المقالة الثالثة

نظرات في نظام الكتابة بالحرف العربي

نشرت في جريدة «السفير» البيروتية في ٢٥/٥/٨٠

المقالة الثالثة

نظرات في نظام الكتابة بالحرف العربي

أخي الدكتور أحمد لواساني،

قبل الشروع في تعليقي على كلمتك المطوّلة، التي وجّهتها لي، في «سفير» ١٩٨٠/٤/٦، حول مقترحاتك الرامية إلى إصلاح الإملاء العربي، أرى من واجبي أن أوجه لك، على صفحات «السمير» الغراء، كلمة تقدير لا تشوبها المجاملات، وأن أحيّي فيك طاقة جعلت منك جندياً صامداً «يقاتل» متنقلاً من جبهة إلى جبهة، ويواجه كل سلاح بسلاح يجانسه، ويصدر، في كل ذلك، عن إيمان بالفكرة لولاه لما كان له أن يصمد.

وأرى بعد ذلك، أو قبل ذلك، أن كلمة من الشكر الواجب ينبغي أن توجّه إلى جريدة «السمير» التي أفسحت، لي ولك وللآخرين، أن نناقش قضية عامة تعود، في نهاية المطاف، إلى أولئك الذين لا صوت لهم، بخير لا شك عندي فيه.

ثم أنتقل لأقول للأخ أحمد لواساني: إنني، بإخلاص الباحث عن الحق، الخالص من نزعات الهوى (بالغين المعجمة)، المتوجّه إلى الموضوع، لا المرتدّ إلى الذات ارتداداً نرجسياً ما تبني معرفة وإن ادّعى، أعترف لك بأن ما كتبته لي، ولسواي، في «سمير» الأحد ٨٠/٤/٦، قد زادني معرفة بالموضوع، وأوضح لي منه، ولغيري، جوانب لم تكن واضحة لديّ، فحقق بذلك بعض أهداف النقاش.

إلا أنني، أيضاً بإخلاص الباحث عن الحق . . الحق، رأيت، على الرغم من ضيق وقتي، أن أمضي شوطاً آخر في مفهوم الموضوع، متمنياً نفسي، ومتمنياً غيري، بثمرة تقرّ بها عيني وعينك وعين سوانا، وتعوّضنا جميعاً من وقت أنفقنا، وجهد بذلنا.

وبعيداً عن الذات الباحثة وعواطفها وانفعالاتها التي تُفْسِد البحث، تعال نتناول الموضوع من أساسه، تناولاً هادئاً نرى أنه يكون عَبْرَ النقاط التالية:

ألف ـ المضمون الواقعي للمقترحات التي يتكون منها مشروعك الاصلاحي
باء ـ حالات عَدَم المطابقة التي تظل خارج المشروع، ونظرتنا إلى عَدَم المطابقة
جيم ـ مَسألة تَوْحيد الألفين، وهل عَدَمُ التوحيد يُكَوِّن مُشكلةً تتطلب الحل؟
دال ـ هل مسألة نظام الكتابة تُشَكِّل قضيةً جوهريةً مصيرية؟
هاء ـ مُتفرّقات.
واو ـ هل الوضْعُ الراهن للإملاء العربي يُكَوِّن مشكلة حقيقيّة؟

* * *

ألف المضمون الواقعي لمشروع الإصلاح المقترح

إن المضمون العام المُعْلَن (المضمون الذي تُعْلِنه أنت صراحةً) للمقترحات التي ترمي بها إلى إصلاح الإملاء العربي هو:

الدعوة إلى مطابقة الملفوظ للمكتوب. (في مقالك المنشور في «سفير» ٦/٤/٨٠، مثلاً، تقول حرفياً: «أنا دعوت إلى مبدأ عام، هو أن نكتب كما نلفظ»)

وبما أن مطابقة الملفوظ للمكتوب لا تُشَكِّل، كما سنرى، سوى جُزْءٍ محدود من مشروعك،

وبما أن لمشروعك مضموناً واقعياً يختلف عن المضمون المعلن،

فإننا نعرض هذا المضمون الواقعي، في هذا القسم من البحث الذي جعلناه بعنوان مناسب.

يتكون مشروعنا، إذن، من شقين:

الشق الأول يتضمن المبدأ العام الذي ذكرناه، ونعني به **مطابقة الملفوظ للمكتوب** والدعوة إليها.

والشق الثاني هو **توحيد صورة الألف المتطرفة** في الأفعال والأسماء

ما الذي يساوله، بالضبط، كل واحد من الشقين؟

الشق الأول يتناول، فيما نفترضه نحن افتراضاً مستنداً إلى ما عرضناه من أفكار:

+ إسقاط الألف:

من المضارع والأمر المسندين إلى واو الجماعة (رحلوا/رحلو، اكتبُوا/اكتبُو)،

من المضارع المنصوب أو المجزوم المسند إلى واو الجماعة أيضاً (لن تعدلوا/لن تعدلو، لم تنجحوا/ لم تنجحو)،

من كلمة «مائة»، في إحدى صورتيها الشائعتين.

+ إسقاط الواو:

من كلمات «أولو/أولي»، «أولات»، «أولئك»،

من كلمة «عمرو»، في حالتي الرفع والجر.

+ إظهار الألف الساقطة من كلمات معدودة أبرزها: هذا، هذه، .. هؤلاء، أولئك، لكن، الرحمن، إله، .

- إظهار اللام المحذوفة في «الذي» و «الذين» الخ

- إظهار الواو في «داود»،

(مع إشارة واجبة في ختام هذه الفقرة من البحث، مضمونها أننا لم نورد، من هذه الكلمات، سوى ما انعقد الإجماع على اعتماد صورته الشاذة هذه. أما الكلمات الأخرى التي هي من قبيل: سماوات، إبراهيم، الحارث، ثلاث، صلاة، حياة،..

التي تكتب، في القرآن، بصور أخرى، فإننا نعتبرها خارج هذه المجموعة، لأن صورتها السّويّة قد استقرت في الاستعمال، ولم تعُدْ مشكلة محتاجة إلى علاج).

والشق الثاني يتناول كل ما خُتم بألف، من فعل ماضٍ أو مضارع، أو اسم من الأسماء (باستثناء عدد محدود من الأدوات التي أعطت أنت الإبقاء على ألفها المقصورة).

إنك، في هذا الشق من مشروعك، ترى توحيد صورة هذه الألف بحيث تُصْبِح، حيثما وردت، ألفاً قائمة، فنكتب، مثلاً: يَتَسَاوَا، مُسْتَوَا، الأعْلا، الأولا (بدلاً من «الأولى») مستشفا، إنْتَها، يَتَمادا، الخ... الخ.

* * *

باء حالاتُ عَدَمِ المُطابَقةِ التي تظَلُّ خارجَ المشْروع، وَنَظرتنا إليها

ننتقل الآن إلى عملية مَسْحٍ نحاول أن تكون شاملة، نتناول بها الحالات الإملائية التي تقيَتْ مطابقةُ الملفوظ للمكتوب فيها أمراً غير متحقِّق، أي بقيت خارج المشروع اللواساني، والتي لا يطالب الدكتور لواساني بإخضاعها لمبدأ المطابقة العام، لأسباب يراها وسنتطرق إليها في موضعها.

في جُزْءٍ أولَ من هذا القسم من البحث، نورد هذه الحالات، وفي جزء يليه، نحاول ربْطَها بما ذكرناه في مقال ٩٦/٣/٨٠ - من أنَّ عدَمَ المطابقة بين الملفوظ والمكتوب، في بعض جوانب المكتوب، أمرٌ طبيعي محتم، وهو ما رفضه الدكتور لواساني رفضاً بلغ بِهِ حَدَّ تسجيلها في الذي ذهبنا إليه حوله، مما سنتناوله في موضعه.

ونُشير، بعد ذلك، إلى أنّ هذه الحالات، وإن كانت أمراً طبيعياً، إلا أنّها تشكل صعوبات لا مفر منها.

ها نحن، إذن، نورد هذه الحالات، أو ما هدانا إليه استقراؤنا الشخصي منها.

+ كتابة التاء المربوطة تاءً ولفظها هاءً، عند الوقف أو في دَرْج الكلام (مثلاً: هذه قضيةٌ رابحةٌ = هذه قضيه رابحه، القضيةُ الرابحةُ هي قضيتنا = القضية الرابحة هي قضيتنا).

+ كتابة لام «أل»، الداخلة على حَرْف شمسي، لاماً، ولفظُها حرفاً مُجانساً للحرف الداخلة عليه، وإدغام الحرفين في اللفظ (الرجال = أرّجال).

+ كتابة الياء والألف المتطرفتين، في الحرف والاسم والفعل، وكتابة «أل» التي تليها، وسقوط الياء والألف وهمزة الوصل التي تليها من اللفظ، وتَحَوُّل اللام الداخلة على حَرْفٍ شمسي إلى حرف مجانس لهذا الحرف الشمسي (في الرياضة فوائد = فِ رّياضه...، انتهى السباق = إِنْتَهَ سّباق...، ...).

+ كتابة همزة الوصل، أو الألف التي تحمل همزة الوصل، وعدم لفظها، في كل موضع من المواضع التي لا تُلفظ فيها هذه الهمزة (تسألني عن اسمي باستخفافِ المتكبر وازدرائه = ..عَنِ سْمي بِسْتخفاف لْمُتَكبر وزْدرائه).

+ كتابة الألف المتطرفة في الحروف والأسماء والأفعال، وسقوطها من اللفظ، وسقوط همزة الوصل التي بعدها (أما السفينة = أمَّ سَّفينة، يا ابن أخي = يَ بْنَ أخي، بنا اعتزازكم = بنَ عْتزازكم، مَضى العمر = يمضِ لْعُمْر، يتغنى الإنسان بحياة تُعسه = يتغنَّ لانسان...، مستشفى الإهمال = مستشفَ لإهمال،)

+ كتابة الياء المتطرفة، وسقوطها من اللفظ مع همزة الوصل التي تليها (بلادي التي أحبها = بلادِ لّتي أحبها، في اتحادنا قوة = فِ تّحادنا قوة، ..)

+ كتابة واو الجماعة والألف التي تليها، وسقوطهما من اللفظ (الحرفان كلاهما يسقطان يا دكتور أحمد وليست الألف وحدها)، وسقوط همزة الوصل التي تليها من

اللفظ (اسمعوا القول = إسْمَعُ لْقَوْلَ)

+ لفظ واو غير مكتوبة وياء غير مكتوبة، بعد ضمير المفرد الغائب المذكر المتصل المسبوق بحركة (لهُ صديق = لهُو صديق، به صمم = بهي صمم)

+ لفظ ياء غير مكتوبة بعد الهاء في كلمة «هذه» (هذهيْ)

+ كتابة ألف «أنا»، وعدم لفظها إلا في ضرورة الشعر وعند الوقف عليها في النثر (وطن النجوم أنا هُنا = أنا،...). ولعل من غير المشهور أن هذه الألف تكتب ولا تلفظ إلا في الحالتين اللتين بيناهما.

+ إسقاط نون التنوين من اللفظ مع إثباتها في الكتابة وإسقاطها من الكتابة وإثباتها في اللفظ.

+ أخيراً، سقوط الحركات من الكتابة اليدوية ومعظم الكتابة المطبوعة، ولفظ هذه الحركات ولا يخفى أن هذا الباب، من أبواب مخالفة الملفوظ للمكتوب، هو أوسع هذه الأبواب وأشملها. **وظاهرة المخالفة تُجاوز ذاتها فيه، لتتحول إلى ما هو أبعد منها، وتفضي بنا إلى ملفوظ لا يقابله مكتوب.**

هذه، إذن، هي حالات مخالفة الملفوظ للمكتوب، التي استخرجناها باستقراء سريع قمنا به في نطاق كتابتنا لهذا الرد، ويمكن، باستقراء «أقل سُرْعة»، أن نكمل الصورة التي رسمنا، أو نعدّل بعض خطوطها.

أما تعليقنا على هذه الصورة، فيمكن أن يتكون من النقاط التالية:

الأولى: أنَّ هذه الحالات «تغطي مساحة» واسعة جداً من حقل الإملاء العربي، مساحة تتضاءل أمامها المساحة التي تغطيها كلماتك الأخرى التي أعدتَ إليها الساقط من ألفاتها (هاذا، هاؤلاء، لاكن،...) أو اسقطتها ما لا يُقرأ من أحرفها (الألف بعد واو الجماعة، الواو من «أولئك»، الواو من أولو/أولي...)

الثانية: أن هذه الحالات، على الأقل من الناحية النظرية، تشكل صعوبات

إملائية حقيقية لا ينتفي وجودها بتعليلك الذي قدمته لها.

الثالثة: أن تلميذنا الابتدائي، حتى في مدارسنا الرديئة (وما أكثر الرداءة في مدارسنا) يستطيع التخلص من هذه الصعوبات، أو التخلص من معظمها، مع نهاية المرحلة الابتدائية، بسهولة نسبية تلفت الباحث. لماذا؟ لأن هذه الصعوبات، وإن كانت ناجمة عن مخالفة الملفوظ للمكتوب، إلا أنها تختلف، مثلاً، عن صعوبات مخالفة الملفوظ للمكتوب في اللسانين الفرنسي والانكليزي. فمع حتى أن صعوباتنا مرتبطة، في مجملها بحالات عامة، أو قوانين يستطيع تلميذنا، عن طريق المراس، وعن طريق المراس وحده، أن يدركها ويطبقها، نرى أن صعوبات اللسانين المذكورين إنما تشكل، في مجملها، حالات إملائية خاصة، أي أن التعميم لا يتناول منها سوى حالات معدودة. وهذا يعني أن على الفرنسي مثلاً أن يتعرّف على كل كلمة بذاتها، ويتعلم كتابتها بذاتها. وفي هذا من الهول على التلميذ ما لا يُنكر. خذ لك مثلاً الكلمات الفرنسية المقابلة لكلمات فيل، سبب، كثير، صغير، أنف، غثيان، دفتر، قلم، جميل، قبيح... وتأمل كتابة كل منها، لتدرك بسهولة معنى ما أقول.

الرابعة: أنك لم تُدخل هذه الحالات في مشروعك الإصلاحي بحجة أنها حالات طبيعية لا مفر منها، ناجمة، في رأيك، عن ظاهرة يتميز بها اللسان العربي، سميتها أنت ظاهرة «الكلمات التي تُقرأ بصوتين»، كالتاء المربوطة، وهمزة الوصل، وناجمة، كذلك، في رأيك أيضاً، عن كون اللغة المحكية هي الأساس. على أن ما نراه لك حجة أقوى هو ما بيناه، في النقطة السابقة، من كون هذه الحالات حالات عامة قياسية مطردة، تتلاشى من ذهن التلميذ الصعوبات النظرية، الناشئة عنها، مستغربين الربط الذي جعلته، في هذا الموضوع، بين الصورة الإملائية لبعض الكلمات، وبين اللغة المحكية. وهو ربط لا نشاطرك إياه، أو أننا لم نفهمه على الأقل.

الخامسة: أن وجود هذه الحالات الطبيعية التي لا مفر منها، بالحجم الذي بيّنّا، إنما يؤيد بوضوح ما ذهبنا إليه، في كلمتنا إليك في «سفير» ١٦ - ٣ - ٨٠، من أن مخالفة الملفوظ للمكتوب أمرٌ طبيعيٌ محتّم. وهي مقولة بلغ اندفاعك في تخطئتنا

فيها أنك سهوْت فنسبتَ إلينا ، بخطأ من الرأي ، ما لا يصدرُ عن إنسان يمتلك الحد الأدنى من قواه العقلية ، فجعلتَنا ، سامحك الله ، نرفضُ ، بعناد ظاهر ، كتابة كل كلمة يُطابق فيها الملفوظ المكتوب ، ونُطالب مطالبةً ساذجة بلهاء بتغيير كل صورة كتابية من صور الكلمات التي يطابق لفظها كتابتها ، ليتحقق ما جعلتنا نتصوره ، في عملية تدوين الألسنة ، من ضرورة مخالفة الملفوظ للمكتوب ؟ تُرى ، مَنْ يطالعك بمثل هذا الرأي ، أيكون جديراً بمجرّد ردّك عليه ، فضلاً عن تخصيص الصفحات الطوال لمناقشته ؟

السادسة: أما ، إذا توغلنا في ظاهرة مخالفة الملفوظ للمكتوب ، التي بينا أنها ظاهرة طبيعية محتمة ، وجاوزنا بها مستوى الكلمات التي عاينا الظاهرة في بعض حالاتها ، إلى مستوى العبارة التي هي ، في اللغة ، غاية بعيدة ، ألفينا أنفسنا أمام دنيا من التموجات الدلالية المتلاطمة ، التي يُجسّدها نُطقنا المتموج النابض بحرارة أحاسيسنا وألوان معانينا ، دون أن نجد لها ، على قرطاسنا ، سوى ظلال باهتة متمثلة في هذا الذي نسميه علامات الوقف: من نقطة ، أو فاصلة ، أو ما شابه ؛ وألفينا أنفسنا نتحدث ، لا عن مخالفة الملفوظ للمكتوب ، بل عن ملفوظ لا يقابله مكتوب ، عن ملفوظ استعصى على المكتوب .

السابعة: أن المطالبة بالمطابقة الكاملة بين الملفوظ والمكتوب هي مطالبة بأمر متوهّم . وإذا نحن استطعنا تحقيق مطابقة واسعة في كتابتنا المطبوعة ، فإن تحقيق المطابقة ، في كتاباتنا اليدوية يظل أمراً مغايراً لطبيعة عملية الكتابة هذه . ويصبح هذا التغاير أشدّ ، كلما تقدّمنا في درب الكتابة ، وكلما نمتْ خبرتنا ومهارتنا في ميدانها . ومعنى التغاير هذا هو أنه يندر ، أو يقلّ ، أن نكتب كلماتنا بالصورة النظرية الكاملة التي ترسمها لنا حروف المطبعة .

هناك ، من ناحية ، اختلافٌ وفروق لا نهاية لها بين صور الكلمات التي يكتبها الأفراد ، وهناك تشويه ظاهرٌ للحروف والكلمات ، وانحرافٌ بالحروف والكلمات عن صورها الطباعية ؛ وهما تشويه وانحراف ربما بلغا ، لدى عدد كبير من الناس ، درجة

قد يتساوى معها وجود الكلمات وعدم وجودها في النص المدوّن

وهناك، من ناحية ثانية، الكتابة المختزلة، التي تمثل كتابتُنا العربية نوعاً من أنواعها ـ ومعلوم أن الكتابة المختزلة إنما تقوم على كتابة الكلمة ببعض أجزائها، وأنّ قراءة الكلمة، مع ذلك، تبقى أمراً مستطاعاً.

وهناك الكتابة المختصرة، الكتابة بحرف أو حرفين أو ثلاثة من أحرف الكلمة، كما هو الشأن، مثلاً، في الكتابة الفرنسية والكتابة الإنكليزية، وفي كتابة بعض الكلمات الرياضية والعلمية، في اللسان العربي أيضاً، ببعض الرموز الاصطلاحية المعروفة (الخ، كلم، مم، ل ل، . الخ...)

وهناك، أخيراً، الكتابة بلا كلمات، أو **الكتابة بلا كتابة**، إذا جاز التعبير، أقصد الكتابة التي تسقط بعض كلماتها سقوطاً كلياً (التمارين المدرسية، مثلاً)، ونتمكن مع ذلك من قراءتها.

نخطو بعد ذلك خطوة أخرى في طريق التوغّل في مسألة المطابقة في الكتابة بين الملفوظ والمكتوب، فنتناول مسألة العلاقة بين الملفوظ والمكتوب وبين معناه، وهي علاقة ديالكتية قائمة بين الصورة الكتابية للكلمة أو العبارة، وبين معنى الكلمة أو معنى العبارة. إننا، كما ندرك معنى الكلمة أو العبارة بواسطة صورتها المكتوبة، كذلك فإن المعنى الإجمالي للعبارة، أو المعنى الجزئي لبعض جوانبها، أو لبعض الإشارات المكتوبة الماثلة أمامنا على القرطاس، يمكن أن يؤدي إلى إدراك الصورة الكتابية لكلمة أو عبارة لم نكن لنتوصّل إلى إدراك صورتها، أي إدراك كتابتها، لولا إدراكنا لما ذكرناه من معنى إجمالي، أو معنى جزئي.

ويترتب على ذلك نظرة جديدة، نظرة معمّقة، إلى **جوهر العلاقة بين الصورة الكتابية للكلمة ومعناها. نظرة هي رفض لِسُكونيّة العلاقة المذكورة. فعوضاً** عن أن تكون العلاقة بين الصورة الكتابية للكلمة أو العبارة، ذات اتجاه واحد، من الصورة الى المعنى، تصبح **العلاقة ذات اتجاهين تتحرك بها من الصورة إلى**

المعنى، ومن المعنى إلى الصورة، ويصبح إدراكنا للفظ وصورته الإملائية عن طريق المعنى، متمماً لإدراكنا للمعنى عن طريق اللفظ وصورته الإملائية، وتصبح أهمية اللفظ وصورته الإملائية، مرتبطة بهذه الدلالية القائمة بينه وبين المعنى، وتصبح نظرتنا إلى نظام الكتابة والإملاء، نظرة واقعية، مجردةً من الأوهام والمبالغات (هذا هو الأساس النظري المبدئي لما أشار إليه الدكتور عمر فروخ في سياق رده على الدكتور لواساني في «نهار» ١٥/٤/٨٠، من أن العربي الذي يجهل اللسان الفارسي، لا يستطيع أن يقرأ، من الشعر الفارسي مثلاً، بيتاً واحداً مكتوباً بالحروف العربي، الخ...)

* * *

جيم مسألة توحيد الألفين

رأينا، في القسم «ألف» من بحثنا هذا:

ـ أن للألف المتطرفة صورتين اثنتين في الأسماء والأفعال: الألف المقصورة، والألف القائمة.

ـ أن وجود هاتين الصورتين لا يعني عدم المطابقة بين الملفوظ والمكتوب في الكلمات المختومة بألف.

ـ أن القسم الغالب من ألفات هذه الكلمات مكوّنٌ من ألفات مقصورة وأن الألفات القائمة ربما كوّنت ما يُشبه الشذوذ الذي «تطّردُ» به القاعدة.

ونضيف هنا ما نلاحظه من ارتباط بيّنٍ للفظ الألف وصورتها الكتابية، وبين ما تتحول إليه في تثنية الاسم (فتى ـ فتيان)، أو جمعه (مستشفى ـ مستشفيات)، أو في إسناد الماضي المختوم بألف، إلى ألف التثنية (مشى ـ مشيا، دعا ـ دعوا)، أو نون

النسوة (مشي ـ مشيْنَ، دعا ـ دعوْنَ، سعوى ـ ستوَيْنَ)، أو إلى «وا» أو.. الخ...

وهذا يعني أن كتابة هذه الألف، في مجمل الحالات، لم تكن عملاً تحكّمياً اعتباطياً، بل استندت إلى هذا الربط الصّرفي الذي بيّنّا وهذا الاستناد هو ما قلنا، في مقال ١٦/٣/٨٠، انه يمكّن (قلنا «يُمكن»، ولم نقل «ينبغي») أن يُثير إعجابنا بدل أن يثير سخطنا؛ وقال الأستاذ إميل يعقوب، في رده علينا، في «سمير» ٢/٤/٨٠، أنه يثير السخط ولا يثير الإعجاب.

ثم سأل هل كتابة الألف المتطرفة، بصورتيها اللتين تكلم عنها، واللتين لا تعلاّن مبدأ التطابق بين الملفوظ والمكتوب، هلْ كتابة الألف هذه تكوّن، فعلاً، مشكلة إملائية ينبغي أنْ نبحث لها عن حل؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تندرج في سياق القسم «هاء» من بحثنا

* * *

دال هَلْ مَسْأَلَةُ نِظَامِ الكِتَابَةِ تُشَكِّلُ قَضِيَّةً جَوْهَرِيَّةً مَصِيرِيَّةً؟

إن إجابتنا عن هذا السؤال يمكن أن تتكوّن من النقاط التالية:

النقطة الأولى:

أن اللغة، في جوهرها، هي كيان شفْهي يمتد من اللسان إلى الأذن، ومن الأذن إلى اللسان، و... اللغ... في حركة دائرية يعسر بها، قبل غيرها، كثير من حقائق اللغة أو ظواهرها؛ وليست عملية تدوين اللغة سوى عرض حادث عرفته الألسنة المختلفة في أزمنة متأخرة جداً، ولم يتناول من اللغة سوى بُعْدٍ محدد من أبعادها،

بُعْدٍ أشرنا إليه في البند «سادساً»، من القسم «باء»، من هذا البحث.

ونضيف هنا أمرين:

الأول:

أن **العبارة***، التي هي الوحدة النحوية الكبرى، كما يرى بحق الألسني الأميركي بلومفيلد[1]، **ليست كياناً صوتياً سكونياً مسطحاً**، مؤلفاً من كلمات متجاورة، مترابطة، متعاقبة في الزمان، وفق ترتيب خاص يولّد **بُنْيَةً تركيبية*** أو بُنى تركيبية، تُجَسّد قاعدةً من قواعد اللسان أو أكثر، وتكون مشحونةً بهذا المعنى أو ذاك من المعاني اللامتناهية التي تخطر ببال المنشئ أو المتكلم. العبارة هي هذا. إلا أنها، فضلاً عن هذا، كيان متحرك، متموج، متلون، مصطبغ بألوان من المعاني التي يرغب المنشئ أو المتكلم في إيصالها إلى الآخرين، أو يرغب في التغني بها في مواقفه الوجدانية الغنائية.

والثاني:

ان ما استطاع الإنسان أن يدونه، من هذا الكيان الصوتي المتحرك المتموج...، هو صورةٌ بعينها من صُوَرِهِ المتحركة...، أو لنقُلْ إنّه استطاع أن يقبض على بُعْدٍ واحد من أبعاده، هو بعدُه المسطّح. أما أبعادُهُ الأخرى، فقد تمردت على الحرف، واستعصت على التدوين، وتُرِكَ للآخر، للقارئ - المخاطب، المزود بحدٍّ أدنى من الثقافة، أن ينفذَ إليها، من **كُوَّةِ الحرف الملقى هكذا أمامه ساكناً على القرطاس** كما يجري، على وجه التقريب، في نص موسيقي تتحول فيه الإشارات الموسيقيةُ الصامتة، على يد موسيقيٍّ مختص، إلى دنيا من الأنغام.

---

(١) راجع مثلاً، هانس هوزمن، علم النص التربوي، الترجمة العربية، لفرانسوار دوبوا - شارلييه، ص ٤٦، لاروس، ١٩٧٢ Françoise Dubois - Ang. ترجمة، Hans Höpman Chadler

النقطة الثانية:

أنَّ نظام الكتابة، كما تبين لنا شخصياً، وكما يقول مارتينيه [٢] صراحةً، لا يكوّن فرعاً من فروع الألسنية، وإن كان (نظام الكتابة) في الواقع ملحقاً بهذا العلم. إن نظام الكتابة، في رأي هذا اللغوي الفرنسي، لا يعني عالِمَ اللغة إلا بمقدار ما تُحْدِثُهُ عملية الكتابة مِنْ أثرٍ في الكيان الصوتي للغة.

وبعد ذلك نستنتج أنه، لو كان نظام الكتابة، وما يتفرع عنه من مشكلات إملائية، قضيةً جوهرية، لكان فرعاً مهماً من فروع الألسنيّة.

النقطة الثالثة:

أن القرآن الكريم مليء بالكلمات المرسومة بإملاء لا تَطابُقَ فيه بين المَلْفوظ والمكتوب. فإذا عَمَدَ أحدنا إلى إيراد آيةٍ من القرآن، أو أكثر، في مقالة أو كتاب أو ما شابه، فإنه يوردها بالإملاء العادي، بالإملاء العِلْماني، إذا جاز التعبير، دون أن يلفتَ ذلك نظر أشد المتزمتين أو انتباهه، فضلاً عن احتجاجه واستنكاره. فإذا هو أقدم على تعديل بسيط في كلمات الآية، في ذات هذه الكلمات، كأن يُحِلَّ كلمةً محل كلمة تُرادِفُها، أو أن يُسْقِط، مثلاً، حرفَ جر يمكن إسقاطه مِنْ مثل قوله: «يا أيها الذين آمنوا إذا نُودِيَ للصلاة مِنْ يَوْم الجمعة »، فيقول: «... إذا نودي للصلاة يومَ الجُمُعَة...»، فإنَّ القيامة تقوم في وجهه، ويحتج عليه حتى فاتروا الإيمان، **وأَبْعَدُ الناس معرفةً بجوهر البنيان اللفظي لهذه الآية أو ما شابهها.**

لماذا؟ لأن الحرفَ الذي تُرْسَمُ به الكلمة، في أي لسانٍ من الألسنة، ليس جزءاً مهماً من الكلمة واعتَبِرْ ذلك في جَواز تبديل هذا الحرف، وجوازِ أنْ نَكْتُبَ اللسان

---

(٢) أندريه مارتينيه: ألسني فرنسي مشهور. راجع، حول الفكرة التي نوردها له، كتابه المعروف «مبادئ في الألسنية العامة» (Éléments de linguistique générale)، باريس ١٩٧٠.

العربي، مثلاً، بالحرف اللاتيني، أو الحرف العبري، أو غيرهما، جوازاً نظرياً مفترضاً على الأقل.

النقطة الرابعة:

أنّ الغرب، الذي نستشهد به استشهاداً موضوعياً منهجياً واعياً، بعيداً عن عُقَد النقص، الغربُ الذي بلغ من الحضارة والتطور الفكري درجةً استطاع بها أن يُفلِت من أقدس مقدساته، واستطاع مثلاً أن يبلغ الإلحاد، وأن يتخلص مِنْ كثير من تقاليده، واستطاع، على صعيد اللغة، أن يُطوّرَ ويبدل ويعدل، لم نره يمَسُّ نظام الكتابة، واستمر، مُمَثَّلاً في اللسانين الفرنسي والانكليزي اللذين يُتيح لنا ما نعرفه منهما أن نستشهد بهما، استمرّ في المحافظة على إملائه التقليدي المعروف، على الرغم مما يرزح تحته هذا الإملاء من عيوبٍ ليست عيوبنا بإزائها شيئاً ذا بال.

لماذا تخلص الفرنسيون والانكليز من كثير من تقاليدهم...، ولم يمسوا نظام الكتابة عندهم، بل لم يُدْخلوا عليه حتى الاصلاح الجزئي؟ الجواب الذي نراه هو: أن القضية ليست قضية جوهرية أو مصيرية. ولو كان الأمر كذلك، لرأيتهم يهبون هبة رجل واحد. يعدلون ويبدلون ويسفون.

* * *

هاء - متفرقـات -

في الذي تقدم من البحث، حاولنا أن نَرُدَّ على الدكتور لواساني، من خلال بحث عام ذي أقسام واضحة. إلا أن نقاطاً متفرقة وردت في سياق رده علينا في ٨٠/٤/٦، وبقيت خارج بحثنا، لأسباب منطقية تتعلق بمنهجية البحث.

وبما أن هذه النقاط هي مما يتطلب تعليقاً أو رداً، فقد رأينا أن نتناولها في قسم

مناص من البحث هو هذا ، على أن يكون تناولنا تناولاً سريعاً .

+ حول ما ذكره اللواساني من أن للخط دوراً في تحديد المعاني وتركيزها في ذهن الكاتب والقارىء ، نكتفي بأن نقول لو كان الأمر كما تصف ، لأصبح إدراك المعاني عن طريق خط متعرج ، مثلاً ، إدراكاً متعرجاً ، ولأصبح إدراك المعاني ، عن طريق السماع الشفهي ، أمراً متعذراً ..

+ حول ربطه لإملائنا الراهن بعملية القراءة ، وما يجرّه هذا الربط ، في رأيه ، من إضاعة للوقت ، نرى أن مسألة القراءة لا علاقة لها بالبحث الذي نجادل فيه ، وإن كانت مرتبطة بنظام الكتابة العربية برمته هذا أمر آخر ...

+ حول عدم دعوته إلى تعديل الحرف العربي ، ونفيه عن نفسه تهمة التفكير في هذا التعديل ، نقول له : ولِمَ لا ؟ إذا كنت ترى أن نظام الكتابة العربية ، بوضعه الراهن ، هو نظامٌ فاسد ، وكنت تدعو إلى إصلاحه ، فإننا ، لأسباب لا مجال لتفصيلها هنا ، لا نرى أن الإصلاح الجذري لهذا النظام يكون بغير التعديل الذي تدفع عن نفسك تهمة التفكير فيه (كما ذكرنا في ردنا على الأستاذ إميل يعقوب في « سفير » ٣/٤/٨٠)

+ حول قوله إن في إصلاح الإملاء إصلاحاً للتعبير الأدبي ، نكتفي بالسؤال أجادٌ هو في هذا ؟

+ حول قوله إن المتمسكين بكل ما هو قديم (بكل) يمثلون ظاهرة مَرَضيّة في جسم هذه الأمة الخ ، نقول له : إن أبرز ما يتضمنه القديم الذي له بحثنا بخصوص اتصال أمران : نظام الكتابة بالحرف العربي ، واللسان العربي الفصيح وما يرتبط به من تراث ، ثم نسأل لماذا يتمسك هو بهما ؟

+ حول إطلاقه كلمة « معزوفة » على قول من يقول : « إن هناك مؤامرة على اللسان العربي » الخ ، نقول له إن قولكم هذا هو ، أيضاً ، معزوفة ، بل هو سمفونية تعزفها أوركسترا يفوق عدد العازفين فيها عدد العازفين في أضخم

الأوركسترات السمفونية المعروفة.

+ حول ما ورد من كلام صادر عن الدكتور لواساني، في غير ردة علينا، وصادر عن غيره، مما يتعلق بآراء أديبنا الكبير طه حسين، في موضوع نظام الكتابة والإملاء، لا يسعنا شخصياً، إلا أن نستغرب إقحام الرجل في موضوع أبسط مقومات دراسته واستيعابه، وأهم هذه المقومات غير متوافرة لديه، ونعني حاسة البصر ألا يكون طه حسين، في ذلك، شبيهاً بطبيب يداوي، على الهاتف مثلاً، حالة مرضية تفوق الزكام، وتتجاوز التهاب اللوزتين؟

+ إشارة أخيرة نوردها في سياق نقاطنا المتفرقة هذه، وهي أنه، لو أتيح لأجنبي يجهل اللسان العربي، أن يطّلع، من طريق الترجمة، على سجالنا هذا الجاري حول مشكلات الإملاء العربي، لتصور أن ما نكتبه، في شؤون حياتنا اليومية، وما تنشره صحفنا في إنتاجها المتدفق، إنما هو مليء بأخطاء إملائية لا تقبل الحصر، ولما صدّق، إذا أخبرناه، مثلاً، أن أشد منشوراتنا الصحفية رداءةً وأحطّها مستوى، خاليةٌ من أخطاء الإملاء، أو تكاد.

* * *

واو هل الوضع الراهن للإملاء العربي يكون مشكلة حقيقية؟

بعد أن بيّنا:

+ أن مخالفة الملفوظ للمكتوب، في كتابة اللسان العربي خاصة، وفي الكتابة عامة، هي ظاهرة طبيعية محتمة

+ أن هذه المخالفة تمتد، في جسد الكتابة العربية، لتغطي «مساحات شاسعة» في هذا الجسد،

+ أن المطابقة، التي يدعو إليها الدكتور لواساني، لا تشكل، من هذه المساحات، سوى نسبة محدودة،

+ أن كتابة الألف المتطرفة بصورتيها المعروفتين، لا تدخل في نطاق مخالفة الملفوظ للمكتوب، وأن هذه الكتابة إنما تعود إلى أسباب صرفية بيناها، وأن الدعوة إلى توحيد الألفين لا تدخل، هي الأخرى، في نطاق الدعوة إلى المطابقة بين الملفوظ والمكتوب،

بعد أن بينا ذلك، وبينا أموراً أخرى أوردناها بعنوان «متفرقات»، نرى أن استكمال البحث، واختتامه، يتطلبان أن نطرح على الأخ الدكتور لواساني سؤالاً يتصل بالبحث، آملين أن تكون إجابته عنه بالبراءة عينها الكامنة وراء طرحه:

- أنت يا سيدي تريد - ولك شكر الضاد - أن تُصلح نظام الكتابة العربية، على غرار ما فعله الأوائل، على غرار ما فعله أبو الأسود الدُؤلي، مثلاً، في المائة الأولى من مئاتنا، وإنْ كان فعلُه إصلاحاً في العمق (لقد اضاف أحرفاً أساسية بإضافته الحركات المعروفة) وفعلك إصلاح في الأفق (إعادة حرف ساقط، إسقاط حرف زائد، توحيد صورتين لحرف في صورة). وهذا الإصلاح، إصلاحك، يقتضي تغييراً جزئياً في بعض عناصر النظام المعتمد. وأنت مُدْرِكٌ، لا محالة، أن كل تغيير في ميدان اللسان العربي، لسان القرآن ولسان التراث، وإن كان تغييراً جزئياً، فإنه يحرك الناس، ويثير في وجهك حتى العامة الذين لا يدرون ماذا يفعلون. وإذا كان إصلاحك المنشود هذا منطلقاً من أسباب جوهرية، أو، بكلمة أدق، من دوافع ملحة ثابتة، وكان من الأهمية بحيث تستهين بالعقبات التي يثيرها استهانةً تبلغ بك حدود الاستشهاد، فإن من واجبك أن تمضي فيه وتَسْتَشْهِد في سبيله. أما إذا كان الأمر على غير ما نصفت، فإننا، بمحبة وبراءة، ندعوك الى تحويل طاقتك إلى ما لا يكون فيه ريب

وحول أسباب مشروعك الإصلاحي، أو دوافعه، نسأل ببراءة:

هل قمت يا سيدي، أنت أو غيرك، بدراسة ميدانية علمية، شَمَلَتْ قطاعات متنوعة من أبنائنا التلاميذ والطلاب، وثبت لك بنتيجتها، مثلاً:

+ أن هناك نسبة معينةً من تلاميذنا الأسوياء الذين يتلقَّونَ تحصيلهم في مدارس تستوفي حداً أدنى من الشروط التربوية والعلمية، يصلون إلى نهاية المرحلة الابتدائية، ويكتبون، مثلاً، كلمات «لكن»، «هذا»، «عصى»، «موسيقى»، «سافروا»، الخ.، كما تكتبها أنت؟،

+ أن هناك نسبة من تلاميذنا الأسوياء، في بعض المدارس السوية، يبلغون نهاية المرحلة المتوسطة، أو نهاية المرحلة الثانوية، وهم يرتكبونَ «أخطاء» مماثلةً للأخطاء المذكورة فوق، أو أخطاءً من نوع آخر، مما يتصل بمشروعك الإصلاحي، من قريب أو بعيد؟،

إذا كنت، أخي الدكتور، قد قمتَ بهذه الدراسة، أو قام بها غيرك، واستندت إليها، فإننا، مبراءة الباحث عن الحقيقة والحق، نقترح أن تنشرها في الناس، وتجعل كل واحد من مخالفك، يضع إصبعه على الداء الذي ترمي بمشروعك لعلاجه

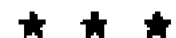
أما إذا كان الأمر على خلاف ما ذكرت، فإننا لا نجاريك في المضي في ما أنت ماضٍ فيه، أو تقومَ بالدراسة التي ذكرنا، وتكونَ نتيجتها متفقة مع ما تدعو إليه.

وحول أهمية الإصلاح بذاته، فإننا، بالبراءة عينها، نطالبك أن تبين لنا، ولسوانا، بالوقائع والأرقام، النتائج السلبية، في حقل اللغة أو غيرها، لإقدام تلميذ في نهاية المرحلة الابتدائية، على كتابة كلمة «هاذا» مثلاً، بالألف، كما تكتبها أنت، كتابةً لا يلبثُ بعدها طويلاً حتى يعدل إلى سواها؛ وإقدام تلميذ، في المرحلة المتوسطة أو في نهايتها، على كتابة كلمة «عصا» مثلاً، بالألف، كما تكتبها أنت، كتابةً لا يلبث بعدها طويلاً حتى يعدل إلى سواها؛ وإقدام تلميذ، بل طالب من طلابك في كلية الآداب، على كتابة كلمة «مرؤوس» بواوين اثنين، أو بواو واحدة أو كتابة كلمة «موسيقى»، بالألف المقصورة، أو «موسيقا»، بالألف القائمة، كما

تكتبها أنت، وكان هذا الطالب شاعراً موهوباً، أو كاتباً فذاً، عِلي قصائده، أو مقالاته على زميل له لا يُحسن من اللغة سوى الإملاء....

إذا استطعت أن تُبين لنا، بالوقائع والأرقام، في حقل اللغة نفسها، أو في حقول التحصيل الأخرى، أو في ميدان الشخصية البشرية أو في ميدان الحياة الاجتماعية والوطنية، أو في ميدان الحياة الاجتماعية والوطنية، النتائج السلبية لأخطاء الإملاء، فإننا ندعوك إلى المضي في ما أنت ماضٍ فيه، ونجند أنفسنا للقتال وراءك...

أما إذا كان الأمر على غير ما نصف، فإننا نرى أن خدمة اللسان العربي، في غير ميدان الإملاء، تكون خدمة أجدى، والله أعلم



المقالة الرابعة

الاقتباس اللغوي بمستوياته الثلاثة من خلال تجربة التعريب

نشرت في جريدة «النهار» البيروتية ابتداء من الأحد ٨٣/٧/٦

مـــدخـــل

إذا كان اغتناء اللسان بالاقتباس هو، في ظاهره، اغتناءً خارجياً يَمُدّ اللسانَ المقتبس (بكسر الباء) بعناصر الألسنة الأخرى، فإن هذا الاغتناء يظلّ اغتناءً ما دام **اللسان المقتبس يتمثّلُ العناصرَ المقتبَسة، ويحوّلها، بعُنصر الشكل الذي يُنزّلها فيه، إلى خلايا طبيعية** تندمج بجسد اللسان وتتلاشى عجمتها في خلاياه وأنسجته، ويصبح الاقتباس، بهذا الذي نقول، وكما سيظهر لنا منْ متْن البحث، **سبيلاً طبيعياً منْ سُبُل التكاثر**، تكاثر الألسنة، ورافداً من روافد نُمُوّها.

وإذا كان الاقتباس، من جهة البحث النظري، موضوعاً قديماً، وكان كلامُنا عنه لا يمكن، للوهلة الأولى، إلاّ أنْ يُعَدّ كلاماً مكروراً مُعاداً، فإنّ ما لمحناهُ من جوانب الظاهرة جعلنا نَحْسَب أنّ القول المجدَّد فيها أمرٌ في المتناول، وحمَلَنا بشيء بحثنا هذا.

أمر آخر كان من دوافع البحث: أنّ ظاهرة الاقتباس، بجانبها العملي التطبيقي، شدّةُ الصلة بنشاطنا اللغوي اليومي الجاري على مختلف الصُعُد ومختلف المستويات، فأردنا، بتوسيع الكلام عليها، ولا سيما في مثل مقامنا الإعلامي هذا، أن نوضح، في أذهان المترجمين حيالها، ما نراهُ حقيقتها، وأن نوضح هذه الحقيقة، بصورة خاصة، في أذهان المترجمين حيال مستوىً تعيّنه من مستوياتها (**مستوى «البُنى الدلالية»**)، **[illegible] في توصلنا البحث** [illegible]

★

وكانت مقولة المستويات، التي تبيّناها بوضوح في الظاهرة، دافعاً ثالثاً جعلنا نُقبل على تناول الموضوع، لأنها كشفت لنا من جوانب الموضوع ما يساوي عناء الاقبال على بحثه

وما هي هذه المستويات؟

إنها ثلاثة.

مستوى الكلمة المفردة (وهو المستوى الأشهر والأوسع).

مستوى «البُنى الدلالية» (ما نسميه نحن كذلك).

مستوى البنى التركيبية.

وهي مستويات لم نعْهد أنها رُوعيت مراعاةً مركّزة في دراسة الاقتباس.

وإذا كان هذا الذي نقوله يعني أن بحثنا سينقسم إلى أقسام رئيسية ثلاثة، تقابل المستويات المبيّنة، فإن قسماً رابعاً رأينا إلحاقه بهذه الأقسام، وإن كان، بمنطق المهجية المألوفة، إنما يأتي قسماً أوّل. لأنه، من الكلمة التي يَدُور حولها البحث (كلمة «اقتباس»)، إنما يتناول جانبها اللغوي الاشتقاقي والجانب اللغوي الاشتقاقي يكون عادة في مطالع الأبحاث. إننا آثرنا لهذا القسم أن يُؤَخَّر. لأنَّ الكلام عن الجانب اللغوي من المصطلح، بَعْدَ الكلام عن مضمونه، يكون أقرب إلى الإدراك والاكتناه والتمثُّل، كما سنرى

أما تعليل حصول الاقتباس بين الألسنة، الذي يمكن أن يُعَدّ قسماً خامساً للبحث، فإننا رأينا أن يكون للأقسام الأخرى كالمدخل نجعله بعد هذا التمهيد

بقيت إشارة أخيرة نختم بها تمهيدنا، وكان من الممكن أن تأتي في مستهله ليس بحثنا هذا للاقتباس بحثاً عاماً للظاهرة المتجسدة في العلاقات التفاعلية القائمة بين الألسنة البشرية المختلفة، بمقدار ما هو بحثٌ خاص يتناول الظاهرة مِنْ خلال تجسّدها في ما يقوم مِنْ علاقات بين لسان بعيْنه، هو اللسان العربي الذي كان البحث من أجله، وبين ألسنةٍ أخرى أتيح لهذا اللسان أن يحتكّ بها، ويتفاعل معها،

في فترات تاريخه المتعاقبة. إنه، بمزيد من التحديد، بحثٌ لما أحدثته هذه العلاقات في اللسان العربي من آثار، وما أتاحته له من اقتباس. أي أنه بحثٌ لتجربة التعريب أكثر مما هو بحث للاقتباس كظاهرة لغوية عامة تنطبق قوانينها على كل لسان. ولا يخفى أن ما يتطلبه اكتناه الاقتباس كظاهرةٍ عامة من معطيات، هي الإحاطة بعدد كبير من الألسنة، إنما هو أمرٌ من النادر جداً أن يتيسَّر لباحث.

* * *

ألف تعليل حصول الاقتباس

منَ المسلَّمات البسيطة الملابسة للبديهيات أنَّ **حصول الاقتباس بين الألسنة هو نتيجة** حتمية طبيعية **للاحتكاك** الذي يقوم بينها، وهو احتكاك يَفرضُه ترابُطُ الشعوب وتداخلها، وما يقوم بينها من تبادل يتناول مرافق الحياة اليومية، كما يتناول شؤون الفكر بميادينه ومستوياته.

ولا يخفى أن وقوع الاقتباس بين الألسنة ليس ظاهرةً حادثة طرأت على الألسنة في أزمنتها المتأخرة. إنه، في تصورنا، من القدَم، بحيث نستطيع أن نعتبره مرافقاً للألسنة في عصورها كلها، منذ نشأتها ـ إذا جاز الكلامُ على هذه النشأة ـ حتى يومنا هذا. يظهر لنا ذلك ويُوضحه جولةٌ سريعة نقوم بها في أيّ قاموس مِنَ القواميس التي تشير، في سياق شرح كلماتها، إلى الكلمات المقتبسة، وأصولها، والألسنة التي اقتُبست منها، كالقاموس الفرنسي المشهور المعروف باسم **لاروس**، أو في أيّ قاموس من القواميس المتخصصة في الكلمات المقتبسة، كـ **«كتاب الألفاظ الفارسية المعرَّبة»** لمؤلفة السيد **أدّي شير**[1]، أو في كتاب **«الألفاظ العربية الآرامية الأصل»** لمؤلفه **سيجموند فرانكل**[2]، الخ.

وربما جازت الإشارة، أو وجَبَتْ، في ختام هذا القسم من البحث، إلى أن

---

(١) أدّي شير، كتاب الألفاظ الفارسية المعرّبة، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت ١٩٠٨

(٢) راجع ص ٦ من الكتاب المذكور في الحاشية السابقة

قواميس الاقتباس منحصرةً في الاقتباس الجاري على مستوى المفردات. ولا نعلَمُ أنّ هناك قواميس، أو مؤلّفات أخرى تتناول الاقتباس الذي يَجْري على مستوى ما سميناه «البُنى الدلالية»، أو البُنى التركيبية وهذا، في ما نرى، أمرٌ طبيعي لأن اقتباس المفردات يجري على نطاق واسع بين الألسنة، ثم إنه من الأمور المحسوسة القابلة للحصر والتصنيف والتبويب، في حين أن اقتباس «البُنَى الدلالية» إنما يجري على نطاق ضيق، كما سنرى، ثم إن حصره أمر صعب، وتبويبُه أصعب أما البنى التركيبية، فسنرى، في الموضع المخصص لها من البحث، أنّها مِنَ النُّدْرَة، ومنَ مقاومة حُصولها، بحيث لا يُطْرح حتى التفكير في تبويبها، فضلاً عن وضع القواميس لها

* * *

باء   إقتباس المفردات

نشير أولاً إلى أن اقتباس المفردات هو الاقتباس المشهور المألوف الذي ينصرف الذهن إليه إذا أطلقت الكلمة إطلاقاً (كلمة « اقتباس »).

ثم نشير إلى أن كلامنا عن اقتباس المفردات - وهو في الحقيقة كلام عن اقتباس اللسان العربي للمفردات - إنما يتناول المسألة في ضوء[٢] عدد من الألسنة التي تيسّر لنا الانطلاق منها : اللسان الفرنسي ، اللسان الهندي ، اللسان الإيطالي ، الخ . وهي الألسنة التي نعرف بعضها ، ولم يعرضها ، ويورد الكتاب المذكور في الحاشية الأولى كلمات من بعض لغة ثالث

إنّ التأمل في حجم الكلمات العربية المقتبسة من الألسنة المذكورة ، والتأمل في ذات عددٍ كبير من هذه الكلمات ، يُظهران لنا مدى كون الظاهرة ، ظاهرة اقتباس الكلمات ، ظاهرةً طبيعية .

فمن جهة الحجم ، نلاحظ الضخامة النسبية لعدد الكلمات المعرّبة ، وهي ضخامةٌ يُظهِرُها لنا مجرّدُ أنْ توضع لها القواميس المتخصصة .

---

(٢) هذه (« في ضوء ») ثُنية دلالية اقتبسها اللسان العربي ، في عصره الحديث ، من اللسان الفرنسي (À la lumière de) وهي ثُنية مقبولة مدعت بساننا ، وشُحنت ، فيه ، بمدلولها المعروف الذي لا نرى ، عبر الزمن ، مسوغاً للبحث عن سواها (راجع من هذا البحث « اقتباس البنى الدلالية »)

ومن جهةِ طبيعيّةِ الظاهرة، نُلاحظ أن عدداً كبيراً من الكلمات المعرَّبة قد بلَغَ اندماجها باللسان العربي درجةً بِتْنا معها نَحْسَبُها كلماتٍ عربية، حتى إذا كُشف لنا أنها مُعَرَّبة أخذَنا الاستغراب كل مأخذ. ألا نستغرب، مثلاً، أن تكون كلمات الأبَد، والأُبَّهة، والأُسْوة، والبرهان، والبستان، والبنفسج، والباب، والتُّرْعة، والثمر، والجادَّة، والجُمان، والجاه، والخَنْدق، والخيال، والديجور، والدرب، والدستور، والرَّذاذ، والرمز، والزُخرف، والزلال، والصيف، والغوغاء، الخ... الخ... ألا نستغرب أن تكون هذه الكلمات، ومثيلاتُها كثيرات، كلماتٍ مُعَرَّبة اقتبسها اللسان العربي، في عصوره المتعاقبة، مِنْ ألسنةٍ أخرى؟

ونحاول تحليل هذا الاندماج، فنورد نقاطاً ثلاثاً توضح المسألة

الأولى: أن الأصوات اللغوية، التي تصاغ منها الألسنة المختلفة، هي، في مجملها، مادَّةٌ صوتية مشتركة بين الألسنة، لأنها صادرة عن جهاز واحدٍ هو جهاز النطق البشري المعروف. فانتقال هذا الصوت أو ذاك، من لسان إلى لسان، إنما يُشكل حركةً طبيعية تقع في دائرة الإلْف اليومي. وما كان منها مختصاً بهذا اللسان أو ذاك، أي ما كان منها أجنبياً بالقياس إلى اللسان الذي ينتقل إليه، تناولَهُ، في عمليةِ انتقاله، من التبديل، ما يتلاءم به مع اللسان الذي ينتقل إليه، وما تزولُ به أجنبيَّتُه، ويدخل في دائرة الإلْف اللغوي للسان الجديد.

الثانية: أن المادةَ الصوتيةَ المكوِّنة للكلمة المنتقلة من لسان إلى لسان، ترتدي، مِنَ اللسان الذي تنتقل إليه، شكلاً صرفياً جديداً يهبُها وجْهاً مجانِساً لوجوه الكلمات التي يضمُّها قاموس هذا اللسان.

الثالثة: أن تقادُم العهد على الكلمة المقتبسة من شأنه أن يُمكِّن هذه الكلمة في بيئتها الجديدة، ويُعَمِّقَ جذورها في تربتها، ويجعلَها تتكاثر في هذه التربة كتكاثر الكلمات الأصيلة سواءً بسواء، ثم تختلط بهذه الكلمات وتندمجُ بها حتى تُحْسَبَ في عدادها

وينقلنا هذا الذي بلَغْناهُ إلى الجانب المبدئي من الظاهرة، جانب تقعيد

الاقتباس على مستوى المفردات، أو، بكلمة متحفظة، إلى محاولة هذا التقعيد وصياغة ما نراه له قانوناً عاماً. وهي محاولة تمرّ بالنقاط التالية

١ - إن كلامنا عن اقتباس المفردات، أو تعريبها، لا يعني أن الاقتباس يتناول كلَّ نوعٍ منْ أنواع الكلمات، ولا يعني أن الأنواع التي يتناولها إنما يتناولُها بدرجةٍ واحدة من التواتر

ففي حين أن الكلمات النحوية «محرَّمة» على الاقتباس تحريماً كلياً، كما سنرى في القسم الخاص باقتباس البُنَى التركيبية، فإن الأسماء الموصوفة تظهر، من خلال تجربة التعريب على الأقل، وكأن اقتباس الكلمات لا يتناول سواها

أما الصفات والأفعال، فإن اقتباسها نادر الوقوع إذا قيس باقتباس الموصوفات، وإن كان بين اقتباس الواحدة والأخرى من الفرق ما نحن مبيّنوه.

ومضمون هذا الفرق أننا، أيضاً من خلال تجربة التعريب، نلاحظ أن الصفات التي تنتقل بالاقتباس من لسانٍ إلى لسان تكونُ صفاتٍ في لسانها، في حين أنَّ الأفعال المقتبسة لا تكون أفعالاً في لسانها إلا نادراً كفعلِ «تَلْفَنَ» المقتبس، حديثاً، من الفعل الفرنسي المقابل، و «بَخْشَ» المقتبس قديماً من الفعل الفارسي «بخشيدن»

أما غالبية هذه الأفعال، فإنها، في لسانها، تكون أسماءً تُقتَبس مادتُها الصوتية ومعناها ثم تصاغ بصورة الفعل. وذلك مثل الفعل المُعرَّب «دوْزَنَ» (دَوْزَنَ المعنى عودَهُ) المقتبس من التركي «دُوزَن» (بضم الدال وفتح الزاي) الذي يعني الترتيب والنظام أو يُقتبس الاسم ثم يُشتق من الاسم المقتبَس فعلٌ يناسب لفظه ومعناه: وذلك مثل كلمة «الفلسفة» التي اقتبسها العربي من اللسان اليوناني ثم اشتق منها فِعْل «فَلْسَفَ» (فلسف القضية يُفلْسِفُها)، وفعلِ «تفلسف» المعروف. وكذلك فِعْلَ حديثاً بكلمة «بورجوازية» التي اشتق منها فعلي «تبرجز»، و «برجز»، إلخ.

٢ - إن الاقتباس، كعمليةٍ لغوية تجري في ذات الكلمة المقتبسة إنما يخضع

لقانونٍ عامٍّ واحِد، أو قاعدةٍ واحدة، أيّاً ما كانت الكلمة المقتبسة، اسماً موصوفاً، أو صفة، أو فعلاً.

على أننا، قبل أن نقدم هذه القاعدة بصيغتها العامة، نرى أنْ نمهد لها بشرحٍ يُوضحُها ويتناول نقاطاً تتضمّنُ عناصرَ تَدْخُل في القاعدة المذكورة.

* في كل كلمة عنصران لا تكون الكلمة إلا بهما: مادتها الصوتية، والشكل الذي ترتديه المادة وتظهر به كياناً لغوياً سوياً. إنه شكلها الصرفي أو بُنْيَتُها

* إن ما يَهَبُ الكلمة هُوِيَّتها ويُقرِّر لها انتماءها الى هذا اللسان أو ذاك هو شكلها أولاً ثم مادّتها؛ لأن المادة الصوتية قدرٌ شائع بين الألسنة وما تفترق به هو الشكل.

* مهما تغيرت الأشكال الصرفيّة لكلمات اللسان، فإن نظاماً عاماً يَنْتظِمُها ويسيّرها، هو النظام الصَّرْفي العام للسان.

٣ ـ نصل بذلك إلى القاعدة التي مهّدنا لها.

في عملية اقتباس الكلمات، التي تجري بين الألسنة، لا ينتقل من الكلمات المقتبسة سوى مادتها الصوتية. وما كان من هذه المادة غريباً عن أصوات اللسان المقتبس (بكسر الباء) استبدَلَ به هذا اللسانُ، من أصواته، ما يُشبه الصوت الغريب وما يَصلُح للحلول محله (في كلمة Parlement الفرنسية، مثلاً، تتحول الـ P الأوروبية إلى باء عربية، وتصبح الكلمة المعربة «برلمان» على وزن «بهلوان»).

أما الشكل، فإن المادة المنتقلة تنفصل عن شكلها الصرفي، وتتخذ، من اللسان الذي تنتقل إليه، شكلاً جديداً يخضع للنظام الصرفي للسان المقتبِس (بكسر الباء)، ويَهَبُها هوية جديدة.

على أن هذا الخضوع يكون على مستويين:

★ **مستوى التلبُّس الكامل بالشكل الصرفي للسان المقتبس**، وهو تلبُّسٌ تتحقق فيه عناصر الشكل الصرفي كلها، أي أن الكلمة المقتبسة تكون على صورة كلمات اللسان المقتبس ومثالها:

- تَلْفَنَ = دَحْرَجَ = فَعْلَلَ، دُكْتُور = عُصْفُور = فُعْلُولٌ، إكسيج (أوكسيجين) = إزْرير = إفْعيل، البَرْمَجَة/الفَلْسَفة = الدَحْرَجَة = الفَعْلَلَة، الفَيْلَسُوف = الحَيْزَبُون = الفَيْعَلُول،...

★ **مستوى التلبُّس الجزئي بهذا الشكل**. وهو تلبّس تتحقق فيه للكلمة المقتبسة بعض عناصر الشكل الصرفي. ويكون ذلك، في حالة الكلمات المعرّبة التي تعنينا، بعناصر تتوافر في الكلمة المقتبسة مجتمعة أو منفردة. وأبرزها.

- **أن لا تبدأ الكلمة بساكن**: « سْتراتيجيا » تصبح « إستراتيجيا ».

- **أن لا يتوالى ساكنان في حشو الكلمة**: « دِيمُوقْرَاطي » تصبح، في اللفظ « ديمُقْراطي »

- **أن تختم الكلمة بما يلائم بنية الكلمة العربية**: « جيولوجي »، المقابلة لكلمة Geologie، تصبح « جيولوجيا » القريبة خاتمتها من خاتمة كلمة « كَرَاهِيَة » المحمقة الياء وأخواتها

في ختام كلامنا عن اقتباس المفردات، نرى أن نقف أمام ما **تخضع له الأعلام من أحكام** تتناول عملية انتقالها بين الألسنة.

هل يطبق على الأعلام ما يطبق على غيرها من المفردات التي كان أبرز ما بيناه عنها أنّ ما ينتقل منها، في عملية الاقتباس، إنما هو مادتُها الصوتية دون شكلها الصرفي؟.

منحيين اثنين نُميّزُ هُنا في المسألة ...

منحى قديماً كان العلم المنتقل فيه يُعامل معاملة اسم الجنس المقتبس، فيجري

عليه من التغيير ما يتناول مادته الصوتية وصورته الصرفية.

ومنحًى حديثاً يظهر الاتجاه فيه إلى نقل العلم كما هو، والمحافظة عليه مادةً وصورةً.

وها نحن نفصل الكلام على كلٍ.

يظهر المنحى القديم في هذه الأعلام العربية المشهورة التي غيّر المستشرقون معالمها الصرفية، ومنها، على سبيل المثال: علاء الدين، ابن سينا، ابن رشد، التي أصبحت، في اللسان الفرنسي، Averroès, Avicenne, Aladin، كما يظهر في بعض الأعلام الأجنبية المعرّبة التي أدخل عليها العرب من عناصر التعريب ما يختلف من علَم إلى علم، وما يظهر في صيغها المتداولة. ومن أمثلة الأعلام المعرّبة نذكر «إسْكَنْدَرَ» وهو على وزن «إسْتَبْرَق»، وكلاهما على وزن «إسْتَفْعَل»، و «قَيْصَر» على وزن «فَيْلَق»، و «بَطْرُس»، على وزن «جُلْجُل»، و «قارِلَة»، تعريب «كارل»، وهو، كما نرى، على وزن «نابغة»، الخ...

وإذا كان التغيير في هذه الأعلام هو، كما نرى، تغييراً كاملاً يتناول المادة الصوتية للكلمة وصورتها الصرفية، فإن هناك أعلاماً لَحِقَها تغييرٌ جزئيٌ ربما اقتصر على مادّتها الصوتية أو بعض العناصر المكونة لصورتها الصرفية: بمعنى أننا، على صعيد الصورة، لا نجد لهذه الأعلام أوزاناً عربية تقابلها، ولكنها تكون بأوزان لا تأباها الأذن العربية؛ كأنْ لا تبدأ الكلمة بساكن، أو لا يتوالى في حشوها ساكنان. فنحن، على سبيل المثال، قد لا نجد لكلمتي «الدُمُسْتُق» و «جالينوس» اللتين وردتا في شعر المتنبي، او كلمة «عَمُّورِيَّة» التي خلّدها أبو تمام ببائيّته المشهورة، او كلمات «إشبيليا» و «أرميا»، و «غرناطة»، و «سوريا»، و «لبنان»، و «فلسطين»، قد لا نجد لهذه الكلمات أوزاناً عربية تقابلها. إلا أن أوزانها تظل مما يأتلف مع ما سميناه النظام الصرفي العام للكلمة العربية.

ومن الأعلام المعرّبة نذكر «عيسى»، و «موسى»، و «إبراهيم»،

و «يوسف»، و «يعقوب»، و «هارون»، و «إسحاق»، و «لوط»، و «إسماعيل»،... وهي، كما نرى، أسماء بلغ اندماجها باللسان العربي درجة بتنا معها نحسبُها أسماء عربية.

أما المنحى الحديث، فيظهر لنا في الميل الواضح إلى نقل الأعلام، ولا سيما ما كان حديثاً منها، نقلاً أميناً نحافظ فيه على مادتها الصوتية وصورتها الصرفية ما أمكنت المحافظة عليها.

وهؤلاء هم المستشرقون يتخلّونَ عن منحاهم القديم، وينقلون أعلامنا العربية نقلاً أميناً يحافظون فيه على مادتها الصوتية وصورتها الصوتية، مستخدمين لذلك نظام كتابة الكلمة العربية بالحرف اللاتيني المعدّل.

وهذا إعلامنا، بوسائله المسموعة والمنظورة والمقروءة، يحاول، هو الآخر، أن ينقل الأعلام الأجنبية كما هي، بمادتها وصورها. وهذا هو الإعلام الأجنبي يقف، بدوره، موقفاً مشابهاً.

على أن نقل الأعلام، إذا كان حرفياً دقيقاً على الصعيد العلمي الأكاديمي، فإنه، على الصعيد الاعلامي، لا يبلغ الحرفية والدقة. ذلك أن الكتابة الاعلامية هي كتابة يومية سريعة لا هي، فنياً، مجهزة بما تبلغ به الحرفية والدقة المذكورة، ولا طبيعتُها وطبيعة القارىء تتطلبان ذلك أو تسمحان به. وهذا يعني، عملياً، أن تعريب الأعلام الأجنبية ما زال قائماً. ولكن يطرأ تغييراً جزئياً يجري في نطاق ما ذكرناه من ميل واضح إلى النقل الأمين.

* * *

جيم   إقتباس البُنى الدلالية

من الطبيعي، قبل الكلام عن اقتباس البُنَى الدلالية، أن نحدد أولاً ما نقصده بالبنى الدلالية نفسها. لأن البُنى الدلالية، بالمضمون الذي جعلناه لها، مصطلح خاص نطرحُه للتداول، ونطبّقه، بصورة خاصة، في الاقتباس الجاري على مستوى تركيبي - دلالي لمْ نَرَ أن الكلام عنه أمر ممكن بدون المصطلح المطروح. ولا يخفى أن من حق الباحث أن يَطْرح، من المصطلحات المرتبطة ببحثه، ما يعززه البحث وما يُسَهِّل عملية البحث.

ها نحن إذن نحاول تعريف المصطلح المطروح.

ليست كلماتُ اللغة، معجمية كانت أم نحوية، جدولاً من الأسماء البسيطة التي تقابلها، خارج اللغة، مسميات بسيطة عائدةٌ إليها، فيكون كل اسم من الأسماء بإزاء شيء من الأشياء الماثلة في الواقع غير اللغوي، كما هو الشأن، مثلاً، في هذه القصاصات التي نُلصِقُها على أشياء نريد تمييز بعضها من بعض.

هذا التبسيط، في تصور علاقة الكلمات بمدلولاتها، أو هذه السكونية، هي مما يغاير طبيعة اللغة. ذلك أن علاقة الكلمات بمدلولاتها هي علاقة حيّة، متحركة، متموّجة، مرتبطة بحيوية التعبير وتموُّجه وتحركه، ومرتبطة بمجال دَلاَليٍّ يَنْداحُ أمام حاجة المعبِّر. وتتعين حدودُه بهذه الحاجة وتتلوَّن بها، دون أن تكون حدوداً نهائية يقف عندها كيان الكلمة، ويتجمد عندها إهابها اللفظي المحسوس **الكلمة**،

تصورنا هذا المبين، كيانٌ منفتح لا يعرف الانغلاق والسكون، هي شبيهة بكوننا الكبير الذي يرى الفلكيون أنه آخذ أبداً في الاتساع.

وبفعل العلاقة المتحركة هذه، ينشأ **حول الكلمة حقل دلالي** يختلف ضيقاً واتساعاً باختلاف الكلمات، وينشأ، مما يقيمه المعبر، بتراكيب الكلام، بين ما نصطلح على تسميته **المعنى العام** للكلمة، أو **المعنى ـ النواة**، وبين مَعَانٍ أخرى لكلماتٍ أخرى، مِنْ علاقات دلالية تولّدُها حاجة المعبّر، ويكرّسها الاستعمال ويُرَسِّخها في **الضمير اللغوي*** للجماعة اللغوية.

ولأن الحقل الدلالي هو وليد العلاقات المبيّنة. ولأن العلاقة، بطبيعتها، هي شكل، أي تركيب، أي بُنْيَة، فقد اعتبرنا **الحَقْل المتولّدَ حَوْلَ الكلمة**، بمجموعة العلاقات الدلالية التي تربطها بالكلمات الأخرى، **مجموعةً مِنَ البنى**.

وبما أن **العلاقات التي تولّد** لنا هذه البنى هي **علاقات دلالية** مصوغة مِنَ المعاني، أو، بكلمة أدق، مصوغة مما ينشأ بين المعاني مِنْ علاقات، فقد كان من الطبيعي أن ننعت هذه البنى بما يناسب هذا الصوغ، أن ننعتها «**بالدلالية**»، فنقول: البنى الدلالية.

وبصيغة التعريف نقول: **إن البنى الدلالية لكلمة مِنَ الكلمات هيَ مجموعة العلاقات التي يُقيمها أبناء اللسان، بتراكيب الكلام، بين ما نعتبره للكلمة معناها العام ومعانٍ أخرى لكلمات أخرى، ويولّدُونَ بها مِنَ المعاني الفرعية للكلمة ما يُغْني الكلمة وما تصبح بِهِ بُنياناً دلالياً يتّسعُ به إهابها اللفظي المحدود، وتَنْداحُ أمامهُ معالمها المحسوسة.**

ولعلّ مِمَّا يكتمل به تصوُّرُنا للمسألة أن نُوردَ، مِنْ **خصائص البُنَى الدلالية**، ما تزداد به وضوحاً:

١ ـ إن البنى الدلالية، المتكوّنة حول كلمات اللسان، **إنما تختلف مِنْ لسان إلى لسان** اختلافاً نابعاً من اختلاف الحياة الاجتماعية التي يرتبط بها اللسان. وهذا يعني

أما لا نقع بين أيّ لسانين من الألسنة المعروفة على ما يمكن أن نسمّيه، باصطلاحنا الشخصي، «موازاة دلالية كاملة» بين هذه الكلمة أو تلك من كلمات أحدهما، وبين ما يُعثر مقابلاً لها في كلمات اللسان الآخر. فإذا كان العربي، لأسباب اجتماعية وردت الإشارة إلى بعضها في «لسان العرب»، ولا مجال لإيرادها في هذا السياق، قد جمع، في حيز لفظي واحد، أي في كلمة واحدة، أو مادة قاموسية واحدة، في مادة «ض ر ب» مثلاً، عدداً كبيراً من البنى الدلالية، أو من المعاني المتولّدة عن هذه البنى،

- ومنها معنى الضرب المعروف (ضربه على يده)،

- ومعنى إيراد الأمثلة (إضرب لي مثلاً يوضح الفكرة)،

- ومعنى السفر أو التنقل في الأرض ﴿وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة﴾ (النساء، الآية ١٠١)

- ومعنى شق الطريق ﴿ولقد أوحينا إلى موسى أن أسرِ بعبادي فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً﴾ (طه، الآية ٧٧)،

- ومعنى الضرب الحسابي المعروف (جدول الضرب)،
- ومعنى صياغة النقود وسكها،
- ومعنى الاضطراب،
- ومعنى الميل إلى لون من الألوان (لونه ضاربٌ إلى الصفرة)،
- ومعنى المضاربة في التجارة، الخ... الخ

إذا كان العربي قد أنشأ، إذن، حول مادة «ض ر ب» المذكورة هذا الحشد من البنى الدلالية، المنبثق عما بيناه من معاني الكلمة وما لم نبينه[4]، فإن الفرنسي مثلاً، ولأسباب اجتماعية نجهلها، لم ينشئ حول المادة المقابلة في لسانه، أي مادة

---

(٤) يبلغ معاني هذه المادة، أو بناها الدلالية، في «لسان العرب» ٨٨ معنى أو بنية دلالية.

Frapper، سوى عَدَدٍ محدود مِنَ البُنَى الدلالية المتمثلة بمعانٍ مغايرة للمعاني التي جعَلَها العربي لمادة «ص ر ب» المقابِلة، مما يُظهِرُ خطورة الرجوع البسيط إلى القاموس.

وما قلناه عن جهتي المادتين المتقابلتين في اللسانين المبيَّنين، يمكن قوله عن مجمل المواد القاموسية المتقابلة بين الألسنة المختلفة؛ ذلك أنّ في المعاني المتعددة المتنوعة التي تمرزها الكلمة في مسارها المتحرك المتطور المغتني، وبفعل ما يُحسُّه أبناء اللسان من حاجة إلى التعبير، في هذه المعاني إذن، أو البُنَى الدلالية، يَكْمُنُ جانبٌ مِنْ تاريخ أصحاب اللسان، الجانب الاجتماعي الذي يتجسَّد في عديد مِنَ البُنَى الدلالية[5]. وكما أن الجانب الاجتماعي يختلف من شعب إلى شعب، كذلك البنى الدلالية التي تجسِّدُ هذا الجانب. ومن هنا كان ما ذكرناه من انعدام «الموازاة الدلالية» الكاملة بين المواد المعجمية المتقابلة بين الألسنة.

٢ ـ إن الحقل الدلالي الذي يتكوَّن حول الكلمة، أو لِنَقُلْ: حول المادة القاموسية، يُصْبِح جزءاً لا يتجزأ من الكلمة، أو وَجهاً من وجهَيْها اللذين تتكون منهما (الوجه الدلالي ـ المعنوي، والوجه اللفظي ـ النحوي)، وينشأ بينه وبين الجانب اللفظي من الكلمة ارتباطٌ عضوي طبيعي يصعُب فكُّه بل يتعذر؛ بمعنى أن المدلول الذي نُشيعُ للكلمة يكُونُ هُوَ مدلولَها الطبيعي المشروع سواءٌ وافقَ تصوُّرنا النظري الذي تجسِّدُهُ قواعدنا المحرّدة، وتنصُّ عليه قواميسنا، أم خالف ذلك التصوُّر، وتلك القواعد، وهذه القواميس. وهذا وَجْهٌ مِنْ وجوه التحكم (L'arbitraire) الذي تَنْشأ به الكلمات بلفظها وبما ينشأ حول اللفظ من حقل دلالي أو بُنى دلالية ينبغي للقاموس، إذا أراد أن يكون متطوراً مواكباً للحياة، أن يضمَّها إليه بعد أن يكرّسها الاستعمال.

نصل بذلك إلى ما نريد الوصول إليه:

---

(٥) يمكن لهذه الظاهرة أن تشكّل موضوع دراسة تتناول الجوانب الاجتماعية والفكرية والطبيعية (الجغرافية) الكامنة في البنى الدلالية لِلسانٍ من الألسنة، والعائدة للشعب الذي نشأ اللسان في كنفه

هل نقتبس على مستوى البنى الدلالية؟ هل نقتبس هذه البنى؟

مرّة أخرى نُذكّر أنّ إجابتنا عنْ هذا السؤال ليست إجابة عامة تتناول كل لسان. إنها إجابة خاصة تتناول لساناً بعينه هو اللسان العربي لكأننا بذلك نسأل: هل يقتبسُ اللسان العربي مِنَ الألسنة الأجنبية التي يحتكُّ بها بَعْضَ بُناها الدلالية؟

مِن المفيد، قبل الإجابة عن السؤال المطروح ومن أجل هذه الإجابة، أن نُقدّم مجموعة من البنى الدلالية المقتَبَسة التي تَجْري بها أقلامنا دون أنْ نُدْرِك جميعنا أنّها مقتبسة:

- يسهر على المصلحة العامة
- تناول الموضوع.
- تبنى الفكرة.
- هو ينظر إلى المسألة مِنْ هذه الزاوية.
- أثار انتباهه/سمْعه.
- يعلق أهمية خاصة على الموضوع.
- على ضوء ذلك/في ضوء ذلك.
- يلقي نظرة.
- يلقي الضوء على الفكرة.
- أعمال الشاعر الكاملة.
- ضرب الرقم القياسي.
- جرح شعوره
- أخذ في اعتباره.
- الأكثرية الساحقة.
- خانته الذاكرة.
- ركّز بَحْثَهُ على.
- وضع النقاط على الحروف

ـ لعب ورقته الأخيرة.

ـ لعب دوراً

ـ ذرّ الرماد في العيون.

ـ طرح المسألة على بساط البحث.

هذه البنى الدلالية المُعَرَّبة دخلت في لساننا، واندمجت به حتى أصبحت أقلامنا تجري بها دون أن نحس أنها مُعَرَّبة الذي نحسه، حيالها، هُوَ حاجتنا إليها في التعبير عن أفكارنا غير مُبالين بعُجمتها، إذا أتيح لنا أن نُدْرِك هذه العجمة.

هل نقبل هذه البنى، إذن، أم نرفُضُها بسبب عُجمتها؟

وإذا قررنا رفضها للسبب المبيَّن، فهل نحْنُ قادرون على إسقاطها من لساننا و«تنظيف» هذا اللسان من آثارها؟

هل نقبلُها إذن أم نَرْفضها؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تمرُّ بالإجابة عن سؤال آخر.

هذه البنى الدلالية ومثيلاتها المقتبَسَة من اللسانين الفرنسي والانكليزي كما يَعْرِف متلكو هذين اللسانين، هل ينبغي، لغَوياً، أن تُعَدّ أجنبية بعد أن دخلت في جسد اللسان العربي وجرت بها الأقلام؟

إن التأمل البسيط لكل بنية منها يُظهر لنا أن في كل منها عنصرين رئيسيين:

عنصرٌ تركيبي يتناول شكلها النحوي المنفصل، من حيث هو شكل، عن مضمونها الدلالي.

وعنصر دلالي يتناول مضمونها وما يقوم بين عناصرها من علاقات معنوية منفصلة عن شكلها النحوي.

بالعنصر التركيبي ـ الشكلي ـ النحوي، هي عربية خالصة (فولك: «يلقي

الضوء على الفكرة »، مطابق، نحوياً، لقولك: «يلقي التحية على القوم»، كلاهما قول عربي). ولا ندخل في تفاصيل هذا الأمر.

فهل هي كذلك بالعنصر الدلالي؟

إن ما يلفتُ النظر في هذه النص، من الناحية الدلالية، هو غرابة العلاقات التي تربط العناصر الدلالية فيها. وهي غرابة يمكن أن تُردّ، في بعضها، إلى ما نجده عادةً حيال بعض وجوه المجاز والكناية التي تقيم، بين معاني الكلمات، علاقات غير معتادة. أليس في «إلقاء الضوء على» الفكرة ـ والضوء لا يُلقى عادةً على الأفكار، وفي «خيانة الذاكرة» التي لا تعرف الخيانة، و «جرح الشعور» الذي لا يُجرَح، والنظر إلى الأشياء «من زاوية» معيّنة ـ وما عهدنا أحداً يحمل زاوية ينظر من خلالها العين: أليس في هذا وما كان من قبيله ضربٌ من ضروب المجاز؟

وإذا علمنا أن المجاز، بمستواه العادي المألوف الذي لا يدخل في نطاق الإبداع الفني (المجاز القائم، مثلاً، على علاقة الجزئية، أو الكلية، أو الحاليّة، أو المحلية،..)، هو باب طبيعي من أبواب توسيع الحقل الدلالي للكلمات العربية (وغير العربية)، كان لنا أن البُنى الدلالية المقتبسة، القائمة، بقسم صالح منها، على المجاز أو الكناية، إنما تدخل في الباب المذكور، وكان لنا جوازٌ أنْ نقتبس البُنى الدلالية، وأن ننظر إلى هذا الاقتباس على أنه نشاط لغوي طبيعي يسير باتجاه إغناء اللسان، وأنْ لا نترمّت حيالها بحجة سطحية مضمونها الحرفي أن العرب لم يستعملوا هذه البُنى في ما أُثِرَ لنا عنهم.

على أن تحفظاً مهماً يستوقفنا ويقيد علينا حكمنا. هل نفتح الباب على مصراعيه أمام اقتباس البنى الدلالية؟ لقد ثبت لنا بالاستقراء أن اقتباس البنى الدلالية، أو، بكلمة أدقّ، اكتساب اللسان العربي للبنى الدلالية من بعض الألسنة الأجنبية ـ وهو الاقتباس الذي يعنينا ـ إنما يجري في حدود معيّنة وبضوابط إذا جهلناها، أو إذا لم نوفَّق إلى الإحاطة الكاملة بها، فإن اللسان نفسه يتعرفها ويميز، في البنى الأجنبية التي تتعلق بها، المقبول منها من المرفوض. يظهر لنا ذلك

بتصفح بسيط لقاموس مزدوج اللسان، كقاموس « المنهل »[٦]، ومقارنة نجريها بين البنى الدلالية الفرنسية الواردة أمام بعض مواد القاموس ومقابلها العربي. بهذه المقارنة، نرى ما الذي يفترق من البنى الدلالية الفرنسية عن المقابل العربي وما الذي يتفق. ونرى أن ما يفترق يشكل الفئة العظمى.

ولإجراء هذه المقارنة، نعود، مثلاً، إلى المواد: Cœur, Epaule, Donner, Faire, Feu, Prendre، الخ...، حيث نلاحظ، بوضوح، أن هناك بنى دلالية يبلغ الافتراق بينها وبين مقابلها العربي ما ينتفي معه التطابق وما يرفض معه الاقتباس المتبادل (Prendre le lit = لزم الفراش ≠ أخذ السرير ؛ Prendre feu = احترق ≠ أخذ ناراً ؛ Prendre le deuil = لبس ثوب الحداد ≠ أخذ الحداد ؛ Fermer les yeux = أغمض عينيه ≠ أغلق عينيه ...) كما نلاحظ أن هناك بنى دلالية يظهر اقتباس اللسان العربي لها أمراً مقبولاً إلا أنها تبقى في نطاق المحظور (Prendre une habitude = تعوّد ≠ أخذ عادة ؛ Prendre l'avion = استقل الطائرة ≠ أخذ الطائرة ؛ Prendre la parole = بدأ كلامه ≠ أخذ الكلام ...). ثم نصل إلى فئة البنى التي يجري عليها الاقتباس والتي في طبيعتها الدلالية ما يُحْدث شيئاً من التجانس بينها وبين مُقابلها الحرفي في اللسان العربي. وهي هذه البنى التي مثّلنا عليها بقائمة البنى التي دخلت اللسان العربي واندمجت به، وانطلقنا منها في تسويغ الظاهرة و « رفع الحظر » عنها وإسقاط التزمّت حيالها.

ويبقى مطروحاً سؤالٌ نظري يتناول الجانب المبدئي من المسألة: **هل من ضوابط** نميز بها البنى الدلالية التي تُقْتبس من تلك التي لا يجوز اقتباسها؟

قبل قليل ذكرنا التجانس. ونكرّر، هنا، أننا، نحن شخصياً على الأقل، **لا نملك** ضابطاً محسوساً **سوى التجانس**، ولا نرى أن اكتشاف هذا الضابط أمرٌ في المتناول.

---

(٦) « المنهل » قاموس فرنسي عربي مؤلفاه جبور عبد النور وسهيل إدريس، دار العلم للملايين.

أليست المسألة داخلة، مِنَ اللغة، في نطاق الدلالة؟ أوَلَمْ يُعْلِنِ الألسنيون أن عِلْمَهُم قد توقف على أبواب المعاني لم يستطع لها اكتناهاً موضوعياً مماثلاً لاكتناه الجانب اللفظي ـ النحوي ـ الشكلي من اللغة؟ ويَبْقَى اللسان، بِحِسِّ أبنائه وَحَدْسِهِم وسليقتهم، وحَدَهُ هو الذي يضبط المسألة ويُقَعِّد الظاهرة تقعيداً ضمنياً يظل، بجمله، كامناً في كيان اللسان، لا نلمح منه سوى خطوط محددة شبيهة بهذا التجانس الذي ذكرنا. وما قَبِلَهُ اللسان قبلناه وحكمنا بجواز اقتباسه، وإن خالف مقاييسنا النظرية؛ وما رَفَضَهُ رفضناه.

وعلى ذلك، كان لنا: «لعب دوراً»، و «ركّز البحث على»، و «يلقي نظرة على»، و «على قدم المساواة»، و «على ضوء» أو «في ضوء»، الخ...

وعلى ذلك أيضاً، كان رَفْضُ اللسان، فرَفْضُنا، للغالبية العظمى من البنى الدلالية الأجنبية التي يحتك بها لساننا. وكان لهذه البنى، في عملية ترجمتنا للنصوص الأجنبية وفي عملية تحصيلنا، غير السَّوِيّ، للألسنة الأجنبية، من الأثر السلبي المشوّش ما يعرفه المعنيون بالموضوع، المحدّقون في وجوهه.

* * *

دال   إقتباس البنى التركيبية

نوضح باديءَ بدء ما يُقصد بالبنى التركيبية، وإن كانت العادة قد جرت بالباحثين أن يتكلموا عنها (عن البنى) دون أن يُعرّفوها تعريفاً مباشراً، مع إشارة، في هذا التمهيد، مضمونُها أن البُنى التركيبية، أو، بصيغة المفرد، البنْية التركيبية والعبارة ربما تداخلتا حتى ليُصبح الكلامُ عن إحداهما كأنه كلامٌ عن الأخرى. وعلى الرغم من ذلك قمنا بمحاولتنا

إذا كانت البُنْية (Structure) هيَ أحد الأسس العامة التي تقوم عليها اللغة (وغير اللغة مما لا يعنيا)، وكان لها (للبنية) مستوياتٌ تبدأ بالكلمة، أو المونيم ، أو المورفيم ، وتَمُرّ بما نصطلح على تسميته **مُركّباً اسمياً غير إسنادي*** (**مركب إضافي***: لسان العرب، **مركب وصفي***: الحق المهيض، **مركب توكيدي***: الذهنية نفسها، **مركب عطفي***: الإنسان والقدر،)، ثم بمّا نسميه **مُركّباً إسنادياً بسيطاً***، أو **جملة***، فإن آخرَ ما تبلغُه هذه المستويات هو ما نسميه **المركّب الإسنادي المركّب***، أو **العبارة***[7] التي قال عنها بحق الألسني الأميركي المعروف بلومفيلد. إنها الوحدة النحوية الكبرى.

---

(٧) ظاهر من السياق أننا جعلنا، لكل من «الجملة» و «العبارة»، مفهوماً اصطلاحياً تفترق به عن صاحبتها «العبارة»، بهذا الذي نطرحه، كلٌّ و «الجملة» جزء من أجزائه «العبارة» تقابل، عندنا، كلمة Phrase، بمصطلح النحو الفرنسي، و «الجملة» تقابل كلمة Proposition (راجع المقالة الثانية، أو قاموس المصطلحات)

وعلى الرغم من أنّ البنية، في كل واحدٍ من هذه المستويات، هي تركيب، أو تقوم على التركيب، ويمكن، لذلك، أن تُنعت بـ «التركيبية»، فإنها، في الواقع، لا تُنعت بهذا النَّعت إلا إذا بلغتْ مستوى المركب الإسنادي، وكانت، لهذا المركب، عنصرَهُ الشكلي ـ النحوي المكوِّن له. لكأنَّ التركيب وَقْفٌ على هذا المركب، أو كأن في هذا النعت ما يشير إلى أن التركيب الذي تقع عليه في المركب الإسنادي هو أهم أنواع التركيب، لأنه أكثر تجسيداً للسان أو اللغة، كأنه وحدةُ التركيب (وهذا يتفق مع وصف بلومفيلد للعبارة*)

بقي أن نُعرِّفَ البِنْية التركيبية، أو نحاول هذا التعريف

البنية التركيبية، انطلاقاً ممّا تقدّم، **هي شكْلُ العلاقات النحوية** (أو أشكال هذه العلاقات) **التي تَرْبِطُ العناصرَ الداخلةَ في تكوين العبارة، سواءٌ أكانت هذه العناصر كلمات، أو مُرَكّباتٍ اسمية غير إسناديه، أو ما علاَ ذلك في سلّم المركبات النحوية الدالة.**

على أن **بساطة التعريف**، الناجة عن تجريده، لا تصْرِفُ عن واقع المعرَّف البائن، عن **واقع البُنى التركيبية نفسها**، وما تحفِلُ به البُنى من عناصرَ نحْويّة تدْخُل في تكوين الشكل التركيبي ـ السانتاكسي الذي أشار إليه التعريف (شكل العلاقات النحوية) دون أن تُعَدَّ، هي، شكلاً تركيبياً، **عناصرَ يختصُّ بها اللّسان**، وتنحصر هي في اللسان **لا تُجاوِزُهُ إلى اللغة**[8] مجاوَزةً تدخُل بها في ما يُسمّى النحو المشترك (المشترك بين الألسنة)، أو النحو العام الذي يُمكن أن يُرَدَّ إلى ما يعتبِرُهُ تشومْسكي استعداداً لغوياً فطرياً كامناً في الطبيعة البشرية.

من هذه العناصر، تبرُزُ **الكلمات النحويّة** التي تُقابل، في العادة، **الكلمات المعجمية**، والتي منها حروف المعاني، والأدوات، والضمائر، والتي تشكل **مفاصل**

---

(٨) لا يعني أننا، هنا وفي مواضع البحث الأخرى، نستعمل «اللسان» و «اللغة» بالمعنى الاصطلاحي المعروف العائد لكل منها، والذي لا نرى نراعي، على الدوام، حتى في الأبحاث المختصة (راجع المقالة الثانية أو قاموس المصطلحات)

التركيب النحوي الذي يرى السلّم الصاعد للمركبات النحوية الدالة، يعلو تركيب الكلمات.

ومنها **الأفعال ونظامها الشكلي ـ النحوي المتكامل** (Leur système intégral)

ومنها، في الألسنة المعربة، هذا **الإعراب** الذي نستطيع، في اللسان العربي على الأقل، **وفي حالات إعرابية معينة، أن نعدّه شكلاً خارجياً غير وظيفي لشكل البنى التركيبية** أو شكل العبارة الذي هو، للكلام، شكلٌ وظيفيٌ جوهريٌ.

نصل بذلك إلى صلب موضوعنا فنسأل:

هل يجري الاقتباس على مستوى البُنى التركيبية؟ هل نقتبس البنى التركيبية؟

ونجيب عن السؤال من ناحيتين:

الناحية العملية ـ الواقعية ـ الوصفية من المسألة

الناحية النظرية ـ التعليلية

من الناحية العملية، نلاحظ فرقاً جوهرياً بارزاً بين اقتباس البُنى التركيبية من جهة، واقتباس البُنى الدلالية واقتباس المفردات من جهة أخرى.

وفي حين نرى:

أن **اقتباس المفردات** بين الألسنة هو **ظاهرة طبيعية** تشكّل رافداً مهماً يمدّ اللسان المقتبس بعناصر جديدة تُغنيه، وأن المفردات المقتبسة هي من الكثرة، في كل لسان، بحيث يسهُل الوقوع على نماذجها بين كلماته، وأنها (الكلمات المقتبسة) إذ تدخُلُ في اللسان، فإن خلاياها تندمج بخلاياه، وعجمتها تتلاشى في ما ترتديه مادتها الصوتية من أشكال صرفية جديدة،

وأن **اقتباس البُنى الدلالية،** من خلال تجربة التعريب على الأقل، إنما هو **ظاهرة مقبولة،** وإن كان يجري بصورته المحدودة التي بيّنا،

في حين نرى ذلك، نرى أن اقتباس البُنى التركيبية هو أمرٌ نادر الوقوع حتى ليَصْعُبُ علينا الوقوع على نماذجه، وأنَّ ما يقع منه إنما يقع مِنْ طريق التَّسَرُّب، ويلاقي من الاستغراب ما يُبْقِيه دَخِيلاً في أعيُنِ أصحابِ اللسانِ، وما يَظَلُّ معَهُ الشعور بغرابته عاملاً من عوامل إسقاطِه وتخليص اللسان منه.

ومِنْ نماذج هذا الاقتباس، نماذجه العامَّة الشائعة اليوم في العبارة الإعلامية خاصة، نذكُر هذا التعلُّق بتقديم الاسم على الفعل حيثُما ينبغي للفعل أنْ يتقدم. وهو صنيع تسرَّب إلينا مِنَ اللسانين الفرنسي والانكليزي، وتبنَّاه كُتَّابُنا الإعلاميون بحجة أنَّ تقديم الاسم على الفعل إنما يُخْرِجُ العبارةَ من رتابتها، ويَبْعثُ فيها روحاً جديدة تجذب إليها القارىء والسامع.

ومِنْ هذه النماذج ما نراه، أيضاً في العبارة الإعلامية خاصة، مِنْ إسقاطٍ لِرَوابطِ العبارات المتتابعة في النص، وإيراد العبارات، واحدتها بَعْدَ الأخرى، دون رابطٍ لفْظيٍّ يرْبطُها، منْ واو أو فاء أو ما شابه، ممَّا يتطلَّبه الكلام العربي ويخالِفُ به، مثلاً، الكلام الفرنسي الذي تتجاوزُ العبارات فيه وتتَتابَعُ دون ما حاجةٍ إلى أيِّ رابط لفظيٍّ يربط بعْضها ببعض. وربما كانَ كُتَّابُنا، في صنيعهم هذا، فضلاً عما يفترضه من محاكاةٍ للّسان الأجنبي، إنما يَصدرون عن تصوُّرٍ أنَّ إسقاط الروابط اللفظية من العبارات منْ شأنه أن يُخفِّفَ مِن الثِّقَل اللفظي للنص، ويُضْفي على الكلام روحاً جديدةً تُخْرِجُهُ، هي الأخرى، من رتابته المعهودة.

ولو أن هؤلاء الكتاب تذكَّروا:

أن ترتيب تَتَابُعِ الفِعْل والاسم في الكلام العربي، ورَبْطَ العبارات المتتابعة بما يتطلَّبُهُ تتابعها مِنْ روابط لفظية معروفة، إنَّما يخضعان لقانونٍ عام نابعٍ مِنْ طبيعة اللسان العربي، ولا يخضعان لقوانين الألسنة الأخرى، أو لِرَغَباتنا الشخصية نُسقطُها على اللغة إسقاطاً،

وأن الرتابة التي يتوهَّمُون التخلُّص مِنْهَا هي، إن وُجدت حقاً، ظاهِرَةٌ طبيعية

يفرزها مستوى عبارتنا العاديّة الواقعة في نطاق الإلف اليومي، كالعبارة الإعلامية، كما يفرزها المضمون العادي، وأن اصطناع شكلٍ جديد للكلام، شكلٍ مقتبس، لا يُنجي من الوقوع في رتابةٍ جديدة نابعة من مستوى العبارة ومضمونها العادي،

لو أنهم علموا ذلك، لرأيناهم يكفّون عن إحلال رغباتهم وتصوراتهم الشخصية محلَّ حقائق اللغة وقوانينها العامة، ولكانوا يتحرّون على سليقتهم التي، إذا أتيح لها تكوُّنٌ طبيعي، فإنها قلّما تُخطئُ الاتجاه السّوِيّ.

ومن هذه النماذج، نماذج اقتباس البنى التركيبية، نَذْكُر إعادةَ الضمير إلى متأخر عنه، في ما لا يُقبَل من هذه الإعادة وما يُستغرب ويؤدي إلى غموض المعنى أو التباسه.

ومنها استعمال « إذا » حيثما ينبغي استعمال حرف الاستفهام « هل »، وما ينشأ حول هذا الاستعمال من بُنْيَةٍ تركيبيّة*. وذلك في نحو قولهم: « أنا لا أدري إذا كنتم تريدون السفر أم لا ». وهي بنية مقتبسة إمّا منَ اللسان الفرنسي، وإمّا منَ اللسان الانكليزي، اللذين يؤدي الحرف الذي يقابل « إذا » فيهما (if, si) منَ المعاني ما لا تؤدّيه « إذا » في لساننا، ويفرز، لذلك، منَ البنى التركيبية ما لا تفرزه أداتنا العربيّة. يقول الفرنسي Je ne suis pas si vous voulez partir ou non ويقول العربي: أنا لا أدري هل تريدون الذهاب أم لا.

نأتي الآن إلى ما اعتبرناه الناحية النظرية ـ التعليلية من المسألة، مسألة: هل نقتبس البُنى التركيبية، لنجيب عن السؤال التالي:

لماذا كان اقتباس البُنى التركيبية ممتنعاً عن اقتباس المفردات الذي يُعَدُّ ظاهرةً طبيعية مِنْ ظواهر النشاط اللغوي الرامي إلى إغناء اللسان وإنمائه، ومختلفاً عن البُنى الدلاليّة التي رأينا جواز اقتباسها بالنطاق المحدود الذي بيّنا؟

لماذا كانت البنى التركيبية، أمام عملية الاقتباس، حرماً لا يُمَسّ، أو لا يكاد يمس؟

* * *

إنّ البُنى التركيبية، بما هي مركّبات نحوية كُبرى تنضمّ المركّبات النحوية التي تأتي دونها في سُلّم المركّبات النحوية الصاعد، إنما تُمثّل، من اللسان، وَجْهَهُ الذي يُعْرَفُ به بين الألسنة وبَهُ هُوِيَّتَهُ. فإذا سُمِحَ، أو أُتيحَ، لبُنى الألسنة الأخرى أن تدخُل في جسدِهِ وبتكاثر هذا الدخول فيه كتكاثر المفردات المقتبسة، كان من شأن ذلك رأب يُؤدِّي بطمس معالم اللسان، وبِلُبنة الألسنة التي تتبادل الاقتباس، كما يؤذن بتلاشيها

البُنى التركيبية لِلّسان مُقَوِّم جوهري لا يكون اللسان إلا به.

على أن البُنى التركيبية، بما هي شكلٌ نحويّ - صاباتاكسيٌّ عام، إذا كان انتقالُها بين الألسنة، على نُدْرَة هذا الانتقال واستغرابه ومقاومة وقوعه، أمراً ممكنَ الوقوع، فإن فيها (في هذه البنى) عناصر حتّى تصوُّر انتقالها بين الألسنة يبدو أمراً متعذراً. إنها هذه العناصر النحوية التي بيناً أنّها تَدْخُل في تكوين البنى التركيبية وبكُونُ لها كالمفاصل (الكلمات النحوية، نظام الأفعال، إعراب الألسنة المعرَبة). فنحن لا نستطيع أن نتصور، مثلاً، أن نقتبس من اللسان الفرنسي أيّاً من ضمائره (... en, y, mon, je)، أو أيّاً من حروفه «الجارّة» (... pour, sur, de, à) كما لا نستطيع أن نتصوّر أن ينتقل إلى لساننا أيٌّ من الأشكال النحوية المكوّنة لنظام الأفعال في اللسان المذكور، الخ

إن العناصر النحوية هذه هي أخص خصائص الألسنة. وإذا قلنا عن البنى التركيبية إنها، أمام الاقتباس، حَرَمٌ لا يُمَسّ، أو لا يكاد يُمسّ، فإن الكلام عن هذه العناصر لا يقبل، على الإطلاق، فعل المقاربة هذا، «لا يكاد»: إن العناصر النحوية هذه هي، بالتعبير المطلق الجازم، حَرَمٌ لا يُمَسّ.

ثم نضيف إلى ما تقدم أن تعذُّر انتقال العناصر النحوية إنما يُؤدّي، من جهة ثانية، إلى تعذُّر انتقال البنى التركيبية التي تدخل العناصر في تكوينها، أو إلى صعوبة هذا الانتقال على الأقل.

* * *

هاء كلمة «اقتباس»

في قسمنا الأخير هذا نتناول الجانب اللغوي - الاشتقاقي من الاقتباس، من كلمة «الاقتباس»، بعد أن فرغنا من تناول المضمون الاصطلاحي للكلمة. وسنرى، في الجانب الاشتقاقي هذا، من التطابق النوعي **بين المعنى اللغوي** المحسوس للكلمة، **ومعناها الاصطلاحي** المجرّد، ما نزداد به اكتناهاً لظاهرة الاقتباس، وما يُمثل نموذجاً لافتاً من نماذج التطابق الموصوف.

نحن نرى أن «القَبَس» (بفتح ففتح)، الذي هو شعْلةٌ من نار ﴿إذْ رأى ناراً فقال لأهْله امكثُوا إني آنسْتُ ناراً لَعَلّي آتيكم منها بقَبَس﴾ (الآية ١٠ من طه)، هو الأصل المحسوس الذي اشتُقّتْ منه كلمات المادة (من «قبس»، الفعل المجرد، إلى «اقتبس» المزيد، إلى «الاقتباس»، المصدر المعروف، إلى «المقابسة» التي هي التجاذب الفكري الخالص من نزغات الهوى،...).

والقبس هو الجذْوة، أي **النار التي تأخذها في طَرَفِ العود**.

وقبس النار، أو اقتبسها: أخذ بيديه قبساً منها، أي شعلة أو جذْوة

والذي يقتبس منْ نارك، **لا يأخذُ نارك كلّها**، بل يأخذ منها جُزْءاً يُضْرِمُ به ناراً أخرى في مكانٍ آخر، أي أنه يزيدُ نارَكَ المشتعلة اشتعالاً، **ويُكثّر هذه النار ويَنْشُر الضوء المتولّد عنها**.

فلمّا ارتفع العربي بالكلمة، منْ حقْلها الدلاليّ المحسوس الذي بيّنا معْناه إ معنى

أخذ النار)، إلى حقلها المجرّد، وجَعَلَ لها معنى **أخْذ المعرفة** من مصدرها، إنما كان يلمح أمرين

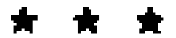
الأول أن **المعرفة تُشْبهُ النُّور** المتولّد عن النار

والثاني، وهو مُرتبط بموضوعنا وأكثر دقةً مِنَ الأول، أنّ **أخْذي جُزْءاً مِنْ معرفتك يكثّر هذه المعرفة** (بتشديد الثاء) ويزيدها انتشاراً بين الناس.

ثم لمّا خطا خطوة أخرى في توسيع الحقل الدلالي للكلمة، وجَعَلَ مِنْ معانيها المجرّدة معنى انتقال الكلمات من لسانٍ إلى لسانٍ، كان لنا، مِنْ هذا المعنى، ما أشرنا إليه في مطلع هذا القسم مِنْ تطابق بهيّ بيْن المعنى اللغوي المحسوس للكلمة ومعناها الاصطلاحي المجرّد الذي يَعْنينا، معنى اقتباس الكلمات. **قارنْ مُقْتَبِسَ النار الذي يأخُذُ من نارك جُزْءاً، أي جذوةً يُضْرِمُ** بها ناراً أخرى في مكانٍ آخر، **بمقتبس الكلمات** التي يأخذ من كلماتك (أي من لسانك) جُزْءاً **هو هذه المادة الصوتية** المشحونة بالمعنى، التي يحملها إلى لسانٍ آخر (إلى لسانه) كجذوة النار يُنَزِّلُها في ما شاء من الأشكال الصرفية لتؤدي له ما شاء من معاني «**الجذوة الصوتية**» المقتبسة.

وإذا كان العربي قد اشتق، أو «اقتبس»، كلمة **«اقتبس» بمعنى اقتباس الأفكار والكلمات** من فكرة اقتباس النار والضوء المتولّد عنها، كما بيّنا، فإن ذلك إنما **يعود لأسباب اجتماعية ـ لغوية ـ بيانيّة** إذا كانت **تخص العربي** وترتبط بتكوينه، فإنها لا تخصُّ غيره بالضرورة. وعلى ذلك، فإن اللسان الفرنسي، مثلاً، لأسباب تاريخية لا تعنينا في بحثنا، وليست في متناولنا على كل حال، إنما يفتقر إلى كلمة تقابل الكلمة العربية أو **تكون بمنزلتها الاشتقاقية الدلالية**، الخالية، إلى حد بعيد، من عنصر التحكم. على أن ذلك **لا يعني أن الفرنسي** يفتقر إلى كلمة يعبر بها عن الاقتباس. هذا الافتقار لا يشكو منه أيّ لسان. الذي نعنيه ذلك أن الكلمة الفرنسية لا تضاهي الكلمة العربية المقابلة. الفرنسي يستعمل كلمةً تقابل عندنا كلمة «استعار»، أو «اقترض» **(Emprunter)**. إنه يقول: أنا أستعير كتاباً من جاري كما يقول: اللسان الفرنسي يستعير بعض كلماته من بعض الألسنة. وإذا كان ذلك أمراً

طبيعياً غير مستعرب يقوم به العربي - لأن استعماله لكلمة «استعار» بمعنى «اقتبس» قد شحن الكلمة بهذا المعنى. فإن المستعرب الذي **ليس طبيعياً هو أن نعمد**، **نحنُ** الذين نملك كلمة «اقتبس»، بمعناها الدلالي المتوهج، **إلى استعمال كلمة «استعار»، أو «اقترض»، بدلاً من «اقتبس»**. وهذا ما لاحظناه لدى عديد من الكتاب





المقالة الخامسة

مَنْ يَنْقُدُ عليكَ لهوَ كمَن يُؤلِّفُ معَكَ (العلايلي)

نُشرت في جريدة «النهار» البيروتية ابتداءً من ١٨/٤/٨٣

المقالة الخامسة

من ينقد علينك يهو لكن يؤلف معك (السلطي)

في ١٥ أيلول ١٩٨٢، نشرت الصفحة الثقافية من جريدة «النهار» مقالاً لغوياً عن نائب الفاعل، بتوقيع «حسن عمر دندشي، رئيس مجلس إدارة المصرف الثقافي».

وفي ٨٢/٩/٢٧، نشرت لنا الصفحة نفسها مقالاً ناقشنا فيه ما ورد في مقال الدندشي من أفكار وآراء ومقولات، مناقشة نعتقد أنها كانت، إلى حد مقبول، مناقشة موضوعية، معززة بالأدلة والبراهين.

وكان مدخلنا إلى الموضوع، في مقالنا المبيّن، عبارة* واحدة امتدت على الفقرة الأولى منه اعتذرنا فيها إلى قارئنا عن إقدامنا على تناول موضوع «نائب الفاعل» في ذلك الظرف المدلهم الذي كانت عاصمتنا بالذات تمر به، ظرف الحصار الإسرائيلي المعروف.

وفي ٨٣/٣/١٧، طلع علينا السيد دندشي بمقال جديد جاء في نطاق الحديث عن قاموس «أسماء الناس ومعانيها»، الذي هو من تأليفه، وهو حديث تجاذبه الأستاذ دندشي مع الأستاذ ادوار الزغبي، في عدد من مقالات الصفحة الثقافية من «النهار».

وكان الموضوع الرئيسيّ الظاهر لهذا المقال هو الردّ على الزغبي، في اسم بعينه من أسماء القاموس المذكور، اسم «عنترة»، وما يرتبط بهذا الاسم من مسائل تفرّعت عن بحث هذا الاسم مما يلاحظه قارىء المقال.

وفي ٨٣/٣/٢٦، نشر السيد ن. ن. في الصفحة الثقافية نفسها، وفي سياق الحديث إياه، حديث قاموس «أسماء الناس ومعانيها» مقالاً شارك به في النقاش الجاري، وأبدى بعض الأفكار والآراء.

* * *

وتطرأً لما ورد في مقال الدندشي في ٣/١٧ ، ومقال ن . ن . في ٣/٢٦ ، من أفكار وآراء تمسّ بعض المبادىء اللغوية العامة ، أو تمس بعض القواعد النحوية ـ وهي أفكارٌ وآراءٌ أقل ما يقال فيها : أنها تقبل النقاش ، أو تستوجبه .

وبما أن مقال الأستاذ دندشي يتضمن جانباً يتناولنا تشخصياً بما يغاير الحقيقة مغايرةً نشير إليها في موضعها من مقالتنا هذه ، ويرتبط ، هو الآخر ، بمبدأ عام هو مبدأ النقاش العلمي الموضوعي البارد ، المجرد من نزغات الهوى التي تُفْسدُ البحث ،

فقد رأينا ، ببساطة بريئة ، أنَّ مِنْ حق اللسان العربي علينا ، وعلى سوانا من أصحاب الاختصاص ، أن نتناول الأفكار والآراء المطروحة ، وما تمسّه مِنْ مبادىء ، بنقاش يحلّلها ويتكامل به . حتى إذا فرغنا من ذلك ، ختمنا بإشارةٍ إلى ما ذكرناه من جانب شخصي لا نسمح لأنفسنا بالوقوف عنده إلا بمقدار ما يجسّدُ مبدأً عاماً .

* * *

المبدأ الأول الذي نقف عنده هو هذا **الاستشهاد المطلق بالشعر** ، وهو استشهاد يُشعِرك القدامى بأنهم درجوا عليه : لأن تمييزهم للشعر من النثر في عملية الاستشهاد النحوي ، وفي كثير من المسائل (جواز تجرُّدُ الماضي الواقع حالاً مِنْ « قد » ، جواز سقوط الفاء الرابطة لجواب الشرط ، جواز أن تلي أدوات الشرط أسماء كما تليها أفعال ،) لا يتناسب مع ما نراه بين « لغة الشعر » و « لغة النثر » من فروق عضوية ـ تركيبية هي المولّدة ، في رأينا ، لهاتين اللغتين أو المتولّدة عنهما . . .

ونحن إنما نناقش هذا المبدأ على هامش استشهاد الدندشي ببيت النابغة

نُبئتُ أنّ أبا قابوسَ أوْعَدَني ولا قرارَ على زأرٍ من الأسَدِ ،

لِنُثْبِت ، هكذا ، ببساطة ، أن « قابوس » ممنوعٌ من الصرف

وإذا كان توسيع الكلام على هذا المبدأ يمكن ، في رأينا ، أن يكوِّن بحثاً مستقلاً متسع الجنبات ، فإننا ، في عجالتنا هذه ، لا يسعنا إلاّ أن نتناوله من خلال مسألة

بعينها تطرّق إليها صاحبنا في مقاله، مسألة «قابوس» هل هو ممنوع من الصرف أم هو منصرف؟

هل يكفي أن تكون الكلمة قد وردت غير منوّنة، في بيتٍ من الشعر، كبيت النابغة الذي أوردنا، لِنَقْطَع بمنعها من الصرف؟

ألا يمكن أن يكون سقوط التنوين من الكلمة ناجماً عن ضرورة الوزن ـ وأنت تعلم أن هذا السقوط هو ظاهرة بلغت من التواتر في شعر الأقدمين دَرَجةً جعلت النحاة الكوفيين يُقَعِّدُونها [1]؟

ألا يمكن أن يكون سقوط التنوين هذا من الاسم المنصرف ـ كظهوره في الممنوع من الصرف ـ مظهراً من مظاهر «لغة الشعر» التي نرى أنها تتميز مِنْ «لغة النثر» بِبُناها التركيبية التي يفرزها فرزاً طبيعياً ما نسميه، مع لايونز، «الضغط البنيوي» [2]؟

ثم ننطلق من هذا الذي قدَّمنا لنطرح المبدأ الذي ذكرنا، ومضمونه: أننا، في عملية وصف اللسان، أو تقعيده، وأمام الشواهد التي نستخرج منها قواعدنا النظرية المجرَّدة*، أو نؤيد ما يعرض لنا من هذه القواعد، ينبغي، في ما يخص لساننا العربي الذي يعنينا، أن نميز الشعر الموزون من النثر، وأن نكون حذرين في عملية الاستشهاد بالشعر، فنحذو حَذْوَ القدامى الذين ميزوا الشعر من النثر في عملية الاستشهاد. وربما جاز لنا، أو وجب علينا، في هذا السياق، أن نستطرد فنشير إلى وجوب تمييز العبارة القرآنية أيضاً من عبارة النثر، فلا نتهافت على القرآن

---

(١) راجع تفصيل هذا الموضوع وشواهده الكثيرة في المسألة ٧٠ من كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»، لمؤلفه كمال الدين أبي البركات الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ.

(٢) راجع، هذه التسمية ومضمونها، كتاب «الألسنية العامة»، لمؤلفه جون لاينز، باريس ١٩٧٠، ص John Lyons, linguistique générale/٣١

الكريم نستشهد به لتأييد بعض مسائلنا اللغوية دون أن نتنبّه إلى الطبيعة التركيبية الخاصة لعبارة القرآن، أي دون أن نتنبّه إلى ما نسميه شخصياً «التركيب الإيقاعي» للعبارة المنزّلة.

ويسلمنا هذا الذي بلغناه إسلاماً عفوياً إلى رفض ما ينادي به السيد ن. ن. في مقاله المذكور من مساواة الشعر الموزون بالكلام المنثور، في مسألة صرف الاسم أو منعه، مثلاً. كأن المسألة هي مسألة قرار نتخذه هكذا بقناعة شخصية، ونصدُرُ فيه، مثلاً، عن سهولة قاعدة من القواعد أو صعوبتها، مما نعتبره، نحن، صعوبة أو سهولة كأننا نجهل أن اللغة هي نظامٌ متكامل، متماسك، متناغم، من التراكيب النحوية والدلالية، أي نظام من النواميس العامة التي تخضع لها الظاهرة اللغوية التي تتمثل في الألسنة البشرية المختلفة، وتتجسد في كلام الأفراد اليومي، الخ...

ومساواة الكلام المنثور بالشعر الموزون (أو بالعبارة القرآنية) هو إغفالٌ لحقيقة جوهرية من حقائق اللغة عامة، وحقائق اللسان العربي الذي يعنينا خاصة: أن البُنى التركيبية التي يفرزها الكلام الموزون المتميز بضغطه البنيوي (أو تفرزها العبارة القرآنية) لا يمكن إلاّ أن تختلف عن تلك التي يفرزها الكلام المنثور المتميز بتراخيه البنيوي. وهذا ما قصدناه عندما ذكرنا لغةً للنثر، ولغةً للشعر، ثم أضفنا لغةً للقرآن وهذا ما يمكن أن يُفهم من كلمة طه حسين المشهورة. الكلام العربي نثر، وشعر، وقرآن.

* * *

نأتي بعد ذلك إلى هذه «التاريخيّة» التي جعلها الدندشي للساننا العربي، نتأملها ونبدي رأينا فيها.

يُفهم من كلام الرجل أنّ اللسان العربي، بمستواه الكتابي الماثل الآن بين أيدينا، إنما ينتمي إلى حقبة زمنية مُحدّدة، حقبة نشأ فيها هذا اللسان، وتكوّن، واكتمل خلقُه، وبلغ صورة توقّف معها عن النمو، والتطور، والتكيّف مع المتغيرات الطارئة

على الحياة العربية؟ لصارت الأجيال المتعاقبة، التي أتت بعد هذه الحقبة، كأنها أجيال أجنبية عن اللسان، تتلقاه دون أن تتفاعل معه وتسلهم في إغنائه.

هذه المقولة تُفهَم من قول الدندشي: «أنحنُ اليوم، بعد آلاف السنين، أدرى باللغة العربية من أهلها أنفسهم؟»، وقوله: «نحن نأخذ اللغة كما هي».

هل هذا صحيح؟

هنا أيضاً نجد أنفسنا أمام موضوع مهم، بل موضوع خطير، تظهر أهميته وخطورته بالنتائج النظرية والعملية المترتبة عليه. فهو، لذلك، موضوع متشعب الجنبات يتطلّب مِنَ البحث ما يجاوز حدود مجالتنا هذه مجاوزة بعيدة نكتفي معها بإشارة تقريرية سريعة تتناول تصورنا للمسألة.

إن تعامُلنا مع اللسان العربي، بمستوياته المختلفة، الممتدة مِنْ لغة التخاطب اليومي العموي، الجاري مشافهةً بين الناس، إلى لغة الكتابة الأدبية المتأنقة، وما بين هاتين اللغتين، إن هذا التعامل يُثبِت أنَّ لساننا العربي ليس لساناً تاريخياً، حتى بمستواه الكتابي - الفصيح، بل هو لسان آنيّ حيّ، وأننا نحن الآن مِن أهله، أو، بكلمة أدق، مِنْ أبنائه، كما كان الجاهليون، مثلاً، مِنْ أبنائه. وكما كان الجاهليون يتفاعلون مع لسانهم، ويفرزون مِنْ صُوره ما يناسب بيئتهم ومرحلتهم الحضارية - اللغوية، فإننا، نحن أيضاً، نتفاعل مع لساننا ونفرز الآن مِنْ صوره ما يتلاءم مع بيئتنا ومرحلتنا الحضارية - اللغوية، وما يشكّل لنا لغةً حديثة[3] لها من الخصائص المعجمية، والتركيبية، والدلالية، ما تتميّز به، مثلاً، من لغة الجاهليين والعباسيين، تميّزاً لا يؤدي بأيٍّ من هذه اللغات إلى الخروج من اللسان الواحد الذي تنتمي إليه، اللسان العربي[4].

---

(٣) إن ما نذكره، في هذا السياق، من «لغة حديثة»، يمكن أن يُعَدّ دحضاً صوبياً، أو، على الأقل، معالجة صحية لمقولة اللغة العربية الحديثة، التي يُنادي بها الشاعر يوسف الخال (راجع «نهار» الأحد ٨٣/٣/٢٧) وهو موضوع رُبما عدنا إليه ببحث مستقل.

(٤) في هذه الفقرة انقلاب واضح في التراتب الاصطلاحي المعهود بين اللغة واللسان. وهذا الانقلاب

إنَّ رَفْضَ هذا الذي قدمنا، والتمسُّك بما يسمّى «تاريخية» اللسان العربي، إنما يمضي بنا إلى القول بأجنبية هذا اللسان عنا، ومساواته بالألسنة الأجنبية الأخرى، ومعاملته كذلك... فهل يوافق السيد دندشي على هذه النتيجة؟

ثم نتناول مسألة الأعلام المصروفة، نقصد مسألة استعمالنا الحديث لها، وهو استعمالٌ رأى فيه الزغبي منعاً من الصرف، وجعَلَه الدندشي داخلاً في باب المَحْكيّ، أو باب المسمَّى به وظاهرٌ أننا، هُهُنا، أمام مسألة نحوية خاصة، لا أمام مبدأ عام، وإن كانت المسألة الخاصة تتَّصلُ بمبدإ عام من مبادىء البحث مما لا نرى مجالاً للتطرق إليه.

ما الذي نراه نحن من حقيقة المسألة؟

نُبَادِرُ، أولاً، إلى وَصْفِ الظاهرة التي تحدَّثَ عنها الأستاذان المذكوران واختلفا في تقعيدها

نحن نعلم أن العَلَم ينقسم، في لساننا، إلى علم منصرف وعَلَم ممنوع من الصرف، وأنَّ لذلك، من القواعد المعروفة، ما لا مجال لتفصيله في سياقنا هذا.

وصَرْفُ العلم، كصرف سواه، إنما يعني تنوينَهُ وجرَّه بالكسر. وعدم صرفه معناه عدم تنوينه وجره بالفتحة بدل الكسرة.

ونعلم أن ظهور الصرف في العلم يكون بتنوينه قبل أن يكون بجره بالكسر، وأن عدم صرفه يكون بإسقاط تنوينه قبل أن يكون بجره بالفتح. ويتبين لنا تطبيقٌ كاملٌ لهذه

---

(٥) أمر غير مستغرب ما دام مرتبطاً بسياق معيّن، كالسياق الذي ورد عندنا فيه، وما دام مفهوماً من هذا السياق ثم ان له، في اللسان العربي نفسه، ما هو من قبيله، ونعني هذه اللغات التي يحدثنا عنها النحاة عندما يذكرون، للحالة التركيبية الواحدة، صوراً متعددة يُسمُّون كل صورة منها لغة، فيقولون، مثلاً، إن إعراب المثنى إعراب الاسم المقصور، أي بالألف مطلقاً، هو لغة غير مشهورة، الخ. (راجع المقالة الثانية)

القاعدة إذا ما عُدْنا إلى النصوص العربية القديمة، أو إلى ما عاصَرَنا مِنْ نصوص مدرسية أو أدبية. حتى إذا وسّعْنا دائرة استقرائنا، تبيّنّا أن هذه القاعدة لا تُطبَّق في قطاعٍ واسع من قطاعاتنا الكتابية المعاصرة، ولا سيما قطاع الكتابة الإعلامية.

والذي يجري بالضبط، في هذا القطاع مما يرتبط بمسألتنا، هو، لا مَنْعُ الأعلام مِنَ الصرف، أي إسقاط جُزْءٍ مِن إعرابها، بل إسقاط الإعراب مِنْ هذهِ الأسماء إسقاطاً كلياً، أي تسكينها، منصرفةً كانت أم غير منصرفة، أي معاملتها **معاملة الأسماء المبنية على السكون**. ولهذا الاستعمال، عندنا، تعليل نتبيّنه في ختام هذا القسم مِنْ بحثنا

فلما واجَهَ صاحبانا (الرغبي والدندشي) هذه الظاهرة، أصدر كل منهما حُكْماً مُغايراً لحُكْم صاحبه. الأوّل حَسِبَ أن المسألة هي مسألة مَنْعٍ مِنَ الصرف. والثاني كانت له «رؤيةٌ» أخرى فحسِبَ أن الأعْلام إنما الْتَزَمَتْ حالاً واحدة: لأنها عوملت معاملة المَحْكِيّات، أو معاملة المُسَمّى به.

ونحن نرى أن الرجلين قد أجتهدا فكان لكل منهما... أجرٌ واحد... لا أجران

ذلك أنه لو كانت المسألة مسألةَ مَنْعٍ مِنَ الصرف، لكان ما يتناول الأعلام فيها لا يتعدّى إسقاط التنوين منْها (من الأعلام) وجرّها بالفتح، وتُبْقِيَ لها تحريكُها بحركتي الإعراب الأخريين اللتين يُحرَّك بها الممنوع من الصرف، الضمة للرفع، والفتحة للنصب والجر. والحال أنَّ ما يتناول الأعلام، في عبارتنا الإعلامية مثلاً، ولا سيما ما كان منطوقاً منها، إنما يُجاوِزُ ما ذُكِرَ إلى تسكينها، أي **معاملتها معاملة المبنيات على السكون**. وفي هذا دليل واضح على أن المسألة ليست مسألة منع من الصرف كما توهم الرغبي.

أما الحكاية، التي ذهب إليها الدندشي في تعليل الظاهرة، ثم انضم إليه السيد ن.ن الذي مزج الحكاية بالبناء، فإنها، في رأينا، **حكاية**. وليس في استعمالنا الحديث للممنوع من الصرف (الاستعمال الذي نحن بصدده) أيُّ مظهرٍ مِنْ مظاهر الحكاية بعناصرها النحوية المعروفة. ولو كان الأمر على غير ما نَصِفُ، ورُحنا نطلق مفهوم

الدندشي للحكاية على كلماتنا، لتعيَّن علينا أن نُدْخل في هذا الباب كل مبني من المبنيّات، أي لسقط بابُ المبنيات برمته

بقي، من تتمة الكلام على هذه المسألة، أن نشير إلى نقاط نعتقد أن تصورنا لها يتكامل بها:

ـ إن معاملة الأعلام معاملة الأسماء المبنيّة ليس محصوراً في الممنوع مِنَ الصرف، كما يرى الدندشي ـ والزعبي و ن.ن. إنه، كما ذكرنا، يتناول كل علَم، مصرفاً كان أم غير مصرف

ـ إن هذه المعاملة إنما تكون في مستوى بعينه، أو مستويات بعينها، مِن مستويات الكلام المنثور، مستوى الكتابة اليومية الماثلة في لغة الدواوين الإدارية، في لغة رسائلنا العادية، في اللغة الإعلامية. فإذا ارتفعنا باللغة حتى تبلُغ المستوى الأدبي، رأينا أنفُسنا نلتزم، إزاء الأعلام، بإعرابها إعراباً كاملاً جارياً في نطاق القواعد المرعية. حتى إذا بلغْنا الشعر الموزون، أصبح إعراب الأعلام، منصرفةً أو ممنوعةً مِنَ الصرف، إلزاماً نحوياً ـ عروضياً لا محيد عنه.

ـ إن تنوين الأعلام، أي إعرابها الكامل، ولا سيما الأعلام الممنوعة مِن الصرف، يصبح، مِنَ الناحية الدّلالية، عنصراً وظيفياً يَدْخُل في نطاق الإلْزام النحْوي، عند تنكير هذه الأعلام، أي عندما يُصبح التنوين دالاً على التنكير دلالة السياق عليه[5]

ـ إن إسقاط الإعراب مِنَ الأعلام إسقاطاً كلياً، أي معاملتها معاملة الأسماء المبنية، عائدٌ، في ما نرى، إلى أن الإعرَاب الذي يلحقها ليس **إعراباً وظيفياً*** (ما نسميه نحن «إعراباً وظيفياً») يرتبط بالجانبين: النحوي، والدلالي للكلام، كإعراب بعض المنصوبات، مما لا مجال لتفصيله. إنه إعراب شكلي خالص

---

(٥) سبق أن تناولنا، ببحث مستقل، مسألة تنكير الأعلام في «نهار» ٢٥/١١/٨٢ في وسع القارىء الرجوع إلى المسألة إذا كانت تعنيه

مُعَرَّضٌ للسقوط، ما دام الكلام لم يَبْلُغْ حَدّاً أدنى من المستوى الأدبي ـ الفني حتى إذا بلغ هذا المستوى، انقلبت الشكلية فيه إلى وظيفية، وإن كانت وظيفية فنيّة ـ لفظية، أي وظيفية شكلية. (للتوسع في مسألة إعراب الأعلام المعربة راجع مقالة لنا منشورة في جريدة «النهار» البيروتية، عدد الأحد ٨٦/١/٥).

* * *

نصل أخيراً إلى الجانب الشخصي من مقال السيد دندشي المنشور في «نهار» ٨٣/٣/١٧، وهو الجانب الذي قلنا إنه يَمَسُّ مبدأً عاماً، وقلنا إننا لا نسمح لأنفسنا بتناوله إلا بمقدار ما يَمَسُّ هذا المبدأ.

ما هو الجانب الشخصي أولاً؟

قال السيد دندشي، في المقال المذكور، إننا «ناقرناه» وطنياً لا نحوياً. فلما أراد «مناقرتنا» فعلاً، وقف ديك «النهار» في وجهه، وألقى علينا جناحه.

ونتجاوز هذه «الحماية» التي يرى الدندشي أن جريدتنا الغراء قد وفّرتها لنا شخصياً (ولا ندري لماذا)، ونَجتثّنا مما ظل مطوياً في أوراقه، لنقف أمام مسألةٍ تقع، مِنْ مُجاوزة واقع ما كتبناه و... السَّهْو عما كتبناه في دَرَجةٍ لا نرى معها كيف يستقيم حوار بريءٌ، موضوعيٌّ، بنّاء. إنها مسألة القول بأننا «ناقرناه»، أي ناقشناه، وطنياً لا نحوياً. لنوضح له، ببساطةٍ كلية، أنّ ما اعتبره تناولاً مِنّا للجانب الوطني مِنْ مقالهِ المنشور في ٨٢/٩/١٥ عن «نائب الفاعل» لا يشكّل، من مقالنا الذي رددْنا به عليه في ٩/٢٧، إلا عبارةً واحدة هي، مِنْ المقال، فقرتُهُ الأولى المُمهِّدة، المساوية، رياضياً، لجزءٍ واحدٍ مِنْ عشرين جزءاً يتألف منها مقالنا.

ولمزيد من التحديد، ننتقل مِنَ الكم إلى النوع، من الشكل الى المضمون، فماذا نجد؟

إن ما ورد في عبارتنا هذه المُمهِّدة كان، ببساطة بريئة، اعتذاراً صادقاً أحسسنا،

شخصياً، أن إبداءه للقارىء ـ المواطن، وإبداءه للنفس، في ذلك الظرف المدلهمّ، وأمام موضوع لغويّ نظريّ مُترَف يشبه الرقص في المآتم، هو المسلك العلمي الوحيد المتاح للتعبير عن الهموم الوطنية الثقال التي كانتْ رابضة فوْق صدورنا، وما تزال، دون أن يتضمَّن هذا التعبير أيّ تعريضٍ بوطنية أحَدٍ.

أما بقية المقال، أما أجزاؤهُ التسْعةَ عشَرَ فإنها، من أولها إلى آخرها، معالجة لغوية خالصة لموضوعات نحوية يتبيَّنها بسهولة حتى القارىء غير المختص.

فهل يجوز، أمام هذا الواقع، أن نرسل الكلام هكذا جزافاً ونتهم الناس علناً بما هم منه براء؟ تُرى، لو لم «يَحْمنا» ديكُ «النهار» بجناحه، أفكان ردُّ الأستاذ علينا هو من معْدِن ما أتاحه له هذا الديك في «نهار» الخميس ١٧/٣/٨٣؟ حتى إذا لم يكن ذلك كذلك، أخذتنا أمْنيةٌ بريئة نفْزَعُ بها إلى القيِّم على الصفحة الثقافية أن يَنْشُرَ للأستاذ مقاله «المحظور»، ليكون لنا من أفكاره وآرائه ما يُلاقي أفكارَنا وآراءنا، وما يقترب به المَوْضوعَ المطروقَ من الاكتمال المنشود.

بقيت وقفتنا التي مهّدنا لها أمامَ الجانب المبْدئي من المسألة.

وبعيداً عن أن تكون هذه الوقفة درساً نُلْقيه هكذا على الناس ـ ونحن ما زلنا نتلقّى من الحياة دروسها التي لا تنتهي ـ نؤكد أن هذه الوقفة هي، بأمانةٍ كُلّيّة، درس قيِّم تلقيناه شخصياً منذ ثلاثين من السنين، عن علامتنا اللغوي الرائد الشيخ عبدالله العلايلي، ونورده اليوم كميثاق شرفٍ للتعامل بين الكتاب الباحثين، المتحاورين المتناظرين في محراب الفكر الخالص من أدران الذات.

وحسبي ألاّ نحُول بين الشيخ وبين قرائه، فنعرضَ أفكاره بعبارتنا، أو نحجُبَ عبارته بعبارتنا.

قال في نشرة سماها مقابسة[٦] عقّب بها على الذين نقدوا، منْ معجمه الذي لم

(٦) قال العلايلي في حاشية لنشرة نفسها في شرح كلمة «مقابسة»: «من مصطلحات القدامى الدقيقة بمعنى التجاذب الخالص من نزغات الهوى، والملحظ فيه تبادل الأقباس وأضواء العقل».

يكتمل، القسم الرابع من المجلد الأول الذي صدر سنة ١٩٥٣ :

« من ينقدُ عليك هو كمن يؤلف معك، خطةٌ دَرَجَ عليها كل من أخذَ قضية الفكر منْ أغنائه بقداسة. وفي القداسة، كما تعلم، تجردٌ وسُمُوٌّ فوق مساق الأعصاب. وفيها، إلى هذا كله، تبتُّلٌ لعله العبادة. فيكون مَن يبحث كمن يصلي: كلاهما يستهدف الجوهر الحق، متخطياً إليه ما اعترض من حوائل الأشياء.

« أما الذين يأخذون القولَ عَنَتاً، ويتقمَّصون تنفُّضَ العصَبِ المائج المضطرب، فهؤلاء لا يُعْنَوْنَ بالموضوع وإن زعموا، وإنما يُعْنَوْنَ بأشخاصهم في الموضوع..

« وأنثني، مِنْ بَعْدُ، لأفرَغَ إلى ما عَقَدْتُ عليه هذه المقابسة. فقد كان، بين الذين قالوا في عملي قولاً كريماً أو غيره، تَمَرُّ أَحْتَرِمُ شمائلهم، وإن نَبَا بعضهم القول. على أنه لا يسعني إلا أن أزجي كلمة شكر جزاءً وفاقاً بما جهدُوا. فحظٌّ مَن جَهِدَ أن يُشكر، أجاءَ شرعاً مع هواك، أم ضاق عنه بمواقعه.

« ويسرني أن نتجاذب أطراف الحديث تجاذباً حراً هو للمطارحة والتعوُّد على مناهج الحقيقة. والصلة بيننا ليست أبداً صلة « تخطئة » وهي تفترض الاعتداد، وأعني تفترض في حواشيها صفتَي القطع والإذعان. وإنما هي صلة تعاطٍ دائري ـ إذا صح هذا التعبير ـ ونقطة الدائرة فيها ليسَ الشخص بل الصواب. وبينهما فَرْقُ ما بين الثبات والصيرورة، الباطل والحق، الجمود والتطور ».

★ ★ ★

المقالة السادسة

تحليل العبارة العربية الى قطع كلامية مقفلة

«مَن اجتَهَد فأصاب، فلَهُ أجران؛ ومَن اجتهد فأخطأ، فلَهُ أجرٌ واحد» (حديث)

نشرت في جريدة «النهار» ابتداءً من السبت ٢٠/٤/٨٥

مـدخـل

١ ـ

هذا نحوٌ من التقعيد لم يألَفْهُ النحو العربي. أو قُلْ: إنه لم يألَفْهُ من حيثُ كونُهُ يتوجَّهُ إلى العبارة*[1] ينحصرُ فيها / في البُنَى التركيبية الداخلة في تكوينها، يتركّز عليها، لا يلتفت إلى ما يُشكِّلُ التوجُّهُ إليه مِنْها تُراثاً ضخماً مِنَ النظر النحوي، لا يلتفت إلى الإعراب

وبمزيدٍ من الإيضاح نعني: أنَّ تراثنا النحوي الذي، مُنْذُ ألفٍ، ما زالَ يُحدِّقُ في جسد اللسان العربي يحاولُ اكتناهَهُ ووَصْفَهُ، ما زالَ، حتى اليوم، ينطلق مِنَ

---

(١) العبارة، بالمضمون المطروح، تتميز من الجملة ولا ترادفها، كما هو الشأن في الاستعمال الشائع للكلمتين. العبارة، بهذا المضمون، كلٌّ، والجملة جزء من أجزاء هذا الكل، تدخل في تركيبه كما تدخل الكلمات المفردة فيه، سواء بسواء. الجملة مركب إسنادي بسيط ينعقد بعملية إسناد واحدة يكتمل بها معنًى يرمي إليه المنشئ. أما العبارة، فإنها مركب إسنادي مركب تدخله عمليات إسناد متعددة تبدأ بعمليتي اثنتين وتمتد من الناحية النظرية إلى ما لا نهاية، تتتابع فيه وتتفرع بحيث يتصل ويتعمق ويتآخر منها متقدماً، وتنمو بحركة تسلسلها النامية، إلى معنى عام ترمي إلى التعبير عنه. العبارة تمثل، من التركيب اللغوي، المستوى الذي يقف عنده هذا التركيب. وهذا، سماها الألسني الأميركي ليونار بلومفيلد، المتوفى سنة ١٩٤٩ الوحدة النحوية الكبرى (لمزيد من التوسع في مضمون هذا المصطلح، راجع بحثنا «مصطلحات للبحث النحوي»، في المقالة الثانية من هذا الكتاب)

الإعراب الماثل في هذا اللسان: يُقَعِّدُهُ، أو يُفَصِّلُ أحكامه المقعّدة (ال م ق ع د ة) حتى إذا أعْوزَهُ، من الإحاطة بوجوهِ التركيب، تركيب العبارة، ما يَشْرَحُ به قاعدة منْ قواعد الإعراب، أو يُوضح حُكْماً من أحكامه، أَلْفَيْتَهُ يَتَّجِه إلى هذه الوجوه يصِفُها، يُقَعِّدُها، في نطاقٍ مِنْ فهم القاعدة أو شرْحِها، حتى يَجتَمِعَ في الصفحة الواحدة من صفحاته، قاعدةُ إعرابٍ وقاعدةُ تركيبٍ تصْخَبُ قاعـدةَ الإعـراب تَنْدرِجُ في سياقها.

أبحاث النحاة **شُغِلَتْ** إذنْ، رئيسياً، **بالإعراب**. أما بحثنا هذا، **فإنَّ ما يَشْغَلُهُ، كُلّياً، هو العبارةُ** أو، بمزيد من التحديد، ما يقع، مِنْ **سلّم بُناها التركيبيـة** المتجهة صُعُداً نحو المبنى أي التعقيد، في نطاق عقلنا المحلِّل، نقصد: في نطاق قدرة هذا العقل على التحليل والتجريد، على الوصف والتقعيد.

وهذا ما يجعل البحثُ يندرج في جدَّةٍ من النظر يعْنينا منها أمران.

الأول: أنَّ الطرح الذي التزمناه إنما يَتَوَجَّهُ، **من العبارةِ، إلى جَوْهَرٍ** لم يتوجَّهْ إليه النحاةُ إلا من خلال **عَرَضِ الإعراب**[2]، **توجُّهاً صار الجوهر فيه هو العرضَ**.

الثاني: أننا إنما نريد لطَرْحِنا أنْ يكونَ دَعْوةً لولوج بابٍ بَحْثُنا مكليَّته يمكن أن يكون نوعاً من الإشارة إليه.

ثم نختم هذا القسم منْ مدخلنا بإبداءِ أمْرٍ نحرص على إبدائه وإيضاحه.

ليس بحثنا المحدود هذا، ولا سواهُ من أبحاثنا الأخرى، تطبيقاً مباشراً لمبادىء

(٢) أجل، الإعراب عندنا عرض (مفتح فقتح)، على الأقل إذا قيس بجوهريَّة البُنى التركيبية التي يطفو الإعراب على سطحها. ألا ترى أن الإعراب، في بعض مستويات الكلام، وفي ما لم يكن منه أدبياً يصبح الإعراب فيه جزءاً من الشكل، وفي ما لم يكن إعراباً تركيبياً أو دلالياً - في ما نسميه نحن كذلك - ألا ترى أن الإعراب المقيد بما ذكرنا معرّض أبداً للسقوط، وأنه، إذا سقط، لا يكف الكلام عن أن يكون كلاماً؟

الألسُنية ومعطياتها المتداولة بين الناس، وإن كان له أن يفيد مِنْ بعض زوايا النظر [3] التي تُفضي الألسنية إليها.

إنه، بجوهر ما هو، محاولةٌ بسيطة ـ إلا أنها جادة ـ للتحديق المباشر في جسد اللسان العربي ـ أي في متنه ـ بوصفه ما يعني البحث من جوانبه، وصفاً لا يحول انطلاقُه منْ متن اللسان دون إفادته مِنْ مأثور التُراث النحوي العربي، ولا سيا مِنْ مصطلحه، أو إفادته من معطيات الألسنية التي ذكرنا، ولا سيا من روحها، وبعض معطياتها، ومصطلحاتها.

ـ ٢

في بحثنا «اللغةُ ليْسَتْ عقلاً» [4]، وفي إحدى صُوَر العبارة الثلاث التي درسنا موضوع البحث منْ خلالها، كشَفَتْ لنا عمليةُ البحث مُركَّباتٍ نحويةً تتعلّق بالبحث سميناها «القِطَع الكلامية»، بترجمة كلمة Segment الفرنسية ونَحْتها، فعمدنا، في بادىء الأمر، إلى ذِكْر هذه القطع بإشارةٍ محدودة لمتدرجت في السياق العابر.

إلا أننا، بتوغّلنا في البحث، وتوغُّلنا، على التحديد، في ربط بعض جوانبه بـ «قِطَعنا» المبيّنة، لمحنا، وراء النماذج التي شغلتنا مِنْ هذه القطع، موضوعاً نحوياً ـ تركيبياً له من الجوانب النظرية ـ التبصُّرية، والعملية ـ التطبيقية، المرتبطة بإنشاء العبارة، ولا سيما العبارة الكتابية، ما يجاوز الإشارة السياقيّة العابرة، إلى

(٣) «زوايا النظر» جمع، مفردها «زاوية النظر»، و«زاوية النظر» و«بُنْية دلالية»* مقتبسة، اقتباسها، بعنصريه المكوني وبروحها لا بحرفها، من اللسان الفرنسي الذي «يجاور» لساننا وينعمس معه. وحول تحوير اقتباس «البنى الدلالية»*، ما نسميه نحن كذلك، وما يسميه سوانا «أساليب» وهي، في رأينا، تسمية غير دقيقة، حتى لا نقول تسمية مرتجلة ومغلوطة ـ حول هذه المسألة، راجع بحث «الاقتباس بين الألسنة»، المقالة الرابعة من هذا الكتاب.

(٤) المقالة الأولى من هذا الكتاب.

البحث المستقل. فكان بحثنا هذا الذي قمنا به، على الرغم من المحدودية الظاهرة لمساحة موضوعه.

وموضوع «**القطع الكلامية**»، أو، بمزيد من التحديد، موضوع تحليل العبارة العربية، أو السلسلة الكلامية للسان العربي، إلى عناصر نحوية تدخل في القطع الكلامية، في عدادها، هو، في ما نعلم، موضوع جديد لم يسبق للغوي أن تناوله، بأي مستوى من مستويات التناول، أو أشار إليه في سياق من السياقات، برغم أنه: (أي الموضوع) يمسّ، من العبارة، جانباً مهمّاً يفضي إلى مزيد من وعينا لها، أي مزيد من التبصّر الذي يواكب حدسيّة تشكّلها، ويبلور هذه الحدسية، مواكبة وبلورة يمكن أن تؤديا، في عملية إنشاء العبارة الكتابية، التي تعنينا بصورة خاصة، دوراً محسوساً مرتبطاً بطبيعتها، أي مرتبطاً **بكتابيّتها**، وما يصحب هذه **الكتابية** من رويّة تحرك عملية الإنشاء من بدء وإعادة، بين كتابة وإعادة للكتابة.

وفضلاً عن الوعي النظري المبيّن، والجانب التطبيقي الذي ربما أفضى إليه، يُمكن للنتائج التي يُوصِلُنا إليها البحث أن تشكل جانباً مرجعياً لدراسة موضوعات أخرى تتصل بالقطع الكلامية، وتستند في بعض جوانبها إليها. إلا أنّ ذلك يبقى في دائرة الاحتمال الذي لا نملك، في خطتنا هذه، ما نخرج به إلى دائرة اليقين والتحديد.

وقد ظهر لنا، بالتأمل، أن إحاطة أوّلية مقبولة بالموضوع يمكن أن تكون بدراسته عبر الأقسام التالية

- التعرف على «القطع الكلامية» وتعريفها.
- عوامل تكوّن «القطع الكلامية» في الكلام.
- «القطع الكلامية» و «المكوّنات المباشرة»

* * *

ألف التعرّف على القطع الكلاميّة وتعريفها

في النظرة المسطة إلى **العبارة***، أنّها مُكوَّنةٌ من كلمات تترابط بنظام نحوي ـ تركيبي يُشكِّلُ جانباً من جوانب **نظامٍ نحويٍّ عامٍّ متكامل**، مكوَّنٍ من قواعدِ اللسان بكلّيتها، وأنّ هذه الكلمات هي الوحَدات النحوية الدالة التي تتحرك في جسد العبارة، وتترابط، ويجري عليها، أو يجري بينها، من المطابقة[5]، مِنَ الذِكْر والحذْف والتكرار، مِنَ التقدُّمِ والتأخُّر،... ما يُكوِّنُ جانباً مهماً مِنْ جوانب **التشكُّل النحوي**، بقصد تشكّل العبارة حول **النواة الدلالية**، أو **العمق الدّلالي** للكلام.

إلا أن التحديق في **تكوين الكلام أو العبارة وتكوُّنها**، أو تكوين السلسلة الكلامية وتكوُّنها[6] قد كشف لنا أن الكلمات ليست الوَحَدات النحوية الوحيدة التي تتحرك في هذه السلسلة، أو قُلْ: إنها **ليست** الوَحَدات النحويةَ **الصُّغرى** التي تتحرك فيها وتترابط مع عملية تشكلها.

لقد تبيّن لنا أنَّ ثَمَّةَ وَحَدات نحوية أُخرى، وحداتٍ مركَّبةً تَدْخُلُ الكلمات في

(٥) المطابقة في التذكير والتأنيث، في الإفراد والتثنية والجمع، الخ

(٦) بهذا التمييز المقصود بين «التكوين» و «التكوُّن»، نود أن نشير إلى أمرين:

الأول هو دور المنشيء، أي دور عقله، في إنشاء الكلام الكتابي (التكوين) وهو، في ما نرى، دور محدود، محصور في عملية تطبيق بعض **القواعد النحوية المجردة*** الواقعة في نطاق المعنّى الواعي

الثاني هو دور **كفايتنا اللغوية** (Notre compétence linguistique) في إنشاء الكلام (تكوُّن)، أي دور الحدسي والعفوي والتلقائي في هذا الإنشاء. وهذا الدور، كما نعلم، هو الدور الأول

تكوينها، وحَداتٍ مُرَكّبةً مِنْ كلمات، إلا أنها تتحرك في السلسلة الكلامية، في عملية تشكُّلها، كتحرك الكلمات المفردة سواءً بسَواء، وتتازج مع الكلمات، في عملية التشكُّل، كما تتازج مع الوحدات النحوية الأخرى المماثلة لها، في حركةٍ مُتَموّجة تعود عمليةُ إدراكها، بمجملها، إلى كفايتنا اللغوية*، أو سليقتنا، بكلمة أبسط، أكثر بكثيرٍ مما تعودُ إلى عقلنا المستقرئ ـ المحلِّل ـ المجرِّد ـ المُقَنِّد.

ولأن العملية المحسوسة التي كشفت لنا هذه الوحدات كانت عملية تقدُّم عناصر العبارة وتأخُّرها في سياق التركيب، أو عملية التقديم والتأخير، بكلمة أبسط وأكثر شيوعاً، فإنّنا نرى أنْ نُوقِفَ كلامنا المجرَّدَ عن المسألة لنتأمَّل عيّنةً محسوسةً مِنَ العملية المبيَّنة، أي عينةً من الشواهد، ننطلق منها، نتعرَّفُ بها على قطَعنا الكلامية تعرُّفاً ربما مهَّد لتعريفها وأفضى إليه.

• شاهدٌ أوّل:

«في تلك الليلة مِنْ ليالي كانونَ الأول، كانت غرفةُ السطح في بيت الحملاوي، كعادتها في كل ليلة، تسهر على ضَوْءِ قنديلٍ شاحب» (منصور عيد، غرباء، بيت الحكمة، بيروت ١٩٨٣، ص ٧)

نقوم أولاً بكتابة هذه العبارة كتابةً مُقَطَّعةً تُظهِرُ لنا القطع الكلامية الداخلة في تكوينها.

١ ـ في تلك الليلة من ليالي كانون الأول
٢ ـ كانت غرفة السطح في بيت الحملاوي
٣ ـ كعادتها في كل ليلة
٤ ـ تسهر على ضوء قنديل شاهد.

ثم نحاول الحصول، لعبارتنا هذه، على صُوَرٍ نَحْوِيةٍ عامة[7]، بما نستطيع

(٧) صورة العبارة، أو الصورة النحوية للعبارة، هي الصورة التركيبية الناتجة عن نظام ورود

إجراءَهُ فيها من تقديم، وتأخيرٍ، محتفظين، في هذه الصُوَرِ، لكلِ قطعةٍ برقمها الأصلي، أي بالرقم الذي وردت به في صورتها الأولى.

2 - ١ - في تلك الليلة من ليالي كانون الأول
٢ - كانت غرفة السطح في بيت الحملاوي
٤ - تسهر على ضوء قنديل شاحب
٣ - كعادتها في كل ليلة

3 - ٢ - كانت غرفة السطح في بيت الحملاوي
١ - في تلك الليلة من ليالي كانون الأول
٤ - تسهر على ضوء قنديل شاحب
٣ - كعادتها في كل ليلة.

4 - ٢ - كانت غرفة السطح في بيت الحملاوي
٤ - تسهر على ضوء قنديل شاحب
١ - في تلك الليلة من ليالي كانون الأول
٣ - كعادتها في كل ليلة.

عناصرها منها، ونظام يربط هذه العناصر فيما بينها.
فإذا علمنا أن العناصر الداخلة في تكوين العبارة يمكن، على مدى من قِطَعنا الكلامية المطروحة، أن تكون شيئين،
- فئة الكلمات المفردة، بأشكالها النحوية المعروفة من صورفيات، وكلمات نحوية، وكلمات مُعجمية،
- وفئة «القطع الكلامية» التي نحن في صددها،
كان لنا أن كل عبارة تدخل القطع في تكوينها، فلها صورتان نحويتان اثنتان:
* صورتها النحوية بإطلاق - وهي الصورة التي حاولنا تحديدها في مُستهلّ هذه الحاشية، والتي يتوجه إليها الذهن عند إطلاق الكلمة إطلاقاً
* صورتها النحوية العامة - كما نسب نحن كذلك في سياق الكلام على القطع الكلامية.

٥ ـ ٢ ـ كانت غرفة السطح في بيت الحملاوي
٣ ـ كعادتها في كل ليلة
٤ ـ تسهر على ضوء قنديل شاحب
١ ـ في تلك الليلة من ليالي كانون الأول

فتبين، مِنْ مقارنة الصور الخمس لعبارتنا، أي مِنْ خلال عملية التقديم والتأخير التي أجريناها بين عناصرها، أي بين قطعها الكلامية، فولّدتْ أربعاً مِنَ الصُّور المذكورة،◊

ـ أنّ التقديم والتأخير قد جرى بين قطعها الكلامية، ولم يجرِ بين كلماتها

ـ أنّ القِطَع التي تحرّكت، بالتقديم والتأخير، هي أربعُ قطع. وهي، بالترتيب الأول الذي أوردها به كاتبها.

١ ـ في تلك الليلة من ليالي كانون الأول،
٢ ـ كانت غرفة السطح في بيت الحملاوي،
٣ ـ كعادتها في كل ليلة،
٤ ـ تسهر على ضوء قنديل شاحب.

ونتأمل الصور التي حصلْنا عليها، لعبارتنا، بتقديم قطعها الكلامية وتأخيرها، ونَضُمُّ إليها الصورة الأولى التي أنشأها صاحبها، ونرمز إلى كل قطعة برقم هو رقم ورودها في صورتها الأولى المبيّنة. ثم نعمد إلى كتابة عبارتنا، بصورها الخمس، كتابةً رياضية بالأرقام تُظهر لنا، بشكلٍ محسوسٍ مبسّط، حقيقة التنوّع التركيبي الناجم عن تحريك القطع الكلامية في العبارة، فيكون لنا:

◊ والذي نعنيه، على التحديد، بالصورة النحوية العامة للعبارة، هو صورتها الخارجية الناجمة عن نظام ترتيب ورود قِطَعها الكلامية، كلما كانت، أي العبارة، مكونة من قطع كلامية قابلة للتحرك وتوليد صُوَرٍ نحوية عامة أخرى مغايرة للصورة الأولى التي يولدها المنشيء، بالدفقة الحدسية الأولى، أو مغايرة للصورة التي يختارها بين صورٍ يظهرها له التحليل

1 ـ ١، ٢، ٣، ٤

2 ـ ١، ٢، ٤، ٣

3 ـ ٢، ١، ٤، ٣

4 ـ ٢، ٤، ١، ٣

5 ـ ٢، ٣، ٤، ١.

ونظل في نطاق التعرُّف على قِطَعنا الكلامية من خلال نماذجها المحسوسة، فنورد لها شاهداً ثانياً يُعَمّقُ لنا هذا التعرُّف.

• شاهد ثانٍ :

نورد الشاهدَ، أولاً، بصورته النحوية التي أورَدَها به صاحبه، ونكتبه، مِنْ أوّل الأمر، مُقسّماً إلى قِطَعِه الكلامية المرقَّمة.

1 ـ ١ ـ يهمنا،

٢ ـ في هذا المجال،

٣ ـ أن نُعلن

٤ ـ أن ما وَرَد،

٥ ـ في البيان الوزاري،

٦ ـ حول الإصلاح،

٧ ـ ليس حلاً جذرياً لمشكلة معقَّدة.

ثم نورده بما وقعنا عليه مِنْ صُوَره النحوية العامة الممكنة، كما فعلنا في الشاهد الأول إلا أننا، هذه المرة، نُوردُه مباشرةً بالأرقام التي ترمزُ إلى قِطَعِهِ الكلامية، ضامين إليه صورته الأولى التي وردت بها لدى كاتبها

1 ـ ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧

2 ـ ٢، ١، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧

3 ـ ٢، ١، ٣، ٤، ٦، ٥، ٧

4 ـ ١، ٣، ٢، ٤، ٥، ٦، ٧

5 ـ ١، ٣، ٢، ٤، ٦، ٥، ٧

• **شاهد ثالث:**

هذا الشاهد أيضاً نورده، من أول الأمر، مُقسَّماً إلى قِطَعه الكلامية الأصلية:

1 ـ ١ ـ أهمُّ ما في اللغة الجديدة أنها [٨]

٢ ـ بعد عشر سنواتٍ من التذابُح

٣ ـ تمنحُنا ساحةً للتخاطب

ثم نورده، بصورتيه النحويتين العامتين، الأولى التي جاءت بها عبارة الكاتب، والثانية التي حصلنا عليها بتحريك القطعتين ٢ و٣، ونكتبه، من أول الأمر، بالأرقام التي ترمز إلى قطعه:

1 ـ ١، ٢، ٣

2 ـ ١، ٣، ٢

وبمقارنة نُجْريها بين حركة القِطَع الكلامية في شواهدنا الثلاثة، وبنظرةٍ بسيطة نُلقيها على الصُّوَر النحوية العامة المكتوبة بالأرقام، العائدة لكل شاهِد، نلاحظ أنَّ هذه الحركة:

يمكن أن تتناول كل قطعة مِنْ قِطَع العبارة (الشاهد ١).

---

(٨) ربما خطر لقارىء أن يستغرب كون لفظة «أنها» جزءاً من هذه القطعة. لتصوُّر أنها جزء من القطعة الثانية

إننا، بعودتنا إلى التعريف الذي وضعناه للقطع الكلامية، وتطبيق هذا التعريف على تطعتيك، وتمكنّنا من أن هذه القطعة تظل مقفلةً على الرغم من تحريك القطعة التي تليها، وقطع العلاقة التجاورية بين القطعتين، إننا، بكل ذلك، نتبين، بسهولة، أن لفظة «أنها» هي جزء من هذه القطعة

ولعل في ملاحظتنا هذه ما يريدنا فهماً لحقيقة القطع الكلامية

ويمكن أن تتناول بعض هذه القطع (الشاهدان ٢ و ٣)، فتبقى القطع الأخرى ثابتة في مواضعها. فتتحرك قطعةٌ تليها، أو قطعةٌ تسبقها، أو يتحرك ما يليها وما يسبقها جميعاً.

والقطع الثابتة هذه يُمكن أنْ تَقَع في صدْر العبارة: فيتحركُ ما يليها (الشاهد ٣).

ويمكن أن تقع في طرفها فيتحرك ما يَسْبِقها (الشاهد ٢).

ويمكن أن تقع في وسطها أو حَشْوِها، فيتحرك ما يُحيط بها (الشاهد ٢ أيضاً).

فنرى مما تقدم كيف أن العبارة، بنماذجها المشابهة لنماذج الشواهد، تتحلَّل إلى قطع كلامية ـ طولية ـ مفصلة، تدخُل في تكوينها، كدخول الكلمات. وتتتابع فيها، مع قطعٍ تماثلُها أو مع كلمات، بنظامٍ من التتابع هو الذي يولّدُ لها ما سمّيْناه «صورتها النحوية العامة»، أو «صورتها النحوية الخارجية» [٩].

كما نرى أن هذه الصورة تتغير إذا نحْنُ غيّرْنا، في العبارة، ترتيب ورود القطع الكلامية، أن تحريك القطع فيها يولّد لنا، من صورها النحوية العامة الكامنة (Les formes potentielles)، ما يُساوي، في عددِه، وُجُوهَ التحريك المُتحقّقة في الكلام (Les formes actualisées)، التي تتناول قطعَها المتحركة. على أن يجْري ذلك في نطاق السويّة النحوية التي يقررها حدْسُنا، أو كفايتنا اللغوية*، لا في نطاق عقلنا المحلل.

ونظل في نطاق التأمل في المسألة من خلال شواهدنا المتقدمة ـ ومن خلال ما كان من قبلها ـ لنشير إلى جانبين مهمين من جوانب قطعنا الكلامية يُفْضيان إلى تعريفها، أو يمهدان للتعريف:

الجانب الأول: أن القطع الكلامية هيَ قِطَعٌ مُنْفَصِلة (Segments discrets): بمعنى

---

(٩) راجع الحاشية ٧

أنها، إذ تتحرك في العبارة متقدّمة ومتأخرة ـ أو يتحرك سواها وهي ثابتة ـ يظلّ لها تركيبها، أي تظل لها وحدتها وعناصرها التي تدخل في تركيبها، أي كلماتُها. ومنْ هنا كان نَعْتُها بـ «المُقْفَلة»، وكان هذا النعتُ نعتاً مهمّاً يُشكّلُ جزءاً أساسياً من المصطلح

الجانب الثاني: أنّ كلّ قِسْم منْ أقسام الكلامِ يستطيع، بالتقدم والتأخير، أن نحركه في السلسلة الكلامية، أو نحرك سواه، ونَقْطع علاقته التجاورية بسواه، وتظل له عناصره، أي كلماته الداخلة في تكوينه، وتظل له وحدته وتركيبه (Sa structure)، ويظل للكلام، مع هذا التحريك، معناه العام المجمل، فهو قطعةٌ كلاميّةٌ مقفلة.

ولأن القسم الكلامي الذي نقوم بوصفه هو قسمٌ طوليّ (Linéaire)، يمتدُّ منْ يمين كلامنا المكتوب بالحرف العربي إلى يساره، كان لنا نعتٌ ثانٍ يمكن أن نُدْخلَهُ في تكوين مصطلحنا، فنقول: «القطع الكلامية الطوليّة المقفلة»، إلا أنه، بخلاف النعت الآخر، لا يشكل جزءاً جوهرياً من المصطلح.

ثم نأتي إلى التعريف المباشر:

القطعة الكلامية الطوليّة المقْفلة هي كُلُّ قِسْمٍ طوليّ من أقسام العبارة، أو من أقسام السلسلة الكلامية، يمكن تحريكه فيها، بالتقدمِ والتأخير، أو تحريكُ سواه، وقَطْعُ علاقة التجاور بينه وبين سواه، فلا تُمَسُّ بهذا التحريك وحدته، ولا تُعَدَّلُ صورته النحوية ـ التركيبية، ولا يتغيَّر، لهذا التحريك، ما للكلام مِنْ مَعْنًى مُجْمَل.

* * *

باء عامل تكوّن القطع الكلامية

إن تكوّن القطع الكلامية المقفلة، في السلسلة الكلامية، هو عملية نحوية معقدة تكوّن مظهراً من مظاهر تشكّل السلسلة الكلامية نفسها، ويتدخّل فيها عوامل نحوية - تركيبية متداخلة تتطلّبُ دراستها من التجريد قدراً ربّما جاوزَ طاقتنا (طاقتنا الشخصية على الأقل).

وأمام هذا الذي لاحظناه، كنا نرى الاكتفاء بمثل هذه الإشارة العابرة إلى المسألة لولا أننا، وسط هذه العوامل، قد لمحْنا عاملاً أسفر لنا عن وجهه، وحمّلنا حمْلاً على أن نتوقف عنده نحاول وصفه. وكان لذلك عندنا سببان:

الأول:

أننا بهذا العامل، نستطيع أن نكشف جانباً مهماً من جوانب المسألة.

الثاني:

أن وصفنا النحوي لهذا العامل، فضلاً عن الغرض الذي يؤديه لبحثنا، إنما يُشكّلُ بحثاً نظرياً لموضوع قائم بذاته لا نعلم أن دارساً قد تناوله، موضوع «المركبات النحوية - الثنائية*»، أي موضوع العامل الذي يعنينا.

إننا، في قسم أول، نقوم بتوسيع الكلام على هذه المركبات.

وفي قسم ثانٍ، نتناول علاقتها بالقطع الكلامية المقفلة، فنبين كونها عاملاً في تشكل القطع

أظهر لنا تأمّلنا لعلاقات الترابط النحوي - التركيبي - الشكلي [١٠]، الجاري بين كلمات العبارة، أو عناصرها، أن بين أنواع الترابط المبيَّن ترابطاً ثنائياً يجري بين كلّ عنصرين من هذه العناصر، وأنّ ورود أول العنصرين في الكلام يستدعي العنصر الآخر.

كما أظهر لنا التأمّل أنّ مركّباتنا هذه إنما تُشكّلُ، للعبارة، **مفاصلها النحوية** التي لا تقوم العبارة إلا بها.

ولأن الترابط الذي يعنينا إنما يجري بين عنصرين اثنين، كما نرى، فإننا نعتنا مركّباتنا بـ «**الثنائية**»، فقلنا: «**المركبات النحوية - الثنائية**».

على أن أبرز ما تبيّن لنا، ممّا يتصل بالغرض المباشر من موضوعنا، أنّ مركباتنا الثنائية هذه تنقسم إلى فئتين:

- فئة المركبات التي يتصل عنصراها **اتصال تجاوُر وتلازُم**، ونصطلح على تسميتها فئة «**المركبات النحوية - الثنائية - المتلازمة**».

- فئة المركبات التي يتعاقب، على عُنصُريْها، اتصالٌ وانفصال ينتفي، بتعاقبهما، التلازم بين العنصرين المترابطين. ونصطلح على تسمية هذه الفئة فئة «**المركبات النحوية - الثنائية - غير المتلازمة**».

ثم نهبط من هذا التجريد إلى ما نفهَمُ به مضمونه، إلى النظر في بَعض نماذج الفئتين، وما يتطلّبه بعضُها من أمثلة موضحة.

---

(١٠) وكما هذه النعوت لنميز الترابط النحوي الذي يعنينا من الترابط الدلالي الذي لا يعنينا

* في فئة المركبات النحوية الثنائية المتلازمة يدخل:

+ «ال» والاسم المقترن بها

+ الجار والمجرور

+ أحرف العطف ومعطوفها، ما عدا «أو»: لأن «أو» هذه يمكن أن تنفصل عن معطوفها في نحو قولنا:

- التاريخ هو صورة الماضي، أو // بكلمة أدق // هو جغرافية الماضي.

فمثل هذا الفصل غير متيسّر مع أحرف العطف الأخرى.

+ المضاف والمضاف إليه [11].

الموصوف المعرفة وصفته.

الأمر العظيم.

- لبنان الصغير

- ...

(سيظهر لنا، في فئة المركبات الثنائية غير المتلازمة، كيف يكون الموصوف النكرة وصفته غير متلازمين).

+ نواصب المضارع ومضارعها

+ جوازم المضارع ومضارعها.

+ ... الخ... الخ..

فعنصرا كلّ مركب من هذه المركبات هنا، كيا نظرى في تلازم لا انفكاك معه.

---

(١١) إن الشكل النحوي للإضافة العربية، أو نظام الإضافة في اللسان العربي، بما يقتضيه هذا النظام من تجاور التصاقي مباشر بين المضاف والمضاف إليه، إن هذا النظام قد ولّد، بين المضاف والمضاف إليه، تلازماً معروفاً أصبح به فصل أحدهما عن صاحبه أمراً مستقبحاً، حتى ولو كان الفصل بمضاف ثان، أي بإضافة مضافين اثنين إلى مضاف إليه واحد: شعب ورئيس لبنان. ومن طريف ما يذكر عن «حصر» هذه الإضافة ما دعا به النحاة على مستعملها، وما صنّفوه دعوتهم من إشارة الى هذا «الحظر»، قولهم «كسرَ اللهُ يدَ ورجلَ مَنْ قالها» (بدل أن يقال، في غير هذا السياق: كسر اللهُ يد من قالها ورجله)

★ **وفي فئة المُركبات النحوية الثنائية غير المتلازمة، يدخل:**

+ **الفعل وفاعله** الذي ليس ضميراً، أو اسماً موصولاً خاصاً:

١ ـ **تجري** // في مثل هذا اليوم من كل عام، ومن أجل عُمّال الأرض الكادحين // **احتفالاتٌ** ترمي إلى تمجيد العمل والعمال

٢ ـ إنما **يصلُح** // لمثل هذه المهمة // **مَنْ** نَذَرَ نفسه لسواه

+ **الفعل** المتعدي المقترن بفاعله، **ومفعولُه** الذي ليس ضميراً.

٣ ـ **سيقرأ** الشاعر // من مجموعته الجديدة // **قصيدةً** تناسب المقام.

٤ ـ «وقد **خصص** الشيخ عبدالقادر المغربي // في كتابه «الاشتقاق والتعريب» // **بحثاً** وافياً للنحت».

+ «**إن**» **واسمها**:

٥ ـ **إن** // في الاتحاد // **قوةً**.

٦ ـ «**إن** // في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار // **لآياتٍ** لأولي الألباب» (آل عمران، الآية ١٩٠)

(نلاحظ هنا أن «إنّ» إنما تُفصَل عن اسمها بخبرها؛ أو، بكلمة تأتلف مع تصور النحاة، بقطعةٍ كلامية مُصدَّرةٍ بجارٍّ ومجرور يتعلقان بمحذوف يعدّ هو الخبر، أو يعرف كذلك)

+ **اسم «إن» وخبرها**:

٧ ـ **وإني** // وإن كنت الأخير زمانه **لآتٍ** بما لم تستطعه الأوائل

٨ ـ **إن تلاميذنا** // برغم الظرف القاهر // **قادرون** على متابعة التحصيل.

+ « كان » واسمها:

٩ ـ ﴿لقد كان // لكم فيهم // أسوة حسنة﴾ (سورة الممتحنة)

١٠ ـ كان // لنا في هذه الحادثة // درس لا ننساه.

ـ ...

(يلاحظ أن الفصل بين « كان » واسمها، كالفصل بين « إن » واسمها ، إنما يكون بقطعة كلامية يدخل الخبر في تشكيلها).

+ اسم « كان » وخبرها:

١١ ـ ﴿وكان الله // بما تعملون // بصيراً﴾ (الأحزاب، الآية ٩)

١٢ ـ أضحت قراءة الشعر // في زمننا الغارق في سراب المدنية // أمراً يُستغرب

ـ

+ المبتدأ والخبر:

١٣ ـ الإنسان // مهما علا شأنه // صائرٌ إلى زُوال.

١٤ ـ الناس // في هذه الدنيا // ممثلون فوق خشبة متحركة.

ـ

+ الموصوف النكرة وصفته:

١٥ ـ ﴿وإنه لقَسَمٌ // لو تعلمون // عظيم﴾ (الواقعة ٧٦)

ـ ـ

+ متعلق الجار والجار:

١٦ ـ كان وقوف الشعراء // في ذلك العهد // على أبواب الحاكم من الأمور المألوفة

ـ ...

نلاحظ أنّ في الشاهد الماثل أمامنا جارّين اثنين يتعلّق كلٌّ منهما بالمُتعلَّق نفسه، «وقوف»، ومع ذلك، فقد اعتبرنا الجارَّ الثاني منفصولاً عن مُتعلَّقه بالقطعة الكلامية التي تسبقه وتتضمّن الجار الأول

لماذا؟

لأن الجار الثاني ومجروره هنا، في عبارة الشاهد، عُنْصُر دلالي - نحوي أساسي لا يقوم الكلام إلاّ به، في حين أنّ الجار الأول لا يشكل مثل هذا العنصر

+ الخ ... الخ

ونقف أمام الفئة الثانية التي تعنينا مُركّباتها الثنائية، فنبيّن، بالملاحظة المستقرئة لنماذج الكلام، أن العلاقة بين طرفي كل مركّب هي علاقة متحركة في السلسلة الكلامية، بمعنى أن حالة الانفصال بين الطرفين، وحالة الاتصال، إنّما تتعاقبان على المركّب تعاقباً متحركاً يتعلق بحركة تشكُّل العبارة، وحركة تنوعها، الدائرة أبداً في فلك المعنى الذي تجسده، أو في فلك الإيقاع اللفظي - الدلالي[12] الذي نطلبه لها في بعض مستوياتنا الفنية، دون أن يُفضي هذا الدوران، بحركة التشكل المليئة، إلى إفلاته من الدوران في فلكها هي، أي الفلك النحوي - التركيبي - الشكلي

وهذه بعض النماذج

+ يكون الفاعل منفصلاً عن فعله في نحو قولنا

١٧ - «ويهمّني // في هذا المجال // أن أقولَ كلمة حق أريدُ بها حقاً»،

---

(١٢) جمعه لايقاع، في تصورنا، أنه لفظي - دلالي ينجم عن لفظ الكلام ومعناه كليهما، وليس محصوراً في اللفظ دون المعنى، كما يمكن أن يُظن. واختبرْ ذلك بتجربة بسيطة تقوم فيها بإنشاء عبارة، أو عبارتين، أو أكثر، من كلمات شكلية خالية من المعنى، أي كلمات مصنوعة كلها من مادة فَ عِ لِ التي توزن بها الكلمات، وتمّم ما شئتَ من توازن بين أجزاء العبارة، أو العبارات وسترى أن هذا التوازن لا يُحدث عندك شيئاً حتى إذا ركّبت معانيك في كلماتك المفرغة من معانيها، كان لك الإيقاع الذي تنشد

فنُعدّل مِنْ صورة كلامنا، ونُجري فيه تقديماً وتأخيراً، فنقول:

١٨ ـ **ويهمُّني أن أقول**، في هذا المجال، كلمة حق أُريدُ بها حقاً.

+ ويكون **اسم «أنَّ» متصلاً بخبرها**، في نحو قولنا:

١٩ ـ «أهم ما في اللغة الجديدة **أنها تمنحنا** ساحةً للتخاطب بعد عشر سنوات من التذابح»

فنعمد، **لأسبابٍ دلالية** تتعلّقُ بإبراز بعض معاني الكلام، إلى تقديم الظرف المتعلّق بخبرها مع قطعته الكلامية (قطعة الظرف). فيؤدي هذا التقديم إلى **فصل اسم «أنَّ» عن خبرها**، فنقول:

٢٠ ـ أهم ما في اللغة الجديدة **أنها** // بعد عشر سنوات من التذابح // **تمنحنا** ساحةً للتخاطب.

+ ويكون **الفعل المتعدي** (مع فاعله) **منفصلاً عن معموله**، في نحو قولنا:

٢١ ـ «**ستتناول** هذه الزيارة // التي من المتوقع أن تتم سراً وتحت ستار إنجاز بعض الأعمال // **قضايا** بالغة الأهمية».

فنُحسُّ أن ابتعاد المفعول عن فعله إنما يضعف العلاقة التركيبية بينهما، فنُقدِّمُ ونؤخر، حتى **نُقرِّبَ الفعل من مفعوله**، فنقول:

٢٢ ـ هذه الزيارة، التي مِنَ المتوقع أن تتم سراً، وتحت ستار إنجاز بعض الأعمال، **ستتناول قضايا** بالغةَ الأهمية.

(لأن القطعة الكلامية التي **فصلتْ** بها «**الزيارة**»، في عبارة الشاهد المعدَّلة هذه، **عن الفعل** الذي يُخبرُ عنها، هي حديثٌ عن الزيارة فيه من الكلمات المتصلة بها، المشيرة إليها، ما يُبقي معناها ماثلاً في الذهن حتى بلوغ ذلك الفعل. فكأنَّ الكلام الذي يفصل «الزيارة» عن الفعل المذكور هو امتداد للزيارة، أو اندياحٌ لحيِّزها الدلالي. كأن «الزيارة»، التي هي مبتدأ، متصلة بالفعل، «ستتناول»، الذي

هو الخبر

أما الفعل، «ستتناول»، الذي نفصله، في عبارة الشاهد الأصلية، عن مفعوله، أي عن «قضايا»، فإنه مفصول عن معموله بكلام غريب عن الفعل، أي بكلام ليس فيه ما يشير إليه، وليس فيه ما يُبْقي معناه حاضراً في الذهن حتّى يبلُغ مفعوله. وهذا معنى قولنا إن ابتعاد المفعول، في عبارة الشاهد الأصلية، عن فعله يُضعف العلاقة بينهما).

+ .. الخ... الخ .

من النماذج المتقدمة، ومِنْ كل نموذج مماثل نقوم بدراسته، يَتبيَّن لنا أمور:

أوّلها: أنّ مركّباتنا النحوية ـ الثنائية هذه هي، كما قلنا، في حركةِ اتصال وانفصال مرتبطة بحركة **تشكُّل العبارة**، وهي الحركة التي بيّنّا أساسها

ثانيها: أن الفصل بين العنصرين، اللذين يَقْبَلان الانفصال، إنما يكون، في غالبِ ما يكون[13]، بقطعٍ كلامية مُصَدَّرة بجارٍّ[14] أو بظرف.

ثالثها: أن الجارّ والظرف إنما يشكلان، مِنْ هذه الناحية، **مفاصِلَ نحوية** بالغة الأهمية، تمثل جوانب بارزة من عملية إنشاء الكلام.

رابعها: أن القطعة الكلامية التي تَفْصِلُ لنا عنصرين نحويين غير متلازمين، كالفعل وفاعله، والفعل المقترن بفاعله ومفعوله، والمبتدأ والخبر، الخ، ليست، في غالب حالاتها، مُنفصلةً عن أوّل العنصرَيْن انفصالاً نحوياً. إنها متصلة بهذا العنصر اتصالاً واضحاً. إلا أنّهُ اتصال ثانوي، أو ثانٍ، يدخل في باب الفضلة التي ذكرها النحاة في كلامهم على أركان الجملة.

(١٣) نقول «في غالب ما يكون» لنشير إلى أنواع أخرى من الكلمات النحوية تتشكل بها القطع الكلامية الفاصلة.

(١٤) كما هو الشأن في عبارتنا هذه.

شاهد:

٢٣ ـ ويهمّني/ في هذا المجال/ أنْ أقول كلمة حقّ أريدُ بها حقاً

فالجار والمجرور هذان يرتبطان ارتباطاً واضحاً بالفعل الذي تتضمنه لفظة[15] «يهمّني». وهذا معنى تعلّقهما به.

إلاّ أن ارتباط الفاعل بفعله هو **ارتباط أوّلٌ**، أو «**ارتباطُ عُمدةٍ**»، بكلمة نقتبس بعضها («عمدة») من قاموس النُحاة، في حين أن ارتباط الجار والمجرور هو ارتباط ثانٍ في أيّ موضع وقعا، أو «**ارتباطُ فضلة**»، بكلمة تشاكل كلمتنا الأخرى. بمعنى أن كلاماً، إذا تم، نحوياً (ودلالياً)، بالفعل وفاعله (مثلاً: «ويهمني أن أقول كلمة حق»)، فإنه لا يتم، لا نحوياً ولا دلالياً، بالفعل والجار والمجرور (ويهمني في هذا المجال).

مِنْ هنا انطلقنا في تصورنا لعملية الاتصال والانفصال التي تتناول عنصري **المركبات النحوية ـ الثنائية**، وعلى هذا الأساس أقمنا المسألة، وشيءٌ مِنْ هذا مرّ بنا في تعقيبنا على الشاهد ١٦.

---

(١٥) نستعمل كلمة «لفظة» بمضمون اصطلاحي جديد نطرحه للتداول بسبب ما يؤمنه لنا من وضوح في عملية التعبير عنه (أي المضمون) وبسبب افتقاره (أي المضمون) إلى اسم يرمز إليه ويبلوره ويحدده، ويسهل استخدامه في البحث.

«اللفظة»، بالمضمون المطروح، هي **كلُّ وحدةٍ كلامية تنفصل، في الكتابة، عما يسبقها، وعما يليها**، وتتكون

+ إما من كلمة واحدة: فتكون **لفظة بسيطة** وحينئذ ترادف «اللفظة» «الكلمة» وتطابقها.
+ وإما من **كلمتين فأكثر**، وهذا ما نرمي إليه بمصطلحنا المطروح.
ـ من كلمتين: دور/نا، مرر/تم، كـ/الكبرى،
ـ من ثلاث كلمات: فأجا/ت/نا بـ/زيارتـ/ك،
ـ من أربع كلمات: سألـ/ت ـهـ/ـا
ـ الخ

وتجمع **اللفظة** على «**لفظات**»، بفتحات متتالية، وليس على «ألفاظ» التي هي جمع «لفظ».

هذه هي «المركبات النحوية ـ الثنائية»، أو هذا ما كشفه لنا الاستقراء منها. نذكِّر بأننا إنما قمنا بدراستها بما هي عامل من العوامل النحوية ـ التركيبية التي تفسِّر لنا تشكُّلَ القطع الكلامية المقفلة. فكيف تفسِّر لنا هذه المركبات عملية تشكُّل القطع، أو، بكلمة أدق، ما الذي تفسِّرهُ المركبات من القطع؟

* * * *

٢/ باء المركبات النحوية ـ الثنائية والقطع الكلامية المقفلة

إن نظرةً متأملة نلقيها على الشواهد التي تعرّفنا على القطع الكلامية المقفلة من خلالها، أو الشواهد التي تضمَّنها بحثنا للمركبات النحوية ـ الثنائية، تُظهر لنا ببساطة:

ـ أن عملية تشكُّل القطع الكلامية المقفلة إنما ترتبط، في بعض نماذجها، بالمركبات النحوية ـ الثنائية غير المتلازمة.

ـ أن ما يتعاقبُ على عُنصرَي المركَّب النحوي ـ الثنائي من اتصال وانفصال هو، على التحديد، ما يُولِّد لنا القطع الكلامية العائدة للنماذج المذكورة.

شاهد:

٢٣ ـ إن **تلاميذنا**/ برغم الظرف القاهر/ **قادرون** على متابعة التحصيل.

فانفصال اسم «إن»، «تلاميذنا»، عن خبرها، «قادرون»، هو الذي أتاح القطعة الكلامية المقفلة الواقعة بينهما. أو، بكلمة أدق، هو الذي أبرز لنا هذه القطعة لمَّا أتاح لها أن تتحرك متقدمةً في العبارة أو متأخرةً.

ولمزيد من الإيضاح نضيف:

أنَّ وُرُود هذه القطعة ثانيةً[١٦]، في عبارتنا الأولى هذه، عبارةِ الشاهد، نتيجة انفصال عنصُرَيْ المركب النحوي ـ الثنائي الذي يَدْخُل في تركيبها.

1 ـ ١ ـ إن تلاميذنا
٢ ـ برغم الظرف القاهر
٣ ـ قادرون على متابعة التحصيل»

ثم ورودُها ثالثةً في عبارة ثانية مفترضة، نتيجة اتصال العنصرين المذكورين:

2 ـ ١ ـ إن تلاميذنا
٣ ـ قادرون على متابعة التحصيل
٢ ـ برغم الظرف القاهر،

هما[١٧] اللذان أبرزاها لنا، وأظهراها لنا، إبرازاً وإظهاراً هما، في إحساسنا وفي نظرنا المحلِّل، نوعٌ من التوليد.

وما بيناه مِنْ أمر عبارتنا هذه نستطيع أن نُبَيِّنَهُ مِنْ أمر عبارات أخرى تشكل للمسألة شواهد أخرى.

فانفصال عُنصُرَي المركبات النحوية ـ الثُنائية، بما يُتيحه مِنْ تباعُد بين العنصرين، أو مِنْ حيّزٍ طُوليٍّ بينهما، واتصالُها الذي تزداد به ظهوراً حركةُ القطع الكلامية في الكلام، هُما، كما نرى، ما يُتيح للقِطَع الكلامية أن تظهر بين العنصرين المنفصلين المتباعدين.

على أن واقع الكلام هو، في رأينا، أعنى من هذا التبسيط، وأكثر نَبْضاً من حرفه الساكن. ذلك أنَّ في وُسْعِنا، من جهةٍ ثانية، أن نقول: إن حاجة المُنشِىء إلى التعبير عن فكرةٍ ثانوية تَدْخُل على فكرة المركب الإسنادي، أو فكرة الكلام العامة،

---

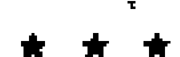
(١٦) هذه الكلمة هي حال وليست ظرفاً بأي أنها ليست بمعنى «مرة ثانية».

(١٧) أي: ورودُها ثانيةً وورودُها ثالثةً أي / «اللذان» خبر «أنّ» الواردة قبل تسعة أسطر.

لِتوضحها، لِتَعدّلها، لتُلوّنها،... إن هذه الحاجة هي التي تُفضي إلى الفصل بين عنصري المركب النحوي ـ الثنائي، والمباعدة بينهما، لِتأخُذَ لها محلاً في الحيّز الناشىء: أي أن دخول الفكرة الثانوية على الكلام الآخِذِ في التكون هو الذي يُوقِفُ الكلام، يوقف المركّب الإسنادي مثلاً، عند العنصر الأول مِنْ عنصري المركب النحوي ـ الثنائي اللذين يدخلانَ في تكوينه، ويُتيحَ لتلك الفكرة أن تتحقق بالتلفظ قبل أنِ يكتمل تكوُّن الكلام.

يَبْقى أن نوضح أن أكثر الأحكام بُعْداً عن التبسيط ربما كان أن نقول. إن عملية انفصال عُنصُري المركبات النحوية ـ الثنائية، وعملية تكوُّن القِطع الكلامية بينها، هُما، مِنَ النشاط الكلامي ـ الإنشائي، قُطبانِ يتداخلان فيتفاعلان، أو يتفاعلان فيتداخلان، في حركة مِنَ الدّيالِيّة [١٨] التي يبلُغُ غناها دَرَجةً يُصْبِح معها سؤالُنا مثلاً: «أي القطبين هو السبب، وأيها هو النتيجة؟»، سؤالاً نظرياً ـ شكلياً مقطعاً عن عروق الكلام بفرديته اليومية، وواقعة المشخّص النابض.

ونختم فَنُذَكّر بأنّ تكوُّن القطع الكلامية في الكلام هو عمليةٌ معقَّدة، بالغة الغِنى، تُحرّكُها عواملُ نحويةٌ ـ تركيبيةٌ ـ متداخلة، وأن العامل الذي وسَّعْنا الكلام عليه، عاملَ المركبات النحوية ـ الثنائية، ليس سوى عامل منها، ويبقى لدراسةٍ خاصةٍ مركزة أنْ تجعلنا نُحيط بالعملية ونتبصَّر في جوانبها.



(١٨) ليست «الديالية» تعريباً لـ «الديالكتيك»، كما قد يُظن بسبب التشابه الظاهر في المادة الصوتية الداخلة في تكوين كل من الكلمتين. إنها ترجمة لها أي أننا بإزاء كلمة عربية الجذر طرحها الشيخ عبدالله العلايلي بعد أن اشتقها من المادة التي اشتقت منها كلمات «دال»، «داول»، «مداولة»، «تداول»، الخ

والظاهر أننا نميل إلى استعمال المصطلح المطروح، وتفضيله على مقابله العربي المعروف، «الجدليّة»، أو مقابله اللاتيني المنقول بـ «الديالكتيك»

جيم القِطَعُ الكلاميّةُ والمُكوِّناتُ المباشِرة

بين القطع الكلامية المقفلة وبعض أشكال ما يُسمى «مكوِّنات مباشرة»[19]، في المصطلح الحديث عامة، ومصطلح بلومفيلد خاصة، شبه شكلي – ظاهري – خارجي يجعلنا نتساءل:

هل قطعنا الكلامية التي تعنينا هي مكونات مباشرة؟

وأيّاً ما كانت النتيجة التي سلَّمها بمحاولة الإجابة عن السؤال المطروح، فإن في هذه المحاولة ما يتيح لنا مزيداً من إدراك موضوع البحث، فضلاً عما تتيحه المحاولة من إطلال على موضوع المكونات المباشرة نفسها.

ومن الطبيعي أن أيَّ تناولٍ للموضوع لا بُدَّ له مِنْ قِسْمٍ أوّل يُمَكِّنُ القارىء مِنَ التعرُّف على «المكونات المباشرة» – التعرف عليها في اللسان العربي على الأقل.

في مادة «المكونات المباشرة»/ Constituants immediats[20]، من «قاموس الألسنية» لـ «دو بوا» وآخرين[21]، نقرأ، في معرض تعريف المصطلح، ما نصُّه

---

(١٩) «مكوِّنات»، بكسر الواو المشددة، جمع «مكوِّن» اسم فاعل من «كوَّن»، بفتح الواو المشددة.

(٢٠) ترجمنا Constituants بـ «مكونات» التي فضّلناها على «مؤلفات» التي اعتمدها جاد الموسى المذكور في حاشية تالية قريبة.

(٢١) Jean Dubois, Mathée Giacomo, Louis Guespin, Christiane Marcellesi, Jean-Baptiste Marcellesi, Jean-Pierre Mével, Dictionnaire de Linguistique, Larousse, Paris 1970.

« إن نظرية تركيب العبارة (La phrase) من مكوّنات مباشرة تطرح مبدأً مضمونه- أنّ كلّ عبارةٍ منْ عبارات اللسان، فهي مؤلّفةٌ، لا منْ تتابُعٍ بسيط للعناصر المقفلة (Les éléments discrets)، بل منْ تمازُجِ مركّباتٍ تُشكّلُ مكوّنات العبارة، وتتألف، بدورها، منْ مكوّناتٍ أدنى مرتبةً وهكذا تُصْبح كُل عبارةٍ مؤلفةً منْ طبقات متعددة من المكوّنات »[22]

وفي كتاب « **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث** »[23]، فصلٌ يتناول الموضوع بعنوان « **التحليل إلى المؤلّفات المباشرة** »[24]، نعود إليه نستأنس به، أو، على الأقل، نستعير منه الأمثلة التي أوردها، لنقدم، بعد ذلك، ما استوى لنا من تصور للمسألة

إن النظر إلى **المكونات المباشرة**، واعتبار القطع الكلامية[25] الداخلة في الكلام مكوناتٍ مباشرة، إنما يرتبط بمستويات التركيب النحوي الممتدة، في سُلّمٍ ينتظمها، منَ الكلمة، إلى ما نسميه نحن « **المركبات غير الإسنادية*** »، إلى المركب الإسنادي بمستوييه البسيط، أو الجملة، والمركب، أو العبارة[26]

فإذا نحن اعتمدنا هذا المستوى أو ذاك، منَ مستويات التركيب في عملية التحليل إلى المكونات المباشرة، كان لنا من المكونات ما يرتبط نوعه بهذا المستوى أو ذاك؛

نعتمد مثلاً مستوى **التركيب الإسنادي البسيط***، أي **الجملة***، فيكون لنا،

---

(٢٢) نحن الذين ترجمنا هذا النص

(٢٣) نهاد الموسى، **نظرية النحو العربي** في ضوء مناهج النظر اللغوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠

(٢٤) صفحة ٢٥

(٢٥) المقصود هو القطع الكلامية بمعناها المطلق، وليس القطع الكلامية المقفلة التي تناولها دراستنا

(٢٦) حول تمييز « الجملة » من « العبارة »، راجع حاشيتنا الأولى، وراجع المقالة التاسعة من الكتاب، أو قاموس المصطلحات

في قولنا:

١ ـ العلمُ / نور،

مكونان مباشران هما: «العلمُ»، و«نورٌ»؛

وفي قولنا:

٢ ـ معرفة الحق / نور،

مكوّنان هما: «معرفة الحق»، و«نور»؛

وفي قولنا:

٣ ـ معرفة الحق / غايةُ العقل،

مكونان هما: «معرفة الحق» و«غاية العقل»؛

وفي قولنا:

٤ ـ رغبةُ الناس في التعلم / عاملٌ رئيسٌ[٢٧] في التنمية،

مكونان مباشران هما:

«رغبة الناس في التعلم» و«عامل رئيس في التنمية»؛

وفي قولنا

٥ ـ رغبة الناس المتزايدة في التعليم المهني / فلاح[٢٨]،

مكونان هما:

«رغبة الناس المتزايدة في التعليم المهني» و«فلاح»؛

الخ.

فكل مُكوِّن منْ هذه المكوّنات المباشرة، التي تضمنتها الأمثلةُ الخمسة المتقدمة، هو ركنٌ منْ رُكنَي مركّب إسناديّ ينعقد به الكلام. أولُ المكونين هو مبتدأ،

---

(٢٧) صاحب هذه الأمثلة هو الذي استعمل كلمة «رئيس»، بلا ياء، لا نحن.

(٢٨) نحن الذين عدّلنا هذا المثل، فأحللنا كلمةً مفردة، كلمة «فلاح»، محل القطعة الكلامية التي كانت فيه، أي محل «عامل رئيس في التنمية الصناعية»، لهدف يتبيّنه القارئ.

والثاني خبر. وحكمنا على كل قطعة كلامية[29]، من القطع الواردة في الأمثلة بأنها مُكوِّن مباشر إنما يستند إلى كونها ركناً إسنادياً، مُسْنداً إليه أو مسنداً حتى الكلمة المفردة تصبح مكوناً مباشراً إذا كانت ركناً إسنادياً (راجع المثلين ١ و ٥).

وإذا نحن هبطنا، في عملية التحليل، من مستوى **المركب الإسنادي**، إلى مستوى **المركب غير الإسنادي*** بأشكاله المتعددة، **كالمركب الإضافي*** (قصيدة النثر)، **والمركب الوصفي*** (القصيدة المنثورة)، **والمركب البدلي*** (الإمام علي)، **والمركب التوكيدي*** (الرجل نفسه)، الخ ..، صار لنا مكونات مِنْ مستوى آخر، صار المكوِّن كلمةً مفردة، بعد أن كان قطعة كلامية مؤلفة من كلمات.

ففي قولنا

٦ ـ قصيدة / النثر،

مكونان مباشران هما «**قصيدة**» و «**النثر**».

وفي قولنا:

٧ ـ القصيدة المنثورة،

مكونان هما «**القصيدة**» و «**المنثورة**».

الخ ..

إلا أن واقع **المركبات غير الإسنادية** هو أغنى من هذا التبسيط.

فقد يكون **المركب غير الإسنادي*** مركباً[30] يتداخلُ فيه مركبان غير إسناديين اثنان أو أكثر، وتُصبح عملية التحليل، مع مثل هذا المركب، عمليةً مركبة ـ إذا جاز أن يقال عن التحليل إنه مركب

---

(٢٩) راجع الحاشية ٢٥

(٣٠) إن كلمة «المركب» هي موصوف، وكلمة «مركباً» هي صفة (ولا يخفى أننا إنما ننظر إلى الكلمتين خارج نطاق الإعراب الذي لا يعنينا في سياقنا؛ أي أن كون كلمة «المركب» اسماً لـ «يكون»، وكون كلمة «مركباً» خبراً لها، أمران لا يعنياننا في هذا السياق).

ففي قولنا:

٨ - **رائد القصيدة المنثورة**

أربع مكونات مباشرة لا ثلاثة كما يبدو من ظاهر اللفظ

فيه مكونان أوّلان **طافيان على سطح التركيب** هما: «رائد» و «**القصيدة المنثورة**»، مضافٌ ومضافٌ إليه

وفيه مكونان آخران كامنان في طبقة ثانية من التركيب هما: «**القصيدة**» و «**المنثورة**».

وفي قولنا

٩ - **رائد الحداثة الأول**

أربع مكونات مباشرة أيضاً.

فيه **مضاف** هو «رائد»، **ومضاف إليه** هو «الحداثة»

وفيه **موصوف** هو «رائد»، **وصفة هي** «الأول»

وكان في وسعنا أن نمضي في ما نحن فيه، فنُمثّل بمركبات غير إسنادية أكثر تركيباً، ونحلّل هذه المركبات إلى مزيد من المكونات المباشرة المتداخلة فيها، لولا أن المجال الذي نحن فيه لا يتيح هذا المضي، فاكتفينا بإشارتنا هذه نضمُّها إلى المثلين اللذين عرضنا

هذه هي المكونات المباشرة، أو هذا هو تصورنا لها. نُذكِّرُ بأننا إنما عرضناها في نطاق الإجابة عن سؤال طرحناه في هذا القسم من البحث: هل قِطَعُنا الكلامية المقفلة هي مكونات مباشرة؟

إننا، بالعودة إلى تعريفنا للقطع الكلامية المقفلة، وما سبق التعريف أو تلاه من شواهد ووصف للمقطع، نتبين بسهولة أن **القطع الكلامية المقفلة هي شيء مختلف عن المكونات المباشرة**، على الرغم من الشبه الشكلي - الظاهري - الخارجي بين

القطع والمكونات في مستوياتها التركيبية التي تعلو الكلمة المفردة ـ ونلاحظ هذا الشيء ، مثلاً ، إذا نظرنا من الخارج :

إلى « **رغبة الناس في التعلم** » (الشاهد ٤ من هذا القسم من البحث) ، التي هي ، كما رأينا ، مكوّن مباشر

وإلى « **لمثل هذه المهمة** » (الشاهد ٢ من القسم ١ / باء) ، التي هي ، كما رأينا أيضاً ، قطعة كلامية مقفلة .

ثم نأتي إلى عرض ما وقعنا عليه من وجوه الاختلاف :

أولاً ـ إن المكونات المباشرة هي عناصر لغوية تدخل في تركيب الكلام على مستوياته النحوية كلها ، من الكلمة حتى **العبارة*** ، في حين أن القطع الكلامية المقفلة هي ، من السلسلة الكلامية ، أقسام طولية لا تقع إلا على مستوى العبارة

ثانياً ـ إن المكونات المباشرة تدخُل في كل كلام ، فلا يخلو منها كلام ، في حين أن القطع الكلامية المقفلة لا تدخل في كل كلام

ثالثاً ـ إن المكونات المباشرة التي تنتمي الى مستوى تركيبي معيَّن من المستويات الواقعة فوق مستوى الكلمة المفردة ، إنما تُحلَّل إلى مكونات مباشرة أخرى تقع تحتها في السلم ، في حين أن القطع الكلامية المقفلة لا تقبل مثل هذا التحليل لأنها مقفلة (Discreta) بطبيعتها

رابعاً ـ إن القطع الكلامية المقفلة تتحرك في العبارة متقدمةً ومتأخرة ، وينجم عن تحركها تغيُّر **الصورة النحوية العامة**[٣١] للكلام ، في حين أن المكونات المباشرة لا تعرف مثل هذا التحرك ولا ما ينجم عنه

خامساً ـ إن وعي المنشىء للحقيقة المبيَّنة في البند السابق ربما أفضى به إلى إعادة

---

(٣١) راجع الحاشية ٧ لتدرك ما نقصد بمصطلح « الصورة النحوية العامة »

التعثر في عبارته الكتابية التي تظهر على قرطاسه بدفقتها الحدسية الأولى، ربما أفضى به إلى **إعادة ترتيب** ورود القطع فيها، أي **إعادة الكتابة**، في حين أن وعينا للمكونات المباشرة لا يفضي، في ما نرى، إلى شيء من ذلك. إنه يظل وعياً نظرياً تصوّرياً.

* * *

المقالة السابعة

جوانب من الشأن اللغوي

نشرت في مجلة «الكفاح العربي» البيروتية في العدد ٣١٢ تموز ٨٤

جوانب من الشأن اللغوي

إستضافة اللغة، أي استضافة المعنيين بها، أمرٌ قلَّ، في ما نعلم، أن عرفته الصفحة التي تستضيفنا اليوم بترحابٍ من بياضها المضيء.

والشأن اللغوي بنفسه لا يوحي، عادةً، بأنّه داخلٌ في همومنا العامة التي تَشْغَلُنا: كالهم الوطني، والهم الاجتماعي، والهم الصحي، والهم التربوي، والهم الثقافي، الخ...

وتصوُّر الناس الشائع أنَّ هذا الشأن هو نوع من القشرة الشكلية الطافية على سطح الأشياء، أو نوعٌ من الوعاء الحاوي للفكر، وأن أهميته للفكر والأشياء شبيهة، شكلياً، بأهمية الوعاء لما يحويه.

ونحن، على الرغم من ذلك، أو بسببٍ منه، رأينا أن نُطلَّ على مستضيفينا الأكارم، قرّاء هذه الصفحة والعاملين فيها، إطلالةً لغوية نعْرض فيها جوانب من المسألة. نعني جوانب من تصورنا للشأن اللغوي الذي ذكرنا، وهدفُنا منْ عرْض هذه الجوانب أن نعيها، أو نُعمّق وعيَنا لها، ونضع فوق حروفها المهملة[1]، من النقاط الموضحة، ما نراه يُفضي إلى هذا الوعي أو إلى تعميقه. على أن نضيف، في سياق هذا المدخل، أن الشأن اللغوي الذي يعنينا هو ما عاد، من لساننا العربي، إلى نمطه المُوَحَّدة، لغته الكتابية المعروفة بـ «اللغة الفصحى».

وإذا كان كل جانب من الجوانب المكوِّنة للشأن اللغوي الذي يعنينا يُشكِّل موضوعاً لكلامٍ مستقل أو بحثٍ متَّسع الجنبات، وكان لنا، من تلك الجوانب، ما

---

(١) الحروف المهملة هي، كما نعلم، الحروف الخالية من النقط. ولا يخفى أننا نرمز بها إلى بعض مشكلات اللغوية المفتقرة إلى ما يوضحها.

يجعل أبحاثنا تتعدّد أيّا تعدُّد، فإن حيِّزنا هذا المحدود يفرض علينا الاقتصار على عددٍ بعينه من هذه الجوانب نختارها دون سائر أخواتها، ويفرض أن تكون إشارتنا إلى هذه الجوانب إشارةً عابرة يحدّدها حيّز مُتاح...

* * *

وأول جانب نقف عنده لنشير إليه: هو أن لسان* شعبٍ من الشعوب، بمستوياته المتعددة، أي بلغاته المتنوعة[2]، المرتبطة بشؤون الحياة اليومية، هو وَجْهٌ مِنْ وجوه ذلك الشعب، أي مظهر من مظاهر تراثه الحضاري، الذي يميّزه من الشعوب الأخرى، وأن المحافظة على هذا اللسان* هي محافظة على الوجه والتراث جميعاً.

الجانب الثاني: أن لغتنا الكتابية، المعروفة بـ «اللغة الفصحى»، هي مستوى بعينه من مستويات لساننا العربي، أو لغةٌ من لغاته، وأن الانتقال، عندنا، من لغة التخاطب اليومي إلى لغة الكتابة، اللغةِ الفصحى، هو انتقالٌ ضمن اللسان الواحد، وأن القول، على سبيل المثال، بأن اكتسابنا لِلُغتِنا الفصحى شبيهٌ باكتسابنا للسانٍ أجنبي هو وليدُ غَفْلتنا عن مَقُولةٍ ألسنية عامة تُفسِّر لنا بعض مظاهر اللغة أو بعض ظواهرها، مقولة المستويات، وغفلتنا عن حقيقة المستويات الماثلة تخصيصاً في لساننا، أو إغفالنا لها، أو تغافلنا عنها.

---

(٢) يلاحظ القارئ، أننا، في المتن الذي أنشأنا له حاشيتنا، نجعل اللسان كلاً واللغة جزءاً، أو نجعل اللسان هو العام واللغة هي الخاص، بخلاف الترادف الاصطلاحي المعروف بين الكلمتين. وهذا القلب في الترادف الاصطلاحي، الذي يعرفه لساننا على الأقل، هو وجه من وجوه ما نسميه ديناميّة الحقل الدلالي الذي ينشأ بالكلمة وفيها وحولها. وهي الدينامية التي تجعل الكلمة، على الصعيد اليومي المألوف وعلى الصعيد الاصطلاحي، تجاوز ذاتها، أي تجاوز إطارها اللفظي المحدود، لتكوّن حقلها الدلالي الذي يتداح أبداً حول نواته، في حركة لا تعرف التوقف لأنها في ارتباط مستمر بجديد الأيام المتدفق (راجع المقالة الثانية).

الجانب الثالث: أن لغتنا الفصحى هي لغة حيّة، نابضة، نامية، آنيّة في كلِّ عصر، آنيّة لكل عصر، في رَحِمِها من الاستعداد الطبيعي للتكيُّف.

- ما تجسّدُهُ فيها استمرارية عجيبة تجعلك تقرأ مثلاً لامرىء القيس:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدُولَهُ ... عليَّ بأنواع الهموم ليَبْتَلي.

ثم تقرأ لسعيد عقل

أرى المنتهى أنّا من الدهر شاردًا ... توقّفَ عند الجفْن يَحْيَا ويَلْمَعُ.

فلا تحس، من الناحية اللغوية التي تعنينا، أن خمسة عشر قرناً قد انقضت بين البيتين.

- وما تجسّدُه فيها كفاية عالية تجعلها قادرةً على مواجهة الأيام بجديدها المتدفّق.

أما الشيخوخة التي يرمُونها بها، أما المناداة بتبسيطها، أو تيسيرها، أو . . ما شابه من هذه الدعاوى، والدعَوات، التي تظهر من حينٍ إلى حين، فليس لشيء من ذلك أن يُفسَّر بغير الجهل بحقيقتها، أو إضمار العداء لها.

تريد دليلاً صارخاً على حيويّتها، دليلاً لا يخلو من الطرافة أو المرارة؟

ـ أنظُرْ إذن إلى أشدِّ أبنائها عقوقاً بعد طول وفاء، وأقواهم في معاداتها بعد طول محبة، وأكثرهم مناداة بالتخلي عنها وإحلال لغة التخاطب اليومي محلها بعد أن طال تمسكهم بها. أنظُرْ إليهم كيف عجَزُوا عن تطبيق ما ينادون بـه، وكيـف راحـوا، مثلاً في إعلامهـم المقـروء والمسمـوع، يستعملـون، مـن اللغـة نفسهـا التي يتّهمونها وينادون بإسقاطها، فُسْوىً تلغ حرصَهُمْ على سلامتـه حَدَّ التـزمت القاموسي الجامد.

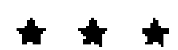
الجانب الرابع: أن لغتنا الفصحى هي لَفْتُنا المُمَيِّز الذي عُرِفْنا به بين الناس، فنّ الأدب بشعره ونثره، هي مادّته التي صيغت منها آثاره الروائع وما تزال ومن

الشكل الذي يُطِلُّ به الأثر الأدبي على الناس، هيَ وجهٌ لا يتأتّى لهذا الشكل أن يكون شكلاً إلا به. من لا يتأتّى له أن يكتمل خَلْقاً سوياً إذا نحن أهملنا العناية بوجهه اللغوي، ورَضينا له بغير البهاء الذي منه استمد شاعرنا الشاب بعضاً مِنْ بهاء وجْهٍ بهيٍّ رسَمَهُ ذات يوم للناس ببيت له مشهور:

وَوَجْهٍ كأنَّ الشمس أَلْقَتْ رِدَاءَها عليـه نقـيِّ اللـون لم يتخـدَّد

نأتي إلى **الجانب الأخير** الذي تتيحه لنا فُسْحَةُ استضافتنا. إن الثوب الذي ما زال لساننا يرتديه منذ عَهْدِه بالكتابة، وما زال يتناولُه من التعديل ما يلائم بينه وبين الحاجات الطارئة عليه، هذا الثوب هو الثوب المفصَّل على جسد اللسان، المفصَّل لهذا اللسان، المستوعب لتحركه الطبيعي الجاري في الزمان والمكان.

أما القول بالقصور الذي رُمي به، والنقصُ الذي يعبرون عنه بمقولة تَمَيُّزنا بين الناس بأنّنا نفهم لنقرأ في حين أنَّ الناس يقرأون ليفهموا - وهذا، في رأيهم، ما ينبغي أن يكون - فهو **طرحٌ تبسيطي أبتَر**، مُعلّق في الهواء، **قائمٌ على سكونيّةٍ مثالية**، أو مثالية سكونية تصحُّ النظرية في أرجائها، وأن الطرح الواقعي، الطرح العلمي للمسألة، هو الطرح الذي يكتنفه سياقٌ عام مضمونه: أن القراءة الناتجة عن الفهم، المبْنيّة عليه، المصوغة منه، هي القراءة المنشودة، التي يتطلع إليها كل قارىء، والتي تشكل التمثيل [3] أعلى درجاتها، أيّاً ما كان الحرف الذي كتبت به كلماتها



(٣) التمثيل بمعناه الفني المعروف، كالتمثيل المسرحي وما كان من قبيله

المقالة الثامنة

صحيفتنا كتابنا اليومي المفتوح

مقابلة أجراها معنا المسؤول عن القسم الثقافي في مجلة «الكفاح العربي» البيروتية

ونشرت في هذه المجلة في عدد ١٦٠ — ٢٣/٧/٨٤

المقالة الثامنة

صحيفتنا كتابنا اليومي المفتوح

+ في استضافة «الكفاح العربي» لكم، بعددها ٣١٢، الاثنين ٦ ـ ٨ تموز ١٩٨٤، وفي ما قدّمتموه لمصيفيكم من حديث لغوي، يلاحظ القارىء أنكم تثيرون قضايا تطرح أسئلة ربما كان في الإجابة عنها استكمالٌ لتلك القضايا

قلتم، على سبيل المثال، إن الشأن اللغوي لا يوحي عادة بأنه داخل في همومنا العامة. هل تريدون، بكلمة «لا يوحي»، أن تقولوا إن الأمر هو أبعد من ذلك، وأن الشأن اللغوي هو همّ من همومنا العامة؟

● أعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال قد وردت في الجانب الأول من جوانب الشأن اللغوي التي تناولناها في الصفحة المضيفة التي أشرت إليها بسؤالك

فإذا كان لسان* شعبٍ من الشعوب هو وجهاً من وجوهه، أو مظهراً من مظاهر تراثه الحضاري، وكانت المحافظة على هذا اللسان هي، كما قلنا في الموضع المبيَّن، محافظة على الوجه والتراث جميعاً، كان لنا من ذلك أن العناية باللسان لصَوْنه من عَبَث الأيام، تصبح همّاً من همومنا الثقافية. وطبيعي أن الهموم الثقافية، وإن كانت هموماً عامة، فإن الإحساس بها يبقى محصوراً في نخبة من المثقفين، يدركون أبعادها ويدركون مدى ارتباطها بالهموم الأخرى التي يحسُّها المواطن العادي.

+ قلتم إن الانتقال من لغة التخاطب اليومي، إلى لغة الكتابة المعروفة باللغة الفصحى، هو، عندنا، انتقال ضمن اللسان الواحد.

وربما استطعنا، على الخط هذا القول، أو في نطاقه، أن نطرح مسألة ما يسميه بعضهم «العربية الحديثة»، والمناداة بإحلال هذه العربية محل ما يفترض أن يسمى، بمنطق هذا البعض، «العربية القديمة».

● أحبُّ أولاً أن أشير إلى أن ما سأقوله عن «العربية الحديثة»، في إجابتي عن سؤالك، هو مقاربة للمسألة وليس بحثاً مركّزاً فيها، ولا نتيجة لبحث مركّز. فالبحث المركّز يتطلب كلاماً متسع الجنبات ليس هنا مجاله.

إننا، بالنظرة الأولية إلى المسألة، نتبين أن «العربية الحديثة»، التي ينادي بها الشاعر يوسف الخال، ليست سوى **شكل مهذّب من أشكال لغة التخاطب اليومي** المعروفة باللغة العامية، أو هي، لهذه اللغة، «شكلها المثقف» الذي يحمل، من لغة الكتابة المعروفة باللغة الفصحى، «لقاحاً» يظهر على مستوى المفردات، كما يظهر على مستوى **البُنى التركيبية** أو مستوى **العبارة**. وأنت لو سمّيت «العربية الحديثة» هذه، «**المحكية المثقفة**»، أو «**العامية المثقفة**»، أو «**عامية المثقفين**»، أو ما شابه، لكنت أمام تسميات متعددة والمسمّى واحد.

وإذا كان مقام الكلام لا يتيح لنا الوقوف أمام الجانب النظري من المسألة، أي لا يتيح لنا تعريف «العربية الحديثة» كمستوىً من مستويات اللسان العربي، وتحديد موقعها في **سلّم المستويات**، أو سلم **اللغات** التي تدخّل في تكوين هذا اللسان، وإظهار أن هذه اللغة ليست سوى مستوى من المستويات، أو لغة من اللغات (**لغات اللسان**)، وأن لها خصائصها، وقاموسها وتراكيبها، و «مجالاً حيوياً» لا تجاوزه، الخ... فإن مقام الكلام نفسه لا يحول بيننا وبين أن نقف من المسألة أمام جانبها العملي الذي يعني المختص وغير المختص من أبناء اللسان، فننظر إلى ما يؤدي إليه تبنّي «العربية الحديثة»، أي إحلالها، كما يريد الخال، محل لغة الكتابة، أو اللغة الفصحى.

إننا، بإجمال يتيحه المقام، نرى أن إحلال «العربية الحديثة» محل «**العربية القديمة**» - ما نفترض أن الخال يسميه كذلك - معناه الواضح الذي لا لَبْس فيه أننا **نتنازل**، بصورة طوعية مجّانية، (كدنا نقول: بلهاء)، **عن ثروة لغوية تكوّنت في رحم اللسان العربي عبر العصور**، كما يتكوّنُ اللؤلؤ في رحم البحار عبر الدهور، ثروة تتناول، من مفردات هذا اللسان (أي من عوالمه الدلالية الشبيهة

بالعدسات الصوتية التي «من خلالها ، ننظر إلى الأشياء »، ومن تراكيبه التي تمازج بها المفردات، ما يرتبط بضميرنا اللغوي* وبُنيتنا الذهنية ، وما يؤدي التخلي عنه إلى التخلي عن طاقة تعبيرية ، أي تفكيرية ، تنقهر الطاقة البديلة أمامها ، (أي «العربية الحديثة »)، كشمعة حيّة أمام مصباح متوهج. ولـو كـان مقـامنـا يتيح لنـا أن نتكلم عـن المسـألـة بـالشـواهـد المحسوسـة المشخّصـة ، بـدلاً مـن الكلام عنها بالتجريد ، لأشرق منها في حسنا ووعينا حضور ناهض يزيدنا تعلّقاً بالثروة التي ينادي المنادي بالتخلي عنها

على أننا ، قبل أن نختم الكلام في المسألة ، لا نستطيع إلاّ أن نعبر عن اندهاشنا من أن يكون هذا المنادي من الشعراء . فالشاعر ، كما نعلم، هو سلطة من سلطات اللسان . لأنه أكثر الناس، أو من أكثرهم، إحساساً بثرواته (ثروات اللسان)، وأنفذهم، أو من أنفذهم، في رؤية الأحجار الكريمة التي تنطوي عليها مناجم اللسان .

+ وأين تقع المناداة بتحديث العربية من هذا الذي عرضتموه؟

● إذا لم تكن المناداة بتحديث العربية ، والمناداة بـ «العربية الحديثة »، شيئاً واحداً ، فإن بين المسألتين علاقة لا تخفى.

على أننا لا نواجه سؤالكم المطروح من خلال هذه العلاقة . إننا نتكلم عن المناداة بتحديث العربية كمسألة قائمة بذاتها

إننا ، بكل بساطة ، نرى أن المناداة بتحديث العربية ، أي المناداة بتحديث لغة الكتابة ، إنما هي شعارٌ من هذه الشعارات اللفظية التي تُطرح طرحاً ما أكثر ما يخلو من المضمون الموضوعي الجاد .

ما هو التحديث الذي يطلبونه هذه اللغة؟

هل اللغة زيٌّ من أزيائنا ، أو حاجة من هذه الحاجات الاجتماعية المادية الخاضعة لرغباتنا ، المتمثلة بمنزل ، أو ثوب ، أو سيارة ، ... فنطالب بتحديثها؟

وإذا كان المقصود بتحديث اللغة تكيّفها مع الجديد الطارىء عليها ، أي تطورّها ، أفتراها تنتظر مثل هذه المطالبة لتُكيّف نفسها مع الجديد الذي تحمله الأيام ؟

أنظرْ ، مِنْ لغاننا العربي ، إلى اللغة الإدارية التي تَصُوغ بها اليوم تعاميمنا ، أو مذكراتنا الموجهة إلى موظفينا . هل هذه اللغة ، على سبيل المثال ، هي كلغة تلك « الكتب الإدارية » التي كان علي بن أبي طالب يوجهها ، في القرن الأول الهجري ، إلى عُمَّاله في الأقاليم (أي موظفيه) ؟

ما الذي جَعَلَ لغة المذكرات الإدارية الراهنة تبتعد عن لغة الكتب العَلَوية ، وتختلف عنها بمفرداتها والتراكيب (دون أن تغايرها أو تخرج مِنْ لسانها ، أي دون أن تكف اللغتان عن أن تنتميا إلى لسان واحد يجمعهما) ؟

اللغة كائن حي يجري عليه ما يجْرِيْ على الكائنات الحية من تكيُّف وتبدل وتطور . وهي ، في تكيُّفها وتطورها ، لا تستأذن أحداً ، ولا تطلب التنظير من أحد . التطورُ شأن من « شؤونها الداخلية » الطبيعية المحتمة . فلنوفر على أنفسنا مشقّة المناداة به والتنظير له .

التحديث المتاح والمطلوب هو تحديث العَمَلية التعليمية التي تشمَل ، من اللغة ، مقررها الرسمي ، والكتاب الذي يجسّد المقرر ، والمدرسة والمعلم والطريقة والوسيلة ، الخ . وهي ، كلُّها ، أمور لا نحْسَبُ أنَّ مَنْ أوتي حداً أدنى من الثقافة والحسّ السليم يدّعي أنها هي اللغة بحقائقها العامة المتجسدة بألسنتها ، ونواميسها المحركة جزئيات الكلام .

+ بعضهم يرتاب في هذه الدعوات التي تظهر ، عندنا ، من حين إلى حين ، كالدعوة إلى الحداثة التي استعرضتم بعض جوانبها ، والدعوة إلى إحلال العامية محل الفصحى ، والدعوة إلى كتابة اللسان العربي بالحرف اللاتيني ، الخ ... ويرتاب في الأهداف السياسية الكامنة وراءها ، وينزع عنها صفة الإصلاح العلمي الموضوعي البريء . فما رأيكم ؟

• أنا لست من أنصار الاهتمام المؤقت في هذه المسائل ولست من المؤمنين بجدوى الجدل الناجم فيها، هذا المنحى. الذي يعنيني هو أن أناقش، بفكر بارد، المضمون الموضوعي لهذه الدعوات. أي أن أتناول هذه الدعوات بعد تجريدها من ثوبها العاطفي الانفعالي ـ السياسي.

أما مسألة العامية والفصحى، واعتبار وجود هاتين اللغتين في لساننا مشكلة تنتظر الحل، والمناداة بالتخلص من الفصحى وإحلال العامية محلها، والتذرّع، مثلاً، بأن الفصحى هي لغة ميتة، شائخة، تاريخية، تُعيق مسيرتنا العلمية والحضارية والسياسية، وتسبّب لنا، كأغاني أم كلثوم مثلاً، ضعفنا المتمادي أمام إسرائيل، وتمزقاتنا الداخلية، الخ... الخ...، فإن طرح القضية على ضوء ما ذكرناه من مقولة المستويات، أو اللغات، التي يتضمنها لساننا العربي، وأي لسان، من شأنه (من شأن هذا الطرح) أن يظهر لنا أن وجود لغتين اثنتين في لساننا، أو أكثر من لغتين، هو وضع لغوي طبيعي لا ننفرد به بين الناس ـ وإن كانت له خصوصية هي قدر من أقدارنا ـ وأنّ كل ما يُطرح حول الموضوع ينحلّ ويصبح غير ذي موضوع.

وأما الحرف العربي الذي ما زلنا نكتب به لساننا منذ ما يربو على خمسة عشر قرناً، والقول بعدم صلاحه، والمناداة، مثلاً، بإحلال الحرف اللاتيني محله، أما ما يُرْمى به هذا الحرف من نقص، أما التخلف الذي يُعْزَى إلى اعتماده، أو ما شابه من أقوال...، فإننا، ههُنا أيضاً، أمام دعوى قد أُفرغت من المضمون الموضوعي الجاد الذي يصمُد أمام النقد المنهجي البارد.

لقد تبين لنا، **شخصياً**، أن الحرف العربي، بنظام الحركات الثلاث، أو الأربع، والضوابط الأخرى، التي تتعاقب على الكلمة المكتوبة، فتظهر على أحرفها، أو تسقط منها، كلياً أو جزئياً، تبيّن لنا، إذن، أن هذا الحرف هو أكثر الأحرف المطروحة ملاءمةً لِلساننا العربي المُعْرَب، بكلماته المفردة وعباراته.

• وبما أن الدخول في جوانب المسألة وتفاصيلها يتجاوز، بكمّه، مقالتنا هذه مجاوزة بعيدة، فإننا نكتفي بجانبين مهمّين اثنين نقف عند أولهما ونشير إلى الثاني.

أما الخاتمة الذي نلقى عندها في باب هذا التناسب اللافت الذي لا نخطئه، شخصية، بين أمرين لا بد من تحقيق التناسب بينهما:

ـ الأول: تناوب الحذف والإثبات على حركات الإعراب وحركات البناء تناوباً يرتبط بطبيعة الإعراب وطبيعة هذه الحركات، كما يرتبط بطبيعة الوقف وما يتطلبه من تسكين. وهذا أمر خاص بما لا نجده، مثلاً، في اللسان الفرنسي، بل لا معنى له في هذا اللسان، أو ما شابهه.

ـ الثاني: حجم الحركات (حجمها في الكتابة)، وشكلها، وموضعها من الكلمة أو الحرف، وظهورها، كما يقول سعيد عقل، بمظهر النسيب المقيم الذي قد يُدعى إلى المناسبات العائلية وقد يُهمل ـ فهي، مثلاً، غير واجبة الوجود ـ وما يفضي كل ذلك إليه من ثبوت في الكتابة أو سقوط منها، من ثبوت في النطق أو سقوط منه.

هناك، إذن، تناسب بين الأمرين المبيّنين يُحقّقها نظام كتابة اللسان العربي بالحرف العربي.

أما كتابة هذا اللسان بالحرف اللاتيني الذي ينادي به المنادون، القاضي بجعل الفتحة والكسرة والضمة، أحرفاً عادية تدخل في جسم الكلمة المكتوبة، فإنها تجرّ علينا من المشكلات ما نحن في غنى عنه.

ثم إننا، بنظامنا الحالي، نُعفى من حركات عين الثلاثي المضارع («يجزم» بضم الزاي أو كسرها، «يصيح» بالضم أو الكسر، «يصير» بالضم أو الكسر، «يعجز»، «يصغر»، «يشمل»، ...)، ونُعفى من حركات الإعراب المتدفقة في الكلام مما لا حاجة لنا به، لا في كتاباتنا الإعلامية، ولا في كتاباتنا اليدوية التي تشمل، في ما تشمل، رسائلنا، ولا في كتاباتنا الإدارية، ومما لا طاقة لعاميتنا العاملة في هذه الحقول على إثبات أصولي لغير قليل منه.

فلو نحن اعتمدنا نظام الحرف اللاتيني لرأينا كثيراً ممن يحررون صحفنا،

وكثيراً ممن يحررون معاملاتنا الرسمية، وكثيراً ممن يكتبون رسائلهم، يقعون في مأزق العجز عن إثبات الحركة اللازمة. ولنظهر من البلبلة في صحافتنا ومعاملاتنا وكتاباتنا اليدوية المختلفة ما يزيد طينة إختلافاتنا بلّة نحن عنها بغنى. هذا، ولم نذكر المشكلات الإعرابية المعقدة المعروفة للممنوع من الصرف، وتوابع المنادى، وتوابع اسم لا النافية الجنس، الخ... وكلّها، أو جلها، حركات شكلية غير وظيفية. وهي، في ما لم يكن أدباً، لا تُعدّ جزءاً من التصير

- إننا، بنظامنا الحالي، وفي نطاق القراءة، إنما ننظر إلى الحرف الخالي من حركة الإعراب أو حركة البناء، أو ننظر إلى حركة الإعراب الماثلة فوق الحرف أو تحته، فنحس، بسبب من شكل الحركة وحجمها الكتابي، أنها شيء ثانوي لا يلزم.

فلو نحن اعتمدنا الحرف اللاتيني، للزمنا من ذلك أن نلفظ جميع الحركات، ولنجم عن ذلك ارتباكنا في مسألة التسكين التي هي من صلب لساننا العربي.

نأتي، من مسألة الحرف العربي، إلى الجانب الثاني الذي قلنا إننا نشير إليه إشارة عابرة إنه ما يرمون به نظام الكتابة بالحرف المذكور من قصور يظهر في ما يدّعونه من أننا نفهم لنقرأ، بدل أن نقرأ لنفهم، وأننا نتميز بذلك بين الناس

ولأن إيضاح هذه المسألة يتطلب توسّعاً يجاوز هذا المقام، فإننا نكتفي، من هذا الإيضاح، بإشارة سبق لنا أن أوردناها في صفحتنا التي استضفتمونا فيها. ومضمون هذه الإشارة أن طرح هذه المشكلة يكون، في العادة، طرحاً نظرياً، أو طرحاً في المطلق. أما الطرح الذي نراه، فإنه الطرح الذي يكون من خلال سياق عام للمسألة يعطيها مزيداً من التحديد ويوضح معناها في هذا السياق، نحدد بوضوح أنواع القراءة، أو مستوياتها، كما نحدد العلاقة الطبيعية العضوية المحتّمة بين فهم النص وشكل أدائه، لنثبت، بهذا التحديد، أن القراءة، بمعناها البعيد، أي مستواها المتقدم الذي نتطلع إلى تحقيقه، والذي يبلغ درجته العليا في التمثيل الفنّي، إنما تكون مصوغة من الفهم قائمة عليه، أيّاً ما كان الحرف المعتمد في

الكتابة. وهذا، ببساطة ظاهرة يعني أننا لا ننفرد بين الناس بأننا نفهم لغوياً... الخ..

+ هل للصحافة، في رأيك، من دور لغوي يضاف إلى دورها الإعلامي العام، وهل يدخل في الدور اللغوي هذا عملية تسهيل اللغة وتقريبها من الناس؟

● الإجابة عن هذا السؤال تمر بجملة من الحقائق.

- **الحقيقة الأولى**: أن الصحافة، بطبيعتها الإخبارية، وبالشكل المادي الخارجي للصحيفة أو المجلة، هي كتابنا اليومي المفتوح. وهي، بهذه الطبيعة، تغريك بتصفح ما أكثر ما يبرز إلى التفحص.

الحقيقة الثانية: أن اكتساب اللغة يكون بالتمرس بنصوصها، وأن التمرس هو أهم وسيلة من وسائل هذا الاكتساب.

الحقيقة الثالثة: أن الصحافة، بوصفها كتابنا اليومي المفتوح، تصبح أبرز وسيلة من وسائل تمرسنا بلساننا، أي أبرز وسيلة من وسائل اكتسابنا لهذا اللسان، وتجويدنا له.

الحقيقة الرابعة: أن لغة الصحافة، أو اللغة الإعلامية، هي، بطبيعتها، لغة يومية سائغة، يسهل الانتقال بينها وبين لغة التخاطب اليومي، وبينها وبين اللغة الأدبية، دون أن تتحول إلى هذه أو تلك. كأن اللغة الإعلامية، بهذا الواقع، (كأنها) هذه «اللغة الثالثة» التي يبحث عنها أو ينادي بها بعض المعنيين عندنا بالشأن اللغوي، الذين ينطلقون من تصور تبسيطي للمسألة مضمونه أن الوضع الناجم عن وجود لغتين للساننا، لغة للتخاطب اليومي ولغة للكتابة، هو وضع غير سوي ينبغي التخلص منه، وأن من وجوه هذا التخلص أن نوفق، بما يشبه تسوياتنا السياسية المشهورة، بين اللغتين بلغة ثالثة تجمع بين اللغتين

وإذا انتقلنا من تسجيل حقائقنا هذه إلى الإجابة عن سؤالكم المطروح، كان لنا،

باستنتاج بسيط مصوغ من ربط الحقائق البيّنة بعضها ببعض، أن **الصحافة هي أفضل مدرسة لإكسابنا لغتنا الفصحى، أو تعميق هذا الإكساب** وترسيخه الذي يؤسس في المدرسة على أن نُقيِّد حُكْمنا هذا المستنتج بأن يكون وعي الصحافة له، (هذا الحكم)، وعياً تاماً يواكب باستمرار العمل الصحفي، أي يواكب ما يعنيها من هذا العمل، لغته التي تسعى على الدوام، (بسعي كصحفيين)، للمحافظة عليها في نطاقها الطبيعي المبين: فتحول بينها وبين ركاكة ما كان تحتها من لغات لساننا، كاللغة الإدارية المرتجلة، وتحول بينها وبين لغات تعلوها، كلغة الموضوعات الفكرية واللغة الأدبية. ثم تميز بوضوح قاموس لغتنا الإعلامية من قاموس كل لغة أخرى، وتميز تراكيب هذه اللغة من تراكيب سواها: **فالانحدار باللغة الإعلامية عمّا هو دونها يوقعها في الضعف والركاكة، والارتفاع بها عمّا هي فيه يوقعها في التزمت. وكلاهما أمر مرفوض.**

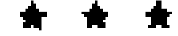
أما ما ذكرتموه في سؤالكم حول «تسهيل اللغة وتقريبها من الناس»، **فإن اللغة الإعلامية**، بسبب من سهولتها الطبيعية، وبسبب من طابعها اليومي، وبسبب، على الأخص، من دورانها في فلك الحياة اليومية، وارتباطها بما يطرأ على هذه الحياة من جديد متدفق، **تصبح**، في ما يعد إلزاماً لا انفكاك لها منه، **مطالبة بمواكبة كل جديد**، وتصبح هذه المواكبة، بواقعها المتحقق، **مصدر تعميم ونشر لكثير من المفردات التي لا يعرفها القاموس والتي لا تعبأ بقسماته المتجهمة، ومصدر صور من الطواعية التركيبية لا يقف أمامها «كتابي»، أو قاموسي يواجهها بقاعدة نظرية** يقف عند حرفها اللفظي، أو لفظها الحرفي، لا يجاوزه إلى روح هي في المسألة جوهر يحرك عرض الحروف والألفاظ. هذا فضلاً عن أن اللغة الإعلامية، كما هي لغة تنتمي إلى لسانها، وتحسد، من هذه اللسان، قدراً تشترك به مع لغاته الأخرى، إنما تساهم، بكونها، كما قلنا، كتاباً يومياً مفتوحاً، في نشر كثير من قاموس اللسان وتراكيبه، وتقريب القاموس والتراكيب من الناس وترسيخها في سليقتهم.

+ لعل أفضل ما نختم به أن نسأل: ما الذي ترمون إليه باهتمامكم باللغة، وما

الجديد الذي تحاولون قوله على صعيدها ؟

● إني أطمح أن أكون جزءاً من كل، أو فرداً في جماعة وما أرمي إليه باهتماماتي اللغوية المتصلة بهذا الطموح هو، بطبيعته، جزء مما رمت إليه الجماعة وما لا تزال ترمي إليه: **وصف اللسان العربي** بلغاته الداخلة في تكوينه **والكشف عن حقائقه ونواميسه، والمساهمة**، بهذا الكشف والوصف، **في أن نرسم لمسلكنا اللغوي**، على صعيد التعليم وعلى صعيد الكتابة، **صراطاً نريده مستقياً**.

أما الجديد الذي تسأل عنه، فإنني أعتقد أن الهدف الذي بيّنا، إذا قدر له أن يتحقق، وكان منهجنا في العمل **منهجاً علمياً، أي منهجاً لغوياً** نميز به اللغة من العقل والمنطق، أو، بكلمة أدق، نميز به منطق اللغة من منطق العقل. **فنرفع عن اللغة من العقل سلطاناً ما أكثر ما أفسدها**، بل ما أكثر ما يفسدها حتى في يومنا هذا. إذا قُدِّر، إذن، هذا الهدف أن يتحقق، بالكيفية التي نصف، فإن ما يأتينا منه لا يمكن أن يكون إلا جديداً



المقالة التاسعة

مشكلاتنا اللغوية بمنظار المستويات

محاضرة ألقيت في المجلس الثقافي للبنان الجنوبي في بيروت بتاريخ ٣١/١/٨٥

ثم نشرت في مجلة «الطريق» البيروتية في عدد آذار ١٩٨٥

مـــدخـــل

مستوياتُ اللغة، أو، بكلمةٍ أدقّ، **مستويات اللسان**، مَقُولةٌ ألسُنيَّةٌ معروفة، وحقيقةٌ ثابتة مِنَ الحقائق اللغوية العامة التي تشترك بها الألسنة المختلفة اشتراكاً لا نعتقد أنه يبلغ حدود التطابق، نظراً لما يقوم بين الألسنة مِنْ فروقٍ طبيعية تشبه الفروق الفردية بين الأشخاص.

وما يعنينا مباشرةً، في حديثنا، مِنْ مَقُولة المستويات، أننا، على هَدْيها، أو بمنظارها، نستطيع أن نواجه بعضاً مِنْ قضايانا اللغوية، أو مُشْكلاتنا[1]، **مواجَهة** واقعية **وصفيَّةً** تُجنِّبنا الوقوع في المثالية والتبسيط والتعميم، وتمكننا من أن نطرح، لتلك المشكلات، حلولاً تقع في نطاق المعقول والمقبول.

وقد كان فهْمُنا لمقولة المستويات، وما آنسْناه، بالتأمل الدائب لمتْنِ لساننا العربي، مِنْ انطباقها اللافت عليه وتجسُّدها به، وقناعتُنا بما أشرنا إليه مِنْ مسألة اعتمادها في مواجهة ما يتعلق بها مِن مشكلاتنا اللغوية، كلٌّ ذلك كان دافعاً طبيعياً مباشراً لاختيار موضوعنا الذي جعلْنا الكلام عليه بعنوان «**مشكلاتُنا اللغوية**

---

(١) في حسبنا أن القضية أكبر من المشكلة، أن القضية كل والمشكلة جزء من أجزائها. إننا، شخصياً على الأقل، نستعمل «القضية» و«المشكلة» بهذا المعنى.

ثم نشير، على هامش هذا التمييز، إلى تمييز آخر بين كلمة «مشكلات» التي نرى أنها جمع «مشكلة»، وكلمة «مشاكل» التي نرى أنها جمع «مشكل». ونحس أن «المشكلات» إنما تطلق على المسائل المعنوية ـ الفكرية، كالمشكلات اللغوية، والمشكلات التربوية، ومشكلات النقد الحديث، الخ. أما «المشاكل»، فنحن نحسبنا أنها إنما تطلق على النزاعات المادية اليومية. إلا أن الكلمة، بهذا المعنى، ربما انتمت الى مستوى يومي من مستويات الكلام.

بمنظار المستويات».

على أن نوضح، ونحن بَعْدُ في العَتَبة، أمرين مِنْ هذا العنوان نزداد بإيضاحهما فهماً للموضوع المطروح:

الأول:

أنَّ صيغة التعريف التي ورد بها **المركَّب الإضافي ـ الوصفي*** في عنوان الحديث، «مشكلاتنا اللغوية»، لا تعني أننا سنتناول مشكلاتنا اللغوية كلها بمنظار المستويات. إننا سنقتصر، من هذه المشكلات، على ما رأيناه يرتبط ارتباطاً واضحاً بهذا المنظار.

الثاني:

أن ثانوية المنظار، المفهومةَ مِنَ العنوان، هي ثانويةٌ شكلية ناجمةٌ عن لفظه. نريد أن نقول: إن دراستنا لما أشرنا إليه مِنْ مُشْكلاتنا اللغوية بمنظار المستويات ستكون، في الوقت نفسه، دراسةً للمستويات عينها، لأنَّ طبيعة الدراسة تُفْضي إلى ذلك. حتى إذا سُمِحَ لنا باعتماد ما نسميه «**الغُلُوّ المنهجي**»، أضفنا: أن دراسة مشكلاتنا اللغوية بمنظار المستويات، أي مِنْ خلالها، ستكون، في الوقت نفسه، دراسةً للمستويات من خلال هذه المشكلات. (ولا يعني أن التعرُّف على حقيقة المستويات، في لسانٍ من الألسنة، يمكن أن تشكل غرضاً يستحق أن نرمي إليه)

ويعني هذا الذي بلغناهُ أنَّ بحثنا يتكوَّن من قسمين رئيسيين اثنين نختم مدخلنا بالإشارة إليهما:

قسم أول نظري نُفْرِده للتعرف على مستويات اللسان عامة؛ ومستويات اللسان العربي على وجه الخصوص، أو التعرف على المستويات من خلال اللسان العربي. وهذا، كما قلنا، هدفٌ مهم من أهداف البحث.

وقسم ثانٍ عملي، نقوم فيه بدراسة بعض مشكلاتنا اللغوية بمنظار المستويات

ألف   مُستويَاتُ اللِسانِ مِنْ خِلالِ اللِسانِ العربي

نحن نعلم أن في طبيعة كل لسان*، وفي طبيعة العلاقة بين المعنى واللفظ، أو، بكلمة أكثر تمييزاً، بين **الجسد اللفظي للسان وحقْلِهِ الدّلالي**، المتداخ أبداً حول هذا الجسد، ترابطاً عضوياً طبيعياً يُفْضي إلى التفاعل العفوي الطبيعي المحتم بينهما. فيكون **لكل مضمونٍ شكلٌ يلائمه يبرزُه المضمون فرزاً**، ثم يكون **لكل شكل يولّدُه المضمون معنًى مختلِفٌ عَنِ معنى المضمون العاري**، أي مختلف عَنْ هذه **النواة الدلالية السديمية** السابحة في الذهن قبل أن تتجسَّد **باللفظ**، وتتحد بالشكل **اللفظي** يرتديها وترتديه - لأن المعنى السوي، المعنى المكتمل، إنما يُفْهَمُ من المضمون الدلالي والشكل اللفظي جميعاً.

على أن هذا الذي نقوله لا يستقيم له أن يكون، ولا يستقيم لنا فَهْمُه، إلا إذا أظهرنا لكلمة **«مضمون»** مِنْ معانيها ما يخرجها من عموميتها.

إنما نُطلق كلمة «مضمون» على مدلول يتسع حتى يدخل السياق الدلالي وسياق المقام في تكوينه. وهو، في تصورنا، اتساعٌ طبيعي لأن **مضمون كلمةٍ من الكلمات**، أو عبارةٍ مِنَ العبارات، أو نصٍّ مِنَ النصوص، **لا** يمكن أن **يكون**، بمعناهُ الحقيقي، **مُعَلّقاً** هكذا **في الفراغ، ولا** يمكن أن **يُسْلَخ عَنْ سياقه** ويَظَلَّ هُوَ إياه. **السياقُ جسد تعيش فيه الأعضاء، أو عضو تعيش فيه الأنسجة، أو نسيج تعيش فيه الخلايا. السياق هو العمق الدلالي للمضمون أو المعنى**. هو، كما يحلُو لنا أن نصوره، بُؤْرَةُ من النَّبْض لا يكون المضمون مضموناً حياً إلا إذا

وصلَتْ عروقه بعروقها. فإذا قطعْتَ العروق بينها، ألفَيْتَ نفسك أمام هيكلٍ لفظي هامدٍ ـ بارد، يأتيك منه معنًى مُخْمد، أو معنًى مجتورٌ لا تَتَبيَّنُ قسَماتِه، أو لا تكاد.

بهذا التصور للمعنى أو المضمون، نواجهُ العلاقة بين اللفظ والمعنى، بين الشكل والمضمون: فنلاحظ، مِنْ جهة أولى، أن مضموناً يومياً ـ رتيباً ـ مُبْتَذلاً، في سياقٍ من المقام يومي ـ رتيب ـ مبتذل، لا يمكن أن يفرز مِنَ اللفظ إلا ما يجانِسُهُ يوميةً ورتابةً وابتذالاً. كما نلاحظ، من جهة أخرى، أن مضموناً مميزاً، مرتفعاً عن اليومي المبتذل، لا يمكن، في غالب حالاته، أن يفرز من اللفظ إلا ما يجانسه أو يدنو منه.

إنني، إذا حاورتُ بائع الخضار وحاورني، في شأنٍ من شؤون الخضار، في مقامٍ من مقامات حياتنا اليومية، الجارية على مستوى أنفاسنا الرتيبة، لم تكن حاجتي وحاجتُه، مِنَ الكلمات والتراكيب، ما يُجاوِزُ مستوى الأشياء التي أحاورُه فيها، وتكونُ كلماتي وكلماته، وتراكيبي وتراكيبه، وكأنّها وجهٌ آخَرُ للأشياء التي يتناولها التعبير، القابعةِ خارجَ اللغة: أي أن الكلمة والعبارة تصبحان وكأنها شيءٌ مِنَ الأشياء، حتى لَيَكُونُ في وسعي أنْ أحرِّفَ كلماتي، أو أختزل لفظها، أو أشوّه هذا اللفظ، في حدودٍ مِنَ التحريف والاختزال والتشويه، دون أن يترك ذلك مِنْ أثرٍ محسوس في عملية التخاطب الجارية بيننا، ودون أن يثير ذلك نقداً ذا بال.

فإذا وجدتُ نفسي في مقامٍ فكري أو رسمي مُمَيَّز، كمقامنا هذا، ألفيتُني محتاجاً، مِنَ الكلمات والتراكيب، إلى ما يجانس المقام المبين.

حتى إذا أردتُ، في عملية تعبيري، أن أجاوزَ مضموني هذا ومقامي، وأرتفع فوقهما، حتى إذا طرقت باب الأدب، شعره ونثره، لم يكنْ لكلماتي وتراكيبي مفرٌّ من مجانسة المستوى الذي طرقتُ بابه ومواكبته، أيْ لم يكن لعبارتي مَفَرٌّ مِنْ نقاوةٍ وفرادة لفظية تجانِسُ الفرادة المضمونية ـ السياقية وتواكبها، ثم تتناغم الفرادتان وتتلاشيان في فرادةٍ واحدةٍ ـ مُوَحَّدة، لا يتميز فيها شكلٌ لُغَوِيٌّ مِنْ مضمونٍ دلالي، إلا بالنظر المتأمِّل.

نحن إذن، مِنْ مستويات التعبير، أو مستويات اللسان، أو لغاته المتراتبة

(Hiérarchisée)[٢]، أمام سُلّمٍ صوّرْنا طرَفَيْه، أي دَرَجتيه اللتين تحدّانِه:

درجته الدنيا، التي تقع في نطاقها لُغَةُ تخاطُبِنا الجاريةِ في مقام يومي يُجانِسُها.

ودرجته العليا، التي تقع في نطاقها لغتُنا الأدبية الجارية في مقام أدبي ـ فني ـ مُميّزٍ يجانسها

إنه، في تصورنا، وضعٌ طبيعيٌّ يُجَسّدُ لنا حقيقةً من الحقائق الكلية لِلُّغة: أي مِنْ حقائق الألسنة التي تتجسّد بها اللغة

وبين الدرجتين المبيّنَتَيْن، أي بين لغتي اللسان هاتين، نستطيع أن نَقَع على لغاتٍ أخرى تَتَدرّجُ معها صُعُوداً في السلم، فتمرُّ، مثالاً لا حصراً، وبَعْدَ لغةِ التخاطب الشفهي ـ اليومي، بلُغَةٍ للتخاطب الشفهي ـ الثقافي؛ بلغةٍ للمعاملات الرسمية؛ بلغةٍ للتصريحات المرتجلة (وغير المرتجلة) لرجال السياسة والإدارة؛ بلغةٍ للرياضيات؛ بلغة للعلوم؛ بلغة للإعلام الإخباري؛ بلغة للنقد الأدبي؛ حتى تَبْلُغَ لغة الأدب، بشعرها ونثرها اللذين يُكوّنانِ لغتين متوازيتين، من طبيعتين نحويتين*ـ تركيبيتين مختلفتين لا تَراتُبَ، في رأينا، بينهما. (سنعود إلى هذا الجانب بتفصيل موضح في موضع آخر من بحثنا)

على أن نُشير، في هذا الموضع، إلى أن لغات اللسان ما أكثر ما تتداخل، وما أصعب أن ترسم الحدود بين ما تجاورَ منها ونشير إلى أنه، إذا صَعُبَ على المعرفة النظرية أن تُميِّز لغةً من لغة، فإن الحدس، بطاقته النفّاذة، يبقى قادراً على هذا التمييز

ثم يتفرع عن ذلك حقيقة مهمة من حقائق المستويات، أو اللغات التي يتفرع إليها

---

(٢) يلاحظ القارئ، في هذا الموضع وفي سواه، ما يتناول «اللغة» و«اللسان» من قلبٍ للتراتب الاصطلاحي الذي يقوم بينهما في التصور العام المجمل إنه القلب الذي تناولناه في بحثٍ ورد في هذا الكتاب بعنوان «مصطلحات للبحث اللغوي»

اللسان عامة، ولساننا العربي خاصة. أنّ قاموساً مشتركاً، **ومُنى تركيبية*** مشتركة تحدّد، لمستويات هذا اللسان أو نُعاته، مسألةَ انتمائها إليه، وتوحّدُ لها هذا الانتماء، كما تُحدِّد هوية هذه اللغات وتَوَحُّدَها. يوضح لك ذلك ويَدُلُّكَ عليه نقاط ثلاث.

الأولى:

أنك، في نطاق استخدامك لِلُغَةِ التخاطب الشفهي مثلاً، ترى نَفْسَك، بعفويَّةٍ ظاهرة، تنتقل، أو تتنقّل، **مِنْ مستوى إلى مستوى، أو من لغة إلى لغة** أخرى من لغات السُّلَّم، سواءٌ على صعيد المفردات، أم على صعيد التراكيب. ويكون انتقالك، أو تنقُّلك، مرتبطاً بتغير المضمون الذي تجري به عبارتك، أو تغيُّرِ سياق المقام الذي يندرج فيه كلامك. ويكون إحساسك، مع ذلك، إحساس من يُنشيء في لسان واحد لا لسانين أو أكثر. من هنا، كان لك **بُطْلان** ما يذهب إليه الذاهبون مِنْ **أجنبيّة لغتنا المكتوبة**، أو لغتنا الفصحى، وبطلان ما يرتبون على هذه الأجنبية من نتائج تتعلق بعملية اكتساب أبناء هذه اللغة لها، وعملية تعليمهم إياها. كما تتعلق بدعة «العربية الأساسية» التي طلعوا بها علينا وجعلوها لأبناء العربية لا للأجنبي. على أنّ نفي الأجنبية عن لغتنا الفصحى أمر حاصلٌ كذلك من النقطتين التاليتين، مدلولٌ عليه بهما.

الثانية:

أن جماهير الأميين، في شتى أقطارنا العربية، يستطيعون، مثلاً، متابعة نشرات الأخبار، ويستطيعون أن يستمعوا إلى خطباء المساجد، وخطباء السياسة، وخطباء المناسبات ويستطيعون أن يُقيِّمُوا ما يستمعون إليه ويصفقوا له. كما يستطيعونَ أن يتابعوا التمثيليات الإذاعية والتلفزيونية المكتوبة باللغة الفصحى.

الثالثة:

أن تلاميذنا الذين يعانون، مِنْ رداءة التعليم، في كثيرٍ مِنْ مدارسنا، ما يُعانون،

يستطيعون، برغم هذه الرداءة، أن يُحَصِّلُوا، من لغتهم الفصحى، مستوًى مقبولاً - بمقياس الرداءة على الأقل - في حين أنهم لا يستطيعون، بسبب الرداءة إياها، أن يُحَصِّلُوا، من اللسان الأجنبي، ما يُحَصِّلُونَهُ من لغتهم الفصحى، إحدى لغتي لسانهم الرئيسيتين.

إنه، كما نرى، وضع طبيعي إذا تأملنا، على هَدْيه، ما نعرفه من ألسنةٍ أخرى، وقفنا على ما يشبهه ولقد بلغ ثبوت ذلك عند الألسنيين المحدثين أنهم جعلوا كلمة «مستويات اللسان» (Niveaux de langue) مُصْطَلَحاً من مصطلحات قواميسهم المتخصصة. هذا، مثلاً، قاموس الألسنية لمؤلفه دو بوا (Dubois) وآخرين[٢]، يُفْرِد لمستويات اللسان، أيِّ لسانٍ، موضعاً كمواضع المصطلحات الأخرى، وإنْ كان يَحْصُرُ المسألة في الجانب الاجتماعي، ويُعَلِّلُ حدوث المستويات تعليلاً اجتماعياً مرتبطاً بالشريحة الاجتماعية التي يجري إنشاءُ الكلام فيها، أي بالمقام الذي يجد المتكلم نفسه فيه. وظاهرٌ أنَّ العامل الذي اعتمدناه نحن لتفسير حدوث المستويات - نقصد عاملَ المقام الذي ضَمَّمْنَاهُ إلى عامل الموضوع، الذي يتجسَّد باللفظ فيتلَوَّنُ به اللفظ ويتكوَّن - هُوَ، في نظرنا، عاملٌ لُغَوِي - اجتماعي يرتبط بذات اللغة التي لا يجوز لطبيعتها الاجتماعية أن تصرفنا عنْ طبيعتها اللغوية، أي طبيعة العلاقة بين مضمون الكلام وشَكْلٍ يفرزه المضمون. هل نحن في حاجة، بَعْدَ هذا، إلى أن نستنتج، بما يمكن أن يَدْخُل في باب تحصيل الحاصل، أنَّ تفسير حدوث المستويات بعاملٍ لغوي - إجتماعي، أو اجتماعي - لغوي، يكون أوسع مِنْ تفسيره بعاملٍ اجتماعي لا تدخل اللغة فيه؟

هٰذِهِ هي مقولَةُ المستويات، وهذا هُوَ تصوُّرُنا لها من خلال لسانٍ بعينه، لساننا العربي قَدْ جعلناها، في بَحْثِنا، زاوية للرؤية، واتخذناها مِنْظاراً نَنْظُرُ به إلى بَعْضِ مشكلاتنا اللغوية فما هيَ هذه المشكلات، وما هي الرؤية التي زوَّدَنا بها المنظار؟

---

(٢) Jean Dubois, Mathée Giacomo, Louis Guespin, Christiane Marcellesi, Jean-Baptiste Marcellesi, Jean Pierre Mével, Dictionnaire de Linguistique, Larousse, Paris, 1973, Niveaux de langue.

باء مُشكلاتنا اللغويةُ بمنظار المستويات

ما هي هذه المشكلات أولاً؟

مشكلاتنا اللغوية، بصورة عامة، مشكلاتٌ معروفة، تناولها المختصون بالدرس وما زالوا يتناولونها. وأغلب ظننا أنهم سيستمرون في تناولها ما دامت اللغة لغة، أي ما دامت موضوعاً إنسانياً مُشْرَعاً[4]، وما دامت أفواجُ الباحثين تفِدُ إلى هذه الدنيا مع الأجيال المتعاقبة عليها.

من المشكلات المطروحة التي تحضرنا في هذا السياق نذكر:

- **مشكلة العلاقة بين لغة التخاطب الشفهي**، المعروفة بالعامية، **ولغة الكتابة**، المعروفة بالفصحى، وما يقوم بين اللغتين من فرقٍ طبيعي يُبالغ بعض الباحثين في تصويره، أو قل: إنهم يتّجهون بهذا التصوير اتجاهاً يتكلّمون معه عن ازدواجيةٍ بين اللغتين، ثم يظهرون لهذه الازدواجية آثاراً سلبية يعدّدونها.

- **مشكلة القواعد النظرية** - **المجرّدة*** التي وُضعت للغة الكتابة منذ أكثر من

---

(٤) في طبيعة الموضوعات الإنسانية أنها موضوعات مُشْرَعة بمعنى أن ما يصل إليه منها باحث من الباحثين، في زمن من الأزمان، لا يقفل باب النظر فيها، بخلاف ما يُسمّى بـ «العلوم البحتة» التي تعرف أبوابها مثل الاقفال الذي نشير إليه [بـ] اكتشاف أرخميدس، في القرن الثالث ق.م.، للقانون المعروف باسمه، قد ختم البحث في ما بلغه الرجل من المسألة، في حين أن كلام أرسطو عن الشعر، في القرن الرابع ق.م.، لم يقفل باب الكلام عليه، حتى لا نقول إنه فتحه.

ألفٍ وما زالت، حتى يومنا هذا، معتمدة بجوهرها وكثيرٍ مِنْ أعراضها التي يُحاول بعضُنا أن يوهموا بها تغييراً للجوهر.

- **مشكلة تدريس هذه القواعد** بصورةٍ عامة، ومشكلة تدريسها في مرحلة التعليم الابتدائي بصورة خاصة، وما نراه شخصياً مع بعض المربين مِنَ انعدام الحاجة إلى هذا التدريس في المرحلة المذكورة، وما يَنجمُ عَنِ التدريس من هَدْرٍ للوقت، وما يرتبط بالمسألة من مجاوزةِ المادةِ لمقدرة التلميذ على تحصيلها.

- **مشكلة الحرف** الذي نُدَوّنُ به لساننا، وما يراه بعض الباحثين مِنْ نقصٍ أو عيْبٍ لهذا الحرف، وما يُرتِّبونه على استعماله من نتائج سلبية ربما وصَلُوا بها إلى رَبْطها بتخلّفنا، أو ربط تخلفنا بها.

- **مشكلة النظر في لغة الكتابة: هل هي لغةٌ** - أمٌ تكتسب اكتساباً طبيعياً كما تكتسب كل لغة - أم، أم هي لغة أجنبية يحصلها التلميذ مثلما يحصل لساناً أجنبياً.

- **مشكلة الإعراب** الذي تتميز به لغة الكتابة من لغة التخاطب الشفهي، وما يُفضي إليه اللحن الإعرابي الذي يكثر وقوعه في الكلام مِنْ دَعَواتٍ مرتبكة تُراوح بين المناداة بإلغاء الإعراب، والمناداةِ بتبسيطه، أو تسهيله، أو تعديله، أو ما شابه، فضلاً عن انشغال كتبنا المدرسية به، وغير المدرسية، انشغالاً صرَفَها، وما زال، عن موضوعات تجاوز عَرَضَ الإعراب إلى جوهر التركيب.

- **مشكلة معاملتنا للساننا القومي** والوطني والرسمي، هنا عندنا في لبنان وفي عدد من البلدان العربية، **معاملة سوانا للألسنة الأجنبية**، نقصد بعدم استعمالنا للساننا في تدريس العلوم والرياضيات، واعتماد الألسنة الأجنبية في هذا التدريس.

- **مشكلة** ترتبط بالمشكلة السابقة وتتداخل معها، نقصد مشكلة **كفاية اللسان العربي**، أي قدرته على استيعاب العلوم والرياضيات، وما يرافق هذه المشكلة، أو يتولّد عنها، من تشكيكٍ في هذه الكفاية.

- **مشكلة اقتباسنا للبنى الدلالية**، ما نسميه نحن «**بُنى دلالية**»*، ويسميه

سوانا «أساليب»، من نحو قولنا: «علّق أهمية»، «لعِبَ دوراً»، «ركّز البحث»، «سَهِرَ على مصلحته»، «في ضوء»، «ذرّ الرماد في العيون»، الخ.

هل يجوز هذا الاقتباس، أم لا؟

- أخيراً لا آخراً، نذكر مشكلة مهمة لفتت نظرنا شخصياً، وأفضى بنا تتبّعها الدائب إلى وضْع بحث عنها. إنّها **مشكلة اللغة مع العقل**، نقصد، بمزيد من التحديد، مشكلة لغتنا المكتوبة مع العقل، وما يصيب هذه اللغة، برقابة العقل لها وسلطانه عليها، من منطقية تقدح في سويتها النحوية وتشوب نقاءها اللغوي[٥].

هذه، إذن، هي مشكلاتنا اللغوية المعروفة، أو هذا ما حضرَنا، في بحثنا، منها.

ما هي، على التحديد، المشكلات التي تعنينا في بحثنا؟

نقصد: ما هي المشكلات التي ترتبط بمقولة المستويات؟

نقصد: ما هي المشكلات التي نستطيع دراستها على هَدْي المستويات، أي منظارها؟ أي على هدْي الحقائق التي أظهرها لنا منظار المستويات؟

مشكلات أربع أوقعنا المنظار على حلول لها، أو على أفكار تدور في فلك من الحلول، ومسألةٌ نوضح بها مستوى من المستويات إيضاحاً يلامس مشكلة نظرية - عملية ستتبيَّنها.

أما المشكلات، فهي:

- مشكلة «العامية والفصحى».

- مشكلة النظر في لغة الكتابة، أو «اللُّغة الفصحى»: هل هي لغةٌ - أمٌّ لنا، أم لغةٌ أجنبية؟

---

(٥) راجع بحثنا هذه المشكلة في مدخل الكتاب، أي في مقالته الأولى.

ـ مشكلة الإعراب.

ـ مشكلة الخطأ والصواب.

وأما المسألة، فإنها مسألة انقسام اللغة الأدبية إلى لغتين اثنتين متواريتين، لغة الشعر ولغة النثر

* * * *

١/باء مشكلة العامية والفصحى

أننا، بمقدمة مُسَلَّمة ساكنة، كنا ننظرُ إلى لساننا العربي، بما بيناه له من مستوياته المتعددة المتنوعة، الماثلة أمامنا في النماذج الكلامية [٦] المشخَّصة، فلا نرى إلا نموذجين اثنين، أو مستويين يختصران لنا المستويات كلها.

كنا، هكذا بتبسيط ظاهر، نرى لساننا ينقسم إلى لغتين:

ـ لغة التخاطب الشفهي اليومي، التي نطلق عليها اسم «اللغة العامية»

ـ لغة الكتابة التي نطلق عليها اسم «اللغة الفصحى».

وبسببٍ مِنْ «ثنائيَّةٍ ظاهرة»، أو ظاهرية، في المستويين، كنا نُغْفِلُ فيهما مستويات فرعية أخرى يتميز بعضها من بعض، ولا يَحُلُّ بعضها محل بعض، ويُفضي إغفالُها إلى الوقوف منها موقفاً نظرياً يُوقعنا في الارتباك أمام ما يعرِضُ لنا مِنْ مشكلاتٍ لغوية، أو لغوية ـ تعليمية، نظرية وعملية

كنا، بهذا التبسيط، وبمثاليَّةِ تجانسُهُ وتواكبه «وتُعمِّقُ» سكونيته، كنا نرى، من جملة ما نرى:

---

(٦) «الكلامية» نسبة إلى «الكلام» بمعناه الاصطلاحي الحديث: أنه الأداء الفردي ـ اليومي لقواعد اللسان (راجع «مصطلحات للبحث اللغوي»، في المقالة الثانية من هذا الكتاب)

أن بين اللغتين مِنَ التوازي (Parallélisme)، أو التغاير، أو التناقض، أو التعارض، أو الصراع، ما يثير جدل الباحثين، ويجعل لهم مِنَ المسألة مواقف متباينة تنتقل فيها من المناداة بإحلال الفصحى محل العامية (أنطون سعادة)، إلى المناداة بإحلال العامية محل الفصحى (أنيس فريحة، سعيد عقل)، إلى المناداة بلغة ثالثة تكون وسطاً بين اللغتين ويسميها بعضهم «لغة ثالثة» (توفيق الحكيم)، وبعضهم «عربية عصرية» (يوسف الخال)، إلى المناداة بالتخلص من اللغتين كلتيهما، أي بالتخلص من اللسان العربي كله، واعتماد لسانٍ أجنبي يَحُلُّ محله (أمين الشميل)[7].

هذا ما كنا نراه بعدستنا الساكنة، البسيطة، المسطحة

فلما تأملنا المسألة بمنظار المستويات، بعَدَسَتِهِ المركبة المتحركة، إذا بنا نرى أن اللُّغتين الرئيسيَّتين، اللتين يتكوَّنُ منهما اللسان العربي، المعروفتين بالفصحى والعامية، هما **لغتان رئيسيتان مِنْ لغات هذا اللسان، وليستا لغتين وحيدتين**، أنَّ هاتين اللغتين تتفرعان، بدورهما، إلى لغاتٍ أخرى يربطُ بينها تراتُبٌ ذكرناه، وتتدرج جميعها في سلم أشرنا إلى كثيرٍ من درجاته، وتنشق كلُّها مِنْ أصْلٍ لغوي - اجتماعي بيناه.

وإذا بنا نرى أيضاً، بهذا المنظار، أن انقسام اللغة بألسنتها المتعددة - أو قل: إن **انقسام اللسان العربي** الذي يعنينا إلى مستوياته التي فصلناها، أو لُغَاته، إنما **يُشَكِّلُ وضعاً طبيعياً** حتمياً تفضي الألسنة إليه بما يقوم بين مادَّتها اللفظية وحقلها الدلالي من تفاعل هو، من العلاقة القائمة بين اللفظ والمعنى، عنصرٌ لا تقوم العلاقة إلا به.

هذا الوضع الطبيعي يعني أن النظر، في اللسان العربي، إلى لغتين متعارضتين - متصارعتين - تنتظر انتصار إحداهما على الأخرى، أو النظر إلى لُغاتٍ تتَّجهُ إلى

---

(٧) راجع تفصيلاً هذه الآراء ومناقشة للموضوع في: أميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، ١٩٨٢، ص ١٤٤

التوحُّد، أو نَتَّحِدُ بها نحن إليه، برغباتنا التي نَحْسَبُها حقائق. هذا النظر هُوَ نظر سكوني ـ مثاليٌّ ـ مُسَطَّح ـ ساذج، يخلو من مضمونٍ ناهضٍ موصولٍ بعروق الواقع.

ويعني، من جهة أخرى، أن كل لُغَةٍ من لغات اللسان العربي، بما يقوم بينها وبين أخواتها مِنْ تداخُلٍ أشَرْنا إليه، هي لنا لُغَةٌ ـ أمٌّ ضارِبَةٌ جذورها في خلايانا، دون أن يعني ذلك بالضرورة تساوياً أو تطابقاً بين لُغَةِ الكتابة ولُغَةِ التخاطب الشفهي، بين أيٍّ من لغات الكتابة، وأيٍّ من لغات التخاطب.

ويسْلمنا هذا الذي نلعاه إسلاماً عفوياً إلى الجزء التالي من بحثنا.

٢/باء اللغةُ الفصحى لغةٌ ـ أمٌّ لنا أم لغةٌ أجنبيّة؟

فضلاً عن الدليل الذي فرغنا من إقامته على أن لغة الكتابة، أو اللغة الفصحى، هي لنا لُغَةٌ ـ أمٌّ، نضيف هنا دليلين آخرين وَرَدَا في نطاق كلامنا عن انتماء لغات اللسان العربي إليه، ووحدة هذا الانتماء، وهويَّة كُلِّ لغة مِنْ هذه اللغات.

الأول:

ما تُظهره جماهيرُ **الأميين**، في الأقطار العربية، من قدرة طبيعية على **فَهْم المتون الفصيحة الواقعة في نطاق اهتمامها اليومي، وفي مستوى هذا الاهتمام.**

الثاني:

أن ما يكتسبه تلاميذُنا، مِنْ لغتهم العربية الفُصْحى، في فئةٍ بعينها مِنْ مدارسنا، هو، على رَدَاءَته النسبية، أفضلُ بكثير مما يُحصِّلونه من اللسان الفرنسي، مثلاً، على

الرغم مِنْ أن درجة الرداءة، في عملية التحصيل المتاحة لهم، هي درجة واحدة لكلْتا اللغتين.

أما ما يعنينا بيانُه، بَعْدَ هذا، فهو الإشارة إلى ما يُفْضي إليه اعتبار لغة الكتابة لُغَةً ـ أمّاً، أي الإشارة إلى الحلول أو الأفكار التي يُقدمها هذا الاعتبار لمشكلاتٍ يطرحها الاعتبار الآخر.

ونقف، من هذه المشكلات والأفكار والحلول، أمام ما يعـود منهـا إلى الجانـب التَعْليمي ـ الثقافي الذي يمتد فوق مساحةٍ واسعة من جسدنا.

إن التسليم بكون اللغة الفصحى لُغَةً ـ أمّاً، والانطلاقَ، في عملنا التعليمي المدرسي ونشاطنا الثقافي، مِنْ هذا التسليم، إنما يُفضي بنا إلى أمور:

أوّلُها:

النظر إلى لغة التخاطب الشفهي، على أنها، لِعَمَليّة اكتساب لغة الكتابة، مَعين و مُعين.

ـ **مَعين:** بمعنى أنَّ تلميذنا يستمد منها، للُغَته الفصحى، الآخذة عنده في التكون، مفردات وتراكيب منها تتكون هذه اللغة: لأن بين اللغتين مِنَ المفردات والتراكيب المشتركة ما أشرنا إليه.

ـ **ومُعين:** بمعنى أنْ الانتقال مِنْ كلمة عامية إلى كلمة فصيحة، من تركيب عامي إلى تركيب فصيح، إنما يجري في نطـاق مـن **التـدرج الطبيعـي** بين شكلين متقاربين، أو بين شكلين اثنين لصورة واحدة، فيكون الشكل العامي ـ وهو شكل مكتَسَبٌ ضارب في أعماق التلميذ ـ يكون هو المنطلق، أو هو الجذر الذي يمتد صاعداً فيمضي إلى الشكل الفصيح الذي نريد له اكتسابه

ولا يَخْفَى أن هذا الذي بلغْناهُ إنما يعني بوضوح بُطْلان ما يتوهمه المتوهمون مِنْ أنَّ اللغة العامية هي عائق يعرقل عملية اكتساب لغة الكتابة.

أما الإعرابُ الذي لا وجود له في لغة التخاطب، فإنه، في جُلّ حالاته، لا يشكل من العبارة الفصيحة عنصراً جوهرياً، ولا يدخل في حساباتنا التي نحن فيها، ولا يشكل سقوطه من العبارة أو مخالفةُ كلماتها المعربة لأحكامه، إخلالاً جوهرياً بنَحْويَّتها. وربما كانت العرقلة المتوهمة محصورةً فيه، لدى هؤلاء المتوهمين

ثانيها:

المبادرة إلى تدريس العلوم والرياضيات باللسان العربي: لأن مستوى التعليم في فئة كبيرة من مدارسنا، هو مُسْتوًى رديء لا يلوح في آفاقنا المنظورة أملٌ محسوس في النهوض به؛ ولأننا إذا استطعنا، في نطاق هذا المستوى وبرغم رداءته، أن نُحَصِّلَ من لساننا العربي حداً أدنى نَقْبَلُهُ، فإن تحصيل حدٍّ أدنى مقبول من اللسان الأجنبي في نطاق هذا المستوى ورداءته، هو أمْرٌ متعذر (ولا يخفى أن أبرز ما يُفسَّر به هذا الأمر هو أنّ لغة الكتابة هي لتلميذنا لغةٌ - أمٌّ) فاستمرارنا في تدريس هذه المواد بلسان أجنبي، على الأقل لتلاميذ الفئة المبينة من المدارس، من شأنه أن يُلحق الضرر بهؤلاء التلاميذ، ويعيق عملية تحصيلهم.

ثالثها:

استبعاد التفكير في مشاريع «العربية الأساسية» الموجهة لأبناء العربية، لأن المَعين الذي أشرنا إليه يجعل التفكير في هذه المشاريع عبثاً من العبث، ووضعاً للأمور في غير نصابها

٣/باء مُشْكِلَةُ الإعراب

تبرز مشكلة الإعراب، بصورة خاصة، في هذا اللحن الإعرابي الذي يَكْثُر وقوعه في إنشاء الكلام وقراءة ما لم يحرك منه، كما تَبْرُزُ، بصورةٍ نراها أَخَصَّ، في أنّ

مراعاة الإعراب في الكلام، تظل، في مجمل الحالات الإعرابية، عملاً ذهنياً ـ إدراكياً واعياً، ولا تتحول، في مجمل الحالات أيضاً، إلى سلوك عفوي آلي ينعدم تفكيرنا فيه، كما هو الشأن في عملية إنشاء الكلام ببنائه التركيبية.

وربما برزت المشكلة أيضاً في وجوه من الصعوبة أو التعقيد المعروف لبعض الموضوعات الإعرابية، ووجوه من التباين في آراء النحاة حول هذه الموضوعات أو سواها.

ونسارع بعد هذا إلى إيضاح: أن ما ذكرناه لمشكلة الإعراب من وجوه لا يعني، ببساطة، أن حله يكون بمجرد أن ننظر إليه بمنظار المستويات.

ثم نوضح أن الإعراب هو، للّسان العربي بلغته المكتوبة، واقعٌ طبيعي لا مفرَّ منه، ومشكليَّته لا تكمن في ذات هذا الواقع، بل تكمُن في تصورنا له وموقفنا منه، كما تكمن في الجانب التعليمي العائد إليه، وتكمن، بصورة خاصة، في المقرر الرسمي للمادة

وإذا كان الجانب التعليمي من المسألة لا يعنينا في بحثنا، فإن ما يعنينا هو تصوُّرنا للإعراب، وموقفنا من عملية مراعاته في الكلام لأن التصور والموقف أمران مرتبطان بمستويات اللسان.

وبتحديدٍ يفرضه سياق العرض ومداه المتاح، ما هي علاقة المستويات التي نحن في صددها بظاهرة الإعراب؟ نقصد: ما هو، بمنظار المستويات، حُكْمنا على الإعراب من حيث وقوعه في الكلام، أو خلو الكلام منه، من حيث إظهاره، بالنطق، أو إسقاطه بالتسكين؟

تلك هي المسألة

حتى النظرة السريعة إلى اللسان العربي، بلُغاته المتراتبة في سلم ينتظمها، تُظهر لنا أن وقوع الإعراب في الكلام أو خلوَّ الكلام منه، أنَّ مدى إظهاره في الكلام أو

إسقاطه، منوط إنما يرتبط ارتباطاً عضوياً طبيعياً بمستوى العبارة، أي باللغة التي تنتمي إليها.

من جهة أولى نلاحظ أننا، بانتقالنا من لغة التخاطب الشفهي، المعروفة بالعامية، إلى لغة الكتابة المعروفة بالفصحى، إنما ننتقل من لغة خالية من الإعراب ـ أيّاً ما كانت المستويات الفرعية لهذه اللغة ـ إلى لغة يُراعى الإعرابُ فيها مراعاةً كاملة، نظرياً على الأقل ـ أيّاً ما كانت المستويات الفرعية لهذه اللغة.

ومن جهة ثانية نلاحظ أننا، في المستويات التي تتوزع إليها لغة الكتابة، والتي تمتدّ من لغة الإعلان إلى لغة الرسالة الأدبية، يظهرُ لنا أمران بينهما ارتباط يوضحه العرض.

الأول: اختلاف نوع الإعراب الذي يَدْخُلُ الكلامَ باختلاف المستوى، أي باختلاف اللغة التي ينتمي الكلام إليها.

الثاني: اختلاف ما نظهره، نحن، من الإعراب في أدائنا المنطوق المسموع لكلام ننشئه نحن، ومدى ما نسقطه منه بالتسكين في القراءة والأداء.

أما اختلاف النوع، فقد ظهر لنا أن الإعراب الذي يقع في اللغة الإدارية، واللغة الإعلامية، واللغة العلمية، مثلاً، محصور في ما نسميه «**إعراباً شكلياً**» ليس له أي دور في أداء المعنى، في حين أن الإعراب الذي يقع في اللغة الأدبية إنما يتناول ما نسميه **الإعراب الدلالي***، أو **الإعراب الوظيفي***، الذي يُساهم في أداء المعنى، والذي تولّده العبارة الفنية الناحية نحو الأسلوب، أو التي بلغت مرتبته.

وأما اختلاف المدى، مدى ما نُظهره، نحن، من الإعراب في الكلام المنطوق المسموع، فقد تبين لنا أن إظهار الإعراب وإسقاطه بالتسكين إنما يرتبط بمستوى الكلام، أي باللغة التي ينتمي إليها.

فمن حيث أنني، إذا قرأتُ إعلاناً تجارياً، أو نشرة أحوال جوية، أو نشرة

اقتصادية، الخ ... تستطيع أن تسقط بالتسكين كل حركة يمكن إسقاطها[8] من حركات الإعراب الواردة في أيٍّ من هذه النصوص أو ما ضارعها في المستوى، فلو إذا قرأت مثلاً:

- قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ (سورة الجمعة، الآية ١).

- وقول علي في نهج البلاغة: «ولا يكونَنَّ المُحسِنُ والمُسيءُ عندكَ بمنزلةٍ سواءٍ، فإنَّ في ذلكَ تزهيداً لأهلِ الإحسانِ في الإحسانِ، وتدريباً لأهلِ الإساءةِ على الإساءةِ... واعلَمْ أنَّهُ ليسَ شيءٌ بأدعى إلى حُسْنِ ظنِّ راعٍ برعيَّتِهِ من إحسانِهِ إليهم، وتخفيفِهِ المؤوناتِ عليهم...» (من كتابه المشهور للأشتر النخعي لما ولاه على مصر).

- أو قول طه حسين في «على هامش السيرة»: «ويُقبِلُ الليلُ شيئاً فشيئاً، فيبسطُ أرديتَهُ السودَ على ما يحيطُ بمكّةَ من جبالٍ وآكامٍ، وما يزالُ يمدُّ في هذهِ الأرديةِ حتى يغمُرَ كلَّ شيءٍ، ويستُرَ كلَّ شيءٍ».

- أو قول أمين نخلة في «مفكرة الريفية»: «ويعدّ عليه عجباً لهذه الدوالي، في هذه الزاويةِ من الريفِ، كيفَ نُسيتْ بلا ختمٍ؟ أفلا يخشى الذي تركَ القمقمَ السحريَّ بلا سدادٍ أن تهيجَ رائحتُه وتطيرَ إلى أنوفِ الفلاحين»؟

(٨) إن تعريف الحركات التي يمكن إسقاطها، إنما يكون بتعريف الحركات التي لا يمكن إسقاطها. وبالحركات التي لا يمكن إسقاطها، نقصد، على سبيل المثال، حركات الكلمات التي تلحقها الضمائر المتصلة من نحو قولنا: «خلاصك بيدك لا بيدها».

على أن ثمة مواضع أخرى يتعذر فيها سقوط الحركات الإعرابية، أو يصعب، وذلك نحو كسرة الجر في كلمة «دم» وكلمة «يد» في قولنا: «بدم الأحرار لا بدم العبيد، بيد الخيرين لا بيد الأشرار، تبنى الأوطان».

على أنه موضوع بكر لا علم لي بدراسة تناولته.

إذا قرأت شيئاً من قبيل هذه النصوص، أي من مستواها، لم يكن لي إلا أن أظهر الإعراب في ما أغربه بالحركة الظاهرة من كلماتها المعربة التي تحتمل التسكين

ذلك أن الإعراب الذي يكون، في اللغات الدنيا، شكلاً لفظياً، أو لفظاً شكلياً يمكن إسقاطه، بدليل إسقاطه أو سقوطه مطلقاً، في اللغة الكتابية العُليا، لغة الأدب المميزة التي تبلغ مرتبة الأسلوب، يُصْبِحُ داخلاً في لحمة الشكل، ويصبح من الجانب اللغوي من الشكل، وجهاً لا يمكن إسقاطه إلا بنوعٍ مِنَ النثر المخلّ، الذي يبلُغُ، في الشعر الموزّون، ذروته الحادة، تلك الذروة التي ينعدم عندها مجال التسامح الذي أشرنا إليه، أو مجال الخيار بكلمة أدق

وإذا أردنا لكلامنا أن نصوغه بصيغة قانونٍ أو قاعدةٍ عامةٍ، قلنا:

ثمّةَ تناسُبٌ مطّرِدٌ بَيْنَ مُسْتَوَى اللُّغَةِ الكتابيّةِ والإعرابِ الذي يتخلّلها، بمعنى: أنّنا كلّما اقترَبْنا، بلُغَتِنا الكتابيّة، مِنَ اللغة الأدبية المُمَيَّزة، ازْدادَ الإعرابُ في كلامنا، وتنوَّعَت حالاته، أي كان فيه، مما نسميه «الإعرابَ الدلالي*»، (أو الوظيفي)، وَمِمّا نُسَمِّيهِ «الإعراب الجمالي*»، ما يتناسَبُ مَعَ اقتراب العبارة مِنَ الدرجة العُليا في السلم، أي مِنَ المستوى الأدبي الذي ينْقَسِم الكلام معه، كما يرى طه حسين، إلى نثرٍ، وشِعرٍ، وقُرآن.

٤/باء مُشْكِلَةُ الخَطَأ والصَّواب

مشكلة الخطأ والصواب في لغتنا المكتوبة، بمستوياتها المختلفة، هي مشكلة قائمة تظهر لنا بأمور أبرزها:

- هذا القدْر مِنَ الأخطاء التي تطالعنا بها عبارتنا الكتابية في بعض مستوياتها.
- هذا العدد من الكتب والمعاجم المتخصصة المبْنيّة على قاعدة «قل ولا تقل».

ـ هذا الجدل الذي يُطل علينا، من آن إلى آن، بين اللغويين، أو بين الكتاب، أو بين اللغويين والكتاب، حول وجوه من الاستعمال، أو حول وجوه من الخطأ والصواب.

ـ هذا الاختلاف بين المنشئين، أو بين الكتاب في بعض وجوه القول.

ولا يخفى أن موضوع الخطأ والصواب موضوع شائك لا تتسع له السياقات العارضة، فضلاً عن أن ما يعنينا منه في بحثنا، أي ما يتعلق منه بمستويات اللسان، هو جانب بعينه من جوانبه المتعددة

ما الذي يرينا إيّاه إذن منظار المستويات من موضوع الخطأ والصواب؟

إنما نرى أن مسألة الخطأ والصواب في اللسان العربي عامة، وفي اللغة الكتابية خاصة، إنما ترتبط بالمستوى، أي باللغة التي يتناولها نظرنا.

إن ما يُعَدُّ صواباً في لغة التخاطب الشفهي، أو في أي لغة من اللغات الواقعة، في السلم، دون لغة الإعلام الإخباري مثلاً، ما تحتمله هذه اللغات من صُوَرٍ صرفية، أو صور نحوية ـ تركيبية، لا تحتمله مستوًى يعلو هذه اللغات في السلم.

إن نظرتي إلى لغة «على هامش السيرة» لطه حسين، وما تتطلبه هذه اللغة من سلامة ونقاء يناسب مضمون الكلام ومقامه وسياقه الأدبي المميز، ويرتفع به إلى مستوى الأسلوبية اللفظية، إن نظرتي هذه تختلف اختلافاً بعيداً عن نظرتي، مثلاً، إلى لغة شكوى مُفْعلة يُقدّمها «عمر صادق» إلى التفتيش التربوي حول سير العمل في مدرسة رسمية.

والذي نقصده باختلاف النظرة هو اختلاف المعيار الذي نقيس به اللغتين المنتميتين إلى مستويين مختلفين، أي إلى طبيعتين لُغَويتين تختلفان في المفردات، والتراكيب، والإعراب، لأنها تختلفان في مضمون الكلام ومقامه

إذا كان لي، على مستوى المفردات، أن أقبل، في لغة الشكوى، كلمات لا تراعي قواعد الصرف مراعاة كاملة، أو كلمات يومية متداولة، فإن ذلك، في كتاب «على

هامش النتيجة ، أمر مرفوض .

إذا كان لي ، على مستوى التراكيب ،

أن أقس ، في لغة الشكوى

+ إضافة مضافين اثنين ، أو أكثر ، إلى مضاف إليه واحد . كلما كان تحت هذه الإضافة أمراً ممكناً .

+ تعدية الفعل بحرف الجر « في » ، بدل تعديته بالباء ، كأن يقال

ـ الاهتمام في المسألة ،

بدل أن يقال

ـ الاهتمام بالمسألة

+ أن يتقدم الاسم على الفعل ، أي أن يكون لنا جملة اسمية ، في كل مركب إسنادي بسيط يكون الفعل أحد ركنيه الأساسيين ، ويكون التركيب فيه مفتتحاً على شبه جملة ، كأن يقال

ـ بهذه المناسبة المدير أقام حفلة ،

بدل أن يقال

ـ بهذه المناسبة ، أقام المدير حفلة [٩]

+ أن ينعت جمع المؤنث بـ « التي » ، بدل أن ينعت بـ « اللواتي » ، وأن يكون في صلة الموصول ضمير مستتر للمؤنث المفرد الغائبة ، فيقال :

ـ المعلمات التي حضرت الحفلة ،

بدل أن يقال

ـ المعلمات اللواتي حضرن الحفلة ،

---

(٩) إذا دخل الفعل كركن من ركني المركب الإسنادي المجرد من النواسخ ، واعتمد الكلام على شبه جملة = كالكلام هنا [illegible] سلبية الجملة التي يدخل المركب الإسنادي المذكور في تكوينها
أما الجمهور العريض ، فقد تخلو لغته من لغة المركب [illegible] القاعدة المطروحة .

+ أن نُحمّل « إذا » أخذ معاني « هل »، فنُحلُّها في التركيب محلها، مُشبّهين « إذا » العربية بـ « إذا » الفرنسية، أي بـ « si »، فنقول:

- لا أدري إذا كان هذا الأمر يدخل في صلاحيات المدير.

بدل أن نقول:

- لا أدري هل يدخل هذا الأمر في صلاحيات المدير.

+ الخ .. الخ ..

إذا كان لي أن أقبل في لغة الشكوى هذا الذي قدمت وما ضارعهُ، فإن ذلك أمرٌ مرفوض في كتاب « على هامش السيرة » وما كان من مستواه.

وإذا كان لي أن أقبل، في الإعراب، أن يقع اللحن في لغة الشكوى، أو أي لغة من اللغات الواقعة، في السلم، دون لغة الإعلام الإخباري، فليس لي أن أقبل أيّ خطإ إعرابي في لغة « على هامش السيرة » التي يصبح الإعراب فيها جزءاً من الشكل اللفظي ـ الجمالي للنص، أي جزءاً لا يتجزأ منه.

هذا الذي نلاحظه بين مستويين اثنين من مستويات لغتنا المكتوبة، نستطيع أن نُعمّمه حتى يشمل المستويات الأخرى، وحتى يكون لنا منه نظرةٌ عامةٌ إلى المسألة تنطلق من النظرة التي يجسدها المثل المضروب، وحتى يكون لنا من ذلك توجّهٌ على هذه معالجة مسألة الخطأ والصواب مستويةً تفضي إلى وضع الأمور اللغوية في نصابها الطبيعي، إلى أن تكون أدبيةُ النص، أو أدبية العبارة التي تعنيه، محصورة في النصوص الأدبية، أن تكون يوميّةُ الكلام، أو يومية العبارة، محصورةً في النصوص اليومية، أن يكون لكل مستوى، أي لكل لغة من لغاتنا المكتوبة، وجهُها الطبيعي الذي لا يُستغرب ولا يُستهجن ولا يرفض. حينئذ نكف عن المطاردة العمياء لأخطاء الناس، وتصبح نظرتنا إلى المسألة نظرة واقعية، هادئة، تُميّزُ حرفاً مهملاً من حرفٍ مُعْجم، ونضع النقطة المناسبة فوق الحرف المناسب.

* * *

لغة الشعر ولغة النثر

نأتي إلى المسألة التي لم نر أنها تكوّن مشكلة حقيقية تبسط ظلها على مسلكنا اللغوي والتعليمي، كالمشكلات التي فرغنا من تناولها. إنها مسألة انقسام اللغة العليا في السلم، اللغة الأدبية، إلى لغتين معروفتين هما لغة الشعر ولغة النثر.

إننا نتناول هذه المسألة في سياقنا هذا، بسبب ما يطرحه التصوّر السائد عنها من تبسيط ربما أفضى إلى إشكال نظري رأينا إيضاحه.

ونريد، على التحديد، أن نوضح، من مسألة العلاقة بين لغة الشعر ولغة النثر، ما نراه من توازٍ بينهما، لأننا نرى أن حقيقة اللغتين إنما تتجسد بهذا التوازي، وتُفهم على هديه

ليست لغة الشعر ولغة النثر لغتين متراتبتين في سلم المستويات الذي يعنينا، وليست لغة الشعر أعلى مرتبة من لغة النثر في هذا السلم، ولا لغةُ النثر هي كذلك.

كل كلا من اللغتين، فهي، من جهة التركيب الذي ننظر إلى المسألة من خلاله، كيانٌ لغويٌّ، أو نظامٌ لغوي متميز، تتشكل العبارة فيه تشكلاً طبيعياً حول عنصرين، أو بعنصرين يتفاعلان فيما بينهما، ويختلفان بين اللغتين: عنصر المضمون، وعنصر الوزن، المتوافر في الشعر، المنعدم في النثر:

هذان العنصران، اللذان لا يتيح لنا مجالنا التوغل في حقيقتهما، هما اللذان، متفاعلين متناغمين، يولدان لنا اللغتين اللتين نحاول التعرف على بعض جوانبهما، دون

أن يتاح لنا، هُهنا، أن نبين كيف يكون هذا التوليد.

إن مضمون الشعر المكثف والضغط البنيوي (Pression structurelle)[١٠] الناجم عن نظام الوزن يولدان لنا عبارة الشعر.

ومضمون النثر المنبسط المرسل، وتخلخله البنيوي، يولدان لنا عبارة النثر.

وطبيعي أن تختلف العبارتان، أن يكون كلٌّ منهما عالماً متميزاً، وإن كان بين الواحدة والأخرى، من العناصر التركيبية المشتركة، ما ولّد التصور السائد عن المسألة

هذا التصور، الذي يُبسّطُ المسألة، ويحصرها في الوزن ويُغفل عنصر المضمون، يرى، فضلاً عن ذلك، أن المسألة محصورة في ضرورات يُضطر إليها الشاعر اضطراراً. وربما كان يرى أيضاً أنه، لو كان في وسع الشاعر أن يتجنب هذه الضرورات، لجاء بشعر أفضل. ومَنْ يطلع على كتب الضرورات الشعرية، وينظر إلى مقدار الضرورات التي تعرضها هذه الكتب، يأخذه العجب من الإصرار على النظر إلى لغة الشعر بمنظار الضرورات، وعدم اعتبارها لغة متميزة، تقوم بإيجاب هو كيانها نفسه، لا بسلب هو هذه الضرورات

وبكلام بسيط، نرى أن **لغة الشعر ليست لغة النثر وقد أضيفت إليها الضرورات والجوازات المعروفة، ولا لغة النثر**، من ناحية ثانية، **هي لغة الشعر وقد حُذفت منها الضرورات والجوازات**. هذا تبسيط يتبين بطلانه مما قدمنا.

لغة الشعر، أو عبارة الشعر، هي، كما قلنا، نتيجة طبيعية حتمية للضغط البنيوي

---

(١٠) يطلق لايونز Lyons كلمة الضغط البنيوي على قدرة اللسان الطبيعية على التكيّف مع نظامه النحوي العام، تكيفاً يفضي إلى التخلص من الشذوذ، مما لا يعنينا في موضوعنا (Jhon Lyons, Linguistique général trad. D. Robinson, Larousse, Paris, 1970, p. 31)
وقد اقتبسنا هذه الكلمة فجعلنا لها معنى آخر يمكن فهمه من سياق المتن الذي تعود له هذه الحاشية

المكثف، الناجم عن جريان العبارة في حيز إيقاعي محدود محدَّد، يقع في نطاق واضح من الوزن والقافية، تعبير لا يمكن أن يتيحه لنا إلا عبارة تماثله. ولو كان مقام الكلام ومجاله يتيحان لنا التمثيل بالشواهد المحسوسة، لأشرق في ذهننا من المسألة صورة أكثر وضوحاً. ولكن انظر إليه من وجه بسيط، أي وجه مهم، من وجوه المسألة، هذا الفرق الماثل بين الحيز الذي تشغله كل من العبارتين. حيّز العبارة الشعرية حيز محدود مغلق: حدوده حدود بيت أو بعض بيت. وحيّز العبارة النثرية حيز مفتوح يكاد يكون بلا حدود، ويمكن أن يبلغ، نظرياً على الأقل، مئات كثيرة من الكلمات. ولا يُعقَل أن يكون هذا الفرق شيئاً «مجانياً»، كما يقول الفرنسيون، سابحاً هكذا في الفراغ، لا ينتج لنا آثاراً تركيبية تناسبه.

وبلمسة أخيرة نختم بها كلامنا عن المسألة، وتجعلنا نعود لربطها بإحدى مشكلاتنا النظرية ـ العملية، مشكلة منهجية البحث اللغوي المتعلق بالتقعيد أو النظر فيه، وبتأملنا لعملية الاستشهاد التي تدخل في عملية التقعيد، تتبين بوضوح حجم الخطأ الذي وقع فيه القدامى وبعض المحدثين، عندما راحوا، في عملية الاستشهاد، يخلطون بين اللغتين خلطاً لا يمكن أن يفضي إلى نتائج مقبولة.

* * *

خاتمة

هذه بعض مشكلاتنا اللغوية وهذا ما تناولناه منها بمنظار المستويات. وهذه هي النتائج التي أفضى بنا إليها اعتماد هذا المنظار.

إننا، بكل ما قدمنا، إنما نرمي إلى أمور يمكن أن تعدّ، لبحثنا، أغراضاً إذا أتيح لها قناعة وتجاوب وتفاعل ومتابعة، تحدث للسان، ومصلحته في صونه، ونموّه، وتقدمه.

وأبرز هذه الأغراض:

• نقض النظرة السكونية - المثالية إلى اللغة واللسان، وإظهار قصور هذه النظرة عن رؤية الجوانب المختلفة للغة واللسان.

• إيضاح مقولة المستويات، وما تفضي إليه إذا نظر إلى اللغة واللسان بمنظارها.

• إبراز وحدة اللسان العربي بلغتيه الأساسيتين، ولغاته الفرعية المتعددة، والسلم الذي ينتظم كل ذلك.

• إثبات كون اللغة المكتوبة، المعروفة باللغة الفصحى، لغة - أمّاً للمواطن العربي عامة، وللتلميذ العربي بصورة خاصة، وإظهار ما يترتب على ذلك في حقل التعليم خاصة.

• توجيه المعنيين باللغة واللسان العربيين الناشئين منهم والذين مضوا بعيداً يحدّقون في حقائقهما، ويعنون بقضاياهما، توجيههم جميعاً، بما هو اقتراح يلامس

النمي ويُلابسُه، إلى ما طرحناه من أفكار تستحق عنايتهم، وخبرتهم، وأبحاثهم.

• توجيه المعنيين منهم بالشأن التعليمي من المسألة إلى ما طرحناه من أفكار ترتبط بالجانب التعليمي للسان العربي بلغته المكتوبة.

• توجيه المنشئين والكتاب، في أي لغة من لغات السلّم، إلى إدراك حقيقة هذه اللغة، أي إدراك حدودها، وإدراك ما يعود إليها من قاموس وتراكيب، والحرص على التزام حدودها.

• إدراك حقيقة الإعراب، وتحديد مكانته في العبارة العربية، وعلاقته بمستوى الكلام الذي يكون فيه، وتخليص الظاهرة من النظرة المثالية المبسطة.

• إدراك حقيقة الخطأ والصواب، أنه مشكلة حقيقية، وإدراك علاقة الخطأ والصواب بمستوى اللغة التي يكونان فيها.

• توجيه الأدباء عامة إلى أن يَعُوا لغتهم ـ اللغة الأدبية ـ ويكتشفوا حقيقتها، المعجمية والنحوية ـ التركيبية، ويدركوا منزلتها في سلم المستويات، ويتبيَّنوا، بصورة خاصة، حدوداً تميز لغة الشعر من لغة النثر، في ما يجاوز جزئيات التركيب المعروفة بالضرورات والجوازات، إلى كلياته التي بها تكون للشعر الموزون لغة متميزة من لغة النثر.

* النظر إلى كل ما قدَّمناه على أنَّه أفكارٌ مطروحة تَتَّجهُ دَوْماً إلى الاكتمال. والاحتكامُ، في كل ذلك، إلى مرجع المراجع، إلى متن اللسان، السائر أبداً في دَرْب الحياة، أي في درب التطور. وتمييز المتْن من حواشيه أيّاً مّا كانت الأسماء المحفورة فوق الحواشي؛ لأنّ المتن وحده هو المتن، أي الثبات ـ وإنْ سارَ في مدارج التطور ـ والحواشي، في جانب محسوس من حقيقتها، هيَ آراء الباحثين وتصوُّراتهم التي لا مَفرَّ فيها من ذاتيةٍ وَهَوًى، والتي هيَ من حاجتها إلى التصحيح والتصويب، في حركةٍ لا تعرفُ التوقُّفَ.

المقالة العاشرة

نائب الفاعل

حوار ما بين نوازع الافتراق بين منطق اللغة ومنطق العقل

نشرت في جريدة «النهار» البيروتية في عدد ٢٧/٩/٨٢

المقالة العاشرة

نائب الفاعل

نموذج من مناهج الاقتران بين منطق اللغة ومنطق العقل

أبدأ بالاعتذار من القارىء عن اقدامي على معالجة موضوع « نائب الفاعل »، وأعبّر له عن خجلي من هذا « الإقدام » في ظرفٍ حالكٍ يلفُّ البلاد ويجتاح العباد. ولا تبرح ذهني، وأنا أكتب سطوري، صُوَرُ الجدل البيزنطي المعروف، الذي يقال إنه كان يدور بين علماء القسطنطينية حول جنس الملائكة. ذكورٌ هم أم إناث، في غمرة الحصار الذي ضُرِب على المدينة قبيل سقوطها المشهور [١].

ولكن ما رأيته منْ إفساح جريدة « النهار » في مجال مناقشة الموضوع لخمس مقالات نُشِرت كلها في أثناء الهجمة الصهيونية الراهنة، أي في أثناء حصار قسطنطينيتنا وسقوطها، وما طلع به علينا أحد كاتبي المقالات، السيد حسن نمر دندشي، « رئيس مجلس إدارة المصرف الثقافي » [٢]، من آراء ومقولات حول الموضوع، قد أثار عندي شعوراً بأن المشاركة في النقاش الجاري إنما تدخل في باب الأمور الواجبة.

ثم أشير، في هذا التمهيد، إلى أن ما أضعُه بين يَدَيْ قارئي ليس بحثاً منهجياً لموضوع « نائب الفاعل »، بمقدار ما هُوَ ملاحظات تتناول أهم النقاط التي وردت في مقالة الأستاذ دندشي المنشورة في « نهار » الأربعاء ٨٢/٩/١٥، حول الموضوع، مع إيضاح أن هذه الملاحظات تنقسم إلى ملاحظة أولى رئيسية تتناول **الأساس المبدئي** للموضوع، وملاحظات ثانوية تتناول نقاطاً بعينها وردت في المقالة.

* * *

---

(١) كتبت مقالته في أثناء الحصار الصهيوني لبيروت، وتلك الحقبة التي رافقت اجتياح لبنان صيف ١٩٨٢.

(٢) ورد هذا اللقب في التوقيع

وتتناول ملاحظتنا الرئيسية هذا التعلق الشديد الذي يبديه الرجل بـ« الفكر والمنطق والحسية والواقع والمعنى »، وينطلق منه كأساس لمعالجة الموضوعات اللغويـة. وقد بلغ تعلقه من الشدة أنه أشار إليه في عدد كبير من فقرات المقالة، واعتبره، في إحدى هذه الفقرات، جالباً لسعادته. قال: «وأنا يسعدني أن أكون انطلقت من منطق أرسطو الفلسفي، لأن الفلسفة تشحذ العقل،...»

ونحن نرى، ببساطة بريئة، أن الأستاذ حسن دندشي، لو أراد أن يعيد من معطيات الألسنية الحديثة، لكان رفض هذا الأساس رفضاً شديداً، ولكان ميّز، بوضوح، منطق اللغة من منطق العقل والفكر، فأعطى ما للغة للغة وما للعقل للعقل. لأن للغة منطقاً إذا اتفق مع منطق العقل مرة فإنه يفترق عنه مرات.

ولو هو راح يطبق هذا الذي نشير إليه على موضوع الفاعل، مثلاً، أو نائب الفاعل، لأدرك بوضوح لا لبس فيه:

- أن الفاعل، في اللسان العربي، أو في أي لسان غيره، هو ظاهرة تركيبية تخضع للشكل، في السياق التركيبي الذي يضمها، أكثر مما تخضع «للمعنى، والفكر، والمنطق، والحقيقة»... الخ.

- أن نائب الفاعل، الذي هو، بشكله السانتاكسي المعروف، خصيصة من خصائص اللسان العربي، هو أيضاً ظاهرة تخضع للشكل أكثر مما تخضع للمعنى والمنطق، الخ.

ولإيضاح هذا الذي نقوله، نسأل:

ألا يرى صاحبنا أن الفاعل، في متن اللغة وفي نحوها النظري المجرد*، يبقى فاعلاً ولو أسند إليه فعل منفيّ أو مسبوقٌ باستفهام؟ إن اللسان العربي، في قوانينه النحوية الكامنة في جسد العبارة*، لم يعبأ بمنطقنا ومعانينا عندما ساوى، في الرفع مثلاً، بين فاعل مثبت يصدُر معه الفعل عن فاعله صدوراً حقيقياً («سافر الرئيس»، نضم «الرئيس»)، وفاعل منفي لا يصدُر معه عن الفاعل أي فعل، بل

يُلْقي هذا الصدور ثقيةً («نا سافرَ الرئيسُ»، بفَمِ «الرئيس» أيضاً)؟

ألا يرى معنا السيد دبدشي أن المسألة، هنا، هي مسألة إسناد شكلي خالص بين الفعل والفاعل، وأن المعنى (والمنطق، . . .) ليس في هذه المسألة عاملاً جوهرياً في التركيب؟

ثم نأتي إلى نائب الفاعل الذي يعنينا مباشرةً، والذي أثار من الجدل بين كاتبي المقالات الخمس، ما سبقهم إلى مثله المرحوم يوسف السودا في «أحرفيته» التي أطلقها في الناس سنة ١٩٥٩ [٣].

نائب الفاعل هذا، ما شأنه، ما حقيقته، ولماذا أثار الجدل؟

إن نائب الفاعل، بتعريفه الكلاسيكي الذي نرى فيه من المصداقية الجامعة - المانعة، ما يُغنينا عن التطلع إلى تعريف سواه، هو:

ما أُسند إليه فعل تام مجهول يُقدَّمُ عليه أو شبهُهُ، نحو:

- حوصرت العاصمة.

وبتحليل بسيط للبنية التركيبية التي تضم نائب الفاعل نلاحظ أمرين:

الأول: أن فاعل الفعل، في المثل المبيَّن، محذوف من الكلام (وسبب الحذف هنا هو شدة معرفتنا له).

الثاني: أن نائب الفاعل، («العاصمةُ»)، هو، من حيث المعنى، مفعول به (وهذا ما جعل سيبويه، في أوائل العهد بالنحو المجرد، يُسمّي نائب الفاعل «المفعول الذي لم يتعدّه فعله، ولم يتعدّ إليه فعلُ فاعل») [٤].

---

(٣) الاسم الكامل لهذا الكتاب «الأحرفية، أو القواعد الجديدة في اللغة العربية. المؤلف: يوسف السودا

(٤) كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٦، الجزء الأول، ص ٣٣

وبخلاف ما قد يُتَوَهَّم، نرى أن ما يشترك به الفاعل ونائب الفاعل لا ينحصر في إعرابهما، أي في الرفع. إنه، فضلاً عن الإعراب، إنما يتناول خصيصتين أخريين:

- إن فعلاً تاماً، أو شبهه، يسند إليهما كليهما.

- إن تقديم هذا الفعل على كل من الفاعل ونائب الفاعل أمر لا يكون الفاعل فاعلاً، في النحو العربي المجرد*، ولا يكون نائب الفاعل نائب فاعل، إلا به.

على أن الإعراب المشترك بين الفاعل ونائبه، أي الرفع، إنما يبقى هو المظهر التركيبي المحسوس الذي استوقف النحاة، وجعلهم يعتبرون المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله نائباً عن الفاعل المحذوف، فكانت النيابة في مسألة شكلية خالصة لا علاقة لها بالمعنى، بخلاف ما توهم السودا ومن تابعه من المعنيين بالمسألة، ومنهم صاحبنا الدندشي.

والحقيقة المتصلة بموضوعنا هي: أن هذا التوهّم، الناجم في رأينا عن مفهوم مّا... للّغة عامّة، هو الذي ولّد للأستاذ دندشي، والسودا من قبله، تصورهما المغلوط لحقيقة نائب الفاعل، وولّد الجدل الذي نحن فيه، كما ولد ارتباك المتجادلين وتعقيدهم لمسألة هي غاية في البساطة.

وبمزيد من التأمل في تصور الرجلين المذكورين، يتبيّن لنا أنَّ اعتراضهما إنما يتناول التسمية أكثر مما يتناول المسمى.

ثم نضيف، مكررين، أن هذا الاعتراض إنما هو نتيجة انطلاق الرجلين من معنى التركيب دون شكله، والشكل، في اللغة، عنصر مـا أكثر مـا يُتقدم على سواه. ألم يقل دو سوسّور (De Saussure) أن اللغة شكل لا مادة؟ أو قل: إنه نتيجة انطلاقهما من منطق العقل أكثر من انطلاقهما من منطق اللغة، ومنطق اللغة ومنطق العقل شيئان ما أكثر ما يفترقان. وطبيعي أن يفضي المنطلق الخاطئ إلى ما أفضى إليه: لأن نائب الفاعل، من جهة المعنى، لا يمكن أن ينوب عن الفاعل المحذوف؛ لأن صفة المفعولية المعنوية ملازمة للمفعول، سواء أذكر الفاعل في

الكلام، أم لم يذكر.

إن طرح الموضوع انطلاقاً من المعنى (وانطلاقاً من «المنطق والحقيقة والواقع»، كما يرى الدندشي)، هو، إذن، طرحٌ مردود في الشكل والأساس، كما يقول رجال القانون. والنيابة المعنوية التي وقع عندها الدندشي، والسودا من قبله، هي أمر لم يخطر ببال النحاة عندما أطلقوا على المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله اسم «نائب الفاعل».
إن النحاة، في تسميتهم «نائب الفاعل»، قد انطلقوا، ليس فقط من عنصر شكلي، بل **انطلقوا من أكثر العناصر الشكلية شكليةً في نائب الفاعل، أي الإعراب**. لقد لاحظوا، ببساطة المتعمق، أنه إذا حذف الفاعل من الكلام، لسبب من أسباب الحذف المعروفة، وتحوّل الفعلُ، لذلكَ، من صيغة المعلوم إلى صيغة المجهول، فإن الرفع، الذي يكون عادة في الفاعل، إنما ينتقل إلى المفعول. واعتبروا أن المفعول، برفعه الطارىء هذا - وهو رفعٌ فرزه اللسان العربي بمسلكه العفوي - الطبيعي السابق لسيبويه - إنما ينوب عن الفاعل الغائب، فسمّوهُ «نائباً عن الفاعل»، أو «نائب فاعل»، كما هو متداول. ونحن نرى، بقناعة لا يشوبها ريب، أن باب «نائب الفاعل»، الذي أقضّ مضاجع بعض المشتغلين في قضايا اللسان العربي، هو من أعمق أبواب النحو العربي وأكثرها توفيقاً، وأن مصطلح «**نائب الفاعل**» هو من أفضل المصطلحات النحوية عندنا، إن لم يكن أفضلها.

* * *

نأتي الآن إلى ما اعتبرناه ملاحظات ثانوية نتناولها بتسلسل ورودها في المقالة.

• تعريف الفاعل:

بتمحيصنا للنماذج المحسوسة، تبين لنا أن التعريف العلمي للفاعل هو التعريف الكلاسيكي المعروف، القائم على فكرة الإسناد («الفاعل هو ما أسند إليه فعل تام معلوم مقدم عليه أو شبهه»). وهو، كما يقول المناطقة، تعريف جامع مانع،

ولا مجال، هٰهُنا، للتوسع في هذا الأمر.

أما الأستاذ «ندشي»، فإنه طرح للفاعل تعريفاً فقال إن أكثر كتب النحو الابتدائية تعتمده («الفاعل هو الذي فعل الفعل»).

إنه، في هذا التعريف التوتولوجي[5]، إنما ينطلق من منطق المعنى والعقل...، كما كان شأنه مع نائب الفاعل. فلما رأى نفسه يصطدم بنماذج من التركيب لا يكون فيها الفاعل هو الذي فعل الفعل حقيقة (انكسر الزجاج، هطل المطر، ارتعش المريض، الخ)، راح يحاول «إنقاذ» تعريفه، فَوَرَّط نفسه وورط القارئ معه في بدعة نحوية أنسب ما توصف به هو الغرابة. لقد عمد إلى قسمة الأفعال إلى فئتين:

- فئة الأفعال الإرادية،
- وفئة الأفعال غير الإرادية.

واعتبر، هكذا، أن الفاعل لا يكون فاعلاً حقيقياً إلا مع الأفعال الإرادية (سافر الرجل، عادت المرأة،..).

أما الأفعال غير الإرادية، كأفعال المطاوعة (انكسر، تدحرج،...)، والأفعال المسندة إلى الأشياء، أو الحيوانات (أمطرت السماء، باضت الدجاجة،...)، فإن مرفوعها لا يكون فاعلاً حقيقياً، وربما كان هذا المرفوع مفعولاً، فتأمل!.

لماذا طرح صاحبنا هذا التعريف، ورفض التعريف الكلاسيكي؟ هذا ما نتناوله في الملاحظة التالية.

---

(٥) «توتولوجي» نسبة إلى «توتولوجيا» و«توتولوجيا» تعريب لكلمة Tautologie الفرنسية التي تعني ما يوصف بأنه تحصيل حاصل. وقد رأينا تعريبها لخفة لفظها وحاجتنا إليها، ولأننا، شخصياً، لا نعرف كلمة عربية تغني عنها.

- **إفهام الناشئة:**

وسببان رئيسيان اثنان جعلا الأستاذ ولدوش يرفض التعريف الكلاسيكي للفاعل، ويحل محله التعريف الذي عرضناه له:

السبب الأول: هو تعلقه بالمعنى، وانطلاقه من منطق العقل. وقد قيمنا هذا المنطلق وفندناه

والسبب الثاني: أن إفهام التعريف الكلاسيكي للناشئة هو مسألة صعبة ينبغي تخطيها وهذا الطرح، في تصورنا، مردود من ثلاثة أوجه:

١ ـ إن تعريف الحقائق العلمية شيء، وإفهامها إلى الناشئة شيء آخر يتعلق بالتعليم ووسائله. وقياما برفض التعريف العلمي للفاعل، وطرح تعريف آخر يفتقر إلى المصداقية العلمية إلا أنه يسهل فهمه على التلاميذ، (ناقشنا التعريف المطروح وفندناه) يشبه، مثلاً، أن نقول للتلميذ الابتدائي: « إن الأرض مسطحة »، إذا تبين لنا أن كرويتها أمر يستعصي على فهمه.

٢ ـ إننا نرى أن التلميذ، حتى في بعض مراحل التعليم التي تلي المرحلة الابتدائية، إنما يدرك حقيقة الفاعل وغيره من الموضوعات النحوية، **إدراكاً حدسياً** مباشراً، أي **عن طريق التعرّف، وليس عن طريق التعريف**، وأنه **في مرحلة أولى**، إنما ينتقل من النموذج اللغوي الجزئي المشخّص الى نموذج ينشئه ويحاكيه دون أن يمر بالتعريف المجرد الذي تثقل به عقله إثقالاً لا طائل تحته. **وفي مرحلة ثانية**، ينتقل من **النموذج الجزئي إلى قاعدة عامة** يكونها هو لنفسه، في نطاق تكوينه لنظامه النحوي **الضمني** المتكامل، إلى نموذج جزئي آخر ينشئه تطبيقاً **لقاعدته الضمنية*** التي نشير إليها

٣ ـ إننا، شخصياً، نرى أن تدريس مادة النحو بمجملها، في مرحلة التعليم الابتدائي برمتها، عمل لا جدوى منه ولا طائل تحته، وليس له، لا في عبارة التلميذ ولا في قراءته ولا في إملائه، أيّ مردود محسوس يساوي عناء تدريسه ودرسه.

• الفاعل في فعل الأمر:

على أن الغرابة في آراء الأستاذ دندشي تبلغ ذروتها عندما يتصدى لمعالجة الفاعل العائد لفعل الأمر.

والمفهوم من كلامه غير الواضح في المسألة، أن الفاعل الحقيقي لفعل الأمر يكون خارج الفعل نفسه، يكون في الذي يصدر الأمر. فإذا كان هذا هو المقصود فعلاً من كلامه، كنا أمام هرطقة لغوية ـ نحوية حقيقية من شأنها إحداث البلبلة في أذهان غير المختصين...

• الفعل المجهول:

يرفض الأستاذ دندشي تسمية الفعل المجهول «فعلاً مجهولاً»، بحجة أن عدم ذكر الفاعل مع الفعل المجهول، أي مع الفعل المصوغ بوزن «فُعِلَ» أو وزن «يُفْعَل»، ليس محصوراً في جهلنا له. هناك، فضلاً عن هذا الجهل، أسباب أخرى للحذف تذكرها كتب النحو منها: شدة معرفتنا له (للفاعل)، خوفنا منه، خوفنا عليه، الخ.. وهو يرى أن ننطلق من هذا الواقع ليكون لنا نوعان من الفعل الذي لا يُذكر فاعله

ـ نوع الفعل الذي يُجْهل فاعله حقيقةً، ونسميه «الفعل المجهول» (سُرِق البيت).

ـ ونوع الفعل الذي يعرف فاعله إلا أنه يُحذف من الكلام لسبب من أسباب الحذف المبيّنة، ونسميه الفعل المُجْهَّل (بضم الميم وتشديد الهاء وفتحها) مثل: حددت الجلسة، وقع المرسوم،...).

وفي التعقيب على هذا التصور نطرح أموراً أربعة:

أولها: أن عملية التسمية، في العلم وغيره، هي، في كثير من حالاتها، عملية تحكمية (Arbitraire) يرتبط فيها الاسم بمسمّاه، ويُشحن بمسمّاه، ويصبح دالاً على

مسمّاه، نتيجةَ اقترانه الدائم بهذا المسمى، دون أن يُلْتفَت بالضرورة، إلى وجوب التطابق اللفظي ـ الاشتقاقي بين الاسم ومسماه.

ثانيها: أن تسمية الفعل المجهول «فعلاً مجهولاً» يمكن أن تُعَدّ من باب تسمية الكل باسم الجزء (تسمية مختلف أسباب الحذف باسم الجهل)، ويمكن أن تُرَدّ، كذلك، إلى ما ذكرناه من مبدأ التحكُّم، ذلك المبدأ الذي تقوم عليه الألسنة المختلفة بمستوياتها التركيبية المتعددة المتراتبة.

ثالثها: أن قسمة الفعل الذي لم يذكر فاعله إلى فعل مجهول وفعل مُجَهَّل، من شأنها أن تضيف مصطلحاً لغوياً جديداً، وتُعقِّد المسألة، ولا سيما في أذهان غير المختصين، وفي أذهان الناشئة الذين ما زالت مناهجنا تُصِرُّ على تدريبهم على النحو، حتى في المرحلة الابتدائية، دون أن يكون لهذا التدريس مردود محسوس في عبارة التلميذ أو في قراءته (فضلاً عن أن القسمة، برمتها، لا تقوم على أساس).

رابعها: أن ما جعلَ الدنيدشي يقع في هذا الذي وقع فيه، من تعقيده للأمور البسيطة، هو، تكراراً، انطلاقه من المعنى، واحتكامه إلى منطق العقل، وكان من حقه، كما بيّنّا، أن ينطلق من اللغة ويحتكم إلى منطقها.

* * *

وكلمة أخيرة نختم بها مقالتنا أن الغاية الأولى التي رمينا إليها بها هي إبراز **الأساس المبدئي** الذي نرى أن كل بحث لغوي، وكل تقعيد، يَحْسُن أن يقوم عليه وينطلق منه. إنه **منطق اللغة** الذي بيّنا شأنه، وبيّنّا مزالق إحلال منطق العقل محله.

أما المسائل الخاصة التي تضمنتها مقالتنا (الفاعل، نائب الفاعل، الفعل المجهول)، فلم تكن، في الحقيقة، سوى نماذج تجسِّد الأساس المبدئي الذي ننادي به.

* * *

١ ـ الإعراب التركيبي؛ ٢ ـ الإعراب الجمالي؛ ٣ ـ الإعراب الدلالي؛ ٤ ـ الاعراب الوظيفي؛ ٥ ـ انقلاب التراتب الاصطلاحي بين اللغة واللسان؛ ٦ ـ البُنى التركيبية؛ ٧ ـ البنى الدلالية؛ ٨ ـ البُنية العميقة والبنية السطحية؛ ٩ ـ الجملة والعبارة؛ ١٠ ـ الحدس اللغوي؛ ١١ ـ سُلّم المركبات النحويّة / مستويات التركيب النحوي؛ ١٢ ـ السوية اللغوية العَقليّة؛ ١٣ ـ السوية النحوية؛ ١٤ ـ الضمير اللغوي؛ ١٥ ـ القطعة الكلامية؛ ١٦ ـ القطعة الكلاميّة الطولية المتقطعة؛ ١٧ ـ القواعد التعاقبية؛ ١٨ ـ القواعد النحوية المجردة؛ ١٩ ـ الكفاية اللغوية؛ ٢٠ ـ الكلمات الصرفية والكلمات غير الصرفية؛ ٢١ ـ الكلمات المكتسبة؛ ٢٢ ـ اللغة واللسان والكلام؛ ٢٣ ـ اللفظة؛ ٢٤ ـ المركب الاسنادي؛ ٢٥ ـ المركب الاسمي غير الاسنادي؛ ٢٦ ـ المركب الإضافي؛ ٢٧ ـ المركبات النحوية الثنائية؛ ٢٨ ـ المركب الوصفي؛ ٢٩ ـ مستويات التركيب النحوي / سلّم المركبات النحوية؛ ٣٠ ـ المنصوبات التركيبية؛ ٣١ ـ النحو الضمني والنحو المجرد، أو النحو النظري ـ المجرد، ٣٢ ـ النحوية؛ ٣٣ ـ النحوية النظرية أو النحوية المجردة، والنحويّة الحدسية؛ ٣٤ ـ النظام النحوي؛ ٣٥ ـ النقاء اللغوي؛ ٣٦ ـ الوصف النحوي.

* * *

قاموس المصطلحات

في قناعتنا الواضحة المطمئنة أن كل بحث علمي جادّ يتطلع إلى الجدّة ثم يُفضي إليها، فمن قيمته البسيطة المحضة: أنه يفرز، من المصطلحات الجديدة، ما يجد خلالاً بارزاً من جوانب الجدة والجدارة ...

١ ـ الإعراب التركيبي / المنصوبات التركيبية

الاعراب التركيبي هو إعرابٌ وظيفي «يتناول عدداً من المنصوبات الاسمية التي يكون النصب فيها عنصراً من عناصرها التركيبية التي تقوم بها بنيتها النحوية.

يبرز من هذا الأعراب، مثلاً، صيغةٌ كثيرة الدوران في كلامنا العربي بلغتيه الرئيسيتين كلتيهما، لغة الكتابة المعروفة بـ «اللغة الفصحى»، ولغة التخاطب الشفهي اليومي المعروفة بـ «اللغة العامية»، صيغةٌ سميناها، في دراسةٍ لنا غير منشورة عن الاعراب، صيغة «سياسيًا وأخواتها»، التي منها، مثلاً، فكرياً، سياسياً، مالياً، لغوياً، عملياً، نظرياً، الخ... نقول: «مالياً، أنت اغنانا، وفكرياً، أنت في ذروة بأسه». وهي، كما نعلم، صيغةٌ حديثة ولّدتها للسان العربي ترجمةٌ طبيعية ناجحة لصيغة فرنسية مكونة من نعت تتصل به لاحقة ment، من نحو: Politiquement (سياسياً)، أو لصيغة انكليزية مماثلة، من نحو: Economically (اقتصادياً)، الخ.

ويذكر منه، من هذا الاعراب:

- بعض الظروف المفردة المنصوبة على الظرفية، من نحو: غداً، صباحاً، فوراً،.

- بعض نماذج المفعول المطلق، مما يكثر استعماله غير مصحوب بعامله، من نحو: أيضاً، شكراً، عفواً،...

- باب «اولاً» وأخواتها.

- باب المفعول لأجله: رغبةً في الخدمة فعلتُ ما فعلت،...

٢ ـ الاعراب الجمالي

هو إعراب العبارة التي ترتفع، بجسدها اللفظي، إلى مستوى الأسلوب. هو ما يكون مظهراً من مظاهر الجانب اللغوي من شكل النص الأدبي، وما يساهم، من هذه الناحية، في تكوين ما سماه الألسني المعروف جاكوبسون «أدبية النص»...

٣ - الاعراب الدلالي

هو كل إعراب يساهم، مع السياق، في إظهار معنى الكلام (توسعنا في الاعراب الدلالي في دراسة غير منشورة عن ظاهرة الاعراب).

٤ - الإعراب الوظيفي

نسمي «إعراباً وظيفياً» في اللسان العربي بلغته الفصحى، كل إعراب:

- له وظيفةٌ مّا في تكوين البُنى التركيبية للعبارة العربية المُعْربة، كـ الأعراب التركيبي*،
- أو له دور في وظيفة التفاهم بالكلام العربي المُعْرب؛ وهو الإعراب الدلالي*،
- أو له دور في الوظيفة الفنية - الجمالية للنص الأدبي المكتوب باللسان العربي المعْرب، أي له دور في أدبيّة النص، وهو الاعراب الجمالي*،
- أو له وظيفة أخرى، أو دورٌ في وظيفة أخرى، مما يحدده بحث موسع.

٥ - إنقلاب التَّراتُب الاصطلاحي بين اللغة واللسان

تبيّنَ لنا، في اللسان العربي على الأقل، أن التراتيب الاصطلاحي بين اللغة واللسان، هو تراتُبٌ متحرك، يمكن، في بعض السياقات، وفي اللسان العربي على الأقل، أن ينقلب فيصبح «اللسان» هو العامّ، أو الكلّ، وتصبح «اللغة» هيَ الخاصّ، أو الجزء، ويصبح للسان، من اللغات، بمقدار ما تَميّزَ فيه من المستويات.

وبتطبيق ذلك على اللسان العربي، يتبين أن لهذا اللسان لغةً للتخاطب اليومي، أو لغةً محكيّة (وهي ما يعرف بـ «اللغة العامية»)، ولغةً للكتابة (وهي ما يعرف بـ «اللغة الفصحى»).

ولغة الكتابة تمتد، في سُلّم صاعدٍ مُتدرّجٍ، من لغة الاعلان التجاري، إلى لغة المعاملات الادارية، إلى اللغة الاعلامية، إلى لغة البحث العلمي، إلى لغة البحث

الفكري، إلى لغة النقد، إلى لغة الأثر الأدبي التي تمثل درجة السلم العليا، والتي نُميّز فيها لغةً للنثر، ولغةً للشعر الموزون، ولغة ثالثة ميَّزها طه حسين من هاتين اللغتين، ونعني لغةَ القرآن.

ثم نشير إلى أن مظاهر أوّلية مِنْ عمليةِ ما سميناه نحنُ «انقلاب التراتب الاصطلاحي» قد لاحت للقدامى عندما استخدموا كلمة «لغة» بمعنى قريب من المعنى الذي اكتسبته الكلمة بانقلاب التراتب الاصطلاحي بينها وبين اللسان.

مثلاً:

قال ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ)، في كتابه المسمّى «شرح ابن عقيل» (أي شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك)، وفي سياق كلامه عن الأسماء الستة (المشهورة «بالأسماء الخمسة»): «فتُرفع بالواو، وتُنصب بالألف، وتجر بالياء... وهذه هي اللغة المشهورة... وسيذكر المصنّف لغتين أخريين».

ثم أورد قول الشاعر:

بِأَبِهِ اقتدى عَدِيٌّ في الكَرَمْ ومَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فما ظَلَمْ

وقال: «وهذه اللغة نادرة في «أب»، وتاليه...»، (يقصد «أخ»، و«حم»).

الخ..

٦ ـ البُنَى التركيبية (Les structures syntaxiques)

«البنى التركيبية» جمعٌ مُفردُه: «البنية التركيبية». و«البنية التركيبية» هي شكلُ العلاقات النحْوية (أو أشكالُ هذه العلاقات) التي تربط العناصر الداخلة في تكوين العبارة، سواءٌ أكانت هذه العناصر كلمات، أم مُركّبات اسمية غير إسنادية*، أم ما علا ذلك في سلم المركبات النحوية*.

(للتوسّع في فهم «البنى التركيبية»، راجع، في المقالة الرابعة من هذا الكتاب، القسمَ «دال ـ اقتباس البنى التركيبية»).

٧ - البِنى الدّلاليّة (Les structures sémantiques)

« البُنى الدلالية »، لكلمةٍ من الكلمات، هي مجموعة العلاقات التي يُقيمها أبناء اللسان، بتراكيب الكلام، بين ما تحتويه للكلمة معناها العامّ ومعانٍ أخرى لكلماتٍ أخرى، ويولّدون بها، مِنَ المعاني الفرعية للكلمة، ما يُغني الكلمة، وما تُصبح به بُنياناً دلالياً يتّسع به إهابها اللفظي المحدود، وتتداح أمامه معالمها المحسوسة.

وتختلف البُنى الدّلالية من لسان إلى لسان اختلافاً يمكن أن يُرَدّ إلى اختلاف الحياة الاجتماعية التي يعيش فيها اللسان ويعيش بها، ويتلوّن بألوانها ويتكوّن.

وهذا يعني أنّ مِنَ المتعذّر، أو من الصعب، بكلمةٍ متحفظة، أن نقع، بين لسانين من الألسنة، على ما نسميه، باصطلاحنا الشخصي، « مُوَازاةً دلالية كاملة » بين هذه الكلمة أو تلك من كلمات أحدِهما، وبين ما يعتبر مقابلاً لها من كلمات اللسان الآخر. فما أنشأه العربي مِنْ بُنًى دلالية، حول مادة « ض ر ب »، مثلاً، يختلف اختلافاً كبيراً عما أنشأه الفرنسي منها حول المادة المقابلة في لسانه (Frapper).

ويكفي أن نذكر أن العربي قد أنشأ، من مادة « ضَرَب »، معنى الضرب المعروف (ضربَهُ على يده)، ومعنى إيراد الأمثلة (إضربْ لي مثلاً)، ومعنى السفر أو التنقل في الأرض ﴿ وإذا ضَرَبْتُم في الأرض، فليس عليكم جُناحٌ أن تقصُروا من الصلاة﴾ (سورة النساء، الآية ١٠١)، ومعنى الضرب الحسابي (جدول الضرب)، الخ...، (راجع توسيعاً للموضوع في المقالة الرابعة).

٨ - البنية العميقة والبنية السطحية

« البنية العميقة »، ترجمةٌ للمصطلح الفرنسي La structure profonde، هي مِن مصطلحات الألسُنيين المُحْدَثين، في ما يسمى عندهم بـ « النحو التحويلي التوليدي ». يرى التوليديون أنّ كُلَّ عبارة متحققة في الكلام*، فلها، على الأقل، بنيتان:

بُنْيَةٌ سطحية هي البُنْية الظاهرة المشخَّصة (Concrète) في كلام* الأفراد،

وبنية عميقة هي شكل نحوي نظري مجرد، خالٍ من هذه العمليات اللفظية التحويلية التي تنقلنا من تجريد البنية العميقة، إلى تشخيص البنية السطحية.

(راجع «قاموس الألسنية» / Dictionnaire de linguistique، تأليف دو بوا Du Bois وآخرين، منشورات لاروس).

٩ ـ الجملة والعبارة

«الجملة» و «العبارة»، في الاستعمال المتداول، مصطلحان مترادفان، سواء على المستوى اليومي العادي، أم على مستوى البحث اللغوي. وقد رأينا، شخصياً، أن نميز بين الكلمتين، فاقترحنا لكل منهما مضموناً اصطلاحياً مستقلاً طرحناه للتداول.

«الجملة»، بهذا المضمون، مركّبٌ إسناديٌ بسيط ينعقد بعملية إسنادٍ واحدة. ففي قولنا، مثلاً: «الشمس/ ساطعة»، إسنادٌ واحد هو إسناد السطوع إلى الشمس.

و «العبارة» مركّبٌ إسناديٌ مركّب، ينعقد بعمليات إسناد متعددة ـ مترابطة ـ متداخلة، تبدأ باثنتين (الشمس // نورها/ ساطع)، أو ثلاث (الشمس التي /// تشرق كلّ يوم علينا // تغمرنا بطاقةٍ/ تهبنا الحياة)، ويمكن، نظرياً على الأقل، أن تمتد إلى ما لا نهاية له، في حركةٍ من التشكّل النحوي ـ التركيبي ـ السانتاكسي تجري أبداً في مدارٍ متحركٍ من معنى آخذٍ في الانذياح.

«العبارة» كلّ، و «الجملة» جزء يدخل في أجزاء هذا الكل، أو يمكن أن يدخل فيها

«العبارة»، في مصطلحنا المقترح، تقابل الـ Phrase في المصطلح الفرنسي، و «الجملة» تقابل الـ Proposition عندهم.

ولا بأس، في هذا السياق، من الاشارة إلى أن أول اعتماد للمضمون الاصطلاحي المطروح قد عثرنا عليه في كتاب مدرسي اسمه «البليغ في القراءة والأدب»، صادر عن «دار المقاصد الاسلامية للتأليف والطباعة والنشر»، في بيروت، سنة ١٩٨٥

(نشرنا ، نحن ، بمضمونها الاصطلاحي المقترح ١٩٨٣ / راجع المقالة الثانية من كتابنا هذا) .

١٠ ـ الحدْس اللغوي (l'Intuition Linguistique)

هو ما يُعرف ، عادة بـ « السليقة اللغوية » . ومعلوم أننا ، بالسليقة اللغوية ، أي بالحدس اللغوي ، نستطيع أن ننشىء كلاما إنشاءً تغلبُ عليه العفوية والآلية غلبةً يتفرغ بها ذهننا للتفكير في موضوعات الكلام . وبالسليقة اللغوية إياها نستطيع أن نفهم كلام سوانا فهماً عفوياً طبيعياً يُمكّننا من أن نكون طرفاً مِنْ طرفي الحوار ، أو من أطرافه .

١١ ـ سُلّم المركّبات النحوية / مستويات التركيب النحوي .

التركيب النحوي هو التركيب الخاضع للنحو بمبادئه الكلية ، ونواميسه العامة ، وقواعده المطردة .

ومستويات التركيب النحوي التي عرفها اللسان العربي ، أو التي عرفناها ، نحن ، له ، هي من الأدنى فالأعلى :

ـ الكلمة بأنواعها النحوية المعروفة ،

ـ المركب غير الاسنادي* ، مثل « المركّب الاضافي* » (مضافٌ ومضاف إليه) ، و « المركب الوصفي* » (وصفٌ وموصوف) ، و « المركب العطفي* » (معطوف ومعطوف عليه) ، و « المركب التوكيدي* » ، الخ . . .

ـ الجملة* ، المتكوّنة بإسنادٍ بسيط وتُقابِل كلمة Proposition ، في المصطلح الفرنسي

ـ العبارة* ، المتكونة باسنادٍ مركّب تدْخُل فيه الجمل ، والمركبات غير الاسنادية ، والكلمات

هذه المركبات المتراتبة، تُشكّل ما نصطلح على تسميته « سلم المركّبات النحوية » (للتوسع في درجات هذا السلم، راجع المقالة الثانية من الكتاب).

١٢ - السَّوِيّة اللُّغوية العقليّة

السوية اللغوية التي يحققها أبناء اللسان - الأم، والتي يَنْشُدُها محصلو هذا اللسان من غير أبنائه، هي سوية يَخْضع فيها إنشاء الكلام لسلطان **الحدس اللغوي***، أي سلطان **الكفاية اللغوية***.

ونصطلح أن نُسَمّي هذه السوية « السوية اللغوية الطبيعية ».

أما « السوية اللغوية العقلية »، فاننا، شخصياً، نطلقها على السوية اللغوية المشُوبة بالمنطق العقلي وسلطانه وحساباته التي، إذا جاوزت حدوداً معينة، أفْسدت الكلام.

(لا يخفى أن المقالة الأولى من الكتاب إنما تتمحور حول هذا الموضوع).

١٣ - السوية النحوية

« السوية النحوية »، لمركب من المركبات النحوية، الممتدة صعداً من الكلمة إلى **العبارة***، هي خضوعُ المركب للأصول النحوية، أو للقواعد العائدة للمركب خاصة، المندرجة في نطاق **نظام نحوي*** عام يمثله اللسان، ويجسده كلام الأفراد الجاري بشؤونهم اليومية أو بشؤون الفكر العامة.

وربما عُبّر عن « السوية النحوية » بمصدر صناعي يدل عليها هو كلمة « النحوية » التي تقابل كلمة Grammaticalité، والتي قد ترادف كلمة « الأصولية » المفردة، أو « الأصولية النحوية ».

١٤ - الضمير اللغوي

الضمير اللغوي لأبناء اللسان هو وعيُهم المشترك **للقواعد الضمنية*** للسانهم،

وقدرتهم، بهذا الوعي، على التخاطب الطبيعي بهذا اللسان، وإصدار الحكم بسوية ما يتلقّون من عباراته أو عدم سويته.

الضمير اللغوي، بهذا المعنى، قريب من الحدْس اللغوي*، أو السليقة اللغوية، أو الكِفَاية اللغوية*.

(تبين لنا، بعد طرح المصطلح، أننا قد سُبِقنا إليه، أنه من مصطلحات الألسني السويسري الرائد فردينان دي سوسور / Ferdinand De Saussure).

١٥ ـ القطعة الكلامية

القطعة الكلامية، بمعناها البسيط، هي كل قسم طولي (Segment linéaire) من السلسلة الكلامية. فـ / «كل قسم طولي» / قطعة كلامية؛ و / «السلسلة الكلامية» / قطعةٌ كلامية؛ وكلمة / «هي» / قطعة كلامية، الخ

وتختلف القطعة الكلامية، بهذا المضمون التركيبي المبسَّط، عن «القطعة الكلامية المقفلة» التي تناولناها في المقالة السادسة من هذا الكتاب، ووصفناها في موضعها من هذا القاموس.

١٦ ـ القطعة الكلامية الطولية المقفَلة

هي كل قِسْمٍ طُولي (Linéaire) من أقسام العبارة، أو من أقسام السلسلة الكلامية، يمكن تحريكه فيها، بالتقديم والتأخير، أو تحريك سواه، وقَطْعُ علاقة التجاوُر بينه وبين سواه، فلا تُمَسّ بهذا التحريك وَحْدتُه، ولا تُعَدَّل صورته النحوية ـ التركيبية، ولا يتغير، بهذا التحريك، ما للكلام مِنْ معنًى مُجمَل.

ففي عبارة:

«في تلك الليلة من كانون الأول / كانت غرفة السطح في بيت الحملاوي / كعادتها في كل ليلة / تسهر على ضوء قنديل شاحب»،

تقع على أربع قطع كلامية طولية مُتَّصلة نستطيع أن نقدمها ونؤخرها في السلسلة الكلامية للعبارة، ونستطيع، بالتقديم والتأخير، أن نغيّر الصورة النحوية العامة ـ الخارجية للعبارة، فنحصل على خمس صور نحوية عامة دون أن يتغير للعبارة معناها المحمل. (لمزيد من التوسع، راجع المقالة السادسة).

١٧ ـ القواعد النُّحاتية

«القواعد النحاتية»، أو «قواعد النحاة»، هي قواعد مجردة* منسوبةٌ تَسْمِيَتُها إلى النحاة وقد أردنا، بهذه النسبة، أن النحاة قد استخرجوها من تصوّرهم هُمْ للحالة المقعَّدة، ومن منطقهم هم، أكثر مما استخرجوها من متن اللسان ومنطقه ونواميسه الكامنة في جسده. وقد حفل تراثنا النحوي بكثير من هذه القواعد التي من شأنها أن تُفسد اللسان، وتحدث فيه لُطَخاً تشوّب نقاءه.

(راجع مزيداً من بحث هذا المصطلح في المقالة الثانية من الكتاب).

١٨ ـ القواعد النحوية المجردة

(راجع «النحو الضمني والنحو المجرّد»).

١٩ ـ الكفاية اللغوية (La compétence linguistique)

الكفاية اللغوية، لأبناء لسان من الألسنة، أو لمحصّلي هذا اللسان من أبناء لسان آخر، هي **النظام النحوي*** المتكامل (Le système grammatical intégral)، الذي أتيح لهؤلاء أو هؤلاء أن يكتسبوه أو يستنبطوه، نتيجة تمرسهم الطبيعي بنماذج اللسان الكلامية المشخَّصة، والذي عنه تصدر عباراتهم، وبه يفهمون عبارة سواهم، وإليه تعود أحكامهم، الضمنية المواكبة لعملية الفهم ـ المتوحدة معها، والصريحةُ التي يُبْدونها كلما دعت الحاجة إلى إبدائها، حولَ **نحوية*** ما يسمعون أو يقرأون من عبارات اللسان المكتسب أو المستنبط.

٢٠ ـ الكلمات الصرفية والكلمات غير الصرفية

تُطلَق مصطلح « الكلمات الصرفية » على الكلمات التي يستطيع الصرف أن يبيّن هيئاتها وأوزانها القياسية من نحو: إسم الفاعل، اسم المفعول، المصدر القياسي، الفعل الرباعي بأشكاله الثلاثة: فَعْلَل، يُفَعْلِل، فَعْلِلْ، الخ......

ويقابل « الكلمات الصرفية »، ويزيدنا فهمًا لها « الكلماتُ غير الصرفية »، التي ليس لها هيئاتٌ عامة وأوزان قياسية، مِنْ نحو. حروف الجر، أدوات النصب، حرفي الاستفهام، الأسماء غير القياسية، الخ... فكل كلمة من كلمات هذه الفئة، فلها، مِنْ هيئتها أو وزنها الخاص، ما يغاير وزن أخواتها في الفئة أو يغاير هيئتها. إن وزن حرف الجر « في »، مثلاً، مغاير لوزن « إلى »، لوزن « حتى »، لِـ « وزن » اللام، لِوزْن « مِنْ »، الخ... وهذا يعني أن ما يَجْمَع كلماتِ الفئة الواحدة من هذه الفئات إنما هو عملها النحوي لا وزنها أو هيئتها.

٢١ ـ الكلمات المكتسِبة

الكلمات المكتسِبة، بكسر السين، أو الأسماء المكتسِبة، هي كلمات أو أسماء، في طبيعتها الصرفية ـ الدلالية: أنها تقبل اكتساب الجنس، أو العدد، أو صفة الجمع، أو ما شابه، مما تضاف إليه، وذلك ككلمات كل، بعض، جميع، مختلف، أفعل التفضيل، معظم،...

(للتوسع، راجع، من المقالة الأولى، القسم ٢ ـ ٢ ـ ٢ ـ ١، ١ / حيم)

٢٢ ـ اللغة واللسان والكلام

إذا كانت كلمات « اللغة » (La langage)، و« اللسان » (La langue)، و « الكلام » (La parole)، في قاموس الحياة اليومية، هي من الكلمات المترادفة، فانها، في القاموس العلمي، قاموس الألسنية الحديثة، مصطلحاتٌ فنية مختلفة ـ متمايزة، كلٌّ منها يعبّرُ عن مضمون يخُصُّه، وينفرد بحقلٍ دلالي يستقل به، وإن كان بين الثلاثة من التداخُل

ما لا يَخْفى مما يُفضِيه سياقٌ نحن فيه.

على أننا لن نتناول هذه المصطلحات بالتعريف الجامع المانع، بل سنتعرف عليها من خلال العلاقات الدّلالية القائمة بينها، والفروق التي تميز بعضها من بعض.

اللغة كيانٌ نَظَريٌّ مُجَرَّد، يتحقق، أو يَتَمثّل، في الألسنة المختلفة المعروفة، المنتشرة في بقاع الدنيا

والألسنة المختلفة، وإن كانت أنظمةً لغوية محددة (Systèmes linguistiques déterminés)، وكان كلٌّ منها نظاماً نحويّاً متكاملاً، إلا أنها لا وجود لها خارج الكلام، بنماذجه المحسوسة المُشَخَّصة، التي يُنْشئها الأفراد للتعبير عن شؤونهم اليومية، أو شؤون العلم والفكر والأدب التي يعبرون عنها.

الأفراد، إذن، هم الذين يُجَسّدون اللسان. ومن خِلال اللسان، يجسدون اللغة، أي أنَّ مبادىءَ اللغةِ الكليةَ، وقواعدَ اللسانِ العامةَ، تتحول معهم إلى كلام محسوس مُشخَّص، نابض بالزمان والمكان، وإن كنا، بكلمة أخرى ومن زاوية أخرى، نستطيع أن نقول عن «اللسان»: إنه تجريدٌ لنماذج الكلام المشخصة، وعن «اللغة»: إنها درجةُ التجريد العليا التي تحتشد فيها الحقائق الكلية للألسنة المختلفة.

٢٣ ـ اللفظة

نستعمل، شخصيّاً، كلمة «لفظة» بمضمونٍ اصطلاحي نطرحه للتداول، بسبب ما يؤمّنه لنا من وضوحٍ في عملية النظر إليه (إلى المضمون)، وبسبب افتقاره (افتقار المضمون)، إلى اسمٍ يرتديه ويبلوره ويحدده، ويُسَهّل استخدامه في البحث.

«اللفظة»، بالمضمون المطروح، هي كل وَحْدةٍ كلامية تنفصل، في الكتابة، عما يَسْبقها، وعما يليها، وتتكون:

+ إما من كلمة واحدة، فتكون لفظة بسيطة، وحينئذ يكون بين «اللفظة» و «الكلمة» ترادف يبلغ حد التطابق.

+ وإما من كلمتين فأكثر، وهذا ما نرمي إليه بمصطلحنا المطروح.
- من كلمتين: دورُ / نا؛ سُرِرْ / تُ؛ كَبِـ / الكبرى؛ إيا / ه...
- من أربع كلمات: سأل / تَ / نيـ / ه.

وتُجمع «اللفعة» على «لَفَعَات»، بفتحات متوالية، وليس على «ألفاظ» التي نرى أن تكون جمع «لفظ».

٢٤ - المركّب الإسنادي

المركب الاسنادي، كما تدل التسمية، هو كلُّ مركَّب ينعقد بالاسناد، ويدخُل في تكوينه مُسْنَد نتكلم به، ومُسْنَدٌ إليه نتكلم عنه، مهما يكن الشكل النحوي - السانتاكسي للكلام.

وإذا كان المسْنَد إليه، في اللسان العربي، هو أبدًا اسمًا، أو ما يعتبر اسمًا في نحونا النظري* المعتمد، فان المسند يمكن أن يكون اسمًا:
- الشعب منتصر.

ويمكن أن يكون فعلاً:
- في البلدان المتحضرة، ينتصر الشعب على الحاكم.

ولا يَخْفَى أن «المركَّب الإسنادي» إنما سُمِّي كذلك لانه يقوم على الاسناد.

- **المركب الاسنادي البسيط والمركب الاسنادي المركَّب:**

إذا تَضَمَّن المركب الاسنادي عملية إسنادٍ واحدة ينعقد بها الكلام، سمي «مركبا اسناديا بسيطًا»:

- في البلدان المتخلفة، ينتصر الحاكم على الشعب.
(عملية اسناد واحدة انعقد بها الكلام).

فاذا تضمن اكثر من عملية واحدة، سمي «مركبًا إسناديًا مركَّبًا»:
- إذا بلغ الشعب مرحلة حضارية متقدمة، استطاع أن ينتصر على حكامه،

ويحقق اهدافه

(أربع عمليات إسناد انعقدَ بها الكلام).

المركب الاسنادي البسيط هو: **الجملة***.

المركب الاسنادي المركب هو: **العبارة***

٢٥ - المركب الاسمي غير الإسنادي

هو ما تركب من كلمتين فأكثر، ولم يَخْرُج به التركيب عن حالة الإفراد، أي عن كونه عنصراً يَدْخُل، مع عناصر أخرى، في تكوين المركَّب الاسنادي، ويقع في أخَصِّ موقعٍ من مواقع الاسم، موقع المسند إليه

للمركب الاسمي غير الاسنادي أشكالٌ متعددة منها: - المركب الإضافي - رئيس البلاد - المركب الوصفي الرئيس الجائر - المركب العطفي: الحاكم والمحكوم، - المركب البدلي: الامام علي، - الخ...

(لمزيد من الاحاطة بالمركب غير الإسنادي، راجع المقالة الثانية).

٢٦ - المركب الاضافي

هو شكلٌ من أشكال «المركب الاسمي غير الاسنادي» (راجعه)

٢٧ - المركَّبات النحوية - الثُنائية

«المركبات النحوية - الثنائية» جمع مفرده: «المركَّب النحوي - الثنائي».

و «المركب النحوي - الثنائي» هو كُل عنصرين مترابطين من عناصر السلسلة الكلامية، كالجار والمجرور، كأداة النصب والمضارع للذي يليها، كالفعل والفاعل، كالفعل والمفعول به، كالمبتدأ والخبر، كـ «كان» واسمها، كـ «كان» وخبرها، كاسم «كان» وخبرها، كالظرف ومتعلَّقِه، الخ...

والسلسلة الكلامية (La chaîne parlée) ، بحقيقتها النحوية ـ التركيبية البعيدة ، إنما هي سلسلةٌ من العناصر النحوية ـ الثنائية ، تتتابع فيها وتترابط ، وتخضع ، في تتابعها وترابُطها ، لِنَواميسَ كُلّية أو قواعدَ عامة ، تُكوِّنَ ما نسميه « النظام النحوي ـ التركيبي ـ السانتاكسي لِلّسان ».

وتنقسم المركبات النحوية ـ الثنائية إلى فئتين رئيسيتين :

ـ فئة المركبات المتلازمة ، أو المتصلة ، التي يتجاور عنصراها ويتلاصقان ، ولا يَفْصِل بينهما فاصل ، وذلك مثل : الجار والمجرور ، « أل » والاسم الذي يقترن بها ، نواصب المضارع وأفعالها ، المضاف والمضاف إليه ، الموصوف المعرفة وصفته ، الخ...

ـ وفئة المركبات غير المتلازمة ، أو المنفصلة ، التي في طبيعتها النحوية ـ التركيبية أنَّ فَصْلَ أوّلها عن ثانيها أمرٌ ممكن ، وكثير الوقوع في الكلام ، وذلك مثل : الفعل وفاعله ، الفعل ومفعوله ، المبتدأ والخبر ، الموصوف النكرة ووصفه ، اسم « كان » وخبرها ، اسم « إن » وخبرها ، حرف الجر ومتَعلَّقه ، الخ...

إن أبرز ما يشار إليه من حقيقة المركبات النحوية ـ الثنائية المنفصلة : أنَّ سراً مهمّاً من أسرارِ تَشَكُّل الكلام إنما يَكْمُن في حركة انفصال هذه المركبات أو اتصالها ، وأن هذه الحركة هي عنصرٌ مهم من عناصرِ ما نسميه التركيب الايقاعي للكلام (La structure rythmique de la parole).

(لمزيد من التوسع ، راجع المقالة السادسة ، القسم ١ / باء).

٢٨ ـ المركب الوصفي

هو شكل من أشكال « المركب الاسمي غير الاسنادي » (راجعه).

٢٩ ـ مستويات التركيب النحوي / سلم المركبات النحوية.

(راجع سلم المركبات النحوية).

٣٠ ـ المتصوبات التركيبية

(راجع « الاعراب التركيبي).

٣١ ـ النحو الضمني والنحو المجرد، او النحو النظري، أو النحو النظري ـ المجرد، . . .

« النحو الضمني » (La grammaire implicite) لِلِسانٍ مِن الألسنة، هو نظام متكامل من القوانين أو القواعد التي يخضع لها ذلك اللسان بمستوياته التركيبية المختلفة، التي تحرك جزئياته اليومية الطافية على سطح **الكلام*** المشخص، سواء أتيح لأبناء اللسان ادراكها أم ظلوا لها جاهلين.

و « النحو المجرد » مجموعةٌ من الصِيَغ اللفظية الواصفة للقوانين أو القواعد النحوية، وصفًا كلّيا مجرَّدًا يستخرجه النحاة من جزئيات اللسان، أيْ من شواهده الكلامية المشخصة، استخراجًا علميًا يُشْبه، مِنْ حيث الشكل، استخراج النواميس الطبيعية من ظواهر الطبيعة.

هذا النحو، يطلق عليه الفرنسيون مصطلح La grammaire explicite في مقابل ما يُسمُّونه، هم، La grammaire implicite

إننا، بعد أن ترجمنا كلمة Implicite بكلمة « ضمني »، لم نجد، بين الكلمات العربية المقابلة لكلمة Explicite، ما يناسب المضمون الاصطلاحي الذي يعنينا، فاعتمدنا كلمة « المجرد ». لأن استخراج القوانين الطبيعية من الطبيعة، واستخراج قوانين اللغة من اللغة، هو، في حقيقته، عملية تجريد. والنحو الذي نُجرده من اللغة، بعملية **الوصف النحوي***، هو، بكل بساطة، **نحوٌ مجرَّد**.

وبما أن النحو المجرد هو، بطبيعته، نحوٌ نظري، فقد استعملنا، كذلك، لوصف النحو المجرد، كلمةً « نظري » التي نستعملها وحْدَها، فنقول: « النحو النظري »، او نضمها إلى كلمة « مجرد » ونجمع الكلمتين بخط صغير، فنقول: « النحو النظري ـ

المجرد »، او « النحو المجرد ـ النظري »، وربما أحللنا كلمة « تجريدي » محل كلمة « مجرد »، الخ...

ولا يخفى أننا ننطلق مما تقدم، فنقول: « القواعد النحوية المجردة »، أو « القواعد النحوية النظرية »، أو « القواعد المجردة »، أو « القواعد النظرية »، الخ.
كما نقول: « القواعد النحوية الضمنية »، أو « القواعد الضمنية »، الخ...

(لمزيد من التوسع، راجع المقالة الثانية من الكتاب).

٣٢ ـ **النحوية** (راجع السوية النحوية في الرقم ١٣)

٣٣ ـ النحوية النظرية أو النحوية المجردة، والنحوية الحدسية

النحوية النظرية للسان من الألسنة، أو النحوية المجردة، هي نحوية إدراكية يَعيها عقلُنا من خلال مجموعةِ **القواعد المجردة*** التي يُتاح له تحصيلها على مقاعد الدرس، أو في الكتب المختصة

والنحوية الحدسية (La grammaticalité intuitive) هي نحوية عفْوية تُحِسُّها **كفايتنا اللغوية***، أو **ضميرنا اللغوي***، ونكتسبها اكتساباً طبيعيًا عن طريق التمرس الطبيعي بنصوص اللسان.

النحوية النظرية تكون، في العادة، للراشدين من غير أبناء اللسان، الذين يكون اكتسابهم للسان الأجنبي عن طريق القواعد المجردة، أكثر مما يكون عن طريق التمرس بالنصوص، وتكون كذلك لأبناء اللسان الذين إنما يحصلون القواعد المجردة للسانهم ليَعُوا، نظريًا، ما يمتلكونه حدسيًا.

والنحوية الحدسية تكون، في العادة، لأبناء اللسان الذين يكتسبون لسانهم ويستبطنون **نظامه النحوي*** عن طريق التمرس بنصوصه، وربما كانت كذلك لغير أبناء اللسان إذا أتيح لهم، في سن مبكرة، تمرسٌ طبيعي بنصوصه

النحوية الحدسية، بطبيعتها، تغطي مجموعة القواعد التي يتكون منها النظام النحوي للسان.

والنحوية النظرية، بطبيعتها، لا تغطي إلا مساحة محدودة ـ محدَّدة يستطيع العقل المحلِّل استخراجها من بَحْرِ القواعد الضمنية التي يتكون منها النظام النحوي للسان.

٣٤ ـ النظام النحوي

النظام النحوي للسانٍ من الألسنة (Le système grammatical) هو مجموعةٌ مترابطة متكاملة من النواميس الكلية، والقواعد العامة، التي تحرك اللسان بمركَّباته الممتدة، صُعُداً، من الكلمة التي يَخْضع تكوُّنها لنواميسَ صوتيةٍ أو قواعدَ تندرج في النظام النحوي، إلى **العبارة*** التي يخضع تشكُّلها لقواعد تركيبية ونواميس تجسِّد الجانب المحسوس من ذلك النظام.

٣٥ ـ النقاء اللغوي

تطلق مصطلح «النقاء اللغوي» على كون **العبارة*** خالية خلواً تامّاً، أو شبه تام، منْ آثار العقل ومنطقه وحساباته، أي كونها خاضعة، بمفرداتها، وبُنَاها التركيبية، والصور النحوية ـ التركيبية العامة لعبارتها، لقوانينها هي، أي لقوانين لسانها، خضوعاً إجمالياً غالباً، وليس لقوانين العقل وحساباته التي تكون الألسنة عُرْضةً للخضوع لها في بعض لغاتها، أو في حالة كون اللسان لساناً أجنبياً.

٣٦ ـ الوصف النحوي

الوصف النحوي، للسان من الألسنة، هو، كما تدلُّ الكلمة، وصفٌ للنظام النحوي العائد لذلك اللسان، أي وصفٌ للنواميس الكلية، **والقواعد العامة الضمنية***، التي تخضع لها المركَّبات النحوية الممتدة، صعداً في اللسان، من الكلمة إلى العبارة. وربما أطلقت كلمة «التقعيد» مرادفاً لكلمة «الوصف النحوي».

فهرس تفصيلي للموضوعات

يتضمن هذا الفهرس الاشارة إلى :

- العناوين الرئيسية للمقالات ،
- العناوين الفرعية للاقسام والأجزاء،
- مجمل الأفكار الجزئية التي تتضمنها الأقسام والأجزاء والفقرات،
- مجمل القواعد النحوية التي قررها السياق
- بعض المصطلحات الجديدة المطروحة.

المقالة الأولى / مدخل الكتاب

* * *

المقالة الثانية

مصطلحات البحث اللغوي

* * *

المقالة الثالثة

فكرة غريبة: نوعان من الفصل المجهول؛ إبطال هذه الفكرة؛ تسمية الفصل المجهول.

* * *